



1

کشف حاشیة بطای
 الشیخ محمد بن
 و حاشیة ایامه للسید
 بخط عربی باثر اخی
 المشهور

سفر ۴۵
 اوراق ۴۷



۴۷

القریة بکساق و تشویر الالاد

من موادب الواهب الفوی
 اللابی الاشیار
 اتمنکم معارفی و فقی

| | |
|-------------------------|-------|
| Süleymaniye Kütüphanesi | |
| Kısım | Latif |
| Tarih | |
| Katip | 326 |

بسم الله الرحمن الرحيم

ان التفسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها العمى مثل كثاف
ان كنت تفي الهدى فالزم قراءته فاحمل كالذو الكثر كالسافر

۲۵

الحی طهر و قولا بحاجز رسول الله منصب
هو الحظوظ الحجازی کون صاحب غفر الطهارا
صادرا عن البراهین النيرة الملائت الحجاز
بالرحمن جل الحجاز کانه صادر عن
البرهان

تقبل من الله اى امة في تصفيل النفس التي هي
باللوح في قبول النفس

122

قد ربح السجدة المملوكة الى البقاء المصدر من الجبابرة الغريب
 والخلق من ياتي الجبابرة من الفلق كسك الفناء وهو الاصح
 شدة كلام البقاء في استجلاء الجبابرة على طريق التفسير من
 مال الى حال في فلق عليه ربح على طريق الاستفارة
 النصحية التبعية فتعلمه ورجان الاحاطة معقول قوله ينفو
 السجدة المملوكة الى البقاء في الفلق الطمينة والركاء شدة
 ركاها اي زيارتها فشا ركاها الطمينة والركاء شدة
 قوة التفسير من الانساب الاراء يعني انه في التفسير الخلة
 وقوله يصفون يصفون يصفون يصفون يصفون يصفون
 بادراك الدقائق وقابل يصفون يصفون يصفون يصفون
 لانه من قبل استناد الفعل الى مصدره يقال يصفون يصفون
 صفاء بالمد وبوصف صفاءها من قبل صفاء الكتاب ومنه
 في الصياح ففعل يصفون يصفون يصفون يصفون يصفون
 من ربح في الكتاب المذكور في الكتاب المذكور في الكتاب
 الصفح مع ان الموصوف قبل البين المذكور في الكتاب
 قول الاصل في منه كذا في الصفح المذكور في الكتاب
 الكتاب في معنى الصفح المذكور في الكتاب
 لا للثابت في البيت والخفية من المعاني والادراك
 في الصفح في معنى الصفح المذكور في الكتاب
 صفها المارة التي بها روحها من الصفح المذكور في الكتاب
 يطعن من غلافه وعلى عنها مفعول الصفح المذكور في الكتاب
 حين كسفت النقا وبجانب عن الجمل الذي في الصفح المذكور في الكتاب
 الهين ومنه قول الصفح المذكور في الصفح المذكور في الصفح
 اي هين من كذا في الصفح المذكور في الصفح المذكور في الصفح
 من ورق الصفح المذكور في الصفح المذكور في الصفح
 الصفح المذكور في الصفح المذكور في الصفح المذكور في الصفح
 والكل واحد في جميع العلماء والابن الماهر من صفه
 بين الكمال والرجل الواحد
 الكمال على سبيل واحد

لا تقول وكيف لا قلب الاحرار الى جود ذلك البضيا ويجول **شعر**
 تحت قباب العز طائفة اخفاهم في رداء الفقر اجلا لا هم السالين في الطامسكنة
 جروا على الغلن المحرق اذبالا غير ملاسهم شتم معاطسهم استعبدوا من يكون الاض قبالا
 فوجرت ركاب القصد الى صوب هذا المرام واخذت في ترتيب ما يقتضيه هو اليه في سياق الكلام
 متخصا في ذلك جميع الكتب والا قاول متجنبنا ايداع ما تضمنه كتابي عن غرضي التناول
 والا باطيل مراعي في ذلك شريطة العدل والانصاف مما ينهاه ذلك عن وتيرة التعصب والاعتصام
 صادقا فانام الاهتمام الى مواضع شرحها فرض العين تارضا علامة المحفا عن وجه وقايق
 لم يصنها عين ولا عين كاشفا نقاب الارثا عن اسرارها في الجار قاصدا الى نكت ومزايا ما
 مستها بالافكار وسيدجها الماهرون في البلاد والامصار والاسخون على نقاب الدهور
 والاعصار سالكا في جميع ذلك سالك تفتيقها الرواية والدراية بانها جميع ما بينت على
 مياقي برصنها الصيانة والرواية تاركا فعل ما يكون فعلة صورة او زامة راجيا من الله
 ان يكون ذلك جنتي يوم القيمة فالله اسأل ان يهديني الى سواء السبيل وهو صبي ونعم
 الوكيل **قال** جار الله العلامة احكم الله من فضله دار المقام المحمد الذي انزل القرآن
 الخ واقول وانا الفقير الى الله تعالى شيخ علي بن محمد الدين الثالث روى ثم البسطا في
 وثقة العدل ارضيه وجعل حاله في المستقبل خيرا من ماضيه صدر المم كتابا بالتحديد او لا و
 على التحديد عايني عن جميع صفات الكمال ثانيا ثم عقبة بصفة الانزال ثالثا ثم عقبة بصفة
 الانزال بشار صفات الكمال رابعا ليكون مع رعاية براعة الاستلال تبينها على انه تعالى كما يحق
 الحمد علاظ صفات الجلال والجمال كذلك يستحقه بنظام النوال التي من جللتها الانزال وما يتبعه
 من الاحوال فغيبه تبينه لمن يتبينه على ان الحمد لا يختص بالفواصل كما لا يختص الفضائل بل يجري
 في كل منها على سواء وعدل عن لفظ الكتاب الى لفظ القرآن مع ان الوارد في التنزيل انما هو الحمد على انزاله
 لا زاد على المقصود وتديم الانزال على التنزيل تبينه على كيفية النزول على ما صرح به الله في سورة
 القمر من انزل القرآن جملة واحدة في ليلة القدر من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وملا جبريل
 عليه السلام على السفرة الكواكب ثم كان تنوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ما في ثلث و
 عشرين سنة فبعد عن الاول بلفظ الانزال وعن الثاني بلفظ التنزيل وظاهر كلام الله في سورة النحل
 وسائر مواضع القرآن مشعر بان الانزال يختص بالذمعي والتنزيل بالتدريجي وهذا هو الموافق لما فهمه

قوله في المار سكنة اي شايه وبتعزوقه فان الاطار
 جمع طيور كالاسنان جمع مثل قول غلبه اسم الفير جمع
 اخر والشم جمع اسم كوجه جمع اخر فعول شتم
 معاطسهم اي هم يتكبرون على ما سوى الله لا يلبسون
 منه الاياه ولا يلتفتون الى ما سواه مثلا

قوله على المقصود لان مقصود المص انما هو الحمد ولفظ القرآن كقولهم
 بحمد المعبود اول على الحمد ثم خلاف الكتاب فان تعال كتاب الله ولا
 يقال قرآن الله وسنك كتب الى الله عز وجل فقال كتب ربكم على نفسه
 الرحمة والاعمال قرآن ربكم فليشامل

قوله على السفرة اي الكنية في الصحاح السفرة الكنية قال الله
 تعالى يا ايها النبي قال الاغثن واحد من كل كاف و
 كثره واليفر الكسر الكتاب وجمع اسفار وفي التنزيل جعل
 اسفارا

الامام

اي ظاهر كلام الله في القرآن والمقصود
 من هذا الكلام تحقيق كلام الله على
 وجه لا يد عليه عارض الامام عليه
 السلام **قوله** لئلا يكثر المعنى الواحد وتظهر في الظاهر انما الظن
 الا انه والنفاذ انما اذا قيل احد هما بالآخر فحق احد هما
 بالآخر الظاهر والآخر النعم اليه فحقه خرا عن التكرار

الامام ومن تبعه من كلامه كما صرح به في شهر رمضان وغيره ولا يفرق ما يشعر به ظاهره فان مراده
 بيان الامتياز في مقام العدول والتقابل لئلا يتكرر المعنى الواحد يريان كلامهما وان كان غير مختص
 باحد المعنيين الا انه اذا قيل احدهما بالآخر فتضمنه للمناسبة

على حقيقة وتصح حل الكلام الموقوف المنظم عليه حقيقة وانفقد الدلالة بذلك على

منفرد وإذا الكلام ليس من الاعراض القارة وإذا لا قير له فلا قيام له المحل
وإذا لا قيام له المحل فلا يتصور الحركة بتبعه المحل فكيف يتصور انزاله
وتحريكه ونزوله ونهيه فقولنا ان هذه الاشكال ان العلم منطلقا بتبعه حركة
سواء كان قارا او غير قار فلو كانت الحركة بتبعه المحل او لم يكن بتبعه
المحل اذا الحركة متلفعا من خواص المتعين الذات اصيلة كانت الحركة
او تابعة المحل فكيف يتصور انزال القرآن ونزوله وبوعرضه وبالجملة
فلما كان الاشكال واردا

والفراع هم هنا الناصريون والحادث بهذا المعنى اعني الحادث الزمانى
المسروق بالعدم لا في الحادث الذاتى المسروق بالتغير

واما الثاني اعني مقتضا. فقد بين في ضمن الوجه
الدالة على معناه فليتامل

أَطْرَافُ الدِّينِ

42

بغير العلم بهذا عند قرائن والالوه جواز الصلوة بغير القرآن فالصواب ان يقال ما تولده الروح
الامين على محمد صلى الله عليه وسلم كتابا والثاني بان جعل غاية الانزال الاعجاز فقط وهو فاسد
اذ هي غير مختصة في ذلك بل بيان التوحيد والشرائع العلية والعلمية بخود ذلك كلها غاية ولازم من
ذلك الاعجاز وبانه ليس بصادق على قصر سورة اوية منه وكلام الجاهل فاسد اما الاول فلان
القرآن عند ابن حنبل رحمه الله هو النظم والمعنى جميعا الا ان النظم يمكن ان يتخيل السقوط دون المعنى
كما اقر بالبيان والتصديق بالجنان في الايمان بل الصحيح من مذهبه على ما اقرر في موضعه ان الكلام
فيما جرى على السان من غير نغمة اما من تعدد ذلك فهو مجنون او زنديق والمجنون يراوى والزنديق
يقتل وكيف لا ولو كان كذلك لزم ان يكون كل كتاب في بيان معاني القرآن كالاشعار والاسات
والركيات والهندايات بخود ذلك قرانا وهذا امر لا يرتضيه راي ولا يقتضيه شرع ولا عقل صرح به
للمامم ابو بكر بن محمد بن الفضل رحمه الله وهو من اكابر الحنفية واما الثاني فلان هذا التفسير متني
على القرآن اسم لكل بل التفسير الاول ايضا متني عليه على ما صرحوا به وتوضيح ذلك ان القرآن
لنظم مشترك يطلع نارة على الكل وقادة على الكل المشترك بين الكل والخمر وهو القدر المشترك
بين الامرين وظاهر كلام المصنفين المراد هو الاول بقرينة الصفات القائمة بالكل واما
ان الملايم للتفسير والاصول اي المعنيين فالظاهر هو الثاني او المقصود في العليين ما يجبت
عليه من حيث يدل على مبادي الحكم الشرعي وتفسيره علم التفسير على ما ينبغي بيانه دلالة واضحة
على ذلك وقال بعض المحققين ههنا ولا كما اثباته بالشرع وفردل الشرع على انصافه بصفات
توجب تحذره وتامر المصنفين ذلك الحادث صدر كتابه ببعض تلك الصفات رعاية لبراعة
الاستدلال وتبينها على اعظم ظلا فيات المعزلة هذا الكلام واخره من عليه بوجه الاول ان القرآن
عند المصنف هو الكلام اللفظي لا المعنوي وهي معجزة لاجتماع معلوم ان الشرع انما ينبت بمعجز
فلا يقصور اثباته بنعم القرآن بمعنى الكلام المعنوي اثباته بالشرع لكن المصنف لا يتول بد الثاني ان
انطفا هذه الصفات من التاليف والتنظيم والتبجيم امر مكشوف ليس ما يستفاد من دلالة
المعجز عليه الثالث ان قوله تعالى ما ياتيهم من ذكرهم بهم محث يدل على ضرورة فقد دل الشرع
على ضرورة انصافه لا يجب حده وانه هذا الكلام هذا المعترض تزييفا وتحقيقا والكل فاسد
اما الاول فانا لما ان القرآن معجزة وان الشرع يثبت بالمعجزة لكون نبوته بهذه المعجزة بمحضها
فلا يلزم لم يجوز ان يثبت الشرع بمعجزة اخرى مثل شق القمر وكخوه وبو نبوته وحصول التصديق

لأنه الإصديق عليه من أجل الإعجاز سورة
منه في سورة أومنية
في موضع في فروع الفقه وقد صنفناه
في الحديث وفي شرح البرزوي في غايته عليه
منه

ولا دلالة في التفسير على حصر الغاية في الأجزاء
صريح المحقق الزاري والفاضل الجبلي
رحمهما الله

به مثبت القرآن بالشرع فلا دور فان قيل ان يكون معجزة ثابت بنفسه ومثبت بغيره
 وانما ثابت ثابت محققا يجوز ان يكون تصديق الختم به وقوله لا يستدل الى دليلين وهذا معنى
 الثبوت والاثبات ههنا كاي شاهد في كثير من المطالب انها تثبت بالدلالة العقلية والسجوية
 وحقق ذلك ان العجزة لم يدرك بالذوق العظمى والكبرى وبطريق الاستدلال فن فأنشأ
 الامور الثلاثة رافعا لثبوتها فيه عنده قبل الرسول صلى الله عليه وسلم ومن اجتمعت فيه الامور المذكورة
 فدار الامور عنده على الدليل العقلي والسمعي معا ولو سلم ان الشرع ثبت بهذه المعجزة فلا دور لانه
 يجوز ان يكون جهة التوقف مختلفة فان ثبوت الشرع بالقرآن من حيث كونه معجزة له ومعرفة به
 الحينية لا توقف على معرفة كونه كلام الله وان لزمها وثبوت القرآن بالشرع من حيث كون الشرع
 ناطقا به بخبر اياه من ان الله عليه والخبر صادق فيجب تصديقه بناء على معجزة فلا محذور وما انشا
 فلان التخييم لم يستفاد من الشرع اذ لو لم يخبر به الصادق لما امكن الاطلاع عليه اصلا وما انشا
 فلان الشرع اذا دل على تخييمه وكونه والتخييم يوجب حدوثه صحيح القول به لا ان الشرع على انصافه
 بما يوجب حدوثه وهذا لا ينافي دلالته دليل على حدوثه واعلم ان هذا القول باثبات
 الكلام اللفظي بالشرع ثم اثبات الشرع الكلام اللفظي لا يقتضي الدور بل ان يكون دورا اذ لم يكن
 الجهة واما اذا اختلفت كما بينا فملا وان المتصف بما يوجب الحدوث هو الكلام اللفظي فقط
 فالرفع بان يخبر اثباته لام هو اثبات ان له تعالى كلاما من القرآن وعجزه فاسد لان تخييم
 انصافه ان عاد اليه لزم انصاف الكلام النفسي بما يوجب الحدوث وان لم يعد لزم من ان النظم
 واستحقاق التخييم فالصواب ان التخييم للقرآن المذكور ههنا وان الرفع ما قرناه **قوله** كلاما
 مؤثرا كلاما مفعول ثان لانزل وكذا منجى مفعول لنزل بتضمين معنى الجعل والتفسير على غلط
 قولهم كان تسعة فكلها عشرة وهذا وفق بنظيره او حال موثقة على غلط قوله تعالى اننا انزلنا
 قرانا عربيا او حال مؤكدة مبنية ومقررة لما تضمنته لفظ القرآن المفسر عاذا كر على غلط قوله
 تعالى فانما بالقط ومنهم من عني كونه الاموكة لفقد التخييم والتاكيد وليس ببالد فكان اراد
 بالموكة الموكدة المشهورة فصحت فيها اذن وسقط الاعراض فليعلم وجعله بلا او نصا على
 المدح فيقولنا الحيا والمطلوب والمضمون ان اعني مؤثرا ونظما حال على الترادف او ان ادخل
 اوصفتان محضتان عند الصحر اذ ان الكلام النفسي وموتحان ما حدثان عند الملم اذ
 لا كلام عنده الا هذا ولا وجه للكلام النفسي في زعمه والكلام عنده هو المنظم من الحروف

اي دفع الدور من هذا القول
 منكم

المسورة

المسورة المعجزة المتواضع عليها اذ اصدرت عن قادر واحد فالاستظام هو التاليف
 وهو حقيقة في الاجسام الالهية شهور الاصول المترتبة في السمع بتلك الاجسام فاستدل فيها
 الاستظام بجوارها والتعقيد بالحروف اخترا من حروف واحد فانه ليس كلاما والمجموعة اخترا من
 عن المكتوبة او المتخيلة والمجموعة اخترا من المجموعة التي ليست بمجموعة كاصول الطيور والمتواضع
 عليه معناه المصطلح عليه القادر الواحد معناه المتكلم الواحد والعدول عنه اخترا من توهم
 صورة الدور وهو بتارة تحيق او عدتها في حواشي المتنازع فليطلب هناك فقوله
 مؤثرا معناه مركبا من حروف وكلمات مألوفة التاليف من اللفظة وهذه الكلمة عدل اليه من
 مركبا ونظما معناه موضوعا على كل منتهى في مكانها الايق وموضعها الخاص حسب ما يقتضيه الذوق
 السليم ويرتضيه العقل المستقيم بحيث يكون الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات تناسقا يقتضيه
 لا عقل ويرتضيه الطبع الى تراليها في النطق وتتم بعضا الى بعض كيف اتفق وهذا معنى التطبيق
 اعني تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره فان معنى النظم والتطبيق واحد على ما صرح به الشيخ
 عبد القاهر في قوله في الوصف بالتاليف تنبيه على فصاحة القرآن والتظيم على البلاغة فثبت
 في متفتح الكلام على الوصفين اجمالا ثم فصل بعد ذلك تفصيلا حاصله ان كلاما من صفة اعني
 الفصاحة والبلاغة بالغة درجة الكمال واصلة الى هذا العجزة بحيث يظهر هذا العجز كل فصيح
 وبلغ ولوجعل السويين فيهما التسويج اي نوع مخصوص من التاليف والتظيم غير متعارف انما
 وهو الفصاحة والبلاغة الخارجيان عن طوق الشر بل عن طوق كل مخلوق على قانون ما ذكره
 للمص في قوله تعالى وعلى بصائرهم غشاوة لم يبعد وكذا يجوز ان يجعل السويين للتظيم على ما ذكره
 صاحب المحتاج في الآية المذكورة بريد البقا عظميا ونظما عجيبا فالاول دل على ان الرفع في النصا
 اقصى غاياتها والثاني على ان الرفع في البلاغة اعلى نهاياتها والتعريف المشعرة بالكل مقام الملاح
 بالمطلوب وهذا اعني ما ذهبنا اليه من معنى التاليف والتظيم هو المعنى الذي يرتضيه الذوق السليم
 ويتمتبه لفظ والكلام وباعده السوق والمقام والمقام وقد دار ههنا على السنة التي صحت كلمات
 آخر مثل ان النظمين معناه واحد والثاني تأكيد الاول ومثل ان التاليف تركيب الحروف لصير
 كلمات والتظيم تركيب الكلمات لصير جملا ومثل ان التاليف تركيب الكلمات لصير جملة مفيدة والتظيم
 تركيب الجملة لصير جملة مفيدة **قوله** ونزلنا على المصطفى اي جعله منزلا مفرقا بقدر ما يقتضيه الجوارح
 المستودعة والوقائع المتحدرة فقولنا نزلنا كقوله كافر زناه شهادة الشهود اعني تحتها وحتمها

قوله تنبيه على فصاحة القرآن اما التنبيه على الفصاحة
 فلان الفصاحة عبارة عن كون الكلمة كثيرة الدوران على
 السنة النضج ووحاصل هذا المعنى كون الكلمة مألوفة و
 اما التنبيه على البلاغة فلان التنظيم كذا ذكرنا معناه معنى
 التطبيق بعينه

الوجهان الاولان ذكرهما المولى المصطفى
 الوجه الثالث ذكره المحقق ابن تيمية
 اكل الله حاله والوجه الثالث ذكره المحقق ابن تيمية
 الله شريف آتاه في تحفته وهذا الوجه هو المختار عنده
 منكم

والنوم يجعلونه حالا والظرف اعني بحسب متعلق بزملة او بمختار ومعنى كسب المصالح بقدرها
ولم يبقها في الاساس لاجل على حسب العمل على قدره وفي الصحاح يمكن علك على حسب
ذلك اي على قدره وعدده فاذا دخل عليه حرف الجر فالسين مفتوحة لا غير ويجوز ان يكون
في ضرورة الشعر وان لم يدخل عليه فالسين ساكنة حسب ما قررناه ومعنى متجاوزا عن
دفعه ان دفعه وحصة غيب حصة في المغرب واصلا من نجوم الانواء والشمس هو الكوكب الطالع
ثم متى بالوقت ثم متى ما يودى في الوقت من وظيفة الكتابة ثم اشتقوا منه فقالوا انجم
الذرية اذ اذها حصصا وفعلا ونجم الدين اذ اذها كذلك وعلم ان قد تفرق في الابدان الحسن
في الاسماء ان يكون قرايبها من غير ما يكون القرينة الثانية فيه طول والام هذا
بالعكس **قوله** وجعل بالتحديد مفتحا التحديد الحمد الا ان التحديد بالغ منه فعني
الافتتاح بالحمد الافتتاح بسورة تشمل على الحمد في العبارة تسامح والمقصود هو
وكذا الاختتام بالاستعاذة معناه الاختتام بسورة تشمل على الاستعاذة فان قيل
التحديد تكثير الحمد وجعل الغير جامدا والاستعاذة فعل المستعبد كالتحديد بالمعنى
الاول وليس القرآن مفتحا بالاول ولا مختتما بالثاني فكيف وجه قلنا قد بينا
على ان في العبارة تسامحا والمقصود الافتتاح والاختتام بما تشمل على الامر
الا انه عدل الى التحديد لانه بالغ وليكون تنبيه على ان من قرأ فاتحة الكتاب فقد
حمد الله حمد بالغ اعلى درجا يمكن للعبد وصول اليها وقد يجب ان يكون
التحديد بمعنى جعل الغير جامدا وفيه تنبيه على ان قوله الحمد لله بمعنى الحمد لله
وعن الثاني بان الاستعاذة مصدر بمعنى المفعول وفي اسناد الحمد جعل الى الله تنبيه
على ان ترتيب القرآن في المصحف على هذا الوجه هو الموافق للعامة بتعليم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو المطابق لما في اللوح المحفوظ والافتتاح بالحمد والاختتام
بالاستعاذة لا يقتضي ان يكون الجزء الاول حمدا ولا الجزء الاخر استعاذة بل
المراد ان الجزء الاول سورة تشمل على الحمد والجزء الاخر سورة تشمل على الاستعاذة فلا
ينقص الاول بالتسمية ولا الثاني بغير الاستعاذة ولو سلم فالمراد الحمد المعنوي
التسمية كذلك والاستعاذة المعنوية والامر كذلك **قوله** واوحاه على سبعين لمعنى
قوله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات

الانواء جمع نوء والنوء ستور نحو كانت العرب
تضيف النجوم الى النوء فيقولون فلان نوء فلان
الطالع منها فيقولون فلان نوء فلان
الصحاح

وهذا هو المعنى المأثور في الحديث من انه لو كان
الدين الحق واحدة قلنا ولها عبد وقال الحمد
لله كان ما في به جارا ما في وقد فصلنا هذا
في كتابنا في تفسير كلام الله المنزل من السماء
مسألة

ووجه الحذف في القسامين ان المراد بالحكم المتصفح المعنى والمثبت به خلافه فالحكم هذا لا يغير
بتناول جميع اقسام الظهور والمتشابه جميع اقسام الخفاء فتصبح ذلك ان الظهور درجات
ويشتمل الى الاربعة الاولى ان يكون معنى اللفظ معلوما عن اللفظ نفسه بحيث لا يفتقر الى غيره
اسملا الثانية ان ينظم الى ذلك امر اخر حقيقة وبوكده وهو حق الكلام لاجل الثالثة ان ينظم
الى هذين الامرين امر اخر وهو اسناد باب التاويل والتخصيص فيحصل ارجح من الامكان
والرخصة ما ليس لغيره الرابعة ان ينظم الى هذه الامور امر اخر هو اسناد باب التسخير وهذه
الدرجة غاية درجات الظهور ولا يتصور الزيادة على ذلك دل عليه الاستقراء واللفظ الواقع
في الدرجة الاولى يسمى ظاهرا وفي الثانية يسمى نصا وفي الثالثة يسمى مفترقا وفي الرابعة يسمى
محكما هذه اقسام الظهور واما اقسام الخفاء فهي ايضا اربعة اذ اللفظ ان خفي المراد منه
خفاؤه ان كان غير الصيغة يسمى خفيا وان كان نفس الصيغة فان كان له ما يدل على كماله
وان لم يكن فان كان البيان مرجوحا فيسمى محملا والاقتضاء بها فدرجات الخفاء بحسب استقراء
فالمتشابه بهذه التفسير نهاية درجات الخفاء فاذا فتقنا خفي المراد منه بتناول جميع اقسام
الخفاء والى ما ذكرنا من تنزيه الحكم والمتشابه بالمعنى الاعلى انما المقصود في الخبر ان الله قال
الحكم ما احكمت عبارته بان حفظت عن الاحتمال والاشتباه والمتشابه ما يكون عبارته بلكة
محتملة فحاصل الاول انه المتصفح المعنى وحاصل الثاني خلافه فانه رجع فيه جميع اقسام النظم
وانطبق كلامه على الآية المذكورة المشفرة بالحصر في التبيين وهو نادق لم يتنبه لها احد
وصح ان الحصر المستفاد من الآية المذكورة ان كان مبديا على التعبير بالمعنى الاعلى كما ذكره القوم
فذلك والا فالحصر النسبة الى التعادل وملاحظة التكامل يعني ان لو حفظ في الظهور والخفاء
درجة الانتهاء فلان ذلك فلا محالة اذن بين الآية ومصطلح الاصول فليعلم والظرف اعني
على قسامين حال من الضمير المنسوب في اوجاهه والايحاء الايام في الاساس اوحى اليه وادنى
يعني ووجبت اليه وادحيت اذا حكمت بما تحفنه عن غيره وفي الصحاح الوحي الكتاب والوحي
ايضا الكتابية والاشارة والرسالة والالهام والكلام الخفي وكل ما يتنبه الى غير ذلك يقال
وجبت اليه الكلام وهو ان تكلم بكلام تخفيه **قوله** متشابهات محكمات في انصافها وجوه
الاولى ان يدل عن الحال الثاني ان حاله على التداخل والتوافق الثالث ان يفتق باعنى الرابع ان
حاصل من مجرور على ويرد عليه ان ذلك المحال نكرة مخفية تقديم الحال عليه لئلا يحسن ان يغير الناس

الاستقراء

انه برل من محل الجوراء او حاه على مثابه وحكم واعترض على الثاني والرابع بان
تقديم كونه على قسمين بانه في حال كونه قسمين مخصوصين لا يرتفع فيه ذوق سليم وعلى
السابع بان هذا التقديم لو سلم صحته فهو مبنى على انه برل من لفظ الجوراء لان حكمه والا فلا معنى
لاعادة الجوراء هنا واجيب بان المنصوب المحل هو الجوراء فقط على ما ذكره المحققون فالتابع
المحل لقوله الواقع بعد حرف الجر الاتري ان معنى يذهبين في جحر وغورا غيرا في غورا وغير
عليه بان التابع المنصوب لفظا لما هو منصوب محلا يفتقر الى تقدير عامل بنصب المتبوع او لا ثم
بنصب المتابع اما باعتبار ما سبق او بتقدير مثله فالتابع المنصوب بغيره متبوع من حيث هو
منصوب لاسم حيث هو جحر ورفلا محال باعتبار الجوراء من حيث هو كذلك واما تقديرهم
وغورا بمعنى في غورا فلا نظير لانه في محسب المعنى من تقدير في سواء كان معطوفا على
محل الجوراء كما ثبت او على منصوب لفظا كما قيل يذهبين بجحرا وغورا غيرا هذا الكلام هذا
المعترض ثم قال فهو برل من محل الجوراء وهو منصوب المحل بالفعال الجوراء معنى الفعل الم كما
عطف على حكمه في قولك مروت يزيد وعمره اي جاوزت ريرا وعمره وانتم زعمتم بانه ليس لتقدير
النائب هنا ظاهرا كالمثال المذكور هذا الكلام وهو هنا بحث اما اول اعلان القول بان كونه
على قسمين بانه في حال كونه قسمين مخصوصين لا يرتفع فيه ذوق سليم فاسد بل التقييد مطلوب
لان منطلق الفائدة هو هذا التقييد على ما سيجي تزيده واما ثانيا فلان ظهور النص بتقدير مثله
او باعتبار غير لازم الاتري الى انهم انفقوا على ان قوله وغورا معطوف على محل الجوراء ولا ظهور
للنصب هنا لانا لا نحاج ولا بتقدير المثل واليه ان التفر في ذلك قوله تعالى تالون بقر
الارحام فقد اتفق المعترضون على ان قوله والارحام على قراءة النص يجوز ان يكون عطفا على
محل الجوراء والجوراء راعى به على غلط قوله فلست بالاحبال والاحديد صرح به الشيخ اعلى القادر
ونفى عليه المصنف ثم قال وينصرف قراءة ابن مسعود تالون به وبالارحام يعني اعادة الجوراء هنا
ودليل على انه معطوف على محل الجوراء هو هذا الظاهر بان التابع للجوراء محلا داخل في جحر الجوراء فالتقدير
لا محال اعتبار الجوراء ساقط وما يدل على ان قطع ما ذكره في مثل قوله الاب وابن مثل روان وانه
ان قوله وانهم نوع معطوف على محل اسم لا ومع ذلك فهو مندرج في جزا لا وفناء منسحب عليه
وكيف لا وقد انفقوا في مثل اعلام جمل في عمر في الدار ان تصاعع الجوراء هو بلا طينما في هذا
المقام يظهر عليك انه قد رزق اقدام قوام **قوله** وفصله سور اسور نصيب معقول الفصل

ومعلوم انه لا محال لظهور النص في الآية لا
بشيء بل لكونه لا يتقدم مثله للمعنى الذي
هو مقصود الكلام فتأمل

بقتين

قوله على ضعف رذ على انما فصل الحسبي رحمه الله
قال والاصناف ان يكون غيرا قوله وفيما الاصل
عبدنا ووجد الضعفاء انما فصله في سور وهو قوله
سورة بل الكهني انما فصله في سور وهو قوله
الضعفاء في الحافض قولي في سورة

بقتين التفصيل معنى الجمل والتفسير او حال وتبين على ضعف على غلط قوله تعالى وفيما الاصل
غيره لا في فصل سورة وقد جعل منصوبا بفتح الحافض اي فصله في سور وهو قولي من جهة
المعنى ويستلزم عليه معنى السورة والاية وما يتعلق بها مشروعا في قوله تعالى فاقبل السورة
من مثله والتفصيل يقع الفصل بين شيئين ومنه قوله عقد مفصل اي جعل بين كل لولونين
خزرة على ما صرح به في الصحاح قائلا بوجهه والتفصيل ايضا التبيين والمذكور في بعض الشرح
هنا ان الاول نسب ان لم يكن البسلة اية من كل سورة لانها اذن كيا قوتيه بين لولونين و
الثاني في نسب ان لم يكن اية ايضا **قوله** وميز بينهما اي وقع التمييز بينهما على غلط قوله تعالى فقد
تقطع بينكم اي وقع التقطيع فالفعل في مثله منزلة منزلة الارام وميز بينهما لم يجمع السور والايات
او هو مني صورة جمع معنى الاتري الى قوله وان طابقان من المؤمنين اقتتلوا فان ضمير
اقتتلوا مع انه جمع راجع الى طابقان مع انه مثنى والمفصول جمع فاصلة وليس الفصل برب
الاي وهو منزلة السبع في غير القرآن وقد يفسر بالوقوف والغايات واخر الاي وقد يقال
الفصل واخر الاي لان فواصل القرآن تطلق عليها والغايات واخر السور فمميز بينهما على هذا
الوجه للسور والاي اي ميز بين السور والغايات ومن الايات بالمفصول ففي الكلام اذن لف وشر
كان قبل الف اذا كانا اجاليا فالواجب ذكر الشرح بركة او دون الواو كقوله تعالى وقالا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى قلنا ذلك اكثرى لاكلى **قوله** وما على الاصناف
الحج هذا التركيب من قصر الصفة على الموصوف على القلب اي ليس بالقالب والتظيم والافتتاح
والاختتام والتفصيل والتمييز الاصناف شي حادث لان حدوث الصفا متفق حدوث
الموصوف كذا ذكره الفاضل الطيبي رحمه الله بهذه العبارة واعترض عليه بعض المحققين
بان هذا التركيب من قبيل قصر الموصوف على الصفة لا العكس وكيف يجمع اليك وان من قصر المبتدأ
على الجرح وقصر المبتدأ على الجرح لا يكون الامن قصر الموصوف على الصفة البتة واما قوله ما المنطلق
الان يذعننا ما اذا تله الاطلاق المستحق لا يند واذا كان التركيب من قبيل الموصوف على الصفة
فالمعنى ان هذه الصفا المذكورة مقصورة على الاضافا بكونها من صفا المحدث لا يتجاوز الى النقص
بكونها من صفا القديم على قانون قوله لا في باقول فان المعنى ان عدم القول مقصور على الانصاف
بقي جرح الجحنة وعلى المحصول فيها لا يتجاوز الى الانصاف بقي جرح الدنيا وقد يقع الاخر من القول
بانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف راجع الى حاصل المعنى كانه قبل هذه الصفا مقصورة على الحادث

مولانا قطب الدين الرازي مد

دا اي الفاصلة مد

اراد شرح الفاضل مولانا اكل الدين

رحم الله في نسخ اكل الدين انساب كان

سيد

ضمن شيء بان يحصل منه او يصير اياه او ينقل منه اواليه وما غنى فيه عمل عن ذلك والجواب
 ان مائة النقل هنا تعبر عن لا تحصى فان هذا المبدأ في اول وجوده كان صالحا للصفات
 غير هذه الصفات فاذ اصبحت له موصوفات هذه الصفات مع كونه صالحا لغيرها فكان نقله منها الى
 هذه فالتنقل هنا تعبر عن وهذا ما قالوا والمراد ان شاء الله على هذا الوجه لا نقله من وجه اخر اليه
 وما يدل على صحة التفسير معنى الجمل والتفسير هنا قوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم
 تفقهون فكل ما هو جوابا لغير هذا فهو جوابنا **قوله** ساطعا ببيان استعارة تفرجحية
 بتعبئة شبيهة وضوح البيان بالسطوع وهو ارتفاع احوال الصبح والجمع والاختلاء وعدم
 الاختفاء اي ظاهر ابقائه ويجوز ان يكون استعارة بالكتابة شبيهة للبيان بتبشير الصبح
 اي اوائله في الرضوخ والاختلاء فالصبح المكون عنه المشبه مستعار والسطوع الذي ائبث
 للشيء اعنى البيان قرينة مشعرة بكون الصبح مستعار للبيان فبهذه الاستعارة بطريق الكناية
 بقرينة السطوع فالبيان استعارة بالكتابة والسطوع استعارة تحقيقية لانه مستعار
 للظهور في البيان وظهور البيان امر متحقق عقلا فالسطوع استعارة تحقيقية والثاني
 قد اطبقوا على ان السطوع استعارة تخيلية وهو غلط صرف الارى الى قوله تعالى ينقشون
 عهد الله من بعد ميثاقه فانه ذكر المص ان العهد استعارة بالكتابة استعارة ليعلم بطريق الكناية
 والنقص استعارة تحقيقية لانه عبارة عن ابطال العهد وابطال العهد امر متحقق عقلا وكذا قوله
 تعالى فاذا قرأ القرآن انشأ من الجحيم فانصرح هناك بان الجحيم ممكنة والبيان تحقيقية لانه عبارة
 عن الحادث الذي غشي الانسان فان كما ذلك الحادث عبارة عن الضرر الحاصل عند الجحيم فهو
 تحقيقية عقلية وان كان عبارة عن انقراض اللون ورائحة الهيئة فهو تحقيقية حسية وعلى
 التقديرين فلا تخيلية هنا اصلا وان ارادوا ان هذه استعارة بالكتابة وتخيلية على مذهب
 صاحب المقناع فهو ايضا فاسد لان قرينة الممكنة عنده ايضا لا يجب ان يكون تخيلية بل
 قرينتها عنده قد تكون تخيلية كناية بالمنية وقد تكون تحقيقية كناية بالربيع وان ارادوا
 ممكنة تخيلية على مذهب صاحب الايضاح فهذا ايضا مضعف فاسد لان هذا المذهب يوجب
 حادث فكيف يثبت توحيد كلامه عليه ومن لم يمكنه كيف يذهب اليه **قوله** ببينات وحججها
 وجوه ثلثة الاول ان يراد بالبيان الاول العقلية والحجج الاول العقلية الثاني عكس الثالث ان المراد
 بهما واحد والتعابير بالحيثية فانها ثبت بالدعوى من حيث انه ليس المدعى سمي بيته

البيان البيان وهو مصدر في ذلك انما كان
 هذه المصادر تدعى على الفصح كالنكاح والتكثير
 ولم تجز على الكسر لا ببيان ولقاء كذا في الصحاح

ومن بعد

ومن حيث انه يحصل بالعلية على الخصم سمي بحجة فبها بالذات واحده وبالاعتبار ثلثة فان معنى
 الامر على الاول فوجه التفسير في البينات بين فان الادلة العقلية اقدم واقوى وتتركز الاصل والتعليق
 فربها وفيها محاذرة على السمع وان معنى الامر على الثاني فالاعتدال بين على ان العقلية في النظر اكثر
 والاعتدال ورعاية السمع وان معنى الامر على الثالث فوجه التفسير ان فيه تبينه على ان الاصل في الادلة
 هو البيان لا العلية على الخصم وبالجملة فوجه العطف على الاولين ظ وعلى الثالث هو التبيين
 على تنزيل التعابير الوصفية منزلة التعابير الذاتية وقد يقال المراد بالحج ما يستدل به على الاحكام
 وبالبيانات ما يبين به الحج عند الحاجة فان القرآن ينسب بعضه بعضا وقد يقال الثاني تعبير الاول
 بالعطف **قوله** غير ذي عوج العوج بكسر العين ما انخفض من الارض فالتعرج منه في الاعيان والكسوف
 منه في المعاني والمراد في الاختلاف والتناقض عن معانيه وخروج شيء منه بالحكمة **قوله**
 والدينانية حق العبارة ان يقول والدينونة بقلب الله واذا قد تفرق في باب النسبة ان الالف
 الرابعة المنقبة تغليب واو الجملوى في جمل الاله قد جاء اثبات الالف ايضا على قلته والمعنى
 كلامه على هذا محاذرة على التجاوز المطلوب اذ هو مقابل للسموية وبالجملة فالمقصود ان المناهج
 على كثرتها وتفاوتها متحدة في قسمين دينية وديونية والتوان كونه تعبيراً للاحكام الالهية يستفح
 به باب السبعة المنطوق بها سعادة الدارين معناه للناس كلهم والسعادة بتجديدها فلفظ
 اسم الله اذ ينفتح ابواب الخير والسعادة واسم فاعل من الفتح كضرب من الضرب للباقة وقد جعل
 مصدرا سمي بالخرية على ما اشير اليه في قوله تعالى وعنده مخرج الغيب ان معناه خزانة فان قيل
 كيف يجعل اسم الله وانه يقتضى ان يكون القرآن الاله للفاصل والواقع بخلاف قلنا الكلام في الكلام اللغوي
 الذي هو الاصوات والكحروف ولا يحذف في كونها وسائل للقاصد الاصلية وحيلة مصداقانية على
 ان القرآن لا يضاف بصفا الكمال يستغنى في صدق عن شهادة غيره بل هو كماله في نفسه مثبت
 صدق ما تقدمه من الكتب الالهية **قوله** لما بين يديه ما تقدمه في الزمان في استعماله في هذا
 المعنى طريقان الاول ان يكون مجازا لانه في الاصل موضوع لما لا تقدم والقبليته المكانيه اي
 المتقدم المكاني ثم استعمل في مطلق ما في القبليته والتقدم واورد به الزمان المتقدم علاظه وصف
 التقدم فيكون من باب استعمال المتقدم في المطلق مجازا لانه لا يشترط ان يكون التقدم في الزمان الثاني
 ان يكون استعارة بمعنى انه موضوع للكان المتقدم ثم استعمل في الزمان المتقدم تشبيها للزمان بالمكان
 في معنى القبليته والتقدم فيكون استعارة فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون

مولانا اكل الدين ملام
 مولانا اكل الدين ملام
 في الكلام تنبيه على ضعف
 المعنيين فان كلامها غلط
 القاصد وقوله في السابق
 وهو انه تنبيه على ان يكون
 ساطعا عن رتبة الاعتبار
 ملام

مولانا اكل الدين

هو الفاضل الطبي لبيب الدمشقي

بما لا ريب ولا يكون استعارة باعتبارين مختلفين وهذا اعني ما ذكرنا من التجوز هو لا بدقوله
والاصل فيه هو ما بين الجنتين اعني اليمن والشمال ثم استعمل في طرف المكان بمعنى قدام
ثم في طرف الزمان بمعنى قبل ومن افاضل الشارحين من زعم ان قوله يعني يريه استعارة
تشبيهية على غلط قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله يعني بشبهة حال القراء في التصديق
لما قبل من الكتب بحال يصل صدق تحديدها قدومه ولا يخفى على المتدرب في علم البيان ان لا يحجز
في مفرد من معاني الكلام التمثيل اعني التمثيل على سبيل الاستعارة انما التجوز في مجموع المركب
من حيث هو مركب فان مجموع الكلام موضوع للصورة المشبهة بها وقد استعمل في الصورة
المشبهة وكل من الصورتين مترجمة فلو لم يكن تشبيه الهيئة بالهيئة فيكون مركبا
واما قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فهو تمثيل على ما صرح به المصنف اذ لا يحجز
هنا الا في مجموع الكلام اذ المعنى لا تقطعوا امره الا بعد ما يمكن به فليعلم هذا وان كتب
السماوية على ما صرح به مائة واربعه كتب نزل على آدم عليه السلام عشر صحف وعلى شيث
عليه السلام خمسون صحيفة وعلى اخنوخ وهو ادريس عليه السلام ثلثون صحيفة وعلى
ابراهيم عليه السلام عشر صحف والتورية والابجيد والزبور والفرقان **قوله** باقية صفة
معجز الكون فخر له الاسم والطرف اعني **قوله** وحال من ضمير باقية اي مجازا وساير المعجزات
في معنى البقاء **ويسمى** في كلام المصنف دون وحقيقته واحده وقد يقال دون هنا
بمعنى بعد ويكون نصبا على الطرفية اي مجازا باقية بعد كل معجز وقد يقال بمعنى غير ومثله
قوله من بين حال من المستكن في داراي منفردا متخصصا في الدوران من بين ساير
الكتب السماوية اذ لم يمدح جبريا بها على الاستبانت المختلفة واهل اللغات المتفاوتة في
الدهور والاعصار المتفاوتة **قوله** على وجه كل زمان وجه الزمان مجازا وله طريقا الاول
ان يكون ممكنة وتخييلية شبه الزمان بالانسان فهو مستعار لكن بطريق الكناية بقرينة
اضافة الوجه الذي هو من لوازم الانسان الى الزمان فدل ذلك على ان الزمان انسان
الثاني ان الزمان على حقيقته والوجه مستعار للظاهر المكشوف من الزمان وتحقيق
ذلك ان الزمان ينقسم الى قسمين ظاهر مكشوف وباطن مستور والظاهر المكشوف
هو زمان الحال لانه موجود مكشوف يعرفه كل احد والباطن المستور هو الماضي والمستقبل
اما الماضي فلانه منقضى منتفعا اما المستقبل فلا يتيقن لانه معدوم وهذا ظاهر فاما كان

قائل الفاضل الطبي لبيب الدمشقي
قائل القول المرحوم مولانا اهل الدين
مطلع

الوجه

الوجه مستعار للظاهر المكشوف من الزمان فعني قوله وجه الزمان الزمان الظاهر المكشوف
من الزمان فالزمان الاول اعني ما كان الوجه مجازا منه هو الحال والزمان الثاني اعني المضاف
اليه هو المطلق المتناول للارمنية الثلثة ونظير هذا التركيب ان يقال المسئلة الظاهرة من
المسائل ثم يغير عنه ويقال ظاهر المسئلة ويجوز ان يقال الزمان الظاهر المكشوف هو الذي
وقع فيه وقايح ظاهره باعتبارها يوصف الزمان بالظهور كزمان الطوقا مثلا وكزمان
الذي صلى الله عليه وسلم والباطن المستور ما ليس بهذه المثابة وبالحالة على كل تقدير
فالوجه مجاز والزمان حقيقة فقول من قال ههنا وجه الزمان استعارة ممكنة وتخييل او
الوجه مستعار للظاهر المكشوف من الزمان اذ ان هذا الوجه اعني الوجه الثاني الذي حاصل ان
الوجه مستعار للظاهر المكشوف من الزمان قسيم للكنية والتخييل جميعا كما قرنا القسم للتخييلية
فقط فسقط ما توهمه البعض من ان القول بان الوجه ما تخييل واما مستعار للظاهر المكشوف
من الزمان فاسد اذ الزمان لا ينقسم الى ظاهر مكشوف وباطن مستور فاذا جعل الوجه اعني
الظاهر كان تخيلا لا قسما له وانت اذا حطت بما نلتنا عليك يتبين لذلك ان هذا
الاعراض بجميع مقدماته فاسد هذا ويجوز ان يقال شبه الزمان لظهور بعض الوقايح
فيه يشبه له ظاهره وما عليه وباطن مستورا فيه فابنت له الوجه اخذ من قولهم
وجه الارض لظاهرها فان هذا شائع الاستعمال جدا وكلمة على تنبيه على غلبته واستيلانه
بحيث صار الزمان مركبا له ومغلويا منه **قوله** افخم استيناف لتحقيق معنى الاعجاز
كانه قيل لم عرفت انه معجز او قيل فيبين لي اعجازه فاجاب بانه افخم او صفة ثالثة لمعجزا
او بيان له اذ ليس معنى هذا الاعجاز الا هذا او تأكيد له والعدول الى الفعلية تنبيه على المحذوف
والاستغناء في فخم بدتعالى وصحيرة للقرآن والا ولا ايضا للقرآن وفي الثاني حرف صاف اي
افخم بلا غنة والاعجاز الاسكات في الصحاح كلمة حتى انجنت اي اسكتته في خصوصية او غيرها
وانجنت اي وجدت معجزة هذه عبارة بهذا يظهر ان يجوز ان يكون ههنا افخم للوجه القوي
احدته بمعنى وجدة تحجورا فاللفظ ههنا انهم وجدوا معجزين بسبب كمال بلاغته ونهاية
فصاحته وفي الكلام تنبيه على انهم طردوا فلم يبقوا وفيه اشار بقوة الغلبة والاستيلاء
والعرباء العرباء الخلف من منهم كطل خليل وليل ليلاه اخذ من لفظ فأكبره كذا في الصحاح **قوله**
في كتب اللغة الاعراب كقول البادية الذين لا يقيمون في الامصار ولا يدخلونها الا الحجة

اراد نهاية اللغة مله

والعرب اسم لهذا الجبل المعروف من الناس والواحد من لفظ سواء اقام بالبادية او بالمدن والنسبة اليه اعربى وعربي **قوله** واكرمواي جعلكم بكارا جل اكرم واكرم اي خرس بن الخرس والباء في بي في الموضعين السببي الى الفحام والابكام انما هو بسبب العرفان اي بسبب فصاحته وبلاغة وارتقاءهما الى الدرجة العليا وارتقاءهما الى الرتبة القصوى وفيه تنبيه على ما هو الحق من الافوال في وجهه الاعجاز على ما صرح به صاحب المفتاح في آخر علم الاستدلال حيث قال واذا قد اضحينا التعلل الى هذا الحد من علمي المعاني والبيان واستيقظت وانضمت في سلك المعقول عنهم في حق كلام رب العزة **ان** له الحلاوة وان عليه لطاوة وانا اسفل لمؤدق وان اعلاه لمخروا وانه يعلم وما يعلم وما يعلم وما هو بكلام البشر ان هذا الكلام الحق تبلوكم وتعالى فانت مستغن بذلك عن مرجع باب الاستدلال وتخلصت بذلك عن ايدي الاحتمالات في وجه الاعجاز فان القاريين لباب الاستدلال المخوفين عن هذا المقام بعد الاتفاق على انه معجز تختلفون في وجه الاعجاز فهم من يقول وجه الاعجاز هو الصرف بمعنى انه تعالى صرف المتحدّين لمعارضة القرآن عن الاتيان بمثله بمسئمة لانه غير مقدور للبشر ومنهم من يقول وجه الاعجاز وروده على سبب مباين لاساليب كلامهم في خطيبهم واستعارهم لسانا في طالع السور ومقاطع الاي مثل يرمون ويعلمون ويعلمون ومنهم من يقول وجه الاعجاز سلامته عن التناقض وخلوه عن الاختلاف والتفاوت ومنهم من يقول وجه الاعجاز استتمه على الغيوب وسلامته عن الغيوب فهذه اقوال الاربعة والحق هو ما يجده اصحاب الذوق من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس النصيحة والبلاغة ولا طريق لك الى هذا الخاسر الا طول خدمة هذين العلمين بعد فضل الحق من هبه بهما يحكمه من بناء وهي النفس المستعدة لذلك فكل ميسر لما خلق له ولا يخفى على العارف باساليب الكلام ان سوف كلام المعص في هذا المقام مشعر بالقول الخامس الذي هو الحق فنبهه رضي الله تعالى عنى الاقوال الاربعة بأسرها لاننى الصرف فقط كما تنزه واكرم بمعنى جعله اكرم لم يوجد في كلام غيره يدل عليه كلامه في الاساس حيث قال تكلم فلان فيكم عليه اذا ربح عليه ولم اجد في موضع آخر فعلا يخفى من كم سواء وبهذا يظهر انه ما وجد هذا الفعل هكذا فالقول بان كانه قاسر وجد فاء نقة في اللغة فاستعمله عزله رواية وطعن والتحرى طلب المعارضة والمخالفة في الصحاح تحذيت فلانا اذا باربته في فعل ونازعته العلبة وفي الاساس جدا حذوا وهو حادى الابل ذاعنى لها ومن المجاز تحدى اقرانه اذا باراهم ونازعهم العلبة واصل في التحدي بتباري فيه الجادان ويتقارضان فيتحدى كل واحد منهما صاحبه اي يطلب حذاه كما تقول

توفاه بمعنى استوفاه ثم اشبع فيه فاستعمل في كل مباراة ومنازعة ومعارضة والمصانع جمع مصنع وهو النصب في الصحاح صليب مصنع أي يبلغ بحر خطبته من مصقع الهيك انصاح ومن الضعيف وهو الجائبة لاناخذ في كل مصقع أي جانب من الكلام فان قيل في كلامه تركوا لان معنى قوله انهم لم يندوا بالمعاصرة هو معنى قوله انهم لم يندوا فلما لم يل فيه رعاية للترقي من الادنى الى الاعلى اذ قد وقع الانحاط الى فصاحتهم واعتبر بحجهم عن كماله ثم وقع الانحاط الى بلغائهم وظهر قصورهم عن اقتصر سورة منه فلا تذكروا وقد عجب بان الاول اغاهوا للعرب العرب با وخاصة الثاني بالنسبة الى كل مصقع بدويانا اوحشا وبجحا ويرد عليان عجز الاعجمي عن المعارضة لا يدل على الاعجاز وكيف انه عاجز عن شتم امر القيس ونحوه واوجب بان القرآن معجز لفظا ومعنى بالنسبة الى العرب واما بالنسبة الى الاعجمي فهو معجز معنى وان لم يكن معجز لفظا هذا كلامهم والكل مبني على انهم لم يندوا حقيقة الحال فلذا وقعوا في مثل هذا المثال **قوله** فلم يستصدى لهم يترض في الصحاح تصدى لاي تترض يواريه ساويه بدانية يقاربه كلكه او هنا بمعنى بل على غط قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف اوزيرين وقد يقال بل هو معناه والمعنى ان كل من الامر يمتنع لان كلمة او في سياق النفي بعيد عموم النفي لم ينهض لم يغم وفاعله ناهض بلا حطة التسيب بقوله بل بلغائهم تجازوا ولم تجزب صابر فافهم فالفقرة الثانية هذه متعلقة بتحديث الانحاط كما ان الفقرة الاولى متعلقة بتحديث الانحاط واللفظ الغاء المنبئة عن التفصيل في قوله فلم يستصد مشفرة **بذل المرام قوله** على انهم حال من فصاحتهم وبلغائهم معا والضمير لها جميعا او من فاعل لم يستصد ولم ينهض وفائدة هذه الحال المأثرة ما عسى تختلج في خاطر السامع من انهم عاكا نواقليلين يمكن ان يغلب عليهم واحد من جنسهم فكيف ثبتت الاعجاز بحجهم ولفظ على تنبيه على كمال كبرهم كان الكثرة مركب لهم ليكونوا علوا عليهم واغرض على الاول بان جعله حالهما معا ينشئ تواردا العالمين على معمول واحد وعلى الثاني بان ان رجع ضميرهم الى الفاعل في الحال فهو فاسد اذ الرجوع جمع والمرجع مفرد وان لم يرجع اليه لزم خلوه عن الربط بذي الحال وهو واجب ولا يخفى على الجاهل في العربية ان مبنى الاعتراض على تصور المنظر وجود القرينة الملحقة بالتوارد فلان المعنى تركوا التصدي والتهوس واما حديث الاختلاف بين الراجح والمرجع فلان الفاعل جمع معنى لو فسد في سياق النفي والعجب ان من يستدعي شرح مثل هذا الكتاب يشبه عليه مثل هذا الكلام فان قيل جميع ذلك حسن واضح لا كلام فيه اغا الكلام في هذا القيد اعني الحال هذه اهو من قبل قيد النفي ام قيد النفي

هذا الاغراض ومايجي بعده كله في المرحوم مولانا علاه
الدين البهلوان ان يرجع هذا الكتاب

فلما جعلوه من قبل قيد السقي وزعموا انه لو جعل قيد المنفى في المعنى وهذا فاسد لان جعله
 قيد المنفى المفعول لان انتفاء التعرض حال كونهم يقتضي انتفاءه حال قتلهم بالطريق الاولى على
 ما لا يخفى في حكم القلة كنبوت الشيء في ضمن البرهان وغاية ما يمكن في هذا المقام ما قاله
 المحققون من ان تشييد الشيء بقيد ظاهر مشعر بشيئته بقيد آخر يحكم بتأويل الغرض اليه فلو قيد التصدي
 بقيد اكثر لا وجه في بادي الرأي ان التصدي ثابت في غير تلك الحال فليتهم فلما قيل كيف يصح
 جعله حالا من فاعل لم يتصد وقد تقرر انه اذا تعدد في الكلام ما يصلح ان يكون في الحال وجاء
 بعد ذلك حاله والا فهو حال عن الثاني قلنا لو سلم فاعل لا يقول به على ما صرح به في المعنى
 وقام بتحقيق هذا الباب في كتابنا شرح الباب الاغراب والبلهاء مسيل الروادي فيه وقاق المحي
 في الصحاح الابطح مسيل واسع فيه وقاق المحي وجمع الابطح والبطح مثل الابطح ومنه بطحاء
 مكة والذهناء موضع بلاد تميم عتد وقصر وفي الاساس الدهناء ارض ذات زمام **قوله**
 ولم ينصب اي لم يتحرك في الصحاح ينصب العرق ينصب شبعنا ونضنا ما تحرك والظرف اعني منهم
 حال من فاعل ينصب والعصبية المنقب اي الحاماة والمداغة والعصبية الذي عين قومه
 على الظلم وعرق العصبية استعاره مكينة وتخييلية شبه العصبية بزاز عرق فاثبت له
 العرق تخيلا ثم شبهها بالينص الذي حاصل الحركة المخصوصة التي ينصب من اوعية الروح
 المولفة من انقباض وانبساط ويجوز ان يكون اضافة العرق الى العصبية من قبل اضافة
 كوكب الخرقاء اي العرق الذي يتحرك عندها وهذا وجه التلبس والظرف اعني مع اسمها هم
 حال من الضمير المجرور في منهم وفيه تنبيه على دفع ما عسى يحتج في ذهن السامع من ان هؤلاء
 ربما تساهلوا في المعارضة يعني كيف يتوهم ذلك منهم وهؤلاء هم المشهورون في العداوة و
 البغضاء بل في الافراط في ذلك والافراط مجاوزة الحد في الامر ويقابل التزييل وهو التفسير
 فيه والمضادة المعادة كانه اطهار الضدية والمضادة ايصال الضرر الى الغير **قوله** الشراش
 جمع شرشرة بنوع السبع وقد صرح بكبرها في بجم اللغة الشراش النفس يقال ان شرشرة
 اي شريرة حرسا وحجة قال الحمص التي عليه شرشرة اي جملة ومرفا اليه حمة وهو من الشريرة
 وهو التحريك وفي الصحاح الشراش الارتفاع الواحد شرشرة يقال التي عليه شرشرة اي شريرة حرسا
 ومحنة وقد يفسر الشراش هنا بجرمات النفس والمعاراة بالزاد المحجة المعالبة وبالراء المهملة
 المضارة من المعرة وهي الائم والناد يقال حماره اي افده وعليه قوله تعالى فمصيبكم موعدة

شرح به في التلويح وغيره

اورده في مذهب الاسماء في السنين المفتوحة

فسر ذلك المحقق التتالي رحمه الله
 يعني الخطب الواردي
 انه يقال الخطب التتالي
 لم يرد

بغير علم

بغير علم **قوله** دون المناضلة اي قدام المرافعة والمراماة وفي ادنى مكان منها ناضلت فلما ناضلت
 غلبته والاهاب جمع الحب والحب ما يجبه الانسان من غاخر فنه وابان في الصحاح الحب ما
 يوده الانسان من غفلت اياه ويقال حسبه يديه ويقال ماله قال ابن السكيت الحب والكوم
 يكونان في الرجل وان لم يكن له اياهما لم يزد في الشرف والشراف والمجد لا يكون الا بالاياء انتهى والمخطوط
 الشدايد وعظام الامور جمع خفة وهي الامم العظيمة والشرة وهو منقول لقائهم لم يتحرك عرق
 عصبية في هذه الواقعة مع انهم كانوا يرون ويلقون الشدايد بسبب المرافعة عن احسانهم بصيرة
 حديثه وقد هو ان قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اختاروا احدى الطائفتين فقالوا لا
 اذ ضربنا من المال والحبيب فانا نختار الحبيب يعني ان فذاك لاسرى وابناؤه على ستر جامع
 المال حبيب وفعال حسن فهو بالاختيار والى واحسن **قوله** يروونه اي يطلبونه والسقط
 مجاوزة الحد والشرطية اعني ان اناهم وان رماهم ترمي تحقيق لما قبلها اعني حديث الافراط
 والالقاء واللقاء والكوب او استينافا كانه قيل في دليل فلت ذلك ولما احدث معنى احسن
 العود واسم لمن يصلح ان يحاطب مذكرا او مؤنثا واحدا واكثر اذ الكلام في معنى اي اناهم
 بمفخرة الاثره بمفاخر والى هذا اشار الشيخ ابو علي العارضي حين جاوز زيادة من في الشرط
 ايضا والمفخرة بمعنى المجاه وضمها ما ينقصره والمأثرة ايضا بالضم والفتح ما يؤثر اي يروي
 وحاصل الكلام انهم كانوا يحبون على السعي والمبالغة في امر الغلبة اي لا يغلبوا ولا يغلبوا
قوله وقد حذر اي الله او رسوله والاول قضى الحق المقام والجلد اغراض السبان والتاكيد
 حال عام لم يتصدوا الخيم والاول الغلب لفظا والثاني اقرب معنى وتفسير الاول على ما جرحه
 لم يتصدوا ذلك حال كونهم متسورين عليها وتفسير الثاني اسكنهم الله عن المعارضة قايما
 لهم عليها يتجرأ السيف عقيب الخجة واعترض على الجالية بان قوله فلم يعارضوه معطوف على
 قد جردوا من تحت الحال ومقيد الاقام او ترك التصدي بعدم المعارضة حالها لا تخنة
 هذا كلامهم ويرد عليه اننا لا نسلحنا بجملة اعني فلم يعارضوه معطوفة على قد جردوا بل هي اعتراف
 مصدرية بالفاء كقولهم فعلت المرء ينفعه والفاء نصيحة من باب فقد جينا خراسانا اي اذا كان
 الامر كذلك فاحصرت معارضتهم في السيف وحده ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون الحال مؤكدة
 فلا محذور فان قيل فاذا كانت الجملة حالا من ضمير فم قيد الاقام كان قوله فلم يعارضوه
 في البين قلنا هذا تروهم نشاء من جانب بعض من تصدى شرح الكفا وقدا وما ونا قايما

هو الحق المردوم مولانا اكل الدين
 رحمه الله

الى ما يفهم من هذا الترميم من ان الفاء تفصيل لما سبق يعني ان هذا المحل تفصيل هذا في محله وفي
 ذلك تم التبريد جعل الشيء مجردا عن شئ فكل شئ قسرت عن شئ فقد جردت عنه فالتفسير
 مجرد والمفسر عنه مجرد كذا في الصحاح وباجل التبريد الشئ هو مجردا عن شئ اي بعيد
 عنه واللفظ عنه قد يكون حسييا كجريد السيف عن البعد وقد يكون عقليا كجريد الجرح عن تلبس
 السهم فان قلنا للفظ موضح بان التبريد يحسن في جريد الجرح بجاز وان قلنا انه موضح للمعنى
 الاخر فجزء الجرح والسيف كلهما حقيقة غاية الامر ان المتعلق اعني الجرح وسقوت الفجر وفي أحدهما
 السببه وفي الثاني الغد فان بنيان الامر على الثاني فلا اسكال وان بنيان على الاول ورد الاشكال بان
 به جمابين الحقيقة والجاز فلا بد من ضربين التاويل ليندفع الغال والليل فتاويلها محتمل
 وجوها الاول انه تغليب على غطر قولك لست ذيدا وعروا واحدها مقبول والاخر مضرب غير
 الاسناد في الاول الى الله حقيقة وفي الثاني بجاز لانه لا امر بذلك وفي الثاني التبريد على الجرح والامر
 رعاية بيان الواقع تنبيه على ان التبريد مع كونه اصلا في السيف تابع في الجرح انعكس الامر هنا حتى
 حسان الجرح اصلا فيه والسيف تابع لما الثاني انه بجاز لغوي فان جرد بجاز عن الظاهر وهو ثم الجرح
 والسيف فالاسناد في كليهما على حاله اذ المظهر هو الله اي اظهر الجرح على ان الله سوله صلى الله عليه
 وسلم والسيف على يده الثالث انه بتقدير مثله واحدها حقيقة والاخر بجاز فلا يصح الرابع انه من
 قبل ذكر المقيّد وازادة المطلق وهو مطلق التبريد وقد يقال المحفوظ في ايقاع التبريد على كل
 منهما بعيد لاخر يعني جرد الجرح عن السيف والاو السيف عن الجرح ثانيا فالاول ما اثير اليه في
 قوله تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقر بالسورة فمن مثله
 والثاني قوله عز وجل فالتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر فمضى قبل فجاز دخول التنوين عليه
 لان جرح مفعول لا وصفيته لانه افعال الذي يمنع من الصرف هو ما كان اسما افعال التفصيل واستدل
 عليه بحجج الاولى والاوائل اما الاول فلانه لم يحسن ثابت فعل على فعل في افعال التفصيل واما الثاني
 فلعدم محسن افعال في جمع افعال غير فعل التفصيل وهذا غير تمام لانه مفعول ما جادل في جمع افعال
 واحاد في جمع احاد ومخولك اللهم ان يقال المقصود بالاستدلال بمجموع الامور **قوله** فلم يعارضوا
 الا بالسيف يعني لما عارضت معارضتهم في السيف يعني ان هؤلاء اعرضوا عن المعارضة بالجرم وقالوا
 المقارعة بالسيف وقتضى الظاهر الاياه لانه وضع الظاهر موضع الضمير فكيفنا في الدهن وزيادة
 تصوير كقول تعالى والحق الزمان والحق نزل بخلاف قوله على ان السيف فانه ليس بهذه المثابة

مولانا محمد الدين ممد

اذ المراد هو الجنس لا غير سمي له زيادة تحقيق في موضع قوله على ان السيف تنبيه على ان المعرفة اذا
 اصبحت فلا يلزم ان يكون الثاني عين الاول بل قد يكون غيره والنظر في موقع الحال والعامل في الكلام
 اي عارضوه بالسيف فقطع وصنع هذه المقدمة عندهم ونقر حالهم شبهة عليهم بهذه المقدمة
 باعتبارهم عليها اعتقاد الركاب على الركوب فخرج بالشبه على ما هو القانون في الاستقارة الضمنية
 التبعيية ولا يخفى لطيف موقع هذه الاستقارة لما فيها من الاشعار بان العالم لاحاطة بالمعلوم كان
 عليه وطالع ذو دونه كالركاب بالسببه الى ركوبه ولهذا قال المحققون ان كل معروف فهو داخل تحت
 سلطة العارف واستنباطه ولا مرقا يمتنع ان يحصل معرفة الله بالكنه وبالجمله فهذا الظاهر حال
 عام لما الفعل المذكور لكن بعد انتقاضه بالنفي او معنى الكلام كما قرنا او ضمير بغيره المذكور تقديره
 كما نوايعا رضونه كاشين على هذه المقدمة ونظير لفظ على في اعتبار هذا المعنى من كلام الغصا **قوله**
 الخامس فوالله لا انسى قتيلا وزينه بجانب قوسى ما مشيت على الارض على انها تقف الكلام
 واغاه نوكل بالادنى وان حل ما يعنى قال ابو البقاء موضع على حال وعامل لا انسى والمعنى حال
 كوني عالما بمضمونه وذهب بعض افاضل الشرحين الى ان الظرف يجوز ان يكون حالا من المفعول
 اعني السيف لانه وضع المظهر موضع المضمون لانه وتبينها على ان جاز مجرى المثل هذا كذا وجمهور
 الشرحين على ان هذا ليس من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير اذ المراد بالسيف هنا الجنس لا
 السيف المرمود هذا كلامهم والظاهر معهم والتحقيق ان يقال ان هذا الكلام جملتين الاولى ان ينظر
 الى الظاهر الثاني ان ينظر الى حقيقة فان نظر الى الظاهر فالظاهر ان المراد بالسيف هنا الجنس
 وان هذا قاعدة كلية حاصلها ان السيف المجرى الذي لا يؤيده الجرح فهو ملغبة يلعب بها الصبيبا
 واذا ثبت كلية هذه القاعدة ثبت ان سيفهم ملغبة والتحقيق ان هذا بالحقيقة قياسا فقول
 كان قبل اختاره هو لاء السيف المجرى وكل سيف مجرد فهو ملغبة منخ ان سيفهم ملغبة فقول على
 ان السيف بالحقينة هو الكبرى هذا القياس فيكون كلية فيكون المراد بالسيف الجنس
 والاستدراك وان نظر الى التحقيق جاز ان يراد بالسيف السيف المرمود المذكور كما ذكرنا قبل اختاره
 السيف وحده حال كون سيفهم هذا على هذا الوصف وهو كونه ملغبة يلعب بها الصبيبا لان ان
 المقتض حروف مصدرى يجعل ما بعده في تاويل المصدر ففني علمت انك قائم علمت قيامك
 فعلى هذا التقدير لا يكون الكلام بتقدير القياس لا قرأ بل الحال فيقول في الحال وفي المعنى وصف
 له كانه قبل هو لاء اختاره والسيف العاطل الذي هو محكم بصفها الصا حكون وملغبة

طبيعي

يلعب بها اللاعبون وهذا معنى صحيح والمقصود والارادة حقيق وفيه قطع للمأذون رفع
 للواسطة وبران المطلوب كان المعنى الاول اثبات الشيء في ضمن البينة والبرهان فان لفظ
 ما ذكرنا من الحديث فالمعنى الثاني في اول سبنا وفيه وضع للظاهر موضع الضمير لزيادة التأكيد والتبرير
 والتبريل منزلة المثل فيمكن من الوصف بالقضية فان قيل فذكر الشبهة اعني قوله ان لم
 يعض الحجة حده مسددا على هذا التقدير قلنا هو تقييد السيف وتكرير لبيده المذكور المعلوم
 وتنبيه على ان المعاد والركن هو هذا ومنه في ان الشك في تاييده بالحجة يوجب ذلك فكيف
 الحال فيما علم استقاؤه قطعاً وسبقاً وان لفظ جانب الظاهر جانب التقييد بالشبهة وجانب
 الشك بالبينة والبرهان فالذي اختاره المحرر والى ذلك وجه هو موطنها ويجب ان يعلم
 ان الشبهة على هذا التقديرين قيد للشبهة وعلى الاخر قيد للسيف هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
 ويحجب عن الجود على ظاهر الكلام فان قوما قد تجردوا وضلوا والقاصب
 اسم فاعل من قضيت بمعنى قطع والقضيت مبتدأ معروف سمي به لانه كلما قضيت ثبتت كالتدبير
 كقلاذ آت والمحرف جاء بمعنى السيف المتخذ من الخشب ومعنى المذيل تلحق بقرينه
 قال عمرو بن كلثوم كان سيفاً منا ومنهم مخاويق يمدى لا عبينا وفي الحديث البرق
 يخارق الملايكة كذا في الصحاح وكلا المعنيين صحيح هنا الا ان الثاني المبلغ وادل على بيا الضعف
 وعدم العمل وتشكيك لا عب تنبيه على مجهولية اي لا عب تمام من اللاعبين على غلط قوله تعالى
 او اطرحوه ارضنا اي ارضنا منكورة بمهولة وقد يقال التشكيك للتحقير والاول السب لان وصف
 الحفارة غير المحفوظ ومضاد الحجة هذا السيف يرجع جانب ولا يخفى حسن موقعه للاخبار بانها
 يجعل طرفه ما ضيا اي قاطعا **وله** فاعرضوا اليها ما ذكرنا من ما عارضوا السيف
 وكان ذلك مستغنيا عن المعارضة بالحجة والاعراض عما يصح التفرع عليه بقوله فاعرضوا
 اه ومعارضة الحجج معناه المعارضة بالحجة **وخبر** اشد وارتفع يقال بحر وخار وراخر اذا عظم
 وارتفع بهلك الغايص ويجعل رخصة لنفس لم يعلب في الصحاح جاء السيل فلم الركبة
 اي دفنها وسواها وكل شيء كثر حتى علا وغلب فغلبت ومنه سميت القيامة لحامة كذا
 في الصحاح والكواكب الاول جمع كوكب بمعنى مجتمع الماء في الصحاح كوكب الشيء مظهره والثاني
 جمع كوكب بمعنى النجوم طمست تحت واعدمت واعلم ان المص قد راعى في بيان بلاغة القرآن
 وبران اعجازه طريق الترتيب في قصود الكلام ولا يجدت الا فاجم ففصله ثانياً بجزء الصحاح

المعنى على بلوغه الدرجة القصوى من الغصاحة وعقبة ثانياً بحديث الابحار وفصله
 رابعاً بجزء البلاغة المبني على بلوغه الدرجة العليا من البلاغة ثم قل مصون الكلامين شلح
 ما يتوهم من القوادح في البين ثم عقبه هو لا يجدت تنوير البرهانين وصرح بتقديم ما
 يجب تقديمه من هذين وثبه في ضمن ذلك على ان العاجز عن احد الامرين هو الذي تسم
 بالنقصان بلا حيلة احد الدارين ثم شبه القرآن بالبحر الزخار قد اضمحل في جنبه جميع السواقي
 والانهار ثم شبهه بالشمس قد انطمت في سعة اشراقها سائر الانوار فقوله البحر قد زخر فظم
 على الكواكب مجمل وجوهاً ثلاثة الاول انه استعارة ترميحية اصلية في البحر شبه القرآن لعدم
 فوائده وجود فوائده بالبحر وكيف لا والله لبحر لا ينضب ولا ينضب غريبه وذخر طمست
 والكواكب كالبحر شبه كلامه هو لا يجمع الماء كما انه شبه القرآن بالبحر وقصية المناسبة قاصية
 بتشبيه الكلامين بالامرئين وتشبيه البلاغتين بعين لاشبه القرآن بالبحر وشبهه بلاغتهم
 بالنهر فان غير متاسب وكذا الكلام في القرينة الثانية فانه شبه القرآن بالشمس وكلامه هو لا
 بالكواكب والاشراق والطمس ترميحية وشبه بلاغة القرآن بالشمس وبلاغتهم بالكواكب الثاني
 ان يراد بالبحر والشمس رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشبهه بكل منهما والكواكب والكواكب عداده
 الكفرة والباقي كما ان الثالث ان ذلك استعارة تمثيلية ولا يجازي في مفرد من مفرد الكلامين
 بل المحفوظ في الطرفين انما هو نفس الهيئتين شبه حال سطوع الايام وطلوع المعجزات واضمحلال
 الملققات وانطفاص الخرافات كما في زور البحار وطمسها على الانهار واسراق الشمس وطمسها
 للانوار وهذا الثالث اوجه كالاخفى على ذي ذريرة بآية الكلام **وله** والصلوة على خير من
 اوحى اليه تنبيه على تقدمه على الكل شرفاً ورتبة لان صاحب الوحي افضل من غيره فاذا
 عليه دل على تفضيله على غيره وذكر الايجاء رعاية للامامة بين الامرئين اعني النبي والصلوة
 لان انزال القرآن ايجاء والظرف اعني الذي موقع الفاعل لا وحى على خط قولهم المشترك فيرو
 المسؤول عنه ونحو ذلك كما ان خير الموحى اليه واعتبار خير يرجع الى القرآن فيه فاسد اذ
 القرآن مخصوص به لا مشترك فيه نعم لو اعتبر فيه ضمير يرجع الى مطلق الكتاب اعني كتاب الله
 لكامله وعقبه بخبره يكون حديث الله اسارة الى السبب والموجب لذلك ودرنا الى
 ان هذا اصل المناقب ورأس المراتب فان قيل هذا انما هي من علمه ودليله اذ انما خصصه به
 الحبيب ان كان بمعنى المحبوب فالكلام كذا بل كل من يكره متابعه بهذه المناقب قل ان كنتم

روى الفاضل الطيبي طيب الله مرقدته فانه اعتبر
 تشبيه القرآن بالبحر وبلاغتهم بالنهر ولا يخفى على
 الفطن ان المتناسب اعتبار التشبيه في الوصفين
 او الموصوفين
 مستمر

من لفظ بتقدم الغاء على القاف واحادث ملحقه اي
 الاذنب من غرقه كذا في الصحاح وتقدم القاف على الغاء
 غلط لفظ
 مستمر

تخون الله فاستحقى بحسبكم الله وكذا ان كان معنى المحب وبالجملة فامعنى اختصاص
 صلى الله عليه وسلم بتلك الرتبة المنفعة قلنا هناك مراتب ودرجات والمخصوص بها انما هو
 نهايتها ولقد فصلنا الكلام في هذا المقام في كتابنا شرح المصابيح تفصيلا وجعلنا السمع
 عليه **قوله** محمد بن عبد الله اه قد علمت بحجته اولاد هي منزلة النبي وما عداها
 بمنزلة المقدسة في كرامة بالسبب الى السجدة ثم بادى الى الصريح بملهو منزلة التنبيه
 والبرهان على ذلك ثم ذكر الكنية ثم ذكر الاسم جريا على المتعارف في مقام التعظيم ورعاية
 للجان والمطلوب ثم ذكر السب الى هاشم افضل فريش افضل العرب افضل الناس تنبيها
 على انه هو المخصوص بالخيرييتين وهو المستند بالربايتين حسبا وفيما وقدم الاول لانه
 اشراف لانه هو الذي هو عند الله بكان واللواء العلم فقوله **ذى اللواء** المرفوع في بني لوى
 كناية عن رايسته عليهم وكونه مطاعا فيهم **ذى الفرج** اي ذى العلو والرفعة من فروع
 القوم علوتهم بشرف والجمال ومنهم من يقول **الفرج** هنا معنى السيد وهو جريد الفرج منه
 سيدا على القدر مبالغة في علو قدره وهو استعارة مكينة وتخييلية شبه النبي صلى الله
 عليه وسلم بشجرة طيبة اصلها ثابت وفروعها في السماء فذى كنية والفرج تخيل الحنيف
 اذ الحنيف معناه بالرفع العالي من اناث على كذا الشرف عليه والمراد بالفرج اولاده ووصفه بالحنيف
 تنبيه على شرف فروعهم ان اصوله وفروعه كلاهما اولاد الشرف والقدر ومنهم من يقول ذى
 الفرج صفة لوى وذى اللواء صفة هاشم والفرج هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيل نظر اما
 اولاد فلان قوله ذى الفرج اذن معناه ذى النبي اودى بحجركلاهما منوع كيف وان ذى لا يضاف
 الا الى المفضل الذي يمتنع وقوعه صفة للذوات يقال رجل ذوالمال ورجل ذوق في ذرة
 المحواض ان قولهم ذى النبي غلط واما ثانيا فلانه لا يخفى على ذى درجته باساليب نظم الكلام ان
 الفرج المسوق له الكلام وهو بيا مناقب النبي صلى الله عليه وسلم وان غيره مذكور تبعاً لمجمل
 اللطيفين وصف الدين خروج عن القانون فان قيل لوى جوده الاعلى وقضى دونه اذ
 هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى
 وقانون النسب تقديم الادي على الاعلى فلم اشر هذه الوتيرة قلنا لان الغرض هنا بيان السبيل
 بانه ثم يشر له هاشم وقوله ذى اللواء اه بيان المحب كاشرا له في اثناء التبرير ولولم قالنا في
 تكلم الاول لان كونه على هذا الوصف حاصله في ذى سلطان مطاع وله الله وله العاقرة والشوكة الباهرة

يعنى ان المعروف المتعارف في المحاورات
 في مقام التعظيم تقديم الكنية على الاسم
 مست

ففى

ففى ان يتخلى في بال السامع غير عرق في رومته فانزال هذا الوهم وكله بكونه ذافع منيف لا يخفى
 ما في كلامه من طعن الجرح بين اللواء والقوى وبين الحنيف والحناف وبين الرفع والرفع **قوله**
 المثبت بالعصمة اه تذكير للاشارة الى بيان حبيب والعصمة اشارة الى العصمة الالهية المذكورة في قوله
 تعالى والله يصعد من الناس وحاصلها المحفوظ عن اهلاكهم والعصمة عبارة عن ما يمنع الميل
 الى ما هو فقبضه مطلقا او ذلك اشارة الى قوله تعالى ولولا ان ثبتناك لقد تركزن البهيم شيئا قليلا
 ان القوم اقترحوا عليه ان ينسب الى الله الم ينزل عليه كادى عن تعظيم انهم اقترحوا عليه ان ينسب
 باللات سنة ونحو ذلك والحكمة هنا تعسر القرآن وتفسر بعلم الشريعة على ما اشر اليه في قوله تعالى
 يورث الحكمة من يشاء ومن يورث الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وهذا هو الموافق لما نقل عن ابن عباس رضي
 الله عنهما من ان الحكمة علم الحلال والحرام وقديما للمراد بها المعجزات ويجوز ان يراد بالاول
 الصفا السليبة وبالثاني الصفا الايجابية فالاول اشارة الى الخلية والثاني اشارة الى الخلية
 والخلية متقدمة على الخلية فلذا قدمها عليها وقد فسرت الحكمة بالعلم الوافي والعمل الكافي **قوله**
اشارة الى الفرة اشارة الى الشرف واشتهاره فان الفرة بياض في جهة الفرس وشدها سفها
 وكالها يقال شدة الفرة اذا كثرت في الوجه وامتدت من الناحية الى الانف والتجمل بياض في
 قوائم الفرس يقال فرس مجمل وقد جعلت قوائم تجملا فالفررة وحدها تستعمل في الشرف يقال
 رجل اعز اي شريف وفي الاشتهار كقول مبارك الاسم عن اللقب اي شهرة اللقب والتجمل
 لا يستعمل فيها الا مع الفرة وفي الحديث ان امتي ياتون يوم القيمة عنكم تجملين من اثر الوضوء
 اي مشهورين بمنازين عن سائر الامم بتطويل الفرة والكلام في ذلك اما الكلام في ان هذا مجاز
 مرسل واستعارة وظاهر كلام القوم انه استعارة كانهم شبهوا الامم المعنوية في الرجل وهو كالا
 النابتة بالفررة والتجمل والجماع ما يعقل من الترتيب على كل منها معنى ترتب الاشتهار والامتنان
 والشرف والكمال المستعار من صفات المستعار له عقلي كالجماع على لفظ قوله تعالى مستهم
 والضرر وعندى ان ذلك مجاز مرسل ذكر المعلوم واريد به اللازم وهو الشرف والاشتهار و
 الامتنان بالكمال وقد يقال انه استعارة تمثيلية وهو لغت كقول بالاستعارة فاذا كانا الفرة
 والتجمل مجازا مرسلالا استعارة ولا تمثيلا كان الشدوخ ايضا مجازا عن الاشتهار اى المشتهر
 الكمال الواضح الشرف فاما الوضوح فهو على معناه المحقق ولا مجاز فيه ولا حاجة اليه **قوله**
 النبي اه اثره على غيره اذ هو اولى بتأدية المراد المعنى ان مع كونه اميا يجرح عن الحقيقت اذ النبي

افضل الدين

لم يبق

روى عن السيد لارجله مجازا عن الشهرة
 مست

فبيل من نبأ في الصحاح والنبأ الخبر تقول نبأ ونبأ ونبأ أي خبر ومنه أخذ النبي
لأنه أنباء عن الله سبحانه وهو فعل بمعنى ما فعل قال سيبويه ليس أحد من العرب الا وهو
يقول نبأ مسيلة بالهجرة غير أنهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوه في الذرية والبرية والحجابه
الا اهل مكة فانهم يسمون هذه الاحرف ولا يسمون في غيرها وبما لغو العرب في ذلك
وهذا مبني على ان النبي ما اخذ من النبأ الا انه قلب الهجاء فيه واو اتم ادغم كالمرة وان كان
ما اخذ من النبوة وهو لا يتقاع سمي بالعلو شأنه واشتهر مكانه فوجدنا نبأه على الرسول
ظاهر اذ هو مبني بحسب اصله عن العلو والارتقاء وهو اذ في بداية ما فقصه بحكم المقام و
التي نسبة الامة العرب وهي التي لا يكتب ولا تقرأ في المغرب والى الام والام ياربها امام
القرى وهي مكة زادها شرفا والوالدة يعني هو كماله حيث لم يشغل بتعلم ولا تلمذ ولا استغناء
ولا استعانة من كتاب واستاد وما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا تحط بحديث اذا انزل اليك المثلوث
بل هو ايات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وهذا يظهر ان كونه اميا صفة مدح له صلى الله عليه
ولم ينفى ساطعة على نبوته لانه قد احاط بالمعارف الالهية والعلوم الدنية واقاصيص الاولين
واحكام الاخرين مع انه اتى وهذه دلالة قاطعة على نبينا بالمبطلين وشهادة قاهرة على
كون ما ظهر على يده معجزة قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان الله تعالى قد جعل معجزة
كل نبي فيما كانا اغلب على الدين فثبت فيهم وفيما كانوا يتناهون به وكانت عوام تظن فيه
خواتهم ولما كان في قوم موسى عليه السلام معجزة كملته حتى جعلوا الجبال شهابين عظما ما اعطى
الله تعالى موسى صلوات الله عليه معجزة بهم بها وهي العصا بان صارت ثعبانا مبيها تلقف
ما يافكون فوق الحق وبطل ما كانوا يعملون ولما كان عيسى صلوات الله عليه حكما وكما الغالب
في زمانه الطب جعل الله تعالى معجزة ابراء الاكروا البرص واحياء الموتى ان يستول الماء البحار
في عمله فهو طبيب حاذق والامر بنبينا اموا به فنظروا فوجدوه حيا في قبره وقام وفراء
شيئا ونظر الى السماء فاذا شخص خرج من القبر ما دون الله تعالى ولما غلب في زمن داود صلوات
الله عليه الموسى جعل الله تعالى معجزة في صوته ولما انتهت نوبة النبوة وارسال النبي صلى
عليه وسلم وكان الغالب في زمانه البلاغة والفصاحة والبيان والتعريف في ضرب النظم كما قومه
بلقاء بالبين الدرجة القصوى من البلاغة البشرية جعل الله تعالى معجزة من جنس ذلك فاعطاه
القرآن البالغ الى المرتبة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة ولما كان القوم من ذلك

في لفظ النبي من حيث انه لم اخذ وجهه لئلا يكون ما هو
من النبأ وهو الخبر سمي به لان خبر عن الله تعالى وعن الغيب
ما لوجي وهذا الوجه مذكور في الصحاح على الوجه الذي نقلناه في
الشرح الثاني انه ما اخذ من النبوة وهو العلو والارتقاء
لعلو شأنه ورفعة مكانه الثالث ان النبي في الاصل معنى الملق
سمى لانه طريق الوصول الى الله وسبيله المنزلة فاعطاه الله
وبالحكمة لفظ النبي على هذين الوجهين على ظاهرهما واما على الوجه
فان القياس الصحيح الا انهم قد عدها واخذوا كالمرة المأخوذة
من المرو والوجهان الاخيران مذكوران في شرح المقاصد وبجملته
تظهر وجه العدول عن الرسول الى النبي

روى الامام عن جلاله في الاطوار واللفظ في
النظرة في احياء الموتى

شرح بهذا في شرح المقاصد ممل

متقنين

متقنين وكانوا من الاغلا مختلجا في نفوسهم الخبيثة وكان هذا الوصف اعني كونه صلى الله عليه وسلم
اميا قالوا لهذا النوع عن اصله وقاموا لهذا الاختلاج عن اخوه وكان مقصود المم ابراز هذا
وايات هذا الدعوى عقب النبوة بالامية بتبنيها على انها منزلة البقية والبرهان عليها ومقب
الامية يكون مكتوبا من الاله ليس بجانب بل هو مكتوب قوله وعلى الاطهار الال ان فسر اهل
البيت على ما هو الظاهر المتبادر من عند الاطهار فبني الكلام على الترقى في القرينة التالية وعلى زيادة
التعظيم في القرينة الثالثة فان حاصلها العموم والاحاطة على غطت كل كلمة فارقة على كلمة
سودا ولا بيضاء ومن هذا القبيل قولنا نبي النبي صلى الله عليه وسلم الا اسود والابيض وهذا
يظهر انهم يخرجون عن التفرع كما في اصلا فاصلا عن الكثيرين وان فسر كل مومن ومومنة على ما
جاء في الرواية فباني الكلام تفصيل وتفصيل والاطهار جمع طهر وجعل وصفا للال على غطت كل
رجل عدل على الاوجه الثلاثة المشهورة لاجمع لما هو الا ان لم يبق بالاسماء وقوله من الاختان والاخر
الاختان جمع ختن كالاختاب جمع لقب ومعناه محب الله عند العرب كل من كان من قبل
المراة كالابن الاخ وفي الحلاق العامة زوج الامة وهو الذي يقال له بالعارسمة داماد والمر
هنا هو المعنى الثاني والاصح اجمع صهر كالاختاب جمع نذر والاخذ اجمع ضد وهو اب الزوجة
وهو الذي يقال له بالعارسمة نذر زواج واختان النبي صلى الله عليه وسلم من الخلفاء الراشدين
عثمان وعلي رضي الله عنهما ومن غيرهم عقيل رضي الله عنهما واصهاره من الخلفاء
الشيخان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ومن هذا قيل ومن علامة السنة والجملة ان تفعل السجين
ومحب المختين ومن غيرهم سبعة لان عددا الاصهار عددا النساء وقوله من الاختان والاصهار
ان جعل كلمة من فيه بيانية بيانا للخلفاء فلا بد ان يجعل ذلك مبيها على ان اقل الجمع اثنتان
وان كلاما من الجمعين مستعمل في الاقل بان يريد بالاختان المختين والاصهار السجينين اذ
البيانية تقتضي محذوذين احدها ان يكون كل من الاختان والاصهار خليفة وهذا كبريا
قد تقرر ان عددا الاصهار ستة كعددا النساء والكل ليسوا خلفاء وتبين ان هذا يستلزم الصلوة
على النمل وهذا فاسد كيف وبعض الاصهار كافر كابي صفيحة رضي الله عنهما ورج فان جعل كل اثنين
بيانية فلا بد من تصحيح من امرين احدهما انه مبني على ان اقل الجمع اثنتان على ما صرح به المص
في قوله تعالى الحج اشهر معلوما من ان لفظ الجمع يشترك فيه ساووا الواحد وثانيها انه مستعمل
في الاقل ليصح تعيين مجموع الخلفاء بمجموع الاربعة اعني السجين والمختين وينفع العباد

والكذب من اليقين وان جعل كلمة من تعييف فلا اشكال ان قانون من التعييف يكون ما قبلها
بعضها بعدا وحاصل الامر ان الصلوة على الخلفاء الذين هم بعض الاختان والاصهار ولا كذب
هنا ولا فساد فلا اشكال ولا محلة لتقديم الاختان على الاصهار اما الاعتبار الذي ذكرنا واما الرعاية
السمع قول العلم ان اختلاف من المحدث والصلوة الى الخلفاء المسوق الكلام وترك الصلوة تنبيه على بعد الكلام
وعلى ما بينه من القنوت واليقين وتضيده بلغة العلم وتلقيه لفظان تنبيه على كمال العناية
بمضمونه وتخصيص المحاط على ان يلقى سمعه الى ان ما يتبعه وهو تهديد في مثل هذا المقام
بمنزلة قرع العصا واخذ العضد في تادية المراد والمقام ومن الارض ما صلب منه وارتفع منه حتى
الظهر من استبرال اصول العلم وقواعد شبيهها لثارة بالظواهر في القوام وبها يتحقق النظام
وعليه يتفرع النكت والدقائق وحججها يتبين الزوايد والاطراف واخرى بالعمود وهو
الخشب التي في وسط الحجة يتقوم بها البناء واخرها ما يستند اليها قيامها في الاساس
يقال للظهر عمود البطن وهو مذكور في عمود الكتاب في فقه ومثله واجل ذلك في عمود بطنه
اي ظهره لانه بسلك البطن ويقوم به فصار كالعمود والفرق بين العلم والصناعة ان العلم لا يتعلق
بالعمل والصناعة متعلقة بالعمل وهو المقصود الاصل منه وذكر المص في قوله تعالى اليس ما كانوا
يصنعون ان كل عامل يسمى صناعا ولا كل عمل يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرج وينسب اليه
فكل علم يارسه الرجل حتى صار كالخوفه المنسوبة اليه يسمى صنعة سواء كان استداليا او غير استدالي و
المشهور هو ان معلومات العلم ان حصلت بالقرن على العمل كحصول معلومات الخوض غماره الاعراب
ومعلومات صناعه على البلاغة والفصاحة يتبع فواض تركيب الكلام فادارة ولا تزيين اسميت
صناعة وان حصلت بحجج النظر والاستدلال سميت علما والاول منقوض بما اشهر من قولهم علم
البحر علم اللغة وكونه والثاني بما ذكره المص بعيد ذلك من قوله وان اهل الدنيا في صناعة الكلام
واجيب بان اطلاق آخر وتسمية هذا العلم بالآخر تنبيه على ان له خاصيته فامهم وقد اشهر
هنا فيما بين القوم ان العلم ان لم يتعلق بكيفية عمل فهو مقصود منه في نفسه سمي علما وان يتعلق به
كذلك سمي صناعة واغرض عليه من تصدي لشرح الكتاب بان هذا فاسد لا تميم لشيء ان نفسه
والى غيره وهذا لا غرض فاسد في العلم بحسب الاستعمال اطلاقا فهو باحد الاطلاقين علم وهذا المعنى
صار مورا للتسمية وبالاخر فحق وهذا الاعتبار صار قسما من العلم في الصناعة وتظهر ما ذكره
ابن الخاحب في محضره ان قال العلم ضربان علم مفرد يسمى تصورا ومعرفة وعلم نسبة يسمى تصديقا

تسمية للصناعة العلم في الاول تنبيه على ان العلم له قنوت وعرض
تسمى النظر فقه واستدلال بلغة تنبيه على ان العلم له قنوت وعرض
المسماة بالحقيقة او تسمية للعلم بالصناعة تنبيه على ان العلم له قنوت وعرض
لعمود وقته تنقش في الصلوات تنقش في الصلوات

هو المولى المرحوم مولانا اكل الدين كلاله
حاله
صاحب تكملة

وعلا والمحب ان من تصدى لشرح مثل هذا الكتاب يشبه عليه مثل ما الربية على الصبي في الكتاب
والله اعلم بالصواب قوله طبقات العلماء اي درجاتهم ومنازلهم في الاساس طبقات منازل
ودرجات بعضها رفيع من بعض وصير في الاول راجع الى متن العلم وفي الثاني راجع الى عمود
الصناعة بطريق اللطف والنشر المرتب على وتيرة قوله تعالى وهو الذي جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا اريد رده الى اصله يقال من كل علم طبقات العلماء في مرتبته
وعمود كل صناعة اقسام الصناعة فيه مشاوية فاحد العاطفين بعد التفكيك والرد الى الال
يقع مستغنى عنه لان احد المعطوفين اذن ساقط لانه يصير اذن من قبل عطف الجمل على الجملة
بعد ما من قبل عطف المرفوع على المرفوع وبهذا يظهر انه لا بد في مثل من اعتبار التقديم والتأخير وان
عود الضمير بطريق التقريب دون الجمع على وتيرة قولك ريد وعرف قام ابوه وقعد اخوه
واغرض عليه بان اذا اعتبر التقديم والتأخير لم يبق احد العاطفين وصل هو ضامع وجعل لتأكيد
لصوق الخبر بالخبر عنه قصور ويجوز هذا من فاسد مثله في الخبر والقصور في العربية الا ترى ان الفقه
في الامة ومن رتبته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه وجعل لكم النهار لتبتغوا من فضله فكيف لا والامثال
بالدولين انما كالمالك المرفوعة الثانية من خروج الكلام من الاصل والعدول عن الفلك والفصل واذا
انفذت الضرورة اندفع ما يستند اليها وكيف لا والصورة الثانية نظائر الصورة الاولى وعندنا
الصورتين اضمحلت البهنة رأسا ونظير ذلك في العربية باب الاضمار على شرطية التقدير فانهم اجعوا
على ان التقدير في مثل قوله تعالى وان اهدى من المشركين استجار وان استجار احد مع اهل
المقدس يستغنى عن الثاني والمحب ان من لم يعرف هذا القدر كيف يحتمل على مثل هذا الخطر ولما
ابطل المعترض التوجيه المذكور وحتم به بتوجيه آخر حاصله ان الخبر اذا انفرد ينفرد بالخبر عنه
حقيقة وان اخذ المبتدأ لفظا فالخبر ان لا يستعمل الاسع الواو فاذا كان الخبر عنه منفردا حقيقة
ولفظا معطوفا بعضه على بعض كما المعطوف في الخبر اولى ليكون على وتيرة الخبر عنه والسر في
العطف ان ما المعنى وان كان التوزيع الا ان المقصود في الظاهر لا من الالباس ربط المجموع
بالمجموع فلا بد من اداة الجمع كانه قيل مراتب العلماء والصناع في اصول العلوم والصناعات متقاربة
بهذا كلامه وقد نظر اما اوله فلا لانه لا يقع في ان الامر بحسب الظاهر ربط المجموع بالمجموع الا ان النزاع في ان
المقصود الاصل من العبارة بان طريق ينطبق اللفظ عليه سيما اذا كان هناك ضمير مقصود صريح
بعضها الى بعض وبعضها الى بعض فانه لا يشبه على ان سكون طريق التطبيق انما هو اعتبار التقريب

حتى لو صرح بالمقصود فليس هناك لم يرب آخر وراه فالرؤى الى شئ اخر هو اعتبار ربط
المجموع بالمجموع امر فاسد لان اعتبار ردة تارة اخرى الى ما يورى المقصود الاصل في هذا
تطويل لا طائل تحته اذ لا معنى لرد الجملة الى الجملة ثم الى التفصيل وان لم يعتبر فان المقصود
واما ثانيا فلان التماثل هنا مخصوص بالثاني كما اشرقت به هذا القائل فلا يجري فيه ربط
المجموع بالمجموع وامانا ثانيا فلان قد يقع او في مثل موقع الواو كقوله تعالى وانا انا لم نعلم بهدي
او في مثل ما بين ولا مجال هنا لربط المجموع بالمجموع واثر في جانب العلماء لفظ الطباق وفي جانب
المصنوع لفظ الاقدام تنبها على نفقتهم وحط المصنوع ورضي الله عن المتفاوت في الاول عقل
يتعذر ويتعذر الاطلاع عليه وفي الثاني حتى ربما يطبع عليه وهذه التكتة صور الثاني
هنا وفي الاول وقد يجعل التماثل راجعا اليها جميعا **قوله** ان سبق العالم السوطية
الاولى بيان لتفاوت التفاوت في الاول والثانية بيان له في الثاني وبهذا يظهر ان الخطأ يذكر
في الثاني وحق المسألة ان يذكر في الاول اذا لم يخطئ السبب بالاقدام والمسافة بالطبقات الاربعة
بذلك على انه لا يفتح المقصود مالم يعتبر هناك تشبيه التفاوت العقلي بالتحسني ومن ههنا
قال المحققون نعم المصنف العوارف بحسبة المعارف العقلية وعلى هذا فاستوى الامر ان جميعا
لمحقق ان يكون التفضيل عكس الاجمال ليكون مسمى ابدى التفاوت في المال واثر كلمة ان مع
ان اذا اوفى المقام اذ هو دل على المقصود واولى ببادية المرام وعرف العالم ثانيا تنبها
على ان الثاني عين الاول باعتبار العقل وان كان غيره باعتبار الذات فحينها فظهر على
الاصول المشهور قضاء الحق ما كان وما ياتيه لا يقدر الامكان والخطي جمع خطوة وهي ما بين القدمين
والمناصب المقام ان يذكر الخطوات وذا الخطي لكان يسيرة الا انه ذكر جمع الكثرة مقام العلة
على طريقة قوله تعالى ثلاثة قروء تنبها على ان سبق وان توجه انه كثير فهو في نفسه يسير
ففيها بهام الجمع بين المتنافيين ونظيره ما ذكره المصنف في قوله تعالى ما نفدت كلمات الله
ان المناسب للمقام ما نفدت كلم الله اذ الغرض المسوق له الكلام بيان كثرة الكلام الالهية
وانه لو كان جوار الدنيا مداوا واشجارها اقلاما وكتب تلك الكلام هذا المداو وتلك الاقلام
لا تنهت تلك الكلام الا انه ذكر جمع العلة في مقام جمع الكثرة تنبها على ان تلك الكلام وان فرض
قلتها لا تنهت فكيف اذا اعتبر كثرتها **قوله** الابعاد قصيرة قد تنبها على ان في بعضها
للتفاوت العقلي بالتفاوت الحسني والمسافة البعد واصلها موضع سوف اذا ادلاها بغيره

مولانا اكل الدين

اكل

حال الارض من قرب وبعد والسوق شتم التراب كذا ذكره المصنف في الاساس وقد يقال هو من
سفت الشئ اي شتمته واصل ان الدليل ان اراد ان يعلم اهو على القصد ام لا ياخذ التراب
فيشتمه ثم استعمل في البعد وكثر استعماله فيه **قوله** واما الذي قد كثر كلامهم في
ذلك فمنهم من جعله حالا ومنهم من جعله عطفيا على خبر ان والعائده في العلوم و
المصاع اذا المعنى ما فيها على انه من وضع الظاهر موضع الضمير والخبر هو المجموع
لا كل واحد فلا حاجة الى العائده ومنهم من جعله من عطف القصة على العصة ومنهم من
يقول لفظا علم حث على التوجه الى الخبر الذي هو المقصود وهذا معطوف بحسب المعنى
على ذلك المقصود مجزا عن علم كانه قال ان من كل علم وعمود كل صناعة ليس فيه
تفاوت بعينه واما الذي ساءت وعندي انه معطوف على مدخول علم يتوهم
ان المكسورة وكثيرا ما يقع المكسورة بعد العلم كقوله تعالى والله يعلم انك لرسول
وكيف لا وهذه هي المقصودة ههنا فكيف يليق ان يعتبر تجرد هاهنا عن العلم الدال
على شدة الاعتناء ويحوز ان يجعل هذه الجملة معطوفة على جملة اعلم بتقدير القول
اي اعلم ان من كل علم كذا وقلنا الذي ساءت اه وتقدير القول ولاكتفاء بالمعنى
شايخ ذابغ من غير تكبير سيما في التنزيل تباهت اي تفاوتت تغايروا فاحسنا
من المبانية او تظاهرت ظهورا كاملا من البيان وهو الظهور والربط جمع رتبة
من الترتيب وهو النبوت قال الامام المروزي في درحة الدرر وسميت المرتبة رتبة لانه محل
يرتب فيه صلحها اي ينبت وتماثلت وتماثلت الركب كناية عن شدة الام والوط
المجد في المسابقة او هو كناية عن تجا في المناظرين في البحث اذ المهور ان احدها
يعزب من الآخر **قوله** ووقع فيه الاستباق والتفاضل الاول ان يقول ووقع فيه
التباين والتفاضل اذ هو شدة ملازمة باخوانها والاستباق السابق في الترتيب
من سابقه الخيل والتفاضل التزاوي السهام ومنه تفاضل الكلام والاشعار حتى
انتهى غاية التباين وما يتبعه **قوله** وترقى اي التفاضل وقوله الى ان عد الف
بواحدة تارة الى قول البحري ولم ار مثالا لرجال تفاوتوا لذي المجد حتى عد الف
بواحدة واعتبر العد في جانب الالف اذ العد بالكثير اولى ولان فيه مبالغة لا يخفى
قوله ما في العلوم في موقع الخبر للموصول الاول اي الذي من محاسن بيان لمجس

بما ذكره المروزي

على خلاف القياس كان جمع محسن فان قلت لم يجعلوه جمع محسن مصدرا ميميا
قلت لانهم يحتاجون الى جعل المصدر ثابعا بمعنى الفاعل كذا قالوه والنكت جمع نكت
وهي في الاصل كل نقطة من بياض في سواد وعكس نقولها الى لطايف الكلام ومراياها
التي قلما تحصل لصاحبها الا بالفكرة الشبيهة بالنكت في الارض والفكرة التي
لا تخلو عن النكت في الارض غالبا والى هذا اشار المص في الاساس اذ قال كل نقطة
من بياض في سواد او عكس نكتة ومن الحجاز جاء بنكتة ونكت في كلامه والفقر جمع
فقرة وهي في الاصل كل مضاغ على شكل فقر الظهور ومن الحجاز في كلامه وشعره
فقرة وهي فصل الوبيت شعر والفقرة في النثر كالبيت في النظم كذا في الاساس وفي
يرد عليه انه يلزم ان تكون الفقرة مجموع الفقرتين كالبيت وليس كذلك لان
الابحار في الاطلاق والثابت في الاستعمال ان الفقرة هو نصف الفقرتين كالمطامير
في البيت **قوله** ومن لطايف معان جعل وقائق العلوم والصنائع اقلاما ثلثة وهي
القسم الاول مجاز النكت والفقر **والثاني** لطايف المعاني **والقسم الثالث** غوامض
الاسرار فمنها احتمالا احدها ان يجعل هذه اقلاما متغايرة وثانيها ان يجعل الكل
قسما واحدا هو وقائق العلوم وزوايدها الا انه عبر عنها بعبارة مختلفة نظرا الى
جبهات متفاوتة فان بئينا الامر على الاول وهو الظاهر المتعارفين وتكرير الحجاز
فتحقيقه ان وقائق العلوم والصنائع بعد استزاد الكل في كونها الامور اربعة على
المنون والعدد تنقسم الى اقسام ثلثة الاول الامور التي مقصدا بكلامه يستعمل فيها كالمعاني
الحجازية والكناية ما يحصل من اللفظ باستعمالها في الثاني ما مقصدا باللفظ بدون
استعماله فيه من غير ان يكون في اللفظ دلالة عليه كصيق المقام ونظير اللسان
والاختصار في البيان ونحو ذلك مما يستفاد من الكلام بقرينة المقام من غير ان يكون
هناك استعمالا وبارائه من اللفظ مذكور الثالث ما مقصدا باللفظ بدون استعماله فيه كن
مع دلالة اللفظ عليه كالتعظيم والتحقيق المفهومين من التذكير مثلا فالقسم الاول
هو الذي سميناها في حواشي المفتاح مقاصد الكلام والثاني هو الذي سميناها هنا
مستنبعات التراكيب **وسميناها الثالث** قوايد الالفاظ اذ انتم هذا بقول غير غامض
الاسرار يحتمل ان يكون اشارة الى القسم الاول وسماه المص غوامض الاسرار اذ المعاني

الحجازية

الحجازية مثلا فيكون في غاية الخفاء والمعاني الكناية قد تشمل على وسائط كثيرة فوقع
الاختيار هناك الى مزيد التنبه وتكال اللفظ لا يبينها من المناسبة المصحة للانتقال الى
ما انتهى اليه بالآخرة المقصود باللفظ ومن هنا عظم التفاوت والتفاضل بين مقتر الكلام
رب العزة عز سلطانه وعظم برهانه ومغشور بين محدث بقصد شرح كلام خبر النبوة وبارائه
ما تضمنه من النكت والفقر ومحدث واخر اخر هذه الامور فيكون في غاية الدقة تناسب
تسميتها بقوايد الاسرار وحسن توصيفها بالاحتجاج تحت الاستاء وقوله بحسن النكت يحتمل
ان يكون اشارة الى القسم الثاني لان هذا القسم لما مقصودا في الجملة وليس هناك استعمال ولا
بارائه من اللفظ اذ لا سبب تسميته بحسن النكت اذ السواد في البياض خلا لشيء الصفرة لفظ
خال عنه وعن دلالة وقوله من لطايف معان اشارة الى القسم الثالث وهذا القسم وان لم يستعمل
فيه اللفظ لكن لما كان بارائه في اللفظ ما يدل عليه تناسب تسميته لطايف المعاني وحسن توصيفها بان
فيها مباحث للفكر اذ قد يقع تحت والخلاف في مثله كما وقع بين المص وصاحب المفتاح في
شكركم غشوة في قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة فمضد المص هو المتنوع وعنده التقليم وكل
منها مناسب بعد التماثل في المقام فلفظها هناك مجازي والبحث فيه سراج والسر في الذكر على
هذا الترتيب ان مبني الكلام على الفرق وذكر الاقوى والاخرى وعلى هذا الوجه فالعطف والحجاز
كلاهما على ظاهره بخلاف الوجه الثاني فان فيه تزيلا للمعبرة الوصفية منزلة المعبرة الدالة
كما ذكره المص في قوله تعالى ويعلمون الصلوة على ما ينبغي به ان شاء الله تعالى قوله لا يفت
مفعولهم تزول اي لا يقع الكشف عنها او محذوف اي الاستار وفاعله او حليمهم والا وحدي
معناه المنسوب الى الاوحد كالاخرى معناه المنسوب الى الاحد فانه لقوة حريمه كانه استوعب منه
شخص احرم نسب اليه كالاخر والاوحد صار اصلين منسبين اليهما فوقع الياء للباقي او
للتجريد قطع المساواة وبين الحاصل المعنى ونظيره قولهم في مثل علامة الماء للباقي بها هو واحد قومه
واحد قومه وواحدة اي لم تلد مثله والظرف اعني من الخاصة وصف المعزروا وحدهم بل انهم على
طريقه قوله تعالى ومنهم دون ذلك وجعله خلا من او حديهم لجعله فاعلا كما ذكرنا لا بد لا تقت
اذ الاوحد المص الى ضمير الخاصة يكون منهم فلا فائدة في هذه الحجاز وحواشيه ان من قبل قوله
تعالى وباني وضعها اني على ما صرح بالمص هناك ونظيره قولهم علامة الرجل الجيدة او قوله
هذه حال مولدة **والاواسط** اي اخبارهم من قولهم واسطة العاراة الجوقة العيسة التي

في وسطها في الاساس قوم وسط واساطير قال زهير هم وسط ترضي الانام
 لحكمهم اذ انزلت احدي اللغات العظام وعلمه قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا فالوسط
 والواسطة معناها واحد والعق الصفوة والمخلص من نقص الخاتم في الاساس ومن الجاز
 اتيتك من قصتي مخزنا واصلة قال ورب امره خلة ما تعلقه وباتيك بالام من قصه عقيب
 الاوحد في الاخضر والواسطة بالنقص لان كلامها غزلة التفسير لانه لغزها بعبثها في
 الفقرتين واعادة كلمة الا في الثاني تنبيه على ان كان شخص آخر براسه شي آخر فليس معنى ان
 يستثنى على حدة فلا يليق ان يربح الثاني في سلك الاول فافهم فغيره دقة مدق الحق
 عن انهم قوم فمقتضى الجمل على المدي قوله وعامة من اى اكثر الخاصة فغيره بعض الغراب حيث
 جعل الخاصة عامت مع انها متفاداة وقد يقال الضمير راجع الى العلماء وجاز عوده الى الخاصة ثانيا
 الجمع اى اكثر الخواص غافلون وعامة جمع على كثرة جمع قاص وعصاة جمع عام وعامة جمع على
 وهو لا يفسر بقوله عامة فيه وجهان احدهما ان يعتبر اخذه من على العبر ويستعار لى المصيرة وثانيهما
 ان يعكس فذكر الاطلاق على الاول وتريخ وعلى الثاني بمعنى البصائر مستعار لها والظرف اعني عن اذن
 متعلق بالعامه لتقصيه معنى المنع والاحتياج الى محبة او منوعة عن اذن حقايقها من الاسرار
 انبت للاسرار العامة حقيقة وجعلوا كائنهم لم يصلوا اليها وفيه تنبيه على انهم يتكلمون بظواهرها
 من غير ان يصل فيهم الى احوالها وفيه اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر في لائل العجايز ان
 عامة العلماء يفسهون ولا يفهمون ويتكلمون ولا يتعمقون ثم انشد يقولون اقراوا الامور بها
 ولما قبل حاتموا حقايقها لم يحققوا فقول وعامة من هم هذه مجملتهم ما في غير بيان لما تضمنه
 والاستثناء وهذه الطريقة وان كانت خارجة عن قانون البلاغة في باب النفي والاستثناء الا انه كثيرا
 ما يقع في كلامهم وتراكيبه والظرف اعني باصا فمهم متعلق بعامة على طريقة قوله كتبت يدى ورائته
 بمعنى في معول الادوات معنى انهم يتكلمون عليهم ظروفا المحسوس قوله عامة في التقليد اى
 اسرار في التقليد لا خلاص لهم منها يريدون ففهم هذه وان التقليد في غير ما يجب تقليده اشغ
 فعلة فعلوها واقبح خصلة كسوها ويدا التقليد مكتسبة وتحييل وفيه تنبيه على انهم جعلوا على ذلك
 وانهم لو ارادوا الخلاص لما قدروا عليه لا ينع عليهم لا ينع عليهم ولا موضع المنية عليهم بخير نواصيهم
 ينظمها معنى على ملجوت عليه عادة العرب من خير نواصيهم حين اطلاق لفظ لا اله الا الله وما يذكرون في
 الكلام تنبيه على ان شاعرا حال الاسير فانه يرغب في مثل هذه الفعلة الشقية مع كالفحشا و

اى ابد
 صله

قال الفاضل الطيبي طبيب الله
 مراده

شاعرها

شاعرها يتخلص عما هو افصح منها وهو كونه اسيرا فان بعض الشعراء من بعض هذا مثل ضربه
 المم للعالم المتقلا الذي لا خلاص له من يد التقليد والمادة التقليدية لا يجب تقليدها كانهما على
 كايثيرة السوق والسياق وقد يقال وقد افرط المص في ذلك كافر في الواحدي فيه حيث يقول
 ومن شرف علم التفسير وعزة امتناع القول فيه بالمثل والتدبر والراى والتفكر دون السماع
 والاخذ عاتق هدا والتدبر وسنتين بعد ذلك ان هذا ليس بتعريف كما ان كلام المص ليس باخرط
 اللهم الا ان ينظر في جانب الصورة فقط فافهم قوله ثم ان املاء العلوم ان انتقال عن الاعمال
 وتنبه على كمال حال التفسير واطرها لا اعتناء بشان وان هو المختص من بين تلك العلوم بتوجيه
 القلوب بكتابيه وطرح سفاين القصد في عبارة وكلمة ثم تنبيه على تفاوت العظمى وعلى التدرج في
 درج الاوتقاء يريد ما عرفت ان مدارا تمايز والتفاضل بين العلماء على نكت العلوم وقايقها وبذلك
 وحصل البعض الى السمت والبعض الى السمت وجب عليك ان تعرف ان اكثر العلوم شتالا على
 الدقائق هو علم التفسير والتفاوت في ذلك بين هؤلاء واكثر واعتبار التفاضل فيه اظهر واوفر واملاء
 من على الاناء بفتح الميم وكسر اللام معنى امتلاء شبه العلوم بظروف واوعية ثم جعل علم التفسير
 من بينها املاء هاهنا فقول املاء العلوم على غلط قولهم اخفا المنة فيك استعاره بالكتابة في
 الظروف والابعية المرموزة بذكر لازمها وهؤلاء املاء وتحقق في املاء فان الاملاء مستعار
 للكثرة كاستعارة التفتش لاطال العهد فافهم وقد يجعل من املاء بالفتح على ان معنى مفعول او
 بمعنى فاعل معنى املاء العلوم للمقارح بما يفرها وقد يجعل من املاء بالضم معنى غنى واقتدر
 وهو ضعيف اذ البناء للمفعول في فعل التفتش قليل وجرح واعتبار المحذوف خلا الاصل
 واعتبار الغنى والاقتدار مع جدا وفيه تشبيه التفتش بالاموال وقد عورض في الوجه الثاني بان املاء
 بالفتح اكثر واشهر والظرف اعني عما يفر متعلق بالاملاء يقال املاء الاناء بالاء ومن املاء او املاء
 بيندى من الاملاء وهواله لا ايضا فصح الامر ان وفيه تشبيه لغراب التفتش ودقايقها بالاملاء
 والجامع التشبيح للحيوة وملاحظة الاله هناك دون الابتدائية انبث المشبه واذ على ان الغراب
 وان كانت في نفسها مقصودة الا انها وسائل وذرايع للطالب الباقية وفخره في الغر
 ترشح بلايم المشبه والقرايح جمع فريضة وهي الطبيعة وهو في الاصل اول ما يستخرج من البئر
 اذ هو يحصل بالكبح والتعب ثم اطلقت على ما يقع في القلب بعد ساقطه طلب ثم نقلت منه
 الى محله وهو القلب وفي الكلام اشارة الى كثرة دقايق التفسير وغرارة نكتها بحبيبه بغير العقول

الميم

ثانيا فلما قد ذكرنا ان الكلام ان الكلام من التفسير وله دخل في بيان المراد وتيمم والمراد بمراد الله
ظنا او غيبا بملاحظة الادلة اعنى الرواية والدراسة اللتين هو مبني عليهما وبعد تقييدهما بالحقبة
لانواع في انه مراده في نفس الامر ولا يلزم تعدد علم التفسير اصلا في الحقيقة النوعية معتبرة لا خصوصية
الاشخاص والقائلين واما الاعتراض بان الفسحة غير جازمة لان تعيين احد الاختلاف بالادلة
العقلية خارج ففاده اكثر واظهر اذ لا يخفى على المتحقق ان ذكر قواعد التفسير انما هو بطريق التمثيل
لبعض وجوه التأويل لان التأويل مخمض فيها الا ترى انه بالاخوة صرح بذلك بكلمة وجيزة تنويع
وبالمجمل التفسير ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراسة فان هذا دليل صريح على ان مراده
انه كذلك مثلا وعجب من هذا الاعتراض ما ذكره بعض من اشتهر بالمهارة في الديار المصرية وحاصله
انه ايضا اعترض على هذا التقييم وبحث القول بفاده بوجهين الاول ان هذا التقييم للشيء
الى نفسه والى غيره الثاني ان المفرد بحث عن معاني القرآن رواية او رواية لا عن مراد
الله تعالى فان ذلك غير معلوم انظر واما اعتراض هؤلاء الفضلاء ثم انظر الى ما يراه
علماء مصر والروم وتفكروا في تصرفاتهم في العلوم وما يجب له التنبه ههنا ان فطال كلامهم
في الفرق بين التفسير والتأويل واخر ما استقر عليه آراءهم ان التفسير ما يتعلق بالرواية و
التأويل ما يتعلق بالدراسة فالتصرف في القرآن فيما يتعلق بالسبعيا هو المخصوص بالمنع والنهي
الوارد تارة بقوله صلى الله عليه وسلم من قال في كتاب براه فاصاب فقد اخطا رواه
الترمذي وابوداود ونقل جامع الاصول زيادة وهو قوله ومن قال براه فاحطأ فقد كفر
وتارة بقوله صلى الله عليه وسلم من قال في القرآن غير علم فليقبوا مقعد من النار اخرج
الترمذي وتارة بقوله صلى الله عليه وسلم من فسر القرآن براه فليقبوا مقعد من النار
وتارة بقول الصديق رضي الله عنه حين سئل عن قوله تعالى وفاكهة وانباى سماء
نظلى واتى ارض تغلنى اذا قلت في كتاب الله ما لا اعلمه والتكلم في القرآن فيما يتعلق
بالاسماع كالادلة العقلية او المبتنية على قواعد العلوم هو المخصوص بالجواز والاختصاص
بل بالترغيب والتحضيض في ذلك وهو المراد بالنصوص المرغوبة او المرخصة كقوله
صلى الله عليه وسلم اول ما رفع من الارض العلم قالوا يا رسول الله رفع القرآن قال لا ولكن يؤتى
من يعلم تأويله ويقرى قوم بنا ولونه على اهلهم وكقوله صلى الله عليه وسلم القرآن ذلول ذو
وجوه فاحلوه على احسن وجوهه ومثل قول علي رضي الله عنه ما من شيء الا وعلم في

قوله لهما وبقينا يعني المراد بالمراد من المعلوم
والمنقول بمعنى ان ايهما يرد فهو صحيح سواء كان
قطعا كما في العلوم او ظاهريا كما في الظنيات

هو قول الفاضل مولانا اكل الدين اكل الله
عنه

القرآن ولكن رأى الرجال يعجز عنه ومثل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله قد قبل له هل عندكم شيء من الوحي
ما ليس في القرآن قال لا والذي خلق الجنة وبراء الشجرة الا فمهم يعطيه الله رجلا في العوان اخبره
السبحي ومثل ما قال ابن عباس رضي الله عنهما النقيب على اربعة اوجه ووجه تفرقه العيون كلامها
ووجه لا يعجز احد بها لله ووجه يعلم العلماء ووجه لا يعلم الا الله فالاول احتياق اللغة والثاني
اصول التوجيه واصول الشرايع والثالث فروع الاحكام وتاويل المحتملا والرابع الغيوب
كوقت قيام الساعة وظهور شرائطها وقال حجة الاسلام في الاحياء وينبغي ان يكون اعتماد
العلماء على بصيرتهم وادراكهم بصفاء قلوبهم لا على الصحف والكتب ولا على تقليد ما سمعوا
من غيرهم ذلوا كذا في تحفته كان وعاء للعلم لا عالما والمحصل ان الادلة متعارضة فبعضها
يدل على انه لا يجوز التكلم في القرآن بالاسماع وبعضها يدل على تجويزه بل ترغيبه وقد فصلنا
لك من المجانبين بعض الادلة فالعلماء حين علموا تعارضها حملوا الاول على السميائية
المنتمية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الصحابة والتابعين رضوان الله
عليهم اجمعين والثاني على ما يتعلق بالادلة العلمية او العقلية واصطلاحا على تسمية
الاول بالتفسير وفتروه بالتكلم فيما يتعلق بالرواية وعلى تسمية الثاني بالتأويل
وفتروه بالتكلم فيما يتعلق بالدراسة فبقا من الادلة جمعا بين النصوص ذلوا وجوز
الكل ادى ذلك الى تجريب الدين ولو منع الكل افضى ذلك الى تحطية الصحابة
والتابعين وتضليل السلف الصالحين وهذا يظهر ان المنع عن التكلم في القرآن
لمن كان عالما بالقوانين ما هرا في الاقايين خطأ محض ولو كان بلا مطالعة وان الاختراع
لسبب النزول وبحوجه كفر صرف لانه اقراء على الله وتهمة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا يجزأ على ذلك الا عوي اوسية شقي فلا تظن بهذا الامم الا خالما ما اتخذ
الله وليا جاهلا وههنا اعتراضا فاسرة الاول ان المصنف قد افرط حيث قال غناه
في التقليد لا من عليهم بجزئ اصيهم واطلاقهم وكا وقع المص في الاطوار وقع الواحد
في المعزيط حيث قال ومن شرف علم التفسير وعزته في نفسه انه لا يجوز القول بالعقل
والتدبر والراى والتفكر دون السماع والاخذ من شاهده والتدبر بالرواية والعقل
وهذا الاعتراض فاسد المراد بالاول التكلم فيما يتعلق بالدراسة اعنى الذين سميئاه
تأويلا والمراد بالثاني التكلم فيما يتعلق بالرواية اعنى الذين سميئاه تفسيريا فلا افرط

هذا لا تعزيب الثاني ان الامام محي السنة رحمه الله اخطأ حين فسر التفسير ببيان
 سبب نزول الآية وشأنها وقصتها والقوم الذين ارتدوا فلا يجوز ذلك الا بالسمع
 والتأويل بصرف اللفظ الى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب
 والسنة اذ اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج عن
 التبيين وهذا الاقراض ايضا فاسد اذ المراد بالاول ما يتعلق بالسمع والنقل و
 الثاني ما يتعلق بالدراية والقوانين غير انه ذكر في كل منهما ما هو الاظهر في هذا
 المعنى واللفظ المذكور الذي له معنى واحد هو الموضوع له وهو المراد داخل في التزم
 الاول لان معاني الالفاظ وحقايق اللغة سمعية بل هي اول السماعية اذ
 الباقي بعدها وان لم يكن هذا المعنى مراد به بل المراد به ما لا لبس ولا ريب كان
 داخلا في التزم الثاني فلا واسطة الثالث ان قولهم التفسير ما يتعلق بالرواية
 والتأويل ما يتعلق بالدراية فاسد اذ هو منقوض باللفظ الذي له معنى واحد
 وهو الموضوع له وهو المراد وفساد هذا الاعتراض اكثر واظهر معين فاصلنا
 انفا الرابع ان كلامهم هذا فاسد اذ التفسير محتمل ان يكون بالرواية التي هي
 خير الواحد والتأويل يجوز ان يكون بالدليل القطعي بالمر في حكم الكتاب
 او السنة فيلزم ان يكون التفسير دون التأويل وهذا فاسد لانه خلاف الاجماع
 ولا يرفع هذا الفساد الا بان يحل كلامهم على ما ذكره علم الهدى من ان التفسير
 بيان من شهد المروي فهو يقول بالعلم وغيره بالرواية وهذه الاعتراضات الثلاثة
 لفواصل الروم والكل بالروم والفاد موصوم ومن ههنا يظهر مقدار بضاعة
 في العلوم وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لما شاهدنا في اقدم اقسام
قوله لا يتم لتعاطيه اي لا يصلح لاهذه وتناوله وقيل لا يمكن منه وقيل لا يستبد به
 وقيل لا يتصوره وفاعل لا يتم كل ذي علم وقوله الارجل بغير منه كقولك ما جاء في احد
 الازيد **قوله** لا ذكر الجاحظ في موقع الخبر لمقدر اي هو مثل ما ذكر او ذكرى مثل ذكر
 او المصدر اي ذكر هذا مثل ما ذكر وقد جعل حالا وبالجملة فمعناه ما ذكرنا من انه
 لا يصلح لتعاطي علم التفسير وتناوله مثل ما ذكره الجاحظ يريد ان ذكر الجاحظ حفظ هذا
 المعنى في كتابه وعندي ان هذا ليس للتشبيه بل التثنية والمعنى ان هذا ما ذكر

هو المولى الفاضل الفخاري منبه
 واما الاعتراض الاول المتعلق بالام واللفظ والتعريف
 فهو اعتراض الفاضل الطيبي طيب الله مقده
 مستطير

وتحتمل

وتحققه يطلب من حواشي المطول والمفتاح فقد حققنا ذلك في الكتابين وحققت
 ايضا فيما سيجي في قوله تعالى واذكروه كما هداكم فكلما تاييد لما هو بصدد
 وتحرير الشارح ههنا في تعيين كلام الجاحظ وتوجيه كلام المص والمحق
 انه ليس هنا نقل لكلامه اصلا بشهادة الرواية والدراية اما الرواية فلانه ليس
 في كتابه هذه العبارة اصلا والمذكور هناك ان كل ذي علم لا يتم لتعاطي علم التفسير
 واما الدراية فلان الفاء في قوله فالتفقيه اه بشهد شهادة صادقة عند من له
 معرفة بالاساليب نظم الكلام انه كلام المص وانه تفصيل لمجل اجله وكيف يتوهم ذلك
 وان قوله فالتفقيه الى قوله ولقد رايت اخوتنا كلام متخذ السوق والصوغ والجاحظ
 هو ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المشهور صاحب الكلام والجدل والتصانيف
 المختلفة من اصل البصرة احد شيوخ المعتزلة قدم بغداد واقام بها مدة وكان تلميذا
 لابي اسحق النظام صنف كتابا في علم التفسير وسماه نظم القرآن واتمام الكتاب التبيين
 وتظيم لقوله فالتفقيه تفصيل لما اجل من حديث عدم الصلوح لعلم التفسير كل ذي
 علم وتفضيل لنفسه على الفرق المذكورة وتصرح بما هو بصدد من غرارة تلك هذا
 العلم والفقه هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكسب من ادلتها التفصيلية
 برز عليه فاق والاقران جمع القرن بالكسر وهو الكفر واما القرن بالفتح فهو حال
 زمان واحد وجمعه القرون والاقران على ما توهم والفتاوى جمع فتوى واصلا
 فتيا والفتوى في الأصل ما حوذا والفتى المحوطينه ما ينبت غده الفتى من الحديث
 والقوة واليه اشار في المغرب بقوله شقاق الفتوى من الفتى لانه جواب في حادثة
 او احداث حكم او تقوية لبيان شكل وعلم الفتاوى والاحكام هو فروع المسائل
 والمتكلم صاحب علم الكلام بد غلب وصناعة الكلام قد فصلنا ما يتعلق بتفصيلا
 بغيرك عن الاعادة والعصص بالكسر جمع قصبة كيدرجع بدرة والفتح جمع الفتحة
 وبالفتح مصدر واسم ايضا استعمل موضع المصدر والمسموع كسر القاف لفظ ابن
 القرية كسر القاف وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء المفتوحة اسم ابوب والقرية
 اسم امه وهي في الاصل حوصلة الطائر ويقال لجينة دان وهو احد العنصا
 المشهورين بالحفظ والفصاحة نقل الكتب القديمة الى العربية قلة الحاجة روي

طبي

طبي

ذكر في المذهب بهذه العبارة الغريبة
 علف دان مرغ

انه لما اراد واقتله قال لكل جواد كبة ولكل شجاع نبوه ولكل حكيم هفوه فصلا
ذلك مثلاً قوله من الحسن البصري اه الحسن البصري من كبار التابعين كان بارعاً
المنصحة بليغ المواعظ كثير العلم جميع كلامه في الوعظ وذم الدنيا بلغ من السن
سبعاً وثمانين سنة روى انه تلقى علياً رضي الله عنه بالمدينة ويقال لما قدم على
رضي الله عنه بالبصرة او الكوفة وكان يجامعها منابر كثيرة وقوم يعظون
لا يحصى عددهم امر على رضي الله عنه بمنع الكل وكسر منابرهم الا الحسن رضي
الله عنه فابقاه على حاله وقال ابن الاثير ادرن علياً رضي الله عنه بالمدينة واما
رويته اياه بالبصرة فلم يثبت صحته ويروي ان الحاج جلس تحت منبره يسمع
وعظه وهو ما غير كلامه ولم يتغير حاله عما كان عليه ومن كلامه في حق الحاج
لوجاوت يوم القيمة كل امة بخيبتها وجيئنا بابي محمد يعني الحاج لعلياً
قال ابن الاثير هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن امام وقته في كل فن وعلم وكفاً
متقياً في الزهد والورع وامم ابيه يار ويار هذا كان من اهل نيران
ونيران يروي بالباء الحثانية المنقوطة بنقطة واحدة وبالنون وكلاهما
صحيح لقة اذ بيان قرينة قرى التام منسب اليها الخور وفي قاموس اللغة في فضل
الباء بيان الياء قرينة من قرى التام وقرينة يمزو ومن القرينة التامية الغاضل
عبد الرحمن بن علي وموضع باليامة وفي فضل النون بيان سابع الاشهر الرومية
ويقال يار كان مولى لبعض الانصار واسم امه خيرة وكانت مملوكة لأم سلمة رضي الله
عنها ويروي انه اذا بكى كانت تأخذه وتكبه بذيئها وتور عليه يقال ان جميع
علومه وورعه وصلاته من بركة لبنها ويقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يوماً
اكل من تمره نصفها وترك نصفاً آخر وراح فأتى الحسن تلك التمرة وكأ صبيها
واخذها واكل النصف المتروك فوجع النبي صلى الله عليه وسلم فراها اكلت قال
عن اكلها فقالوا اكلها الحسن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جوى علماً وشوذاً
فقال ما نال بركة صلى الله عليه وسلم على صحابة وعترته وبالحيلة فقد جرت عادة الممكثين اما
يقول في تنزيه الايام عن الحسن فحيت اطلق الحسن والمراد هو لا غير وكان القرينة المشعرة
بهذا كلامه ههنا اذ قد صرح هنا بتعيينه في الوعظ والوعظ كلام بلبل القلوب القاسم ويرغب

الطباع

الطباع النافرة والوردية في ذلك كلام الله عز وجل كلام خالق الارض والسموات العلى وقدم
معمول الفضل التفصيل مع امتناعه على ما صرح به صدر الافاضل في فرائد السقط جراً الى
الاضمار والتفصيل وروى ما السجع الذي هو القصد والاعتبار جدير بقوله والخوى اه
الخوى نسبة الى الخو وهو علم يعرف به احوال آخر العالم من حيث الاعراب والبناء وتسمى به
الحان قول على رضي الله عنه اخي هذا الخوى اقصد فان الخوى في اللغة القصد مطلقاً ثم
ينقل الى قصد مخصوص هو قصد معرفة احوال واخر الكلام اعراباً وبناءً ثم جعل علماء هذا العلم
بهذا الاعتبار والى ما ذكرنا اشار صاحب الفتح في قسم الخواذ قال علم ان علم الخوا ان تخو
معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبط من استقراء
كلام العرب اه فلما جعلوه علماً لا اعتبروا الاستقراء منه فقالوا الخوى اي نظري في الخو وتخو ينظر
فيه ويبحث عنه واخي اي علم بعلم الخو ونسبوا اليه فقالوا الخوى اي منسوب الى الخو وقالوا
هو لانه في جمع ناسي كقصة في جمع قاضي وغزاة في جمع غاز وبالحيلة فثبت ذلك كله
هو الكلمة العلية العلوية على ما روي ابن الاثير عن ابى الاسود الدؤلي انه قال دخلت على علي
رضي الله عنه فوجدت في يده رقعة فقال لي تاملت كلام الناس فوجدت في رقعة من الخوا
الاعاجم فارتدت ان اصنع لهم شيئاً يرجعون اليه ثم القاها الي وفيها هذا الكلام كله ثلثه اسم
وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ به والحرف ما جاء للمعنى ثم قال اخ
هذا الخو واصنف اليه ما وقع اليك قال ابو الاسود وكان ما وقع الي ان واحواتها ما خلا
لكن فلما عرضتها عليه قال واين لكن ثم قال ما احسن هذا الخو ثم استر بصار نحو قوله
من سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب وقد وقع في بعض الشروح ههنا
ابن عمرو بن قنبر وهو سولان عثمان ابوه وقنبر جده قال صاحب اللباب في اعراب الفاتحة
بعد ما عده من اصحاب الخليل وابو البشر عمرو بن عثمان المنبوز بسبويه وقال
ابن الاثير هو ابو البشر عمرو بن عثمان وقال الامام الواحدي في اعراب الاعراب وقيل في
مرج سيبويه وكتابه لقد صلى الاله صلوة صدق على عمرو بن عثمان قنبر فان كتابه
لم يعثر عنه هو قلم ولا انباء منبر ومعنى سيبويه راجحة الفتح تسمى به لانه كان كلماً
ثم الفتح كان يقول وبه تسمى به وفي قاموس اللغة السبب الفتح فارسي ومنه سيبويه
اي راجحة وفي اعراب الاعراب اهل البصرة اذا صغروا بنوا مثل فيل قالوا فيلوية كما يقولون

في غير وعزوة وفي غير وعزوة

في غير وعزوة وفي غير وعزوة

قوله وان علق اي مصنع واللغات جمع لغة وهي الالفاظ المفردة المصنوعة ككثرة وثبات
وفي الصحاح اللغة اصلها التي اولعوا اليها عوض وجعلها التي مثل برة وبري ولغات
ايضا وفي الاساس اذا روت ان تسمع من الاعراب فاستلهم اي فاستلهمهم و
يقول اسع لغوهم ويقال لغوت بكذا اي لغطت به ومنه اللغة والتي منبت اللجينة
وعبر عن عارسة اللغات وكثرة ما وضبطها واتقانها بمصنوعها بقوة منابت اللجينة
على ان هذا امر سهل المأخذ كي في تحريك اللسان واعمال الاسنان والشرط اعني وان علق
واخراته المتبوعة في موقع الحال ووالحال المبتدأ فان قوله فالنقطة واخراته مبتدأ جزه
لا يصدي والعامل الانسا يعني انساب البحر الى المبتدأ فانه معنى فعلى قابل للتعيين ان
قصد هناك تبيينه واما ان كيف يصح تنسيق العمل بين الطرفين وكيف يعتبر اعماله
قبل انعقاد العامل لتحقيقه قد اوردناه في حواشي المفتاح فليطلب هناك او يعتبر كونه
حالا من فاعل لا يتصدى وانتاج قديم ما في حيز النفاذ هو في ما وان دون الاول ولن
وسجى بيان ان شاء الله تعالى وهذه الواو حالية او عاطفة سيجي تفصيله وتصوير هذه
الاصوال في صورة الشروط تبينه على ان هذه الامور مقدرة مفروضة لا واقعة محققة فانه
قبل مفروضا تميزه وعلية وكونه احفظ الى اخر ما ذكر وتحقيق ذلك ان لفظ ان قد
يستعمل في بعض اللوازم المعروفة فانها وان كانت كذلك الا ان يفهم منها الغرض والتقدير
وكون ما بعد صانها لظا لما قبلها فقد يستعمل لفظها تارة في معنى الغرض وتارة في معنى الشرطية
من غير النفاذ الى تلك المذكور والمص قد ذكر هذا المعنى في مواضع من كتابه هذا كما قال
في قوله تعالى فان اسوا بمنزل ما منتم به فقد اهتدوا وان هذا من باب التبيين لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل محي بكلمة الشك على سبيل الغرض والتقدير ان حصلوا
دينا اخر ما وبالله يتكلم في الصحة والساد فقد اهتدوا يعني ان اهتداهم لا يتصور
الا بان يكون لهذا الدين مثل وهذا مفروض لا يتصور وجوده ومن هذا الباب قوله

ان كان

ان كان هذا هو الحق فامطر علينا حجارة وقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين وكما قال في سورة القلم في قوله ولا تلح كل خلاف شارحا ياره وبالجملة فانه فائدة جلية لا ينبغي
ان يكسر الحفرة والمعنى ولا تلح كل خلاف شارحا ياره وبالجملة فانه فائدة جلية لا ينبغي
ان تقار بها العموم منافعها وجوم فوائدها والطريق اعني منهم حال من احد ويحصل الارتياح
بين المبتدأ والخبر وتلك الطريق اسارة الى غريب التلميح المحوطة بوصف لطافة المسلكية
وتلك الحقايق اسارة اليها بلا حيلة ولا سلكها وغاص على الدرر حمله واستغنى عليه
قوله الارجل يريد نف وهذا في الظاهر استثناء من احد وفي التحقيق استثناء من كل
ذي علم رجع بالضم والفتح فاق وغلب وعلم المعاني علم يبحث فيه عن افادة التركيب
لخواصها وعلم البيان يعرف بكيفية تلك الافادة وتكرار العلم في الثاني تبينه على تحجيمه
او على ان العلم هو علم المعاني وعلم البيان اذ ذكر العلم في الموضوعين تعظيم له وجزء العلم مخدوف
لشهرته وكثرة استعماله والسياق الزهن اليه كما ذكره المص في رمضان من ان العلم سر
رمضان الا انه صرف الجزء الاول تخفيفا وجعل العليين مختصين بالقرآن تبينه على شدة
الاتصال وفطرية الانضاق وايدان بان القرآن كماله وبلوغه الدرجة القصوى والتميز
العليا مفتقر الى العليين كل الاقفا فكال اقتفاره آية مودته بكمال حاله ولا مرقا
مقصود من على القرآن او كان القرآن مقصورا على العليين وعلى التقديرين والنظر على
تبينه على كمال القرآن ولقد تبينه صاحب المفتاح على هذا المعنى حين قال وفيما ذكرنا ما بينته
على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العليين كل
الاقتدار والويل لكل الويل لمن يعاظم التقدير وهو في ما راجل وفي موضع اخر لا علم في باب
التفسير بعد علم الاصول اواء منها على المرء ان الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي
تاويل مستهباته ولا انفع لدرك لطائف كتابه ولا اكشف للكنائس عن وجهه عجائز
وفي كلام المص تبينه لطيف على كمال حال العليين وان لها شرفا مكتسبا من اضافتها اليه
وان العلوم كلها يحياى عليه واستان المص الى هذا المعنى في مواضع من كتابه هذا كما قال في
سورة الزمر ان في عداد العلوم الحقيقة علم الوعدوه حق قدره لا حفي عليهم ان العلوم
كلها مفتقرة اليه وعيالى عليه وقال في سورة القلم ومن احسن بعظم مضار فقد هذا
العلم علم مقدار عظم منافع اشار به الى علم البيان وقال

في موضع آخر كما في ما يات في التبريل وحديث من احاديث الرسول قد ضم وسم الخنف بالقول
 الفقه والرجوع الى الله لان من اول ليس من هذا العلم في غير ولا نفس ولا يعرف قبلا من غير
 قوله ونعمل مطوف على روع اي سبق ان اعتبر اخذه من المثل ففتح الهاء اوليت واثبات
 اعتبر اخذه من المثل بكونها في المثل في العلم اذ فيه ونعمل ايضا تقدم من المثل
 بالتحريك وهو التقدم قال الاعشى وان في السراذم صوا مهلا والارثاء افتعال
 من راد الكلا طلبة والشفير البحث والفحص ماخوذ من نقر الطائر في الاساس ومن المجاز
 نقرت عن الخبر ونقرت عنه بحثت واو نه جمع او ان كان منه جمع زمانا قيل كلاهما جمع
 قلة وذلك هدم لما هو بصدد من كثرة الممارسة وطول المراجعة فكيف وجهه قلنا فيه
 وجوه الاول انه استعمل جمع القلة في جمع الكثرة تعويلا على قرينه المقام تبينها على ان هذه
 المدة وان كانت كثيرة في نفس الامور الا انها قليلة بالنسبة الى ما يستحق هذا العلم من قدر الاهتم
 وقوة الاعتناء والى هذا ان صاحب المفتاح يقول وان هذا الفن فن لا يليق بحركة و
 لا تنقاد قرينه مجرد استقراء صور منه وتنبع جزئيات وانما النفس تكرارها واستيعاب
 الخاطر حفظها وتحصيلها بل لا بد من ممارسة لها كثرة ومراجعتها طويلا مع فضل الهى
 من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفا وقرينة وعقل وافق وكما قال
 واعلم ان شان الاعجاز عجيب يترك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن وترك ولا يمكن
 وصفها او كالملاحة ومدرن الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق الكتاب الذوق
 طول خدمة هذين العليين والحاصل ان هذا مجاز والقرينة المقام والقلته ما ذكرنا
 ومن قال هذا من باب التعبير عن المعنى بضمه والنكتة التلميح او التلميح فقد قال ما شاء
 وباجلته فنظير هذا الوجه ما ذكره المص في قوله تعالى قد رزى قلبك وجهك في السماء
 فقال قد رزى ربما رزى ومعناه كثرة الروية يريد ان من استعمل لفظ القلة في معنى الكثرة
 تبينها على ان قلب وجهك في السماء واهتمامك في شان القلة وان كان كثيرا الا ان ذلك
 يفيق ان يكون اكثر من ذلك يعني ان شان يستحق اكثر من هذا الاهتمام فليتامل الثاني انه
 ارجح القلة هنا تبينها على ان سبق والتقدم حصل في مرة قليلة وكذا النصب و
 التعب وهذه نكتة لطيفة وملاحظة دقيقة وتحقيق ذلك ان تفاوت الفضائل بحسب
 تفاوت القوابل فن كان قابلية اكثر كان فضيلة او فزاد فن حصل السبق والتقدم

بلد بعله

الغالب بذلك الفاضل المبيح لطيف الله
 مرده

ان كان القلب

على امثال في مدة قليلة كان ذلك اول دليل واعدل شاهد على كمال قابلية وصفه وقرينة
 وسلامة فطرته واستقامته طبيعته في القرينة الاولى اشارة بحصول هذه الامور على وجه
 الكمال واما القرينة الثانية فبغيرها اشارة بان التعب ما كان حاصله الا في مدة قليلة وانما القلب
 المحنة لذة والحرارة حلاوة وتحقيق ذلك ان الاستغناء بالعلوم انما يكون تعباً على صاحب
 اذا قل منهم وانقص اسمه ولحقه مشقة في تعقل المعلومات اما اذا كان قادرا لا لاقاب بوعه
 وبحول لا في بياتين التعقلا بل بزمه وصار العلوم له غذاء والتعقل له قوتاً والتعقل في
 المسائل له قوة فالحرارة هناك حلاوة والمحنة لذة ومن ههنا قال بعض الكبراء من العلماء
 اذا توجه الى العلوم والادراك ان ابن ابيه الملوك عن هذه اللذة وقال الاخر لو علم الملوك
 لذة هذه الحروف لحاربوا بالسيوف وقال المحققون تأملت في عبادة الله مدة ثم
 تنعمت في ذلك سنين وقال الاخر للعارف مرتبة اذا وصل اليها سقط عنه التكليف يريد
 سقط عنه كلقة التكليف ومارتها بالمعنى الذي فضلناه والافسقوط التخليع عن الغايل
 باطل والقول بالسقوط كغير الثالث ان المحققين مستعملان في معنى التكرير والتكرير اي التكرار
 وزمانا بعد زمان ونظيره ما ذكره المص في قوله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة من انصفاه
 صلوة بعد صلوة **قوله** ويعتد اي حركته ويعتد من يعتد على الشيء هيجته وحرصته عليه
 وقاعله **قوله** وذكر البعث تبينه على ان هذا امر معتد به بحسب الاعتناء به فوق الاعتناء بغيره
 الامور ومكان العليين تراكيب البلغاء جميع مطبوعة الشيء وهو موضوع الذي يطرح كونه في موضع
 مظان العليين تبينه تبينه على ان ما حصل له من معرفة العليين والمهارة فيها كما مر في مستفاد
 من ادله ما وانه في هذا الفن علم محقق لا حال مقلد وتحقيق ذلك ان علم البيان وكذا علم المعاني
 علم نظري مستفاد من الاول النظرية او العلوم المدونة باسرها كسيرة ولا فرق في هذين بين ان
 يكون فطرية او طينية فان العلوم عبارة عن المسائل المحصورة والقواعد الكلية والمسائل عبارة
 عن القضايا التي تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالادلة الاليفية فان كانت تلك العلوم
 فطرية كانت ادلتها كذلك وان كانت طينية كانت ادلتها كذلك اذ لا بد لها من ادلة تناسبها
 وتليق بها حتى تستفاد منها ومن اخذ شيئا منها من استاد او معلم فهو حاكم للعالم او وعاء
 للعلم لا عالم ولا يخفى ان علم المعاني معرفة مواضع مستنبطة من جزئيات تراكيب البلغاء ويعرف
 ما لها من الخواص المخطأ به بحسب الاختصاصات المقامية مثلا اذا انتبعت جزئيات مخصوصة

من تركيب الكلام المؤكد ومعرفت انها تعيد ونفع الشك اورد الانكار وتبين عليك ان
 افادتها لتلك المعاني انما هي لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة
 كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لا فائدة لتلك المعاني في هذه القاعدة مسئلة
 مخصوصة من علم المعاني وليست بالمتبع لتلك الجزئيات وقس على ذلك سائر المسائل وكذا علم البيا
 غاية الامانة وظيفه للمعاني الافادة ووظيفة البيان كيفية الافادة فالمصعب عن ذلك
 الجزئيات فظان العليين وواقع التدبّع عليها فغيرها على انه في العليين عالم لا وعاء للعلم فيخذ
 مسألها من اولتها لان استادا وعلم تعليلها وصحابة فان قيل جميع ذلك حسن بل هو الا
 انه معلوم علم غير مشوب برؤية ان مواضع العليين تركيب السلفاء فكل شئ جعل المصعب كونها
 هناك مظنة لا معلوما قلنا فيه تنبيه على ان اوله العليين ظنية كالعليين وانها من العلوم
 الظنية لا القطعية ومن الخطاينة لا البرهانية او المعنى انه ما ترك شيئا من ظان العليين بل
 تدبر في كل تركيب ظن انه مشتمل على الخواص البانية او المعانية بقدر الطاقة الانسانية فيبلغ
 بالغة لا يخفى ولا يلاي تنوين صميمه فان تنوينها للتعليم والتخيم اي همة واي همة والتمه اسم لعقد
 القلب اذا وصل الى حد انحراف من همهم قصدوا سناد البعث الى الهمة تنبيه على ان الباعث
 علوهة لشيء آخر من الاغراض الفاسدة والبواعث الفاسدة وان من دونات معالي الهم
 محبوب لان قيل سفاها مبغوض قوله لطايف حجة الله حجة الله هي القرآن اي من اللطائف
 الكاشفة في القرآن والايمان المراد بحجة الله ما في القرآن من الحجج والبيئات كما قال وجبنا فلما بينا
 وحجج ومعجزة رسول الله في الظاهر يقوى الاول وفي التحقيق يقوى الثاني فافهم فقول
 وحرص ظاهره شمره بان معطوف على فاعل بعثته وهو همة ويرد عليه محذور الهدى ان
 فيه تعليلها للموت على المذكور وقانون التعليل عكسه وثانيها انه يصير التقدير ان بعثته
 على تتبع مظاهره حرص على استيضاح معجزة اذ قد تقر بان اذ اعطيت شئ على اخر متعبد
 بتعبد متقدم في الذكر على المعطوف عليه فالقيد المتقدم معتبر في المعطوفين جميعا وهذا
 ما لا معنى له والجواب اننا لا نعلم ان معطوف عليه بل الفعل مقدر اي وبعثه حرص على انه
 من عطف الجملة لا المقدر فان دفع المحذور معا ولو سلم فالحرص في المعنى كمال الهمة والتعبد
 معتبر في الامر من معاني المعنى على خلق الثاني به ملاحظة تنبيه بالاول فلا اشكال ونظيره
 ما ذكره المصنف في قوله تعالى كلار زقوا منها من ثمرة ان من بابا كلت من بستانك من ثمرة

او ان الظاهر ان المراد بالمعجزة القرآن
 والاعجاز والتعجيز لا فروع من قال بعثته
 ونهاية فصاحت فافهم

فانهم

فانهم او المعنى وكثرة حرص بحكم المقام ولا استيضاح ان تضع يدك على عينيك تنظر
 هل تراه **قوله** بعد ان يكون ظرف لبرع وما عطف عليه محمول ليريد ان المهارة في العليين
 والاستقلال بها الى هذه الغاية ان كان بعد التحكي بيار العلوم والمعارف بل بعد الوصول
 الى مرتبة التحقيق فيها بل بعد الجمع بين الاصلين اللذين لابد للعالم منهما وهما الرواية والدراسة
 وعبر عن الرواية بالتحقيق وعن الرواية بالحفظ تنبيه على ان مدار الامر على الامرين فاذا حصل
 الجمع حصل المطلوب وبالجملة فحدثت الجمع بين الامرين يحتمل ان يكون متعلقا بيار العلم وهو
 الظاهر المتبادر الى الفهم من سوق الكلام ويحتمل ان يكون متعلقا بالعليين يعني ما ذكر من امر العليين
 انما هو بعد الجمع بين الامرين فيها وعلى كل تقدير ففي الكلام مبالغة تعليمية وسوس حظ تحقيق وحفظ
 للتعليم والتخيم **قوله** كثير المطالع جركان بعد خبره ومثله طويل المراجعة اي ليجل المراجعة الى الكتب
 المعتمدة او الى الثقات وفحول العلماء والاولى وفق بما قبله والثاني وفق بما بعده فقول قد رجع
 تأكيد لا وفي معرض الخبر كان بعد خبره ونفط قد سبق على ما ذهب اليه المحققون من ان الماضي
 لا يقع خبر كان بدون قد ويقال هو حال من المستقر في الجويل وقد رجع الى الجمعية
 نظر الى ملاحظة الواقع اذ المرء راجع اوله ثم رجع آخره فان قلت فينبغي ان يكون حديث الرد
 ايضا على طبقة اذ كون المرء مرة ودليله متقدم في الخارج على كونه ردة اظلم جعل الثاني بخلاف
 الاول قلت نعم بل هذا ايضا على وفق الواقع اذ المعنى انه كان راجعا زمانا طويلا في التعلم
 ثم صار رجعا في التعليم وكان ردة اظلم على غيره في المناظرات ثم صار مرة وداعيل في المحاورات
 والمعارضة والثاني متاخر في الواقع اذ المرء مالم يدخل في هذا الاعتبار لا يصل اليه هذه المرتبة
 ولهذا يرى المشاهير والاكابر يستغل الباقون بالردة عليهم فليعلم **قوله** فارسا تخضع بيد تخيم
 تنبيه على زيادة فضيلة الخو لدرجة اتصال العليين به ولذا حكم صاحب المتعاق بان تمام الخو
 بعلي المعاني والبيان لانها يخرج من بحر اللب من التشرعي لما صرح به كالملا في سائر
 العلوم وكان احتياجا الى الخو اكثر والاتصال هناك او فرخصت بالذكور تنبيه على انه
 بالنسبة اليها بمنزلة الاصل بالنسبة الى الفرع وكونه فارسا عبارة عن كمال فيه وعلم الاعراب علم
 للفقهاء سيما بالجزء الاشراف **قوله** في جملة الكتاب اورد به كتاب سيبويه وهو الاصل والمعتمد
 عليه في هذا الفن واذا اطلق الكتاب في العربية فالمراد كتاب سيبويه

قوله وكان مع ذلك انه معطوف على قديم مع ذلك اي مع براعة في العلمين وما ذكره
 في البين وقد صرح المصنف في قوله تعالى غوان بين ذلك بان لفظ ذلك يستوي فيه المذكور
 الموثق والواحد والمثنى والجمع ولفظ مع تنبيه على ما هو الحق في عندي من ان معناه ومدلوله
 هو المحيية والمقارنة فقط واما ان مدخوله متبوع او تابع فتعيينه معروض الى قيمة المقام
 ونحن نحقق لك هذا المعنى ونثبت لاجلك هذه الدعوى بالبراهين البينة في موضعها
 ان شاء الله تعالى مسترسل الطبيعة سهل الوصول الى المعاني الدقيقة والقبول لها شبه طبيعة
 بالثاقه فان ثبت لها الاسترسال وهو سهولة السير تارة عند رجاها وزامها والاقتياد اخرى
 عند شئ زامها والحاصل انها واقفة مرة حيث يطلب منها الوقوف وسائرة مرة يسر حين
 سير اخرى حيث يطلب ذهابها وسر سيرها وهذه غاية الجوده في الجانبين اعني جانبي
 المشبه والمشببه اذ قد يكون المطا الوقوف خصوصاً في الشرايع والكالات الشرعية والمعارف
 الالهية ولذا قال بحر رضى الله عنه عليكم دين العجايز وقد حققنا هذا المقام في شرح المصباح
 هناك وبهذا يظهر ان كلام من الامرين وصف مطلوب على الانفراد لا ان الثاني في معرض التقليل
 للاول دفعا لتوهم الصعق من الاسترسال نعم الاشتغال تكيل الاسترسال دفعا لتوهم
 والتوقد تكيل للاشتغال لتلايئهم ان قريحته كثر العرف في سرعة الانتقاء بعد سرعة
 الاشتغال والقريحة في الاصل اول الماء المستنبط من البئر وجعل القريحة مستغلة
 متوقدة ايها الجمع بين البعدين وعليه قول ابي العلاء المعري تبين فوقه ضجج
 ماء وتبصر فيه للتأستغالا وهذه مبالغة بالفتيريدان لطبيعة كالماء في النفوذ
 وكان لنا في الوقود قوله دراكاه كثير الدرك كامل الادراك فاعال من الدرك بالمبالغة
 باعتبار الكمية كالاول والكيفية كالثاني واللمحة الاشارة الخفية ولطف شأنها
 عبارة عن كمال خفاها مع لئاذتها والانتباه مطاوع بتهمة عليه اي وقتها فانته
 فقوله منتبها من الانتباه هو السماع لا غير والرمزة الايمان بالحاجب وخفاء
 مكانها عبارة عن خفاء نفسها لان كان الشئ اذا خفي تخفاهم بالطريق الاول على ما
 لا يخفى لا كذا اي منتبها باب اصليها من الكرازة وهو الانتباه واليبس يقال
 رجل كثر وقوم كثر والحاجب الصلب من حساسات يده من العمل صلبت والحاجب في البعيد

الثاني

الثاني من الجفاء وهو الغلظة وترك الرفق في المعاملة والكلام قوله منصرفا جبرائلا
 مع ذلك منصرفا ذكر اول براعة اي كونه فائقا على امثاله او على من عراه في العلمين ثم ذكر
 صفات كسبية عليه اختيارية نبوتية هي في معرض التبيين والبرهان على البراعة المذكورة كما
 فصلها ثم ذكر صفات اخرى نبوتية خلقية غير نبوتية غير اختيارية هي في معرض التبيين و
 البرهان على تلك الصفات العملية النبوتية ثم بالغ في نفى اضدادها اعني اضداد تلك
 الصفات الجبرية ثم عاد الى طريق الانبأ اي كانه مع تلك الغرائز هذه الصفات ايضا لا اشرا
 اليه ولا يخفى على العقول السليمة ان هذا الترتيب ليس كما ينبغي لان ذكر الصفات الكسبية
 النبوتية الاختيارية او لا ثم تعقيبها بالغيرية النبوتية غير الاختيارية ثم ذكر الكسبية
 الاختيارية مع توسيط النفي ترتيب لا يرتضيه ذوق سليم ولا يقبله طبع سليم ومن ههنا
 ذهب المحققون من ان رعين الى ان هذا لا يجنبني وان كانت القرينة دالة ومن دفع
 هذا المحذور بان ذلك ترتيبا ينق لا فتور فيه ولا باس لانه ثبت اولاسلاسة الطبع
 وصفاءها وجودة القرينة وكذاها بحسب العطرة ثم نفى اضدادها مبالغة في انبأ
 ثم شرع بقوله منصرفا في الصفات العملية المتفرعة على تلك الغرائز الخلقية فقد غفل عن
 اول الكلام ولم يفهم مقصود القائل ولا المرام والدرجة التجريب والعادة والاساليب
 جمع اسلوب وهي الفنون والطرائق في اساس سلك اسلوب فلان اي طريقة وكلامه على
 اساس حكمة النظم كلام موزون مقفى مع قصده والنثر خلافة وفي الكلام تنبيه على ان
 النظم شرف وفضيلة كعرفة النثر لانها مظان العلمين اولان معرفة النظم على ما مر جواب
 منه وباليه كما اشار اليه عمر رضى الله عنه بقوله عليكم يدرككم قالوا وما يدركنا قال
 شعر الجاهلية فيه تغيير كتابكم وسبحي لهذا زيادة كحقيق ان شاء الله تعالى والمراد من الذي
 تمت رياضته والريضة يشهد بالياء الذي اهل الرياضة لكن ما حصلت له الرياضة
 بالفعل بعد والخبر هنا بمعنى لا يريد ان يمتد من لا يقين وفائدة دفع التجوز في الرياضة
 لتلايئهم ان مرنا من سمعة الشئ باسم ما يؤول اليه والباء في تلقيح متعلق بمترادف
 يعني انه مرنا من وفيه والظاهر المتبادر الى الفهم من نبات الفكر يحتاج على قياس قولهم
 بنت الشدة للكلام والظاهر من اضافة التلقيح الى نبات الفكر انه اضافة المصدر الى مفعوله
 فان اجري الكلام على مقتضى هذين الظاهرين فعلى تلقيح بالتلقيح هذه النتائج نتائج اخرى

طبي
 كالمخاض في العالم

ففي الكلام اذن تنبيه نبه على انه ما كان جامدا على النظر الاول كما هو عادة الظاهر يت
بل تلحق النتائج انفسها واستنتاج نتائج اخرى الى ما يمكن والانتقال منها الى لوازم اخرى
دقيقة ورقيقة واشعار بان يجوز ان يكون شي واحد نتيجة ومقدمة باعتبارين مختلفين
وان الكامل المحقق انما هو من كان بهذه المثابة ولمثل ذلك بمثال يكون انموذجا لذلك
في هذا المعنى وهو قولك فلان كثير الرماد فان المذكور فيه صريحا هو كثرة الرماد ونتيجة
ذلك كثرة المحر ونتيجة ذلك كثرة احرار الحطب تحت القدر ونتيجة ذلك كثرة
الطبايح ونتيجة ذلك كثرة الاكله ونتيجة ذلك كثرة الضيفان ونتيجة ذلك كونه مضيفا
ونتيجة ذلك كونه جوادا فان في ذلك تلحقا لبنات الفكر التي مع النتائج مرات كثيرة
لا شا هدية ومن الخفيف هذا النوع قول حسان بن ثابت رضي الله عنه
يُعشون حتى ماتت كلابهم لا يبالون عن السواد المقبل فان النتيجة الحاصلة
من المصراع الاول ان الضيفان يغشونهم وكلاتهم لا تنج ونتيجة ذلك كثرة المجانيب
ونتيجة ذلك انه مضيف ونتيجة ذلك انه جواد والنتيجة الحاصلة من المصراع الثاني انهم
لا يغشون بين نازل ونازل ونتيجة ذلك عموم الاعطاء ونتيجة ذلك عموم الكرم والسخاء
وان مرث الظاهر الاول اعني اضافة التلخيص الى البناء عن مقتضاه فمعي تلحقها التلخيص
لاجلها فالأضافة مجازية لا ادنى ملازمة وان مرث الظاهر الثاني عن مقتضاه ويراد
بنات الفكر المقدما المستنبط بالفكر فتلحقها بربطها على وجه يورى الى المطلوب
فلاستنتاج اذن تلخيص قوله قد علم انه باين وتأكيد لكونه ذا رتبة على وجه وكونه
مرثا صافي تلخيص بنات الفكر في وجه وكلمة كيف ان جعلت منسجمة عن معنى الاستفهام
فمعي الكلام ظاهر اى قد علم كيفية ترتيب الكلام وكيفية تاليفه وان جعلت باقية على المعنى
الاصلي فمعي الكلام قد علم جواب هذا الكلام ومثل هذا التركيب يقتضى مزيد تحقيق وقد
حققناه في حواشي المحول بما لا مزيد عليه فليطلب هناك وقد بينهما فيما سبق على
ان التاليف فوق الترتيب وكان ان التاليف فوق التركيب كذلك التنظيم فوق الترتيب
وهو الضم والاحكام من رصفت المجازة ضمنت بعضها الى بعض ومقتضى الترتيب
تقديم الترتيب الا انه اخرون رعاية للسمع والعلم بكيفية الترتيب والتاليف وكيفية
الترصيف والتنظيم يتدرج تحت العلم المستعمل على تمييز الفصيح من غير النصيح مفردا

كان او كلاما وعلى تمييز البليغ من غير البليغ وتفسير مواقع مفردات الكلام بعضها عن بعضها
وتمييز مواقع الجمل كذلك وتمييز موضع الفصل من موضع الوصل وتمييز موضع الواو
في الوصل من غيره وتمييز موضع التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والمحدث
والكثير والظاهر والاضمار وتمييز موضع الاطناب والايجاز والمساواة وتفصيل
ذلك متعسر او متعذر ومختصر تمييز الفصيح من غيره وتعيين البليغ من غيره
والاول مستفاد من القرينة الاولى والثاني مستفاد من القرينة الثانية واعادة كيفية
تنبيه على ان هذا باب آخر وسبب الكلام على الترتيب والانتقال من الادنى الى الاعلى والملاحظ
في البلاغة من الرصانة والاحكام ما ليس في غيرها اغتبر الترتيب مع التنظيم فليتا مل
في هذا المقام فان هذه كلمة جامعة لغزائير تفصيلها او يتعذر وهذا ضمن
الصفاء بمعنى انه ليس فوقها صفة الا انه كلها بالقرن لوقوعه في هذه اللجنة كثيرا
ليفيد تعرف لمصانيفها ومداحيثها وفرائدها وبغية ان عاين الكل راي العين وليس
المحرج كما ينبغي هذا في الحقيقة من الصفة الجامعة وليس وراء عقائد ان قرية فانهم قوله
طالما دفع اه ما في طالما وكما كافي ما نفع هذا الفعل عن طلب الفاعل صورة الحقيقة
اذ الفعل لا بد له من فاعل حقيقة والفاعل هنا في الحقيقة مصدر الفعلين اى طال
انزاعه ووقوعه او مصدرية والمصدر فاعله اى طال انزاعه الى المضائق فاك
الامام ابو الفتح ابن حنبل في الفطن كافي بدليل عدم اقتضاها الفاعل
وبدليل صحة وقوع الفعل بعدها وحققنا ان يكتب ما حو صولته بهما كما في ربحا
وانما واخواتها للمعنى الجامع بينهما ولو كانت مصدرية لما جاز الا الفصل والقوم
يقولون ما كافي بدليل ان احدها الوصل والثاني الفصل وعنوانا الوصل وصل
ما بهما في الكتابة وبالفضل الفصل بين ما وبين فعله الذي دخل ما عليه كقول
الكبيك وقد طالما بال مروان التم فان التعدير طالما التم ففصل بقوله بال مروان
ولو كانت مصدرية لاستغنى الفصل اذ قد تقرر انه يمنع الفصل بين المصدرية وبين
مدخولها فتقوله التم من ال الامير بعينه اى ساسها نحو قولهم من قال قوله ولقد رأت
اخوتنا من قبيل عطف القصة على القصة اى ما سبق قصة وهذه قصة اخرى
واعتبار الافراد تارة والجمع اخرى في الضمير الذي هو عبارة عن شيء واحد ياب

زايغ في عبارات البلغاء لا غرض لهم بتقليد ذلك وتلك الاغراض تتفاوت حسب
 تفاوت المقامات قال السيد فوقفت اسألها وكيف سؤالاتنا والتكلمة ههنا وفيها
 احدها ان الاول على وفق مقتضى الظاهر والثاني بتبيينه على ان من كان له اخوة
 هكذا كان مستحقا للتعظيم لان مقتضى الاخوة المشاكلة ومقتضى المشاكلة المذكورة
 اجمع بين الفضيلتين هذه الطريقة ومن جمع بين هاتين الفضيلتين بهذه الطريقة
 كان مستحقا للمثل هذا التعظيم الثاني بتبيينه على ملازمة الجماعة العدلية كما قيل ولقد
 رايت اخوتنا معاشر العدلية والطرف اعني في الدين متعلق بالاخوة لما فيه من معنى
 الموافقة والمعاونة وهما مبني على اصل ذكره للمص في سورة الانعام في قوله تعالى وهو
 الذي في السما له وهو ان يجوز ان يجعل الطرف محولا لاسم جامدا اذا اشتد ذلك الاسم الجامد
 بوصف من الاوصاف قوله في السماء طرف لانه لا يشتهر به معنى العبودية كما قيل وهو الذي
 هو المعبود في السماء وفي الكلام تبينه على ما هو الاصل والعودة في الاسلام من الحب في الله و
 البغض في الله وفي بعض النسخ ولقد رايت اخوتنا والفرق بينهما ان لفظ الاخوة مخصوص
 بالنسب ولفظ الاخوان بالصحبة والاول اقوى رواية والثاني اصح رواية لكان قوله في
 الدين كذا في بعض الشرح ههنا وليس بشيء اذا اختصا من هم وكيف وقوله جل جلاله اغا
 المؤمنين اخوة يكذب بل المذكور ههنا والى الاقفاة ونحو الكلام نعم كلاهما يجري في كليهما
 او هاجم اخ الا ان استعمل الاخوة في الولادة اكثر واستعمل الاخوان في الاصدقاء اكثر كما مر
 في الصحاح والدين وضع الهمزة في لذي العقول باختيارهم نحو الخوارج والنجرات بالزوات
 والدين والملة والشرعية بالذوات واحد والفرق بينهما بحسب الاصناف ومن افاضل بيان
 للاخوة والتعبير عن هؤلاء الفضلاء في مقام الدرج تارة بلفظ القلة المحمدي والاخوة
 واخرى بلفظ الكثرة كالافاضل بتبيينه عليه السلام وان كان لم يلق القلة الصورية بالنسبة الى من
 سواهم فلم الكثرة المعنوية وتليق بقوله ان الكرام كثير في البلاد وان قلوا كما فيهم قل وان
 كثروا ولفظ الناجية اشارة الى ان هؤلاء هم الذين حكم في الحديث المروي بتجاتهم والعدلية
 نسبة الى العدل والمقابلة يستون انفسهم اهل العدل والتوحيد اما العدل فلانهم وجوا على الله
 تعالى ثواب المصير وعقاب العاصي واما التوحيد فلانهم بقوا الصفا القديمة حذرا من تعدد القدماء
 المتما في التوحيد لاجتماع معنى صفة افاضل القلة علم العربية اي علم اللغة العربية يتناول متن

اصله
 عبارة الصحاح كذا الاح اصلا وهو النجرات لانه جمع على انها مثل
 اب على الماء والذائب منه واولا ان يقول في القلة اخوان ومعتز
 يقول اخوان على المعنى ويجمع ايضا على اخوان مثل حرب وجران
 و على اخوة ثم قال اكثر ما يعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة
 في الولادة انتهى وبالحكمة المقصود ما استمر من حديث الاخوة
 ويرى عليه عبارة هذا القائل
 مناهم العرب بنى عن القلة كما لا يخفى على الدوق السليم
 في الصحاح والمعنى الطائفة والمعاد عوص من الباء التي يعصب من كلمة ومنه
 في مثال جمع لا من فاء انتهى ومنه يعلم ان القلة ليس بعلة حتى تكون
 من انية جمع القلة فتعين ان القلة المستعملة فيها عتية ووقية

اللفظ والعرف وسائر اقاربها يتناول الكل لحيثية والاصول الرئيسية يتناول الكلام واصول
 الفقه وهذا هو المراد لانه هو المتبادر الى الفهم من هذا اللفظ عند الاطلاق لا الكلام فقط على
 ما توفهم وقد يقال المراد الكلام وجمع الاصول لاشتماله على الاصول المتعددة من الكتاب
 والسنة واجماع الامة والقياس قوله كذا رجعوا اه الشريعة هذه في موقع المفعول الثاني
 رايت كانه قبل ولقد رايت اخوتنا متجيبين متحدين عند سؤالهم وجوابي لهم فان الشرط
 قيد للجزاء وكلا العموم الاوقا وفي هذا العموم مبالغة لا يخفى وافاضوا اي شرعوا اجوابا
 وقوله قابرون معطوف على رجعوا ولفظ الغاء تبينه على كماله وتيقظ وضبطه وعطفه
 للقواعد ولما لا بد منه في التفسير حيث لم يتأخر الا برز عن الرجوع ولم يفتقر الى المطالعة
 والمراجعة وفيه اشارة الى ان التكلم في التفسير للمتميز في الفنون المتفرقة للقواعد المتخطة
 للصواب المتخرف في تركيب البلغاء حسب ما يقتضيه الذوق السليم ويرتضيه الطبع
 المستقيم ادل دليل على كمال صاحبه واعدل شاهد على كمال بضاعته وبراعته كان التكلم
 بدون هذه المعاني لاحد شاهد صدق على حاقته وجها لته وشقاوته وقلة بضاعته
 وكال سفاقة فكيف اذا اخترع من عند نفسه اسباب النزول وقس القرآن على نحو ما اقتضا
 تمام الجهول تصويرا لجهله في صورة العلم عند الحصار وتلبس مستحار انا الليل والليلها
 وفي قوله افاضوا في الاحتجاب والتعجب بتبينه عليه السلام في التفسير اذا كان تلك المثابة
 فوظيفة السامعين الاحتجاب والتعجب لا التحدث والتعجب اما الاحتجاب فلانه اذا كان الحق
 واضحا للصدق ولان فيه جلبا للبريد وغنا للعقيد فان التلث والاسرار في صدور الاحرار
 غير لئلا يلبس في مكانها وكالجواهر في معادنها فان الخروج هناك بلا استخراج محال وليس
 للحصول بلا استحصال في مجال واما التعجب فلا شتماله على الامم من الاله او كذا لقوله بعض
 الحقايق معناه بعض ما عدى من حقايقها او بعض حقايق تلك الاله في الاول بتبينه
 على غرارة ما عنده وان المذكور وان كثر الاله بعض بالنسبة الى ما في علمه وفي الثاني بتبينه
 على غرارة نكت الاله وان الكل لا يمكن قوله واستظهر واستوقاه اي طهره واي جعلوا الهيئات
 نحوه في الصحاح استظهر الشئ واستظهره اي شوقا يجعلونه تميزا او مفعولا له وقيل
 الاول اذا قد تقرر ان التمييز عن النسبة الفا عليه يجب ان يكون فاعلا ولا معنى لقوله استظهر
 شوقه فالصواب انه مفعول له هذا كلام هذا القائل وكيفية بقاء ابائنا وكلاهما فاسد

تبيد

وتعجب بمعنى القاب قال غيب عليه وجد
 عليه وتعجب مثله كذا في الصحاح

اما الاول فلان الفعل المسند اليه لا يجب ان يكون هو الفعل المذكور بعينه بل يجوز ان
 يكون المسند ما يلاقه في الاشتقاق كالحال في التقدي والرزوم او موافقا لهما في التميز
 وان وجب ان يكون فاعلا او مفعولا الا انه لا يجب ان يكون اياها حقيقة بل يجوز ان
 يكون ذلك مجازا وفي كلام المفتاح تنبيه على الاصلين حين فسر قولهم طار زيد فرحا
 بقوله طير الفرج زيدا ما المعنى هنا طيرهم شوقهم وهذا معنى صحيح لا غبار عليه فلو
 لم يمتد اليه فليعدّه نقصا لنفسه واما الثاني فلان المفعول لا يجب ان يكون فعلا لعل
 الفعل المذكور ولا يخفى ان الشوق ليس فعلا للمطير بل فعل الطائر فان بنى الامر على التاويل
 وصرف اللفظ عن ظاهره فهذا مستلزم بين الوجهين فامعنى في اخدها وانما الاخر
 فالخفي ان شوقا محتمل وجوها اربعة كونه تميزا وكونه مفعولا وكونه حالا وكونه
 مصدرا اما الاول فقد فصلناه تفصيلا واما الثاني فلان شوقا بمعنى شوقا ونظيره
 ما ذكره المص في قوله تعالى ولقد اتينا موسى الكتاب تماما ان تماما مفعول له لا يتينا لانه
 بمعنى اتاما وذكر في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا ان خوفا وطمعا مفعول له
 ليرىكم لانه بمعنى يخوفكم مطمعا والمخوف حاصل المعنى لان معنى استطير وطاروا والحاصل
 انه لا بد منها من تاويل والتاويل يقتضي اما في جانب العلة او في جانب المعلول واما الثالث
 فلان معناه استطير واستوقى او مشتاقين فالاول حال من المفهوم من الكلام والثاني
 من المذكور في الظاهر واما الرابع فتحقيقه على قانون تقرير المص ان تقديره طيروا وتطيروا
 شوق وقد يعبر في مثله مضان مقدروا الاول اولى قوله اظرافا مستعار من اطراف المدينة
 لسوادها ونواحيها استعمل في جانب الكلام وجهاته وكثرة من ذلك اي من جنس البرزخ
 لهم فذلك اشارة الى ما برزت بتقدير المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فذلك هو هنا مثل
 تلك في قوله تعالى تلك امانيتهم اي مثل تلك الامنية امانيتهم محذوف المضاف واقامة المضاف
 اليه مقامه كما ذكره المص هناك والمعنى اشتاقوا الى مصنف جميع كثر من مثل ما برزت لهم
 وكلمة من في من ذلك ابتداء كذا قدرنا وقد يجعل بيانية اي جميع اسباب كثره هي ما برزت
 لهم قوله حتى اجتمعوا يريد ان تعجبهم شوقهم صار اسباب اجتماعهم هذا مسبب عما قبله
 لا غاية ونهاية عنه واللام انقطاع الامر من التعجب والشوق لان غاية الشوق ما ينقطع عنه
 ذلك الشيء والاقتراح الطلب والسؤال من غير روية وهو ادل على حال الشغف ان املنى

مفعول

مفعول محذوف والظرف اعنى في الكشف صفة لهذا المحذوف اي كتابا كائنا في الكشف
 او متروكا اي فعل الاملاء في الكشف على طريقة قوله يخرج في عراقيها اي جعل الكشف مكانا
 للاملاء ومعدنا له ونظرا محيلا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف منه من طرفه عن حقايق
 متعلق بالكشف اي في كشف المحجوب عن حقايق التبريل وعيون الاقاويل اي خيارها
 جمع عيون وعين كل شيء خياره عطفت على الكشف لا على الحقايق والاقاويل جمع اقوال
 جمع قول في وجوه التأويل متعلق بالاقتراح لا الخفي حسن هذه العيون في هذه الوجوه
 وملاحظتها والتاويل صرف الكلام عن ظاهره ورجعه الى مرجعه ومآله وقدمه عليه ليتم
قوله فاستغفيت اي طلبت الاعفاء والترك يقال اعفني من كذا اي دعني اي عفتت
 الاجتماع والاقتراح يطلب الاعفاء لما يوجب من رثائه الزمان يعني لما كان تحقيق آمالهم متعذرا
 على من جهة الرثائه عفتت سبب التحقيق بصدده يريدان الاجتماع والاقتراح وان لم يكن ممبيا
 للاستغفاء والواجب في مثل ان يكون ما قبل الغاء سببا لما بعده الا ان الاخبار بالاول سبب للاحبار
 بالثاني على ان السؤال سبب للجواب في الجملة والاستغفار طلب الشفاعة استغفنت واستغفرت
 سالت ان شفع لي في الصحاح استغفنت الى فلان سالت ان يشفع لي اليه قال مجنون العامري
 معنى من والناس يستشفون بي قبل الى المولى الغداة شنيع وعلماء الدين الزهاد والعلماء
 وعلماء العدل عطفت عليه تبرلا للتغايير في الصفا منزلة التغايير في الذات واراد بعلماء العدل
 والتوحيد علماء الاعتزال وهم سمو انفسهم اهل العدل والتوحيد لتوطيع وجوب الثواب للطبع
 والعقاب للعاصي ولتفهم الصفا القديمة الزايرة على الذات هي بان تعرفوا القدماء المحل بالتو
قوله والذي هداني سبته اخره ما اري عليه والمجمل معترضة بين المعطوف عليه اعني فابوا
 والمعطوف اعني فامليت والنكتة تحقيق كيفية تعقيب الاقتراح بالاستغفاء مع ان الظ
 انطريق الاضواء الى خلافه والتبني على ان الاستغفاء مبني على الاستغفار لا على العفو
 وان اهل عصره ممن لم يجعل الله نورا ولا نور وهداني ساقى من هدوت الابل جدا
 سقتهما كذا في الديوان وفي الصحاح الحذ وسوق الابل والغنا ولها وحدوت الابل جدا
 وحذاء وفي الاقناع حذاء لابل حذاء واساها وفي الاساس حذاء الابل حذاء ومثله في
 المغرب وبالمجمل فالذي هو بمعنى السوق متعدي بنفسه والذي عدى بالباء واللام هو
 بمعنى الغناء وحق العبادة ان يقول الى الاستغفاء الا انه ذكر على تعيين المعنى المحل والبش

وتبينها على غلوه في الاستغناء حتى كأنه لو حُظ في معنى الاستغناء وقوله على أي مع
على حال من مفعول حداني أي حال كونه عالما بأن تحقيق أهل الجماعة على فرض العيب
لتقينه في زمانه ونقده بالمهارة في هذا العلم من بين أقرانه ففي ذلك من التأكيد على
حديث الاستقصاء وفي التصريح والتبيين على كمال الحاطة بالعلم المذكور ما لا يخفى
ولذلك قدمه على الخبر وكلمة ما في ما الإجابة موصولة صلها الاسميتي طلبوا الأمر
الذي قبوله واجب على التقينه في زمانه كما ذكرنا قوله من رثانته أحواله من هذه بيانه بآ
لما في ما أرى فان جعل ما موصولة فالظرف في موضع الحال وان جعل موصوفة فهو في موضع
الوصف أو القانون في من هذه انه إذا كانا بالعلم فهو حال منه وان كانا بالناظر
فهو وصف له واما ان ما هذه موصولة او موصوفة فبغير تردد وقد يخرج ما الثاني ليكن
الطرف صفة أخرى والآ فان جعل حالاً من نفس الموصول فهو خبر المبتدأ وان جعل
حالاً من ضمير عليه فالمعنى لا يسا عد عليه إذ المقصود ان الحادي هو رثانته الأحوال لان
الروية مقيدة بكونه رثانته الأحوال وان صح هذا المعنى ايضاً والفرق واضح وقد نقر
عدم المساعدة بطريقتين أخريين أحدهما ان المعنى اذن ما أرى الزمان على رثانته حاله
وثانيهما ان تقييد الروية بحال كونه رثانته لا فائدة فيه واجيب عن الاول بان المبين ليس في
حكم اللفظ بل في معنى الثاني بان ما أرى عليه الزمان يتناول مفهومه ما لا يكون رثانته كما ان
الرجس مفهومه يتناول ما لا يكون وثالثاً كما ان من الاوثان حال من الرجس معدة للعامل كونه
الرجس وثالثاً ذلك من رثانته حال من ضمير عليه مقيدة للروية يكون المرعي رثانته الكلامهم
تحقيقاً وتزييفاً وعندي ان ما موصولة والظرف حال من مبدأ الى جانب المعنى كما قيل حداني
ما أرى ونظيره قوله فالنقيد وان برز على الاقرانه فانهم جعلوا هذه الشروط أحوالاً من
أحد حسب تفصيل معناه والطرف اعني عليه مفعول أرى ان جعل من الروية المبررة ومفعول
ثالثاً ان جعل من الروية القلبية في الاول شارحاً بان رثانته الزمان شي قد ظهر ظهوراً محسوساً
بحيث يراه كل من البصر والرثانته البذاذة يقال ثوب رث أي خلق بال في الأساس رجل
رث القبيصة وكلام رث غث تخفيف وفي الصحاح في هيدته رثانته أي بذاذة رثانته الزمان
اذن استعارة اصلية تخرج من شبهة فاد الزمان برثانته النياب والقرينة الاضافة او مكنية
وتخييلية شبهة الزمان بذي بذاذة فابنت له البذاذة وراكته الرجال اصحابهم عن الوصول

مما

مما

مما

الى المرات وحواهم عن الأثار التي يجب ان يترتب على الكمال من قولهم ركت الغل في عنقه
أركه وكانا غللت يده الى عنقه ويجوز ان يكون عبارة عن كونهم مطروحين في الطريق
مقطوعين عن الالتفات سابقين عن عين الاعتبار من قولهم ركت الشئ طرحة و
يجوز ان يكون عبارة عن ضعفهم وكونهم غير متهيئين وكونهم غير مفرحين من قولهم
رق اي ضعف والركبت الضعيف **قوله** عن ادنى عدد هذا العلم العدد جمع عدة
وهي الاستعداد في الصحاح وتقول ان عدد عدة كتب اي جماعة كتب والعدة بالضم الغداة
والعدة ايضاً ما عديته لحادث الدهر من المال والصلاح انتهى وأدنى عدد هذا العلم
ادنى ما ينبغي لفهمه ولوراءه وهو النحو والعرف وما يليهم المعاني الأصلية التي لم يسم في
البيان اصل المعنى وتزلنا ههنا منزلة اصوات الحيوانات وهذا العلم اشارة الى العلم التقدير
قوله فضلاً ان يترقى بربان أهل الزمان همهم قاصرة عن علوم هي أدنى العدد لهذا العلم فضلاً
عن العلوم التي هي أعلى العدد فادنى العدد كما ثبتنا ثاب عليه هي العلوم التي يدرك بها اصل
المعنى بالحق وما ينظم معه في هذا السلك واعلى العدد هي العلوم التي يدرك بها الخواص
والمراد على ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر في دليل الإعجاز من ان ههنا معنى ومعنى المعنى
هو المستحق باصل المعنى ومعنى المعنى هو ما يفهم بالواسطة وهذا هو الذي يتصف الكلام به
بالفضيلة وهو الذي يطلق عليه اسم النظم والصور والمزايا والكيفيات والزيادات والخصوصات
اذ بها يحصل الترقى الى حد الإعجاز وبها يظهر البلاغة والبراعة وهذه هي التي هي معيار الدرجات
وعندها وهناك تكسب العبرات والجملة ففضيلة المناسبة ههنا قاضية بان يعتبر الادنى
والاعلى اما في الالة كالعلوم كما قرناه واما فيما هي ثمرة المعنى ومعنى المعنى أي همهم قاصرة
عن ادنى العدد فضلاً عن علاها وهمهم قاصرة عن اصل المعنى فضلاً عن الخصوصيات
والكيفيات الزائدة على اصل المعنى وفي الكلام لمصداقة ظاهرة على المعنيين جميعاً واما الحمل على
الظاهر فمما لا مساع له عند من له ادنى مسكة من البيان ويجوز ان يكون الادنى كلاماً موسعاً
على ادنى العدد والاعلى كلاماً موسعاً على علاها فهذه وجوه ثلثة والتناسب في الكل
ميرى والاجزاء على الظاهر عن التناسب عرّبى واما لفظ فضلاً فلكل من المتشابهين الكبراء
فيه من بين المتشابهين ونوع من التفرغ حسب طاقته وقدر قوته وقبحته بل فضلاً هو معيار
الفضل ومقدار الفضل وميراث الفضل وقد بسطنا الكلام في ذلك في حواشي المسامح تحقيقاً

وتزييفا ونحن نذكر هنا تفصيلا وجيزا وحاصلا ان لفظ فضلا مصدر فاعل محذوف
 وجوبا ولا محل له من الاعراب وان جعله بعضهم حالا ولا بد هذه الكلمة اعني فضلا
 في الاطلاق الثابتة والاستعمال الثانية من امور ثلاثة الاولى هي ان يكون هذا
 احدى وهو الذي هو مذكور قبلها الثاني شيء يكون هناك اعلى اعني ما يكون
 مذكورا بعدها ومدخولا لكلمة عن الثالث توسيط هذه الكلمة بين الامرين
 ليكون توسيطها في البين تنبيه على ان الاول مستقيم وان استقاء الاول في بيده
 وبرهان على استقاء الاعلى الاول في مستبعد وان كونه مستبعدا برهانا على ان الاعلى
 مستحيل ومن هنا يظهر السر في قولهم انها يتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا
 واشباها في واقعها ابدأ بعد في صريح قولهم فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطاء
 او نفي ضمنى لقولنا تقاصرت هم اهل زماننا عن ادراك اصل المعنى من تركيب البقاء
 فضلا عن الخصوصيات والكيفيات الزائدة على اصل المعنى وبالجملة فهي في الأصل
 مأخوذة من قولهم فضل عن المال كذا اذا ذهبت اكثره وبقي أقله فبمعنى الذهاب
 والبقاء ومعنى القلة والكثرة فمعنى الكلام ههنا لم يبلغ هم اهل الزمان الى ادراك اصل
 المعنى فضلا عن الرايد على اصل المعنى يعني ذهب الرايد على اصل المعنى وادراكه
 والذي بقي منه هو ادراك اصل المعنى وهو ايضا مستقيم واستقاء برهانا على
 استقاء الرايد على اصل المعنى فالذاهب هو الخواص والمزاييا او ادراكها والباقي
 هو المعاني الأصلية الوضعية او ادراكها والغرض ان الاول مستحيل اذ الثاني
 مستبعد وان الاول مستقيم اذ الثاني كذلك وبهذا ينتظم معنى الكلام وتوسيط
 النظم والنظام اذ لا يخفى على ذي فطنة ان الباقي من جنس الذاهب وان الذاهب
 اكثر من الباقي اذ لا يخفى ان الخواص والمزاييا في تركيب البقاء اكثر من المعاني
 الوضعية اذ المعنى الوضعي في كل تركيب يبلغ واحد والمعنى البليغي قد يكون
 متعدد وكيف لا وعلم البلاغة بطريقه الثلاثة كافي لهذا العلم وكيف لا وكلام
 الله اجل واعلى ومعانيه الثواني خارجة عن المحدث والمنتهى وبالجملة فالجنسية و
 القلة والكثرة محفوظة ههنا مع ان رعاية ذلك غير واجبة في كل موضع بل
 الذي يجب رعاية في المواضع قاطبة انما هو الامور الثلاثة على التفصيل الذي

عرفه

٣٣

عرفه فالتحقيق عندى في هذا المقام في مثل قولهم فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن
 اعطائه ان الذاهب هو الاعطاء والباقي هو النظر وهو ايضا مستقيم او مستبعد
 فالاعطاء ايضا مستقيم والتقدير من توابع الاعطاء ورواده فهو مستقيم
 ومعدود من جنس وان معنى الذهاب في هذا المقام هو الاستقاء ومعنى البقاء هو
 الحصول والتحقق فالجنسية مرغوبة والقلة والكثرة تقديرية والشرح في هذا المقام
 مستحسن بما يترشح عنه الملام الاول ان معنى الكلام ههنا فضل تقاصرهم عن ادنى
 العود فضلا عن تقاصرها عن الترقى وهذا غلط صرف اذ لو كان الذاهب تقاصر
 الترقى كما الترقى ثابتا وهو عكس المقصود اللهم الا ان يقول بان المراد ذهابه الى جنس
 القطعية من جبر المشكوكية الثاني ان ناصب فضلا فعل مقدر هو حال من همهم اى
 يتجأ وهمهم تجأ وزا عن الترقى وحاصله همهم متقاصرة عنه حال كونها تتجأ وزا عن الترقى
 والغرض استبعاد الادنى واستماع الاعلى الثالث ان المحذوف حال عن التقاصر اى
 بفضل التقاصر عن الترقى يعنى عدم الترقى حاصل وقصور الامة امر لا يتجاوز عنه يجوز
 ان يكون بفضل يعنى يزيد وصنعة معنى التجاوز الرابع ان المعنى فضل التقاصر عن الترقى
 اى ذهب الترقى بالمرّة وبقي التقاصر الباقي هو على الادنى والذاهب هو نفس الاعلى
 وهذا اليوم مبنى على ملاحظة معنى الذهاب والبقاء الخامس ان المعنى فضل التقاصر عن
 تقاصرها عن الترقى اى التقاصر الاول قليل بالقياس الى الثاني واعترض على هذه التور
 سوى الاخرى انه يفوت سيئات من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الذاهب
 الثاني كون الباقي اقل من الذاهب وعلى الاخير يفوت الذهاب والبقاء وبان كلمة
 عن عيتن ان يكون صلة بحسب المعنى المراد اعنى معنى القلة هذا كلام هؤلاء الفحول
 والكل يعمل عن القول ومبنى الاعراض على وجوب رعاية الجنسية والقلة والكثرة
 في جميع مواضع هذه الكلمة وهذا ممنوع لانهم ان ارادوا ان كلامهم هذه الامور معتبر في
 الملاصق الذي هو ما خذ هذه الكلمة فهذا اسم الا انه لا يلزم من الاعتبار في المأخذ
 الاعتبار في الاستعمال العارضة وهو ظاهر ان ارادوا ان معتبر في هذه
 الاستعمال فهو ممنوع بل المعتبر الذي يجب اعتباره هناك انما هو الامور الثلاثة
 التي نمتسك على اعتبارها غير مرة على ان القول بالاستماع في الصلة قول

هذا اليوم لصاحب الكشف
 نور انوار قدس

هذا اليوم للفاضل الجليلي طيب الله
 مرقدته

هذا اليوم للعلامة الزاوي
 رحمه الله

لا معنى له اذ لو لوحظ حال المأخذ فالعلة هناك لازمة من معنى الكلام لان اللفظ
مستقل فيها حتى يتوجه الاقراض بالصلة بل علق كلمة عن به في المأخذ باعتبار
معنى البقاء يقال فضل منه شيء يفضل مثل دخل يدخل كذا في الصحاح وقال
وبقي من الشيء بقية وقد ذكرنا في هذا المقام دقايق وفوائد نبهت في جواشي
المفتاح من اراد ان يطلع عليها فعليه ان يرجع اليها **قوله** على علمي المعاني والبيان
ترك البديع اذ هو داخل في الاول على راي وفي الثاني على اخر ولان ذكر
الاصل ذكر للفرع والتعنيته تنبيه على ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني
وعلم البيان اللهم الا ان يجعل من قبل شهر رمضان وفي الكلام تكرير للامارة
الى اختصاص العليين بالقرآن **قوله** فامليت معطوف على فابوا وما بينهما
اعتراض تنبيه على ان الاستغناء من اوه الاستغناء لا القصور اذ ليس في
الزمان من يستضيء بهذا النور وتغيب الاملاء بالاباء بكلمة القاء تنبيه على ان
الداعي انا هو الاباء المقرون بشفاعته هو ذكرا العطاء والعلماء والدين وغير
الاجابة تأكيد لهذا المعنى وفي الكلام رفع الى رجحان الداعي لانه ديني على المانع
لانه ديني واما الى قوة رايه وثبات قلبه في الاهوال على ما هو راي اهل الكمال
من رسوخ القدم في جميع الاحوال والقوايح اوائل الشور المفتحة بالحرور المقطعة
وقد يجعل عبارة عن الفاتحة ونظم الجمع تنظيم لها وطاقته من الكلام تنبيه على ان
الكلام المؤسس على العليين انا هو كلامه في الكشف عن حقائق التنزيل الى القرآن
على ما توهم فانه سهواذ هو بصدد التعرض للعرض في الاستغناء عن املاء **قوله**
وكان اي الحملي او الطائفة او المسئلة والتذكير بالنظر الى الخبر على ما هو القانون في
مثله والاول اوفق بالنظر الى المعنى ويقوله الى العنود على ذلك الحملي والظاهر ان
قوله وكان حال متغير قد على خط قوله تعالى اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
قوله وانا حاولت اي طلبت يقال حاولت الشيء اي اردته وقصدته كذا في الصحاح
وهو معطوف على قوله فامليت يعني فامليت عليهم كلاما مبسوطا وما حاولت به
ان يتروكوا الاقتراح اذ هو استغناء والمفروض خلافه بل المقصود بالتنبيه على كثر
نكت هذا العلم باني بذلك الكلام المبسوط والقرارة الكثرة والمنازع علم الطريق

سبحه

محمونه يتصدونه ويرجعون اليه يحتذونه يقتدون به ويعتمدون عليه
قوله فلما صمم العزم اي خلص عن التردد وصار ماضيا لا فتور فيه وصميم
الشيء خالصه في الصحاح صمم السيف اذا صغى في العظم وقطعه فاما اذا اصاب بالمفصل
وقطعه فيقال يثقب السيف ويقال صممت غرمتني بالتحفيف ولا يقال صممتها بالشد يد
تلقاء مكة اي نحو مكة وجهتها يقال جلس تلقاءه اي حذاءه والتقاء ايضا مصدر
مثل اللقاء **قوله** وجدت جوابا لما والمجاز مصدر واسم مكان من الاجتياز وهو السلوك
والعبور فالظرف اي محل بلده متعلق به على الاول ويوجد على الثاني والمسئلة قد رما يترك
من عقله علم او قوة في الصحاح يقال فيه مسئلة من خير اي بقية وفي الاساس ومن الجاز
فلان ذو مسئلة اي ذو عقل وصير قية لن نظر الى لفظ وكذا صيرهم نظر الى معناه
وصيرهم اهلا للبلد اذ البلد والبلدة واحد **قوله** وقليل ما هم مبتداء خبره قليل ما قدم
للاهتمام بان القلة امرها وافر قليل اذ هو على زنة المصدر كالمرس والضليل على ما ذكر
المصنف في قوله تعالى وان لفت الجنة للمتقين غير بعيد اوله صفة لمقدر لفظ مغرود ومعناه
جميع اي هم فوج قليل او قوم قليل او حزب قليل الى ما ذكره المصنف في قوله مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا اوله شبه تفعيل بمعنى مفعول على ما ذكره المصنف في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين والقول بانه شبه مفعول مثلهم عدولي يغيب لامعني له وامر بزيادة
لتأكيد معنى القلة وفيه تعجب من قلةهم **قوله** عطشي الاكباد في موقع المفعول الثاني لوجود
وعطشي تانيث عطشان يقال دجل عطشان وامرأة عطشى كلاهما صفة من عطش انكر
من العطش وهو خلاف الرقي والاكباد جمع الكبد والكبد مثل كذب وكذب وتانيث
الصفة ميل الى معنى من اذ هو جماعة وعطش الكبد عبارة عن العطش والاستياف
وبهذا الاعتبار صار الظرف اعني الى العنود متعلقا بمفعول لا اي وجدت في كل بلد جماعة
من عطشين الى الاطلاع على ذلك الحملي فان قيل اعتبار الجمع والجماعة بصفة الكثرة كما يشرب
قوله حرا صينا في اعتبار العلة وتأكيدا بما لا يهامية المزية فكيف جمع بينهما قلنا اعتبار
العلة بآخرة والكثرة اخرى اشياء وبصفتين مختلفتين فالعلة باعتبار الواقع فان هؤلاء
اذا لم يخطوا بالنسبة الى من عداهم فهم في غاية العلة واعتبار الكثرة بصفة على كالمهم وسرهم حريا
على مقتضى قوله ان الكرام كثير في البلاد وان هم قل كما غيرهم قل وان كثروا وكيف لا ورت

سبحه

سبحه

لانه جمع كثرة مثله

واحد يعدل الفاء وجه الافراد ايضا ناكيد هذا المعنى ومصدق هذه الدعوى ولما كان
لفظ من ما يستوي فيه الجمع بضم نون المذكر والمؤنث وكان كل واحد من فرق
الجمع مبنيا على حيثية اخرى اخذ المصنف واحد واعتبر فيه صفات مختلفة وعبر
عنه بطرق متفاوتة ذهابا بمسلك التقنن واطهارا لاراءة بمعنى واحد بصور مختلفة
وطرق متكررة متفاوتة فلفظ فيه تنبيه على افراده واعتبار الجانب اللفظي ولفظهم
اعتبار الجانب المعنى ولو كان جمعا ولفظ عطشي كذلك ولو كانت جماعة ولفظ متطلعين
كذلك ولو كانوا عتلاء وهم قليلون ولفظ حراسا كذلك ولو كانوا كثيرين فتقديم جانب
اللفظ تنبيه على ما نقر عندهم من ان اعتبار جانب اللفظ في مثله اولي واعتبار جانب
اللفظ مرة وجانب المعنى مرات تنبيه تنبيه على ان من حق البلوغ ان يكون قاصدا للفظ مرة
ولمعنى مرات كثيرة بل يجب ان يكون قاصدا للمعنى بصورة مختلفة وحالا متفاوتة و
حيثما متكررة اذ بذلك يتحقق سحر البيان ومن هذا المعنى يستعجب صواب الافتتاح
وهذا هو السرى في كون هؤلاء اعنى البلغاء سحرة بل هذا هو السرى في كون هؤلاء احقاء
بهذا الاسم على ما صرح به المصنف في الفائق من ان سحرة موسى عليه السلام اوعثروا على هؤلاء
في قهر فانهم مختلفون وتصوراتهم المتكررة للفتنة واستمروا في العلموا ان نقاتل العرب
بالسنة التي بهذه التسمية منهم فان هؤلاء في البحر والادلك في شخصه من **قول**
متطلعين في موقع الحال من ضمير عطشي والاول حال وهو مفعول ثان والاول من يجعل مفعولا
ثالثا مفعولا بعد مفعول وذكر المصنف في قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا ان منثورا مفعول
ثالث لجعلناه اي فجعلناه جامعا لمخافة الهباء والتناثر والعثور الاطلاع في الاساس
ومن الجواز على كذا اطلع عليه والتطلع التثوق والابصار الاست
منه وشدا اي انبهره وفي التثليل فان التثمين منه رشدا الى است من جانب الطور ثارا والمراد
هنا المعنى الثاني **قول** فتر ما ريت من عطفي اي كان ما تقدم من العجز سببا لهذا
المعنى وهو حرك وفاعله ما والعائدة الى الموصول محذوف ومفعول من عطفي ومن
تبعيضية اي هذا الذي رايته حرك بعض عطفي والعطف بكسر العين الجانب قالت
المصنف في قوله تعالى وتبيننا من انفسهم من للتبعيض شلها في قولهم هز من عطفي اي
حصل في بعض الارواح لان هز العطف كناية عن السرور وعن التنبه عن الفعلة و

التبيين

التبيين في الكلام الى قرينة المقام في الكلام تنبيه على ان اقامت شاطبي احوالا ان الظ
المقادير من قوله وحرك الساكن من ثا طي ان المتحرك هو الشاط لا بعد اذ الظاهر
ان من بيان بيان الساكن فالوجه ان يجعل من في الموضوعين بيانية اما في الثاني فظاهر لان ما
قبله بهم يصلح ان يكون هذا بيانا وتفسيره واما في الاول فلان المفعول محذوف والمذكور
بيان له والتقدير فتر ما رايته شيئا هو عطفي والمبهم الذي يفسره من البيانية قد يكون
محذوف فاعلى ما صرح به في قولهم انما من حظه في روضته وعندى من المال ما يكفي اي انا في
شي من حظه وعندى شي من المال ما يكفي والتحقيق ههنا ان من في قولهم هز من
عطفي تحتل التبيينية والتبعيضية والتبيين في المقام مستفاد من قرينة
الحال اعلى ما صرح به في قولهم عشرون من الدراهم من انه ان اشير بالدراهم الى درهم
مخصوصة اكثر من عشرين منى بتبعيضية اذ العشرون بعضها وان اشير بها الى جنس
الدراهم منى بتبيينية اذ يعبر اطلاق المجرور على عشرين ومدار الفرق بين الامر بين صحة
الاطلاق وعدم صحة بين هذين وما يجب التنبه ههنا ان المفعول الصريح في قولهم
هز ما ريت من عطفي محذوف سواء كان من بيانية او بتبعيضية اما اذا كانت بيانية فلفظ
اذ من البيانية تعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم ظاهرا ومقدرا يصلح ان يكون **المجرور**
بها بيانا وتفسير ذلك المبهم فيصح ان يكون ذلك المجرور محذوف على ذلك المبهم والعلم في
ذلك قوله تعالى فاجتبوا الرجس من الاوثان النقطع بجملة قولنا الرجس هو الاوثان
واما اذا كانت بتبعيضية فلان التبعيضية تعرف بان يكون هناك شي ظاهر هو بعض
المجرور بها كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او شي مقدرا نحو اخذت من الدراهم اي
اخذت شيئا من الدراهم فليتام **قوله** فلما حططت الرجل عكة حط الرجل عكة زاد الله ثراها
كناية عن المسافة اليها والاقامة بها والمحط الاقواء في الصحاح حط الرجل والسرج والنون
نزل والمحط المنزل والرجل مكن الرجل وما يستصحى من الاثان والحيلة المصدرة باذ المقلبا
اعنى قولنا انا بالسحبة جواب لما لانه في معنى فاجأت ذلك فهو في المعنى ما من يصح ونوعه
جوابا اذ القانون ان يكون جواب لما دخل ما ضيا لفظا ومعنى والعامل في اذا هو فاجأت
على انه مفعول به لا طرف اي فاجأت رانا انا ملتبس بالسحبة فيه ويجوز ان يجعل الا طرف
مكان كما هو مذهب المبرد في مثله فيجوز ان يكون خبر المبتداء اي انا كاي في مكان والطرف هي

بالشعبه خبر آخرى انما كان في مكان ملتبس بالشعبه او هو حال من خبر الخبرى انما كان في
مكان حال كوني ملتبسا بالشعبه والترنوا في مثل هذه الصورة لعدم اذا وان كان خبرا
تشبه بالباد الشريه واما اذا جعل اذ طرف زمان فلا يجوز ان يكون خبرا اذا قد تقرر
ان طرف الزمان لا يتبع خبر الا عن حدث غير مستمر والظاهر ان لا يمنع من ذلك من التقيده
بما يفيد اذ الطرف اذن حال من خبر الخبر ومناط القصد هو القيد فصحة خبره لا اعتبار
والشعبه الفصن من الشجره والسنيه الرفيعه والادوه الشجره العظيمة ذات اعصان
وشعب والامير الشريف عطف بيان للشعبه والكلام من قبيل التشبيه لاشتماله على ذكر طرف
التشبيه اذ البيان اخرجه عن الاستعاره وجعله تشبيها على عطف قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر على ما مر به المم هناك من ان من الفجر
اخرجه من باب الاستعاره كقولك رايت اسدا فانه استعاره ولو قلت من فلان صار
تشبيها **قوله** الى الحسن بيان للايمير الشريف والشرف وكما ان البحر هذا مشهورا بين وهما
السليمانى كان عالما مشهورا بالفقاهه في مكة زاد الله شرفها متعينا في زمانه هناك
بالكرم والسماحة وهو الذي مره المصنف قوله ولولا ابن وهاس وسابع فضله وحيث
هشما واستقيت مصره ويريى كلف هشما وهو ايضا مدح المصنف قوله جميع قوى
الديناسوى المعريه التي تبوها دارا في فداء ونحشراء واخرى بان زعمى ونحشرا
اذا عد من اسد الشري زعم الشري والمجد الكرم والمجد الكرم ومجد الرجل بالضم فهو
مجدد وماجد وعن ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالاباء والحجب والكرم يكونان
في الرجل وان لم يكن له ابااء شريون كذا في الصحاح وفي الكلام اشارة الى ان جامع بين
النسب والحجب وهو السكيت والثامن في الحسن اى العالم المشهور بينهم والسكيت في الاول
كل نطفه من بياض في سواد وعكس والثامن الخال **قوله** اعطى الناس نصب معنى
الكلام اذ المعنى وجدت في مجتمعي جماعة عظمى الاكباد ووجدت في نزولي مكة هذا
الامير اعطى الناس فقد نصبه ميلا الى جانب المعنى ويجوز ان يكون بيانا للشعبه او
الامير بحسب المعنى كما قيل امير اعطى الناس وقد يقال هو حال من الشعب
او الامير اذا اضاف لفظه بدليل محتم وقوعه صفة للذكورة في مثل قولهم مرت رجل افضل
الناس اذ المعنى على بيان من كانه قيل افضل من الناس والنصريح عن بعض المواضع

تايد

تايد لذلك وقد استوفينا هذه المباحث في كتابنا شرح لمباب الاعراب ورد بان ذلك
انما يصح عند من يجعل الاضافه لفظيه ومذهب المصنف خلافه ولا يخفى ضعفه واعلم ان
افعل التفضيل اذ اضيف الى المرفوع واريده الزيادة على المضاف اليه فعبارة خلاصتهم من
يجعل الاضافه لفظيه ومنهم من يجعلها معنوية والظاهر هو الثاني واذا اضيف اليها واذا
به الزيادة المطلقة وجعل الاضافه للتوضيح والتخصيص فلا نزاع لاحد في معرفه والذكي
نحن فيه يمكن ان يجعل من القسم الاول فيجعل محل الخلاف ويمكن ان يجعل من القسم الثاني
فيجعل خارجا من خبر الخلاف فان اريد بالناس الناس المعروفون وهو الظاهر المتبادر
من الكلام اعني الجماعة العظمى كما قيل اعطى هؤلاء المتعطين كان من القسم الثاني فلا يمكن
جعله حالا اذ لا يتصور فيه نزاع لاحد حتى يجعل الاضافه لفظيه فيجعل حالا وان اريد بالناس
ما هو المفهوم من ظاهرها كان من القسم الاول فيمكن ان يجعل الاضافه لفظيه على راي فيجعل حالا
فليفهم ويرى اعطى مرفوعا وكذا اسكال ان اذ هو خبر مبتدأ محذوف **قوله** حتى ذكر
بلغظ المعروف اذ الذكر هو نفسه بقرينه تحديث نفسه حيث لم يقل انه كان وصحة وان
جعل تحديث نفسه عبارة عن مجرد خبره بذلك فلفظ المجهول مناسب والاول اولى وهو المبلغ
على لا يخفى **قوله** من التارة اى الشواغل في الاساس هو مشروء اى متعول وهي في مثاده
اى في متاعل وفي الصحاح شدة الرجل شدة ما فهو مشدوه دهن والاسم شدة والشدة
مثل العجل والعجل وعن ابي زيد شدة الرجل شدة لا غير وبالجمله هو من المجموع التي لا
لها من لفظها مثل ابايل والغبيا في جمع الغيباء وهو الصحراء المساء والمها جمع فتمه
وهو المقارة البعيدة **قوله** والوفادة علينا الوفاة الورد في المغرب القوم يفدون على
الملك ياتون في امر فتح او تهنية وفي الاساس ومن المجاز الحاج وقد انه في الصحاح وقد
فلان على الامير اى ورد رسولاه ووافدوا الجمع وقد مثل صاحب وحجب في لفظ علينا
حيث لم يقل على سمع ان مقتضى الظاهر ذلك تعظيم لنفسه علافة المعنى الحقيقي للوفادة كما
نهناك عليه ومن جهة ان مثل هذا الامير حاول ان يفد عليه ومن جهة ان مثله حاول ان يتطع
مثل هذه المسافة البعيدة ويذهب اليه ويجوز ان يكون للتواضع وهضم نفسه لما فيه من الاستعا
بان وفادته لا يكون عليه وحده بل عليه مع اخوانه من غطاء العدل والتوحيد وافضل
الناحية فان قيل حديث التوصل متى نكته التواضع اذ العرض منحصر فيه والقصد الى

الوفد م

جعل الاخوان شيئاً عنده لا يلزم المقام قلنا هذا كلام لا يفهم به بل بلغ الى انواع
لاحد في الحقيقة وكسب نفس الامر ان العرض يختص به وان المقصود بالورد وهو نفسه
وان مقتضى الظاهر لفظ على لا علينا الا انه عدل الى خلاف مقتضى الظاهر وهو يلزم فلا بد
له من نكتة والنواضع والتعظيم كل منهما مكتبة يصلح ان يحمل اللفظ عليها فلا حظ هذه
الحكيمة امر وملاحظة الحقيقة امر آخر لا ولا محبة لطلب الحكمة فليقل **قوله** هذا العرض
لفظ العرض اصاب محذور وطبق مفصلة لما فيه من الاشعار بان الذي يطلبه هذا الامر
الحليل انما هو هذا الذي هو العرض عند الكافة ففيه تكرير للاشارة الى رثانة الزمان
ويؤكد الرجال وتنبيه على كمال تمييز الممدوح وانه ممتاز من معاصره في معرفة الفضل
والفضلاء وانه يعرف مقاديرهم وتلج الى ما اشتهر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه **قوله** فعلت معطوف على ما سبق من حيث المعنى كانه قيل فلما حططت الرجل
وجدت هذا الممدوح موصوفا بهذه الصفا باسرها فقلت وجعله معطوفا على جواب
لما وحده ليس بجيد وقوله على المستغنى التفات اذ الخيل والعلل انما يناسب هذا
الوصف لا ذات المتكلم **قوله** وعييت به العليل من قولهم عيى بامرء وعيى اذا لم يمتد
لوجه كذا في الصحاح ويجوز ان يكون الباء للتعديتي يقال عيى في الامر وعيى بمعنى
اي عجز عنه اي عجزت العليل عن التعلل بها لاختقاقها عنه وامتناعها عن الظهور
عنده وهذا كما يقال للفس العاجز من جرته ابتلاسه العجزة المال اي اعدائه فالاستناد
والاضافة جلا حظ التلبس في الجملة وقد يقال التركيب من قبل القلب المقبول
لنقطة معنى لطيفا والاصل عيى بالعلل لكن لما طالت العليل صارت كأنها متضجرة
منه لكثرة تكررها عليه فاستدل على ايها مبالغة في الكلام تنبيه على ان العلة كأنها
لا تجتنب الاله ولا يقدر ان يحضر لديه فالعلل باسرها كأنها عنه ممنوعة والاعذار
عن آخرها عنه مدفوعة **قوله** اخذت مني السن اي اخذت حذف المفعول ايها ما
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولينذهب نفس السامع كل مذهب ممكن وقد يقال
فيه تنبيه على ان الامداد في العرف نقصان بدليل قوله تعالى ومن نعمه ننسك في الخلق وان
ما نعمة الناس من انه زيادة خطأ وفيه ما فيه وتقعع تصوت والسن القرية اراد
حقان جلده لكبريته من التققع وهو صوت يئس القرية **قوله** وناهرت اي قايت

كما ذكره المصنف في المقدمة معه

قائمة الطيبي طيب الله ثراه منكم

فأما الطبيب أبو هريرة

واشرفت والعشر الدقايق ما بين السنتين الى السبعين وقد حكم سيد البواب بان هذه
 العشر معتزلة **قوله** فاحذر تفريع على ما تقدم من حديث الصنف في البدن
 وتقعق الشئ من الاولى الى من الطريقة الاولى يريد بذلك طريقة ذلك المولى والطرف
 اعنى مع ضمان حال من فاعل احذر ومن طريقة او صفة لها وفائدة الاشارة الى دفع ما
 يتوهم من الاختصار من تفويت الفوائد والسرارى **قوله** فخرج منه اسقاطا عن البين
 تنبيهها على انه هذا بمحض فضل الله ولست انا في البين ومدة خلافة ابى بكر الصديق رضي
 الله عنه سنتان واربعة اشهر وذكره ابن الاثير وقيل ثلثة اشهر وتسع ليال وعشرة ايام **اى**
 كان يقيد انما في مدة خلافة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم اجمعين
 وهى ثلثون سنة بل في اكثر الا ان الله عز وجل استفضل على باتامه في مدة خلافة
 اقصرهم مدة وافضلهم رتبة **قوله** وما هى تنبيه على حرمة المحرم بعد الاشارة الى
 اسناد الامر الى الفضل والكرم وتبيين محل التصنيف ومجرب القلم وضمير راجع الى
 تلك المدة بلا حيلة الاتمام والى الفراغ علا حصة المدة والتأنيث باعتبار الجبر اعنى
 انه والكلام في علمنا ههنا كالكلام في علمنا سابقا تعظيما وتواضعا **قوله** ما تعبت
 فيه ضمير فيه للوصول وضمير منه للكتاب وقد عكس وقيل الاول لما والثاني لله والظرف
 اعنى عنه كان وضفا سببا فلما تقدمت صارت حالا **اى** يجعل المتعوب فيه اعرف
 الكتاب سببا من لونه وقد عكس **اى** يجعل المتعوب منه في الله **اى** في سبيله وطلب
 مرضاة كقوله عز وجل والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولابائنا وسائر المسلمين
قوله وفي معنى اقتباس من قول **اى** يورهم بين ايديهم وايامهم وخص على
 النور بالجهتين اذ هو امانة العادة والكرامة **قوله** ونعم المولى معطوف على
 اسال الله وهو ايضا انشاء والقول مقدم في الثاني **اى** اسال الله واقول نعم المولى
 والمخصوص محذوف **اى** نعم المولى هو الله **اى** هو الكافل بحقيق الامال وهو المخصوص
 بالتيسير للاعمال والله اعلم بحقايق الاحوال **سورة فاتحة الكتاب**
 ههنا اضاف ان اضافة السورة الى الفاتحة واصافة الفاتحة الى الكتاب وكلتاها
 بمعنى اللام اما الاولى فلانها من قبل اضافة الاعمال الى الاخص على عطوفهم جميع القوم
 وعين زيد فيكون الاضافة لامية لا بانية بمعنى من لانه وان صح اطلاق الثاني على

محمدي الصفاق في كشف الحجاب عن احاديث
التهاب في قسم الحجاب عن أبي هريرة رضي
الله عنه مقرر المنايا ما بين الستين الى
السبعين وعنه عما راسي ما بين الستين الى
السبعين

محمد بن زكوة خلافة الصديق رضي الله عنه
 من أهل المكان قوله وكان يقدر ثمانية في الشرفاء من
 مدة خلافة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم
 على ما صرح ابن الأثير في جامع الاصول اما اجالا فثلاثون
 سنة الا قليلا واما تقبلا فمدة خلافة الصديق رضي
 عنه سنتان واربع اشهر ومدة خلافة الفاروق
 رضي الله عنه سنتين ونصف سنة ومدة خلافة
 النورين رضي الله عنهما اثنتي عشرة سنة واربعة اشهر واما
 خلافة المرتضى رضي الله عنه اربع سنين وثلثة اشهر

الاول على ما هو القانون في من البينة الا انه لا يصح اطلاقه على غيره ايضا وشرط هذا
 القيم ان يكون الثاني من متناول له ولغيره فافهم فان كثيرا من المهره قد غفلوا عن
 هذا المعنى ونحو ان الاضافة في مثله ببيان فان قيل قد ذكر المص في سورة المائدة في
 قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام ان البهيمة كل ذات اربع في البر والبحر
 واصنافها الى الانعام للبيان وهي الاضافة التي هي معنى من خاتم فضة ومعناه
 البهيمة من الانعام ولا يخفى ان البهيمة اعم من الانعام فيقصر الاول جنسها
 للثاني وقد جعلها ببيانها والواجب فكره على ما ذكرتم فوجهه قلنا المص لم يكل
 مهارته كثيرا ما يتساهل في عبارة اعتمادا على مثله في التنبه لارادته وهكذا كانت
 كل ما هو في علمه وصناعته كواب كل مقتضى المعارك معتمد على قوة وشجاعة
 الارى ان البليغ كلما كان اكل كان بيانه احمل واوسع وتقرره في البيان وفروقه
 الافتنان شدوا اكثر والبرهان التبر على ذلك قول علي رضي الله عنه لابن عباس
 رضي الله عنهما حين بعث رسول الله الى الخوارج لا تحتج عليهم بالقران فانه خصم ذوجهم
 الا يرى ان جمع فرق الاسلام يجتوبون به ويسندون على مذاهمهم بآلته ولا يخفى ان
 هذا انه كاله وبالحجة فقصوده ان هذه الاضافة ببيانها بحسب المعنى وان كانت
 لامية بحسب الاصطلاح والتشبيه تختم فضة تأكيد الحديث الميل الى جانب المعنى و
 ستمع زيادة الفائدة في سورة المائدة ان شاء الله تعالى واما الاضافة الثانية
 فهي ايضا معنى اللام لان فاتحة الشيء اوله كما ان خاتمة آخره فالاضافة هنا كالاضافة
 في جزء الشيء وبعض الشيء وزعم بعض الحكماء ان هذه الاضافة بمعنى من لان
 اول الشيء بعضه وكلاما ايضا ينبغي ان يحمل على ان مقصوده انها ببيانها معنى وان
 كانت لامية اصطلاحا ومن هذا القبيل ما ذكره المص في سورة لقمان في قوله تعالى
 ومن الناس من يشترى هو الحديث ان يجوز ان يكون الاضافة في الحديث بمعنى من التبعية
 كما قيل ومن الناس من يشترى بعض الحديث الذي هو الله فليتنا مل لا يقال الكتاب جنس
 خاص للفاتحة وغيرها يصح حملها وعلى غيرها فليجعل الاضافة ببيانها بمعنى ان الفاتحة
 هي الكتاب لانا نقول الفاتحة في هذا الاطلاق ومعناه اول الشيء والكتاب في هذا الاطلاق
 بمعنى الكل والكل الذي هو القدر المشترك اذ لا يصح الاولوية بالنسبة الى القدر المشترك

ذكره الامام في قوله تعالى هدي
 المبين

كشف

بل لا يصح هذا الا في الكل الذي هو المجموع الشخصي الذي هو المفتوح بالضميد المحتمل بالاشارة
 فالكتاب اذن لا يكون جنسا وهما بحث من وجوه الاول ان الفاتحة سواء جعلت
 بمعنى الاول او علما للسورة المعلومه كتاب بمعنى انه يصح حمل الكتاب عليها وعلى غيرها والكتاب بمعنى
 القدر المشترك كما يطلق على كل جزء من اجزاء القران وابعد ذلك يطلق على جميعه اعني المجموع
 الشخصي المفتوح بالاول المعلوم والمحتمل بالآخر المعلوم وح قلم لا يجوز ان يكون الكتاب في هذا
 الاطلاق عبارة عن القدر المشترك ويكون الاولوية بغيره باعتبار احد قسمي القدر المشترك على ان
 الكل الشخصي قسم القدر المشترك ومندرج تحته لا باعتبار ان الكتاب بمعنى الكل كما في الاطلاق الآخر
 واذا جعلت الفاتحة علما فالامر سهل لعدم المناقاة والمنازع ههنا فقد اتضح الجمع بين الاولوية ويكون
 الكتاب جنسا فليتنا مل فانه يتيق الثاني ان فاتحة الكتاب بمعنى اول الكتاب لم لا يجوز ان يكون
 من قبيل الاضافة البينة بان يراد بالفاتحة الاول ولا يكون من قبيل اضافة البعض الى كل بل
 من قبيل اضافة البعض الشيء الى ما هو جنسه ويصح عليه حمله وهذا المعنى نشاء من استراكة
 لفظ الكتاب بين الكل والكل والاول دون البعض والثاني فليتهم الثالث ان كلام القوم
 في من التبعية ضريح في ان البعض المستفاد من التبعية هو البعض بمعنى الجزء لا الجزء في
 ولهذا المعنى جزء ما بان من التبعية مباينة للبيان وحملوا هذا المعنى رسله الى القران
 بينهما وكلام المص في الحديث على ما عرفته انما ينافي في ذلك اذ هو دليل قطعا على ان البعض
 بمعنى الجزء وكذا الحمل المذكور في فاتحة الكتاب والجواب ان معنى من التبعية هو
 بعض الشيء والبعض يتفاوت بحسب المقامات ويختلف حسب اختلاف ما بعد المضافات
 فقولهم زيد بعض الانسان البعض فيه بمعنى الجزء وقولهم اليد بعض زيد البعض هنا بمعنى الجزء
 وكلام القوم وان كان صريحا في باب من في الجزء الا انه مبني على خصوصية المقام والكلام في ذلك
 انما الكلام في اضافة البعض في حق قولهم حيوان انسان ومن هذا القبيل بهيمة الانعام فانه
 لا يجوز ان يمثل هذه الصورة من قبيل اضافة الجزء الى الكل مع جريان حمل بينهما وظاهر
 كلام المص ومن يملك مسلكه ان هذه ببيانها والتحقيق كما قرعت سمعك انها لامية وهذا
 يعرف وجه الصحة كما ينبغي ان عليه من انها ببيانها بمعنى من حيث انه يصح حمل الثاني على الاول
 على ما هو القانون في من البينة ولا مية اصطلاحا وتبعية ثالثة من حيث انه من قبيل
 اضافة الجزء الى الكل والبعض الى ما هو بعضه كل هو الحديث فليتنا مل في هذا المقام فانه من

من القادام ومعارك الاقوام الرابع ان فاتحة الكتاب اسم علم للسورة المعلومة وقد
يحذف الكتاب ويستعمل الفاتحة فهي اذن من باب حذف احد الجزئين اختصارا على غلط رخصا
على ما ذكره المص في شهر رمضان اعتمادا على وضوح الام وحصول الامن من الالتباس
فاللام اذن ملح بالوصفية الاصولية وبثبوتها البديل عن الاضافة واما من قيل تعدد
الاسم على الفاتحة وحدها علم كما ان فاتحة الكتاب كذلك والفاتحة في الاصل مصدر
كالكادبة اطلق على المفعول كقرب الليرة وصفة والناء للنقل من الوصفية الى الالية
قوله وقيل مكية قد جرت عادة المص على انه اذا كان له رأى مرضى في مسألة فنهناك
يطلق القول بالافاق ويثبت غير مستند الى غيره بلفظ قيل او ما يجري مجراه وتودى مؤداه
واذا كان هناك فكان مساويا عنده فنهناك نذكر ذلك بطريق الاختلاف قائلا هو
مختلف ولما كان كون الفاتحة مكية قولاً فرضيا عنده وكونها مكية ومدينة معا قولاً
مرجوحا ففعل ما فعل ترويجا وتزيفا وفي هذه المسئلة اقوال ثلاثة الاول انها مكية فقط
الثاني انها مكية مدينة معا الثالث انها مدينة فقط والصحيح عند الجمهور هو الاول وعليه
المص واستدل عليه بقوله تعالى ولقد اتيناك سبعا من المثاني في الفاتحة وهذه الالية
مكية وفيه نظر لانه لو سلم ان المراد بالسبع المثاني هو الفاتحة وانه ليس من قبيل التغير
عن المتحقق بلفظ الماضي فهذا ينافي كونها مدينة فقط لا كونها مكية مدينة معا وهو
ظاهر الا ان يجعل دليلا على اصل الصحة لا على نفي الصحة ايضا ولما كان القول الثاني
قولا مستغفرا تركه المص عن اصله اسقاطا له عن درجة الاعتبار واما نكرير زولها فثبت
على كمال الاعتناء ثباتها والتقرير لا وجه لها كما ان كثرة اسمائها دليل على كثرة الاهتمام في
حقها فنقول لانها نزلت بمكة اي حين فرضت الصلوة وبالمدية اخرى اي حين حولت
القبلة فهذا دليل على القول الثاني وعلى القولين على الترتيب **قوله** لا شتما لها اه يريد
ان اسم الشئ اصله وهذه المعاني اصول القرآن والفاتحة مشتملة عليها فكانت متبوعة
بهذه التسمية فهي من سائر القرآن كمكة من سائر القرى اذ البا في يفصل ما اجلته
اولا اذ هي متقدمة في النزول عند الجمهور فاسمها القرى اذ الله براءها والار
بعد ذلك دجها وفي الكلام اشارة الى ان هذه الامور الثلاثة مقاصد القرآن
واصولها والبواقي تفاصيلها وفروعها ونحن نقرأ ولا كيفية اشتغال الفاتحة على

وهو كقول الشئ والصحيح انها مكية ومدينة معا
وتدريجها مكية للقرآن تعالى ولقد اتيناك سبعا
من المثاني وهو كذا

هذه

هذه الثلثة ثم نشير الى لمية ذلك اعني السرف في انه لم يصارف هذه الثلثة اصولا و
مقاصدا اما الاول فيبانه ان الشاء على الله تعالى عاها هله مستفاد من قوله
الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين واما التعبد بالامر والنهي مستفاد
من قوله الحمد لله اذ المعنى قولوا الحمد لله على ما ينبغي تحقيقه وسان كيفية في قوله
الحمد لله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله ومن قولنا انك نعبد
فان حقيقة العبادة تحقق العبد بالعبودية بامتثال امر مولاه ونهي عن الضراط
المستقيم اذ اراد بها ملة الاسلام على ما ينبغي اذ هي مشتملة على الاحكام واما الوعد
والوعيد من قوله انتم عليهم والمغضوب عليهم ومن يوم الدين لان معناه يوم الجزاء
فان حقيقة الوعد الاخبار بان يصل المنفعة المترتبة على الفعل المخصوص من حيث انه بدل
عنه ونتيجة له وثمرة لذلك والوعيد الاخبار بان يصل المضرة المترتبة على الفعل المخصوص
من هذه الحثية واما السرف في ان هذه الثلثة اصول ومقاصد القرآن العزيز فانه
العلمي والدولة الكبرى هي معرفة الله عز وجل بآياته وصفاته وافعاله وتفاوتها الى علم
البعين وعين البقين وحق البقين حسب تفاوت العارفين ثم بعد تحقق هذا المعنى
لا بد هناك من امر آخر هو التخلق بالاخلاق الالهية والصفات الروائية وهذا هو المعنى
بالتخلي والتخلي بان قوم والتخلي والتخلي عند قوم وبالملازمة والمخالفة عند قوم وهذا هو
المعنى بالرياضة السلبية والايجابية عند قوم ولما كان تمام هذا المعنى بامر بنهاجيات
احدها باعث والاخر راجح وجب ان يكون هناك امر ثالث ترغيبا وترهيبا فانظم
هنا اصل ثالث فهو المص عن الام الاول البناء على الله بما هو اهله لان اجزاء صفات
الكمال والنفث بصفاته اجمال والجمال يتضمن معرفة الموصوف والمفوضات باقية الثلثة
سيما ههنا فنقول بسم الله والحمد لله اشارة الى معرفته بآياته وقوله الرحمن الرحيم اشارة
الى معرفته بصفاته وحت ذكرها بين الصفتين بخصوصها من بين سائر صفاته العلى
اسرار حجة والى تطبيق نور الشمس ابصار الخفافيش ولكن اشير الى البعض اشارة مختصرة
الاول ان هاتين الصفتين يتيمها سائر الصفات من العلم والقدرة وغيرها التا التنبه
على ان رحمة سابقة على غضبه الثالث اشارة الى مقام الخواص والمقرين فان الباعث
منسجم حسب علم العارفين فالمستبدون يتبعون بباعث الرغبة والرهبة والمنطوقون

بالخوف والرجاء والمقربون بالانس في الهيبة والانس منبع الرحمة والهيبة منبعها
 الغضب فقدر الله عز سلطانه وعظم برهانه فاتحة كتابه بما هو كالمسبح للانس وادمج
 في اخرها ما هو كالمسبح للهيبة بذكر الغضب اذ ما جاء مشغرا استخرا ظاهرا سبق
 الرحمة على الغضب وفضل مقام الرجاء والانس على الخوف والهيبة اذ هما
 شجران شريان من نهر الرحمة بل بحر الرحمة وهي يورث المحبة وليس وراء المحبة
 مقام وكفى به دليلا لتلقيب الرحمن بنينا صلى الله عليه وسلم بحبيب الله تبيينها بينها
 على انه كان ختم الانبياء والمرسلين كذلك هذا ختم المقامات ورئسها وكيف لا
 وقد صح في الخبر قول من يدعى الى الجنة المحمديون على كل حال وكيف لا ولو اء المحمدي
 بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم هناك هناك صلى الله عليه وسلم هو المحقق بهذا اللواء من
 سائر الالوية وقوله رب العالمين اشارة الى معرفته بافعاله فان لفظ العالمين اخرج لفظا
 واعظم معني اذ هو محيط بالكل كما ان نسبة الربوبية من بين سائر الالوية بهذه المثابة
 فليقهم وعن الامم الثاني بالتعبد بالامر والنهي فان حقيقة التعبد بهما التحلية والتجلية
 فانه ما من امر من الامور القلبية والقالبية المطلوبة والمهروية الا وهو داخل تحت
 التعبد وهم جازي الى ان ينتهي الى المقام الذي هو نهاية المقامات وهو الاستغراق في بحر
 الشهود والانفاس في موج السقوط فانه هو الطليعة في الطلبات وعنده وهناك
 تسكب العبرات وعن الامم الثالث بالوعد والوعيد فان الوعد هو الباعث في
 الوعيد هو الزاجر اذ لولاها لما تحقق الفعل والترك اللذان هما الركنا في التعبد
 فان التعبد في التحقيق عبارة عن طلب الكمال من المعبود المفيض على العبد الذي
 يرتبط بالملوب والمهروب ارتباطا اقتضاه امر الله في الملك والمملوك
 ولن تجد لسنة الله تبديلا وكيف لا وألك الله امر يقضي النفوس البشرية وكيف لا
 والشر معجون مع الخير في طينة النفس عجنا عكسا لا يحصل التمييز بين الامرين الا بحق
 الزجرين فوجب على كل ذي فطنة ان يسعى في هذه الدار قبل ان يطوى بها الاغتيا
 ويبقى الى دار الاضطرار اما الى الجنة او الى النار وهذا اعنى ما ذكره المصنف ان
 اتمات المقاصد القرآنية هي الاصول الثلاثة وما وراء ذلك تفاصيلها كلام حق
 لا يحول حوله شك وهذا هو موافق الحديث المشهور الناطق بان سورة الاخلاص

ثلاث

ثلاث القرآن اذ هي مشتملة على الاصل الاول من الاصول الثلاثة فيكون ثلث القرآن لان
 خلاصته هذا الاصل التقديس المطلق وهو منقسم الى اقسام ثلثة الاول التقديس في
 كونه اصلا الفروع هو من نوعه الثاني تقديس في كونه فرعيا لاصل هو شبهة ونظيره الثاني
 تقديس في المساواة وان لم يكن هناك اصل ولا فرع فعوله لم يلد اشارة الى القسم
 الاول وقوله ولم يولد اشارة الى القسم الثاني وقوله ولم يكن له كفوا احد اشارة الى القسم
 الثالث وقوله قل هو الله احد تبينه على الكل واما ان الامم ثمانية عشر ذكرا ذوات وذكر الصفات
 وذكر الافعال وذكر المبدء وذكر المعاد وذكر الصراط المستقيم بطريقه وذكر احوال الاولياء
 وذكر احوال الاعداء وذكر محاجة الكفار وذكر حدود الاحكام كما ذكره الامام حجة الاسلام
 ادخله الله دار السلام فكلام لا يظهر انطباقه على الحديث المذكور انطباقا ظاهرا وكذا القول
 بان الامم اربعة الاول علم الاصول ومدايره على معرفة الله وصفاته واليه اشارة بقوله
 المحمدي رب العالمين الرحمن الرحيم وعلى معرفة النبوات واليه اشارة بقوله انبئت عليهم
 وعلى معرفة المعاد واليه اشارة بقوله مالك يوم الدين الثاني علم الفروع واصلة العبادات
 واليه اشارة بقوله اياك نعبد والعبادة بدنية ومالية فانفردت الى امور المعاش من المعاملات
 والمكائات ولا بد هناك من الحكم فتمهدت الفروع على هذه الاصول الثمانية علم اسباب
 الكمال وهو علم الخلاق واصلة العوز بالوصول والتدريج الى مدارك القبول ولون طريقه
 والاستقامة في ذلك واليه اشارة بقوله اياك نستعين اهنا الصراط المستقيم الرابع
 علم القصص وما يتصل به من الوعد والوعيد واليه اشارة بقوله انبئت عليهم غير
 المعضوب عليهم ولا الصالحين وهذا مع صفة الانطباق له على الحديث المذكور والله
 اعلم بحقائق الامور وكذا ما يتألف ان ههنا اصلا رابعا هو الدعاء بقوله اهدينا
 وقد يقال سميت ام القرآن لانهم يبدؤون بكتابتها في المصاحف وقرآنها في الصلوة
 ولا ظهر عندي ان يقال ان معاد مقاصد الكتب الالهية بامرها يخبر في امور
 الاول فخر الربوبية الثاني تحقيق العبودية الثالث تكيل النفس بما يرتبط بركنية
 طلبها وهي هذه اصول كلية ومعاقد لا راءها والباقي تفصيل وليس وراء هذه
 المعاد شيء الا وهو في معرض التفصيل والتفريع ولعلك لا تشبه عليك كيفية ذلك
 اذا حللت بما القينا اليك خبرا وسورة الفاتحة مشتملة على هذه المعاد فيكون

٤٠

هذا القول الغافل للمصنف عليه السلام

وجه ان البعض يعني عن البعض البعض
 بعض في البعض
 قال الامام استاذ الانام الله محمد بن اسمعيل
 البخاري اعلى الله درجته في التعليق وجمع بين
 وبين الشهادة والصالحين

أم القرآن وأما كون غيرها من السور بهذه المثابة فغير قاطح لما بينهما من
 أنها من القرآن منزلة أم القرى من سائر الدنيا ولأن وجه التسمية لا يلزم أن يطرّد
فقد ومن التعبد بالأم والنهي بتعبه فلان صيره عبد النفس وتعبه فلان ينسك وقد
 في متعبه كذا في الأساس فالباء في الأم متعلق بالتعب بتفخيمه معنى التكليف من التكليف
 بالأم والنهي أي بواجبها أو بالأمور والمهني وقد يقال الباء مثله في قوله كبت بالعلم
 والام والنهي على حقيقتها وأعلم أن العبادة إذا اطلقت فالظاهر المتبادر منها إلى الغرض العبادة
 المعروفة التي هي صلاتها التكليف لا النوافل التي إن شاء فعل وإن شاء ترك فتقول هل
 طوله إيان بتعبه معناه فتغل عبادة التي كلفتنا بها ولا يخفى أن التكليف مفرغ منه
 يتناول الأم والنهي فالكلام إذن أشارة إلى أن التعبد بالأم والنهي معنى أنه يفرغ منه هذا الخ
 وهذا لا يقتضي أن يكون هناك أم وأنه سابق على ذلك حتى يكون هذا إشارة إليه فلهذا
 لا يتوجه الاشتغال على المص بالأم يسبق هناك أم وأنه في أول سورة نزلت فكيف يصح ذلك
 والحاجة إلى الجواب عنه بأنه لو لم أنها أول سورة نزلت فواس العبادة التوحيد وأجراً صفاء
 المكان على الكبر المتعالي في صدر السورة إشارة إليه سيما وقد سبقها تكليف النبي صلى الله
 عليه وسلم بالتوحيد وتبليغ السورة وهذا القدر كاف في السبق والاعتبار **قوله**
 والواقية مجرور معطوف على الكثر أو منصوب معطوف على سورة الكثر فالعلم على الأول هو
 المجمع لا المضاعف فقط وهذا هو الموافق لظاهر ما صرح به في المدارك حيث قال في أم القرآن
 وسورة الواقية فانه قلت فيلزم العطف على جزء الكلمة وهو ما قلنا نعم لكنه قد يخفى في الأعلام
 المعاني الأصلية وترتب عليها الأمور هو آثار المعاني الأصلية ويجوز أن يكون من قبيل شهر رمضان
 وعلم الثاني هو الثاني فقط وهذا هو الموافق لظاهر ما صرح به الإمام حيث قال الخامس الوافية
 السادس الكافية **قوله** لأنها تنفي في كل ركعة ضمن التسمية معنى القراءة والذكر فعلق الطرف
 به بهذا الاعتبار أي لأنها تقرأ وتذكر في كل ركعة والركعة في الصلوة مكررة فيلزم تكررها
 فيستخرج وجه التسمية فيحصل التقريب فافهم والمراد بكل ركعة مجموع الركعات على غط قوله تعالى كل
 في ذلك يسجدون والتقريب ظاهر أي لأنها تكرر في مجموع الركعات وعبارته في الغايين حيث
 قال تنفي في قوماً الصلوة يعامل إليه وقد اشهره بها على السنة الشارحين وجهها الخ
 أحدها أنه من قبيل تسمية الكل باسم جزء أي في كل صلوة وثانيها أن معناه أنها تنفي في

قالوا لفضل الدين طيب الله مقده

في تفسيره قال في قوله تعالى والواقية مجرور معطوف على الكثر أو منصوب معطوف على سورة الكثر فالعلم على الأول هو المجمع لا المضاعف فقط وهذا هو الموافق لظاهر ما صرح به في المدارك حيث قال في أم القرآن وسورة الواقية فانه قلت فيلزم العطف على جزء الكلمة وهو ما قلنا نعم لكنه قد يخفى في الأعلام المعاني الأصلية وترتب عليها الأمور هو آثار المعاني الأصلية ويجوز أن يكون من قبيل شهر رمضان وعلم الثاني هو الثاني فقط وهذا هو الموافق لظاهر ما صرح به الإمام حيث قال الخامس الوافية السادس الكافية

كل ركعة بالقياس إلى الركعة الأخرى ولا ينتقص الكلام على الوجهين بالركعة الفريدة إذ البتة
 مصنوعة ومذهب المص ذلك واعتزى بعض الأفاضل على الأول بأن المقام يأتي عن التجوز
 وكيف وقد اجاز المص الصلوة بدون الفاتحة وعلى الوجهين بان صلوة الجحارة بوقد على
 الكل وكلا الاعترايين فاسد أما الأول فلان التجوز هنا قد أصاب تحريمه وطبق بمقتضى
 إذا المقام مقام بيان التكرير والتكرير في الصلوة إذا صور بصورة التكرير في كل ركعة كالمبلغ
 وأوكد بل هو نكتة الاختيار ولأن كلامه في وجه التسمية بسورة الصلوة حكم بطلان قوله
 وقد اجاز المص الصلوة بدون الفاتحة وأما الثاني فلأنه لا ركعة في صلوة الجحارة أصلاً إلا عرفاً
 واللقبة أما عرفاً فظاهر في الفقهاء وغيرهم لا يشقونها هناك وأما لغة فلأن الركعة من
 الركوع وهو الاعتناء ولا ركوع هناك أصلاً ولعل المص عبر عن الصلوة بالركعة حيث لم يزل
 في كل صلوة احترازاً عن الالتباس بصلوة الجحارة صورة هذه نكتة مهمة يصح أن يحمل
 سر لا يثار الجحاز فكيف يقال بالانقاص وكيف يجعل ذلك في معنى الرد والاعتراض وكيف
 يشغل في مثل هذا الكتاب بمثل هذا الكتاب وأعجب من ذلك أن بعض من ليس في العبد
 ولا في التقير ولا عرف في الفضل فيبدا من دير شغل بالوحاشي على هذا الكتاب وتكلم
 بكل ما يثاء في هذا الباب ولقد سمعنا في هذا الكتاب أصحاب الحشول أن كلامه مشو
 ليس له ناء ولا شوق في سمعت سان العلم يقول بعض الحشوية أو بعض أصحاب الحشول المراء
 فهو هذا لا غير وبالحيلة فاعتزى ههنا على الوجه الأول بأن ذكر الجحز وإرادة الكل ليس على
 الإطلاق ولهذا لا يطلق الواحد على العشرة وعلى الثاني بأنه يلزم إذن أن لا يكون للفرقة أي
 الطريقة المدلول من قوله في كل ركعة معنى هذا كلامه وكلا الاعترايين ظاهر الفساد أما الأول
 فلأنه قد نزل في موضع أن كل جزء لم يرد اختصاصاً بركعة بحيث ينفي الكل باستقائه فالجوز هنا
 بذكره وإرادة كل جزء لا نزاع وههنا كذلك بل أشد من ذلك إذ كل من الأمرين لا يوجد بدون
 الآخر إذ الصلوة لا توجد بدون الركعة ولا الركعة بدون الصلوة وأما صلوة الجحارة فقد
 تقررت في الفقهاء أنها ليست بصلوة حقيقة وإن أطلق الصلوة عليها جاز الأمرين أن من حلف
 لا يصح ثم صلى صلوة الجحارة لا يحلف وقد حققنا هذا المقام في شرح المحرر على وجه لا يرد
 من أن يطعن عليه فليراجع إليه وأما الثاني فلأن اعتبار التكرير في كل ركعة علامة على الأخرى
 وجعلها ظرفاً له واضح الصحة لا خفاء فيه أصلاً وههنا وجهان لخرن الأول أن قوله في كل

صرح في كشف مثله
 أراد بعض الأفاضل صاحب الكشف وهران
 الاعتراض أن له وكلاهما فاسد كائنته
 معناه

في تفسيره قال في قوله تعالى والواقية مجرور معطوف على الكثر أو منصوب معطوف على سورة الكثر فالعلم على الأول هو المجمع لا المضاعف فقط وهذا هو الموافق لظاهر ما صرح به في المدارك حيث قال في أم القرآن وسورة الواقية فانه قلت فيلزم العطف على جزء الكلمة وهو ما قلنا نعم لكنه قد يخفى في الأعلام المعاني الأصلية وترتب عليها الأمور هو آثار المعاني الأصلية ويجوز أن يكون من قبيل شهر رمضان وعلم الثاني هو الثاني فقط وهذا هو الموافق لظاهر ما صرح به الإمام حيث قال الخامس الوافية السادس الكافية

دكة تقيمن لكل التكرير يعني ان يحل ذكرها ذكر اموجبا الصيرورتها مكرورة هو الركعة
وحاصلها انها تكرر في الصلوة باعتبار دكة دكة لا باعتبار ركعتين ركعتين كالشاهد في
الرابعة من هذا المعنى دقيق ودلالة العبارة عليه في غاية الاقرب على من علمه وجهه من جهله
الثاني ان الطرف في موقع الحال لا يلائم شي حال كونها مذكورة او مذكورة او حاصلة فبانه
في كل دكة والركعة مثله فكذا الفاتحة وفي الكلام تنبيه على ان المتناهي من التثنية يعني التكرير
سواء كان جمعا لثني او لثلاثة وقد يترجم ان من التثنية يعني جعل شي اصطلاحا **قوله** لانها تكون
فاصلة ومجزئة بريدان وجه التسمية بسورة الصلوة ان لا كمال الصلوة او لا صلوة الا بقرائتها
على الاختلاف فيجب اعتبار اختلافهم في معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة الكتاب
اي لا كمال لها على نطق قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد واليه ذهب
ابو حنيفة رحمه الله واتباعه ولا صلوة لها واليه ذهب الشافعي رحمه الله واصحابه وبالجملة فتبين
الصحة والكمال امر متدين من حيث يتبين بان يجعل وجهه وان يكون للاضافة والتسمية شي فصححت
الاضافة وحسنت التسمية فان قيل مبنى التسمية على الاضافة ومبنى الاضافة على اعتبار
الاختصاص فلا صلوة التوقف في الصحة او الكمال وكل ذلك يفيد اختصاص المضاف اليه
بالمصطلح على الوجه الذي يتبينه والقانون في باب الاضافة عنك اذ لم يحدد من قواعدهم
في باب الاضافة اختصاص الثاني بالاول وجعله نتيجة للاضافة بل مقتضى الامر عكس حتى
منتهى حجة دليل على الاضافة بل لو كان الامر كما ذكرتم كان الامر بالعكس ولو جب ان يقال
صلوة السورة قلنا نعم الا ان المقصود ان هذه السورة من باب اختصاص بالصلوة اذ
هي المفيدة لصحتها وهي المصدرة لتمامها ولا يكفي على الطبع السليم ان الايقاع اعتبار الاختصاص
في مظان الاشتراك والامر هنا كذلك فليست برقان قيل جميع ذلك من واضح الا انه يرد
عليه ان حق العبارة ان يكون بطريق التضمن بان يقول لانها لا يكون فاصلة او مجزئة الا بقرائتها
فما حتى يتضح دلالتها على ما قصد من توقف الصحة او الكمال قلنا اعتبار افادة الامر من
كاف فيما قصد من بيان وجه الاضافة والتسمية ولا حاجة الى اعتبار النفي الذي هو واحد شرط
المحصور هذا ظاهر ولو سلم فالمفهوم من افادة الصحة انه لا صلوة بدون من افادة الكمال انه
لا يوجد هذا الكمال بدون اعتناء في ذلك على قريب الجوار ولو سلم فالمحصر مستفاد من المقام
لوضوح دلالة الحال على المقصود والمرام سيما وقد اشتهر هذا الاختلاف بين الامام واشتهر

منه

من الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل لا حاجة الى جميع ذلك اذ الباء في خبرها
سببية فيفيد توقف الصحة او الكمال توقف المسبب على سببه فيبقى انقطاع المتبادر في متعارف
اللفظ استقاء المسبب عند استقاء السبب اذ الاصل ان لا يكون هناك سبب اخر قلنا ممنوع
بل السبب في متعارف اللفظ ما يمتنع الى المسبب في الجملة لا انه يمتنع بانقطاع الباء الى
انهم خرجوا في باب الشرط والجزاء بان الاكوارم في قولهم ان جيتي اكرمك يحصل المحي بمعنى
ان المحي سبب بمعنى اليد في الجملة واما انه يمتنع في الاكوارم بانقطاع المحي فغير لازم اذ يجوز ان
يكون لشي اسباب مختلفة ويحقق هذا المقام على وجه التمام ثوابه عنه في جوامع المطول
فليطلب هناك **قوله** الا ان منهم من عدا نعمت عليهم اي عده اية مع الموصول اذ قد تقرر
ان الموصول من الصلوة والمضاف به من المضاف اليه ليس به بالاتفاق لان كلا منهما مما في حكم
كلمة واحدة لمفعول عند حذف كما قد رنا ومفعول الاول متبدل كما قرنا وجميع ذلك
معلوم رواية ورواية وبعض الحشوية يعترض على هذا الكلام بان صدر الآية واخوها يعلمان
توقيفا لا استدلالا فلا يصح هذا الاستدلال بل الصواب ان مفعول عند حذف في الآية من تقدير
وهم قد روي اية فورد عليهم السؤال فاجابوا الجواب بتقدير القيد في المفعول الاول وقيل
بقول تقدير الكلام منهم من عدا نعمت عليهم اخراية فلا يرد السؤال اصلا واما ما وقع في بعض
النسخ من عدا نعمت عليهم اية فن باب حذف المضاف واضافة المضاف اليه مقامه من كلامه
والكل غلط رواية ورواية اما الرواية فلان اخر الآية اخر الفاتحة لا هذا واما الدراية فلان
كلام المصنف ينادي على فاده بصوت رفيع فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تفعلون **قوله**
على ان التسمية يعني الحاصل بالتسمية اعني نفس لسم الله اذ التسمية معناها التكليم بسم الله فهو
مصدر رايه كنهنا المفعول اذ النزاع في انها اية او لا انما يصور فيها بهذا المعنى **قوله** ليست
بآية من الفاتحة ولا من غيرها هذا بظاهر شعر بان المقصود بالنفي انها مذكورة في السور
نقط الذي يشعر به ان احد ما قوله ولذلك لا يجزى بها حيث لم يقل لا تقرأ بها اذ المقصود
بالنفي لو كان كونها من القرآن لكان المناسب في القراءة لان في الجهر وانها بيان المقابل
بقوله وقرأ مكة وتابوها على انها اية من الفاتحة ومن كل سورة فلو اجرى كلامه على هذا
الظاهر لكان هذا بيان الراي المتأخرين من الحنفية وهو انها اية واحدة من القرآن فردة
غير متعلقة بشي من السور اذ لت الفصل والبرك يعني هي من القرآن الا انها ليست بآية

من شيء من سورة ورد عليه امور الاول ان مذهب هؤلاء انها ليست من القرآن اصلا فان ما كانا
 رجلا يقول وهو من نقباء المدينة لا ينبغي ان يقرأ في الصلوة اصلا لاسم ولا جهرا فنبه
 هذا القول اليهم منقوض بمذهبهم الثاني ان التفرع في ترك الجهر غير منتظم لان انشاء هذا المعنى
 اعني كونها آية من السور لا يقتضي ترك الجهر بها فليكن آية فردة وليجهر بها كما يجهر بغير الفاتحة
 بل يواجر على ظاهره والكافي لا يقتض بكونها بعض آية يعني يجوز ان يكون كذلك ويلزم
 الجهر بها الثالث ان المناسب بتأدية هذا المعنى ان يقول وانما انزلت للفضل والتبرك
 الرابع ان استدلال المخالف باثباتها في المصحف لا يدفع ذلك وان ترك اجراءه على
 ظاهره ويقال في كونها آية من سورة كتابة عن نفي كونها من القرآن اذ قرع المصنف بان
 القرآن مفصل السور وسوره مفصل الآيات فلو كانت من القرآن لكانت آية من سورة
 واذا لم يكن يمكن كان هذا الشارة الى بيان مذهب قدماء الحنفية وهما انها ليست من القرآن
 اصلا فقولهم كتبت حيث لم يترك اذن منطبق عليه وكذا بيان المقابل لا يقتضي كونها
 من القرآن ولم يطبق ايضا استدلال المخالف بدليله عليه لان كلامها بعيد كونها من القرآن
 وينظم تفريع عدم جهر بها ايضا الا انه يرد عليه ان المناسب في التفرع نفي القراءة لا الجهر
 كما صرح مالك رحمه الله هذا ان اعتبر ذلك في معرض الاستدلال وان جعل احاد ائمة على
 ترك الجهر فلا اشكال وقد يتوهم ان هذا لا يدفع الاشكال اذ السور ايضا اخبار بان ذلك البناء
 ليس منهم منتظما كما انتظم بناء الفاتحة جهر بها على كونها آية من كل سورة وهذا فاسد لان هذا
 جواب آخر سني على هذا التقدير اعني تقدير بناء كلام المصنف على زعم القدماء لا على زعم المتأخرين
 وج سقط السؤال وانكشف المقال وبالحجة فعبارة المصنف في تقرير مذهب الحنفية رحمه الله
 منطبق على المذهبيين جميعا والتعويل على القرينة **قوله** والتبرك بالابتداء البناء صلة التبرك
 وهذا لا ينافي ما سمي من ان التبرك باسم الله اذا ابتداء هنا حتى لا يغفل ولا يخفى ان التبرك
 بالابتداء بالاسم المفعول في المقصود اعني جعل الاسم متبركا به من القول بان التبرك بالاسم بل الامر
 ما لها في التخصيص واحد كذا الابتداء بذكر الاسم والابتداء بالاسم اذ المال واحد فقط ما توهم
 التاوه من ان التبرك بالابتداء بها بنا في ما سمي من ان المعنى متبركا باسم الله ثم احتاجوا
 الى التوفيق بينها فحلوا البناء ببناء التبرك لاصله له ومن ان الحديث الآتي يدل على ان
 الابتداء اعم هو التسمية نفسها والمذكور هنا يدل على ان الابتداء بذكرها وحض الدفين

حرف واحد وهو ان كلام من الابتداء والذكر عقلي لا لغوي فذكرها هنا تمهيد وتوطئة لما سيجي
 وتنظيم بل يفي لما يستحقه فليعلم **قوله** على انها آية من الفاتحة ومن كل سورة لا يخفى ان
 كونها آية من كل سورة يستلزم كونها من القرآن كما ان نفي كونها آية منها يستلزم
 انشاء كونها من القرآن فصح التقابل بين الكلامين غير ان ما به التقابل في الامرين
 شيان اجمالي وتفصيلي والتفصيلي قد دل على الاجمالي دلالة واضحة فاختصر
 بطي الاجمالي واقصر على ذكر التفصيلي لوضوح الدلالة فانطبق الدليلان اذن
 على الدعوى فالدليل الاول راجع الى الامر المطوى الاجمالي والثاني راجع الى المصريح به
 التفصيلي والمكان طي الاجمالي المورث لحقائه في الجملة صرح بوجوه آية في الاول بقوله
 فلو انها من القرآن لما اثبتوها فصح بالنتيجة كما ترى بخلاف الثاني فانه لا يمكن
 بهذه المناقبة سكت عن ذلك هناك والحاصل اننا احتاج ههنا الى امرين احدهما نفي
 مذهب الخصم وثانيهما اثبات المدعى فالاثبات في المصحف بعيد الاول وقول ابن عباس
 رضي الله عنهما بعيد الثاني وهذا مبني على ان كلام المصنف بيان لمذهب القدماء **قوله**
 ولولا انهم يثبتون آية من القرآن لكانت آية من سورة وهذا غير صحيح فاعلموا
 التوهم فان قيل فكيف يجوز الجهر بآية من القرآن مع انه يجهر به عند ان نفي رضى الله عنه قلنا
 الجهر به لا يقتضي قرآنية اذ قد يجهر باليس من كالتكبير ونحوها واعلم ان اثبات
 الشيء في المصحف يكون بطريقتين احدهما اثباته فيه بخواتم السور والآيات حيث لم يغير
 ذلك عن غير علامة معلومة بان هذا المبدأ ليس بقرآن وثانيهما ان يثبت ذلك
 ويعين بعلامة مميزة تكون الحجرة والاثبات الاول دليل على القرآنية دون الثاني
 فان اسماء السور واعداد الآيات مثبتة بالاثبات الثاني واما التسمية فهي مثبتة بالاثبات
 الاول فيكون قرآنا وهذا هو المراد بالاثبات في المصحف في هذا المقام فلهذا صرح بالنتيجة
 بقوله فلو انها من القرآن لما اثبتوها اي اثنانا بجراد عن علامة معلومة وليست شري
 لم اختلاف في التسمية وتم ثناء هذا الخلاف والنزاع وهل التسمية الا كما رسم سورة
 الا خلاص او كما رسم سورة البقرة او كما رسم سورة غاية الامر ان لها فضيلة وغربة حتى
 يتبركون بها ويصعدون بها كل امر ذي بال وفضيلة تؤكد قرآنية لاندفعها و
 لا تنفيها ولولا ان النزاع والخلاف منسوب الى من يجب علينا تعظيمه لقلنا لا معنى

عن الادعية كالقنوت
مسألة

لهذا النزاع أصلا لكن لما كان النزاع سندا اليهم اقتصرنا على السؤال من سبب الاستغناء عن لمية
قوله فترك مائة وأربع عشرة آية حتى العبارة أن يقول مائة وثلاث عشرة آية لأن سور
القرآن مائة وثلاث عشرة سورة فلو كانت التسمية آية من كل سورة فتركها ترك
لما به وثلاث عشرة آية واجيب عنه بوجوه الأول أنه كما اعتقدنا آية من
سورة براءة أيضا وأيده بعضهم بأنه سأل عثمان رضي الله عنه عن ترك التسمية
هناك فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزلت عليه سورة أو
آية يقول اجعلوها في موضع كذا وكذا وتوفي صلى الله عليه وسلم ولم يبين
لنا موضعها وكانت قصتها شبيهة بقصتها فتركت بينهما وكانتا تدعيان
القرنين كذا ذكره المصنف هناك الثاني أنه كان اعتبر نزول الفاتحة مصدرة
بالسمية الثالث أنه كان أراد بالترك مطلقه سواء كان ترك تسمية
في أول السورة أو غير الأول فيتناول ما في إنشاء الفعل فان قلت التسمية في الفعل
لبيت آية بل هي بعض آية فالمتروك بعض الآية والكلام في ترك الآية قلت
الكل ينبغي بانتفاء جزئه وقد يجاب بأنه نظر إلى أن عبارة التسمية آية
تامة في إيراد المواضع وهو عتف جدا الرابع أنه من قبيل التغليب عن
المعذور والمتروك جميعا بالمتروك تغليبا والحاصل أن التسمية في أول براءة
معدومة وهو قد جعلها متروكة بطريق التغليب توجيها الخامس أن الترك
يستلزم عدم الاتيان فيه ذكر للملزوم وإرادة اللازم مجازا هذه هي
التوجيه المشهورة بين الجمهور والكل عتف أما الأول فلان نعم هذه الآ
في حقه نعم الاستدلال بل المحسن يكذبه والقول بأن قضية السؤال العثماني يؤيد
أظهر صغافا وتغافا دلالة لهذا السؤال الأعلى أن السبب كما سمع لا فائز
ببيان عثمان رضي الله عنه ولم يصدر عنه بعد بيان ما يدل على خلافه وهو ظاهر
وأما الثاني فلان المختار عند المصنف أنها ملكية فقط كما قرأ ولأنه يلزم منه أن تكون
الفاتحة أربع عشرة آية وقد سبق أنها سبع آيات اتفاقا وفيه نظر لأن القول بأنها
سبع مبني على ملاحظة نفسها وأزاتها مع قطع عن آخر القول بأنها أربع عشرة
آية مبني على ملاحظة تكريرها وأحد القولين لا يبطل الآخر إذ لا تناقض في التخيير

الحجستاني

سيد

سيد

الحجستاني فن حكم بأن التسمية واحدة صح قوله ومن حكم بأنها آيات صح قوله
ويكن تصحيح قول ابن عباس رضي الله عنهما بالثاني فيجب حمل عليه فعلا لا شك
على أن هذا وجه في مقام الاعتذار والمعصود يحصل ملاحظة التكرار فليعلم وأما
الثالث فلان النزاع والخلاف إنما هو في التسمية في أوائل السور والقول بمجموع الترك
خارج عن البحث وأما الرابع فلان جعله تغليا بسقط الاستدلال به على المطايع يجوز
أن يعتبر التغليب في أكثر من سورة واحدة وكذا الخامس من غير هذا الاعتبار وفيه
نظر إذا لم يبنى على اعتبار التسمية في محل يبعد اعتبارها فيه وكذا الوجهين
مجاز والمجاز خلاف الأصل وخلاف الأصل يعتبر بقدر الضرورة والضرورة تدفع
باعتبار التسمية في محلها المعروف فيجب الاقتصار عليه بلا معنى لاعتبار الزيادة
بعد ذلك لعدم قيام الدليل على اعتبارها والحاصل أنه لا يجوز اعتبار الزيادة
ما لم يعم دليل على وجوب اعتبارها والدليل مستفاد هذا وعندى أن هذا
الكلام أعني كلام ابن عباس رضي الله عنهما محمول على التهديد والتغليب معناه
أن من ترك التسمية في أوائل السور فهو مستحق للذم مستحق أن ترك مائة وأربع عشرة
آية من كتاب الله ففي الكلام إذن دلالة على أن التسمية في أول كل سورة آية منها وارتفع
الأشكال عن كون عدد السور زائدة على عدد محال التسمية فليعلم **قوله** لم تعلق
الباء بتبني على المعجول متعلق بكسر اللام والعامل متعلق بفتح اللام يريد أنه وإن جاز العكس
فمما لا ان هذا هو الأولى بالصدق والاعتبار والتسريع في التعلق لغة معناه التثبت وبقية
طلب القوة والقوة ومن هنا قيل الغري يتثبت بكل حشيش ولا يخفى أن هذا المعنى يكون
من جانب الضعيف المحتاج بالنسبة إلى القوى المحتاج إليه والموصوف بالثاني هو العامل والأول
هو المعجول فلما السرا لم تعلق الباء **قوله** يحذف يريد أن حرف الجر يدل على أن له متعلقا
ليس بمذكور فيكون محذوف والقراءة المشهورة بذلك هو حرف الجر كند دلالة مقصورة على الفعل
المطلق وأما خصوصه فدلالة أخرى وإليه الإشارة بقوله لأن الذي يتلو التسمية مقرر فإن
هذا تغليب لاخذ بقية إقرار أو لم يخصصه وهذا إشارة إلى قاعدة إشارتها صاحب
المفتاح حيث قال أما الحالة المقصينة لترك الفعل فهو أن يكون هناك قرآن فني عن ذكره
والطه هو الاختصار وبذلك القران كثيرة منها أن يكون هناك حرفا صافه فان حروف

الاضافة لوضعها على ان تسمى معنى الافعال الى الاسماء لا تفعل عن الافعال لان دلالتها
 لا تنحصر على الفعل المطلق فاذا اريد تعيينها حتمت الى دلالة اخرى وهذه الدلالة الثانية
 متغايرة جدا والمهم بين ضابطه هذه الثانية في حرف واحد وهو ان يتلو
 التسمية هو المرجع في خصوصية المقدّر قبل التسمية وهو المعول عليه والحاصل ان
 خصوصية ما قبل التسمية تثبت بما بعدها **فانه** لان الذي يتلو التسمية نقرأها هنا
 مناقشة مشهورة وهي ان حق العبارة ان يقول لان الذي يتلو التسمية هو القراءة
 لان كل ما اول الفعل مبتداء بالتسمية ثم يشرع في ذلك الفعل فالتالي للتسمية هو ذلك الفعل
 لا المعقول وقد صرح بذلك بقوله وكل فاعل مبتداء في فعله اه والجواب انه شبه بذلك
 على مناسبة اخرى مخفية يعني ان المقر من جنس التسمية لان كل منهما الفاظ وعبارات
 فعدا ما يدل ان المتلو ههنا له تالي من جنس فعله تاليان تال في الوجود وهو القراءة
 وتال في الذكر وهو المقر فيجوز ان تسمية الذاب فانه لا يستقيم ان يقال ان الذي يتلو التسمية
 مذبح اذ التسمية لا تالي لها ههنا الا في الوجود وهو الذبح لا غير فان قيل المحصر
 الثاني ممنوع لان المذبح ايضا تال ههنا بمعنى ان المذبح بوصف المذبحية يتلو
 التسمية فخصر التال في الذبح غير صحيح قلنا اذا كان المذبح بملاحظة الذبح تاليا للمحصر
 التال في الذبح فانه **فانه** كان المساقاة يريد ان تقدير القاري كقدر المسافر فلنظما
 زائدة او مصدرية وكلية اذا شرطية جزاء ههنا قوله كان المعنى بسم الله اهل او ظرفية
 عام لها هو فاسم ان قوله المسافر وجزءها قوله كان المعنى من حيث المعنى لان معناه تقدير
 هكذا والشروط والظرف في قوله ومعنى الكلام كان المسافر تقدير كذلك حين الحلول او
 الارحال والمقصود تشبيه القاري بالمسافر وتشبيه تقديره بتقديره اي تقدير المسافر
 لان ان حرف مصدرى يجعل ما بعده مفعولا بالمصدر راعى مصدره فاعتزعا من جزئه
 مصافا الى اسمه على ما هو القانون في قولهم علمت ان زيد قائم **فانه** فقال بسم الله
 معطوف على عمل الارحال فان قيل فليعلم ان يكون التسمية بعد الحلول والارحال والمقصود
 عكسه قلنا هو من قبيل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقل يا ايها الذين آمنوا
 لتعقيب الذكر يريد ان ذكره بعده وان كان وجوده قبله وهو بعيد جدا فعوله والبركات
 عطفت على دخول الباء في قوله بسم الله اهل بالبركات **فانه** كان مصمرا ما جعل التسمية

مبدأ

مبتداء له لا يخفى ان التسمية مبتداء للفعل الحتمي والمضمر في المقدّر هو الفعل التحويلي
 فلا يكون المضمر نفس ما هو بعد التسمية واجيب عنه بجوابين احدهما ان فيه مضافا
 محذوف واي لفظ ما جعل وانيهما ان المراد كان مضمر مستق ما جعل التسمية مبتداء له
 وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلان المضمر ليس لفظا ما جعل التسمية مبتداء له بل لفظه
 الحلول والارحال مثلا فلا بد ههنا من ارتكاب تكلف آخر واما الثاني فلان الفعل التحويلي
 ليس مشتقا من الفعل الحتمي الا ان يعبر ههنا ايضا بكلف آخر وعندى انه لا حاجة
 الى هذه التكلف بل الوجه ان يجعل ما كناية عن الفعل والمراد بلفظه الفعل التحويلي ويغير
 الفعل الحتمي على ما هو القانون في الاستخدام ويجوز ان يقدّر مضافا لا يرد عليه شئ من المحذورات
 اي كان مضمر ام لا ما جعل التسمية مبتداء له فحصل الخلاص من جميع التكاليف والله اعلم
 بحقائق الحقائق وفي الكلام تنبيه على ان المقدّر في مثله انما هو الافعال الخاصة لا ابتداء ولا غير
 من الافعال العامة كما يرد بعض النحاة فيتمسك فيه بان المفهوم من الحديث وجوب تقدير
 الابتداء واما الابتداء اعم فهو بالتقدير اولى الاري انهم يقدرون متعلق الطرف المستقر
 فعلا عاما كالاحصول والكون واما الابتداء مستقلا عما قصد بالتسمية من وقوعها مبتداء
 بها فتقديره اوقع في المعنى ووجه الرد ان في ذلك دلالة على ان الفعل كناية بسم الله ولا ذلك
 ابتداء ولان المذكور في صورة التبريح هو التبريد كقولهم اقراء باسم ربك دون الابتداء واما النظر
 المستقر فانه يفتقر في العموم اذا لم يكن هناك قرينة الخصوص فحين قيامها يعتبر بخصوص لانه
 اكثر فائدة واعتبارا في تخصيص لا يخرج ذلك عن كونه طرفا مستقرا لان هذا القسم سموة طرفا مستقرا
 لاستقرار عامله فيه فان فهم العموم فقط فذاك والا فمضى الخصوص ايضا مستقرا في ان قيل
 قوله فوجب ان يعقد الموقر معنى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء فيما بعده بل على ان
 المقدّر هو ابتداء دون آخر قلنا ممنوع بل المراد بالابتداء ههنا هو العقلي اللفظي ولو سلم
 ففيه تنبيه على جواز الامرين وان كان الراجح غيره والغالب بان فيه اشارة الى استواء الامرين
 يريد الاستواء في مجرد الجواز فليعلم **قوله** في حذف متعلق الجاز يريد ان الجامع ذلك وان كان
 الجاز هنا جافا **قوله** قول العرب العرب هو هذا الصنف المقابل للجمع فهم يكون المذكور
 والقرى والاعراب سكان البوادي والمختر من يخذل العرب من الزويم ويحاربها من اعين
 باهله والرفاء بالمد الشيام والموافقة ومن المعاشرة من رفات العرب اختلفت ما وهي منه

مونا ما طلب الدين
 بان يغير هذا ايضا مضاف محذوف اي
 مشتق من لفظ الفعل الحتمي

وقد ترك هزبه ومعنى عرس بالرفاء والبنين عرست مثلت لهما وهذه العبارة من موهبة شرعا
 اما لانها عبارة جاهلية واما لان فيها تغيرا عن النبات وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عنها اذ هي من شعار الجاهلية ونسبة الاول الى العرب والثاني الى الاعراب فنبه على الاول
 هو التاييد من هذا الصنف والمنسب الى الكل والثاني هو المنسب الى البعض خاصة
قوله ومنه قوله اه فصله عما قبله بنيتها على ان هذا نوع آخر من الجار والبيت للفرادق
 او سميت الجارث الضبي من قصيدة مطلعها وبار قد حضات تغيدون بدار
 ما ريد بها مقاما سوى ترحيل واجلة وعين اكلها عاخرة ان تناما انوارى
 فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عواظا لما نقلت الى المعام فقال لهم فريق نخذ
 الانس الطعاما لقد فضلتم بالاكل فنيا ولكن ذلك يعقبكم ستقاما قوله ما راي رب
 نار قد حضات اي قد اوقدتها مرة بعد مرة لان معناه تقريب زمان بعد البينة في
 الصحاح حضات النار سهرتها سهر ولا يهزم والعود الذي تحرك النار تحضضا على مثل
 ويروي تغيد بين والبنين الفراق وقوله سوى ترحيل استثناء من قوله مقاما على غلط قوله
 الا يعافروا العيس اكلها اي حافظها وعليه قوله جل طوله قل من يكادكم الليل والنهار
 وقوله الى الطعما اي هلموا اليه وفا على قال فريق ويروي زعيم ومثوله قوله تحسد الانس
 الطعما ونحوه يلفظ المنكلم والانس يروي كسر الهاء ويكون النون وقد نص صدر الاقبال
 على ان رواية البيت فتح الهزم والنون لغة في الانس والطعما على المحذف والايصال
 اي على اللحام وقد جمع في منون شذوذين اذ قد تقرر انه لا يغير من في حال
 الوصل فحقه ان يقول من انتم فتحريك نونه والحق وواجمع شذوذ على شذوذ
 وهما مباحث آخر ذكرناها في شرح باب الاعراب فليطلب هناك **قوله**
 لم اخرج منوههم على جميع صور مثل هذا المحذوف اذا نكل مذكور فقد صرح
 بالبعض ونبه على الباقي في ضمن القاعدة القايلة بان جميع ما هو من هذا
 القبيل فالمحذوف مخصوص بقرينة اللاحق **قوله** لان الهم من الفعل اه
 يريدان الاهتمام باسم الله عز وجل اكثر والعناية به او فراد المراد القصر فتقديمه
 بالقبول اجدر ويلايه المحذف ايضا اذ المحذف ينشئ عن قلة الاهتمام فلما اعتبر
 تقديمه وقت تقديره كان نقصاله وكلمة من في قوله من الفعل والمبتدأ ليست

معضلة

معضلية بل هي ابتداء حال من الضمير في افعال المعصّل لان موصوفه مقدر
 وفيه ضمير راجع اليه اي لان الشئ الالهم حال كونه كاشا من هذا المجموع هو كذا
 ولا ينبغي ان يتوهم ان الالف واللام فيه معنى الذي فانه غلط اذ اللام الدالة
 على اسم المعصّل ليست موصولة اتفاقا بل في الصفة المشبهة ايضا وقد يحل
 من تعييضه اي لان الذي هو الهم من صاحبه من هذين قولته والمبتدأ به
 بكسر اللام اذ قد تقرر ان المفعول متعلق بالكسر فاللام هنا مذكورة في الموصوفين
 والمتعلق الاول هو الجار والمجرور معا والمتعلق الثاني هو المجرور فقط وكلها هي
 وتوضيحه ان قولنا باسم الله اقراء فيه مورثته الفعل والجار والمجرور ولا يخفى ان لفظ
 من الاخير ضربا من التعلق مع الفعل وكذا المجموع الاخير فنشاء من ههنا وجوه
 ثلثة فان اريد بالثاني المجموع فنبه على انها لثة امتزاجها بعتلة كلمة واحدة
 حتى يرتب على الجميع انا البعض فليعلم فنية **قوله** لانهم كانوا له لاجل الالهم
 علة للتقديم حاو ان بيان وجه الاهتمام اذ قد تقرر انه لا بد للاهتمام من علة وسبب
 كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز غير مرة وظاهر العبارة مشعر بان هؤلاء اعني المشركين
 كانوا متميزين على ذلك غير ساكنين الى خلافة على ما هو اللايق بالجصر والتخصيص الا
 ان الادلة المخارجية تدل على انهم ما كانوا ما يفتن عن الابتداء بالتمية فمهم كانوا يجوزون
 للامر من جامعين بينهما ففصر المؤمنين الموحد قصر افراد لا قصر قلب ومن ههنا اتفق القوم
 على الاول ابناء وعلى الثاني تعيائهم هؤلاء القوم قد تاهوا في اودية الحيرة فاشكل عليهم
 انه اذا كان قصر افراد فكيف ينطبق على قاعدة القصر من الرد على خطأ المخاطب
 والتقرير لضوابطه طبقة ثانيا بان المشركين لما كانوا يبدلون باسماء الهتهم
 كان ههنا مظنة ان يتوهم المخاطب ان ما يراهم الناس كذلك وراهم كذلك فنفى
 الموحد عنهم وقهر الابتداء على اسم الله وقطع شكة الاصنام هذا كلام هؤلاء الاقوام
 وهو كما ترى يشرح عنه ماء الملام وعندي انه قصر حقيقي تحقيق اذ هو من قصر الصفة على
 الموصوف لانه قصر المنسوب اعني الابتداء بمعنى الكون مبتدأ به على المنسوب اليه اعني
 اسم الله ولو سلم قاعدة القصر مقيدة بقيود هي العدة في التقضي عن الاشكال وقد فصلنا
 في شرح الشرح للمفتاح فليطلب هناك **قوله** فيقولون باسم اللات تفصيل كيفية ابتداء

قوله وصورة ثلثة اي في عبارة الكتاب الاول ان يرد
 والمتعلق الاول مجموع الجار والمجرور والثاني كذلك
 الالهم معنى على شدة الاقتراح الثاني ان يرد بالمجموع
 فقط الثالث ان يرد بالاول والمجموع واما في الجور
 واما في الثاني فلا معنى له وقوله ستقام سبقت
 تبيينه على تعلق الجار والمجرور معا معنى تعلق اسم
 تبيينه على تعلق الجار والمجرور معا معنى تعلق اسم
 تبيينه على تعلق الجار والمجرور معا معنى تعلق اسم

هو لاء باسم اللات وقد يقع في مثل هذا التركيب باسم اللات باسم العري على غلط التقدير
قوله معنى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء اي قصر الابتداء على اسم الله على غلط
 قوله تعالى يختص برحمته من يشاء اي يحيط رحمة مقصورة على من يشاء دون
 غيره لا العكس على ان الباء داخل على المقصور عليه كما هو الاستعمال العربي الناجع
 وان كثر دخولها في المقصور عليه ايضا كما هو مقتضى المفهوم الاصلي للاختصاص
 والخصوص والتخصيص لان هذه الالفاظ يجب مفهوماتها الاصلية مقتضية
 للباء الواقعة صلة لها ومقتضية لان يدخل هذه الباء التي هي صلة لها على المقصور
 عليه وقد شاع في الملاحقاتهم هذا المعنى فيقال اختص الجود بزيد اي هو مقصور على
 زيد لا يحاوزه الى غيره وذكر المصنف في تفسير المجلد ان فيه دلالة على اختصاص الحمد
 وان لم يثبت في غير ذلك وبالجملة فقد زعم بعض الجاهل ان رحيم ان الصواب ان
 يقول اختصاص ابتداء باسم الله لان المفهوم من عبارة ان لا يكون اسم الله في غير
 الابتداء وهو ليس بمراد بل المراد ان لا يكون الابتداء باسم الله تعالى وقد عرفت ان غلط
 عن الاستعمال الاول وهو محله ان الثاني ظاهر الا ان الاول يحتاج الى مزيد في قوله
 وذلك لانه ينبغي على المجاز ان اختصاص شيء بشئ مألوف لا امتياز الشئ الاول بالثاني الذي
 هو مفعول الباء فاذا كان هذا الشئ الثاني مائة الامتياز كان فصلا ميمنا عن غيره
 فيجب ان يكون مقصورا عليه والا لما كان فصلا ميمنا والمخاض ان اختصاص شيء
 بشئ مألوف لا امتياز الاول بالثاني وامتناره مألوف لكون الثاني خاصا به مقصورا
 عليه فعليه استعمال المألوف في اللزوم وبهذا هو السلي في كون هذا الاستعمال استعمالا
 عربيا لما فيه من اعتبارات دقيقة لا يليق الا بالبلغاء واعلم ان قوله بالابتداء المراد به
 اما الابتداء اللفظي بان يكون المقدر لفظا ابتداء ويكون هو العامل في الظرف لا اقرأ او
 الابتداء العقلي بان يكون المقدر هو لفظ اقرأ والاول ذهب بعض الجاهل ان رحيم وسنده
 في ذلك امران احدهما لفظ معنى في قوله معنى اختصاص اسم الله تعالى بان من الثاني عند من له ذوق سليم
 وثانيهما ترتيب هذا الوجه على كون المشركين يسمون باسماء الالهة لان طريق رده ان يتولى
 ابتداء باسم الله لا باسم غيره لان يقول ابتداء باسم الله لا باللفظ المتعلق هو ثم اعترض على المصنف
 بان لم يرد جوابا عن لا ياسب السؤال والى الثاني ذهب بعض اخر من اهل رحيم وحاصل كلامه

دون المقصور

مولانا قطب الدين الرازي

مولانا سعد الدين القساري رحمه الله

سبحه رحمه الله

ان المراد بالابتداء المبتداه بخلافه على ان مصدر يستعمل في المفعول بواسطة لامعناه المصدر في
 ذلك قال وتأخير الفعل ولم يعل وتأخير الابتداء وهذا القدر يتفق الكلام فان المبتداه المبتداه
 في افعال المحض صرح باسماء الالهة استعانة وتبركا وجب على الموحدان يبتدئ في افعال المحض
 باسم الله ويبدل ايضا على اختصاص اسمه تعالى في تلك الافعال على سبيل الاستعانة والتبرك ردا
 على المشركين وظهر للنوحيين هذا الكلام في القول وتلقاه غيرهم بالقبول وعندى ان المراد
 بالابتداء هو الابتداء باللفظ والليل عليه قوله ما معنى تعلق اسم الله بالقرآن فانه لو لم يكن
 المقدر اقرأ لما كان هذا الكلام معنى واذا كان المراد بالابتداء الابتداء المحض فالجواب منطبق على السؤال
 ولا حاجة الى جعل الابتداء بمعنى المفعول بواسطة ولا نبوة في لفظ المعنى عن هذا المعنى ولا في ترتيب
 الوجوب على المذكور اما الاول فلان السؤال استفار عن سبب تأخر اقرأ في التفسير وتقدم اسم الله عليه حاصل
 الجواب ان سبب التأخير ان اسم الله هم ووجه الالهية ان المراد القصر على قصر الابتداء على اسم الله تعالى في حق
 تقديمه على غيره فان مضمونا من اقرأ في حال التتمين والتلبس باسم الله وهذا المعنى يقتضي
 ان الابتداء مقصور على اسم الله تعالى واما انه ينبغي ان يرد القصر فلا حفاء فيه لانه فاصد ذلك ردا الامر
 على المشرك والرد عليه انما يتحقق لو وقع الابتداء باسمه تعالى في افعال المقصودة وذلك في حق هذا
 الابتداء على الاختصاص فان قيل قد تقرر في قانون القصر ان تقديم ما حقه التأخير بهذا القصر على قصر
 المخير على المقدم والمؤخر هنا اقرأ قبله قصر القراء على اسم الله تعالى لا قصر الابتداء والاول مع انه لا يخفى
 له لا يوافق قوله اختصاص اسم الله بالابتداء والتلفظ بغير المطابقة بين السؤال والجواب ولهذا
 ذهب من ذهب الى ان المراد بالابتداء هو الابتداء اللفظي وقصر الفعل في قوله وتأخير الفعل
 بابتدائه فلما كون الباء في قوله اختصاص اسم الله صلة للابتداء منوع بل هو بيان للاختصاص
 كما صرحوا به في قوله والتبرك بالابتداء بها اي يجب على المؤمن ان يقصد الاختصاص بهذا الطريق
 اي بان يبتدئ به وقوله وذلك بتقديم وتأخير الفعل حله جارية مجرى التفسير لهذا الطريق من قبل
 قد استشهدوا بها انهم يقولون ان لفظ معنى في قوله معنى اختصاص اسم الله بالابتداء ياتي عند من
 له ذوق عن كون الابتداء حسيا في حق التلفظ باقرأ باسم الله فاما معنى هذا الكلام فلنا معناه
 ان الظاهر المتبادر الى الفهم السليم من مثله اي من مثل هذه العبارة بان يقال قصد فلا معنى الا ان
 بالضم ان المراد بهذا المعنى من لفظ فالتدري ففهمه الذوق السليم هنا ان المراد معنى الاختصاص
 بالابتداء بلفظ الابتداء لا معناه في حق لفظ اقرأ فلهذا المعنى لم يفهمه الناظر من بل ان رحيم

ونحو ذلك وقالوا ان اضافة المعنى الى ما بعده بيانية وليس هناك ابناء ولا يرى ان لذوق كيف
 مقتضى ذلك وعجب من ذلك ان القائل بالذوق كيف ختم بما جزم به من هذا المعنى وكيف
 غفل عن التصريح باللاصقة والسابقة **قوله** كما فعل اي تقديم الاسم وتأخير الفعل فغير من
 المختلفين بل غفل عن الاختصار وقد جرت عادة البلغاء على ذلك وقد صرح المصنف بذلك
 في قوله تعالى عوان بين ذلك وقوله حيث صرح بتصريح بالمقصود في غير هذا **قوله**
 والادليل عليه اي على انه يجب تقديم الاسم وتأخير الفعل في الاربعة معني القصر والاختصاص فيضيق
 عليه راجع اليه لا الى ان التقديم يفيد الاختصاص حتى يكون الآية واقعة في معرض البرهنة والبيانة
 على المسئلة اعني ان تقديم ما حقه التأخير يفيد القصر فان هذا فاسد من وجهين الاول ان دلالة
 التقديم على المحصر ليست معللة بذلك بل هي معللة بحكم النجوى والذوق كما تقرر في باب القصر من
 علم البيان الثاني ان هذه الآية لا تنتهض دليلا على ذلك وترك ركبوها وقصر على القصر المذكور تنهيا
 على ان مبنى الكلام على ان هذا جملة مستقلة مركبة من المستند والخبر وقد قدم فيها الخبر نظر في معنى
 بسم الله على المستند المعروف اعني محارها ورساها العقيد الاختصاص اي بسم الله اجزاءها وارساءها
 على ما روي من انه كان اذا اراد ان يجري السفينة قال بسم الله فخرت واذا اراد ان يرسو فخرت لان هذا
 انظر وحل من فاعل كبروا اي كبروا فائلين بسم الله حتى يكون الكلام واحدا فالتحريك بالاية مقيد
 بهذا التقدير وهو ان يكون هذه جملة اسمية مستقلة كما قررنا في بعد التقييد فانه فاعل الاشكال
 بان الآية تختص الوجهين فكيف يتركها بشرط التحريك لان لا يكون المحرك بمقتضى اللفظ المقصود
قوله فان قلت فقد قال

قوله ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة تصريح بان المقدر اقوال لا ابتدئ وقد مر عليك ان الجار كان متعلقا
 بما ملكه ذلك الجار ايضا متعلق به وكان كل واحد منها متعلقا بكذلك المجموع متعلق به غير ان
 وجه التعلق في هذه الوجوه غير وجه التعلق في الاخر ولما كانت التعلقا متقاوتة وكان المطلوب في
 كل واحد من المقامات الثلاثة غير المطلوب في الاخر جعل المتعلق ايضا في كل واحد منها غير المتعلق في
 الاخر فعوله بم حلفت الباء تسمية للجار فقط بالمتعلق وقوله لان الاعم من الفعل والمتعلق بتسمية
 للمجموع بالمتعلق وقوله ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة تسمية للجار بالمتعلق وهذا السؤال مشهور على
 ما سبق من ان الباء متعلق بجدد تقديره بسم الله وقوله ولما كان باقي الكلام من تنقية السؤال عن الكل
 وادبعت السؤال عن موده لطول الفصل من لفظة الفاء بعد الشرطية بخلاف السابق **قوله** فيه
 وجهان حاصل الاول ان الباء للاستعانة وفتروها بانها الداخلة على الفعل على غلط فوطم ككتبت
 بالقلم وقطعت بالسكين ولما لم يكن ما نحن فيه بهذه المنابة احتاج المصنف الى توجيهه بقوله على معنى ان
 الموصوفين في قوله جعل فعلة معنوا باسم الله وحاصل توجيهه ان الفعل له اصل وكال وكان اصل الفعل يحتاج
 الى الله ويتوقف عليه حتى يمكن تحققة تلك الالة احتياج الكتابة الى العلم والقطع الى السكين وتوقفها
 على ذلك كذا كان كمال الفعل والفعل الذي نحن بصدده ههنا وان لم يتوقف اصله على ما سميناه ههنا
 الالة الا ان كماله يتوقف عليه ووجه توقف كماله مفهوم من عبارة المصنف وحاصل الثاني ان الباء لها
 وفتروها بانها التي يكون معنى على غلط قوله تعالى خلوها بسلام اي مع سلام وخلوها بالكفر وهم
 قد خرجوا اي معروفي التي يتكلم بها بالملامة لان حاصل المصاحبة والملازمة واحد والذات المص
 بمنزلة احسن ملتبس بالرفاء والدين **قوله** لا يحج مستدابة اي معتبر ان يخرجه لان يحج من الافعال

الثاني على ما صرح به النحاة وقوله واقفاً خبر مبدع كلاً في الحقيقة وصف للمقدري لا يجرى امر
 معتد به واقفاً على السنة او الثاني وصف للاول على غلط قولهم شجاع بصل وجواب فياض وعالم بخير
 على ما ذكره صاحب المفاتيح **قوله** حتى يصدر رعاية للنفي لا للنفي او التصدير فالجواب لعدم الاعتداد ودلالة
 المحذوف عليه ظاهرة وتبين بلفظ الذكر على ان من ادخل الاعتداد هو ذكر الاسم سواء كان بلفظ كلفظ الجملة
 مثلاً او بلفظ دل على اسم كالمؤخر في حق فيه فان المذكور هنا ايضاً اسم لكن لا بلفظ بخصوص بل بلفظ
 يدل عليه مطلقاً وهذا هو من الاول وانفع فيه لما فيه من الاستحسان لجمع الاسماء في جميع
 اللغات وقوله لتولد لتدل لقطع الاعتداد بالتصدير **قوله** ذي بال اي ذي شرف وفرد ذي قلب
 بمعنى صاحب قلب فاذا توجه القلب اليه وحصل في حقه اهتمام كثير من جهة واحدة الى آخره
 الاضافه ملاحظة الملازمة القائمة بينهما فلا حاجة الى اعتبار الاستعارة بل في الاضافة اشعار بان
 القلب هو المقصود والاهتمام عنده وان اريد بذي بال ان القلب له فاستعارة شبه الامم عن قلب
 فان ثبت له ذلك على طريقة الاستعارة بالكنية وبالجملة فالمراد بذي بال كل معتبر متدين في نظر
 الشيخ وفائدة التفسير بذلك ان احدها التسمية على اسم الله عليه وجلالة لا يلقى ان يجعل مبدأ
 الا لامر جليل فلا ينبغي ان يجعل مبدأ للامر المحقرة وثانيها التسمية على الجور حيث رخص لهم التثنية
 محذرات الامور **قوله** فهو اثر الاثر المقطوع الذنب من البتر وهو القطع قبل الاتمام واجزم من الخدم
 وبه القطع كذا في الصحاح فان قيل بل ان التصدير يترك اسم الله تعالى سبب قطع الرأس وهو ظاهر فاق
 سر في جعله مقطوع الذنب قلنا بنية بذلك والله ورسوله اعلم على امرين احدهما انه لا ينبغي ان يكون
 اخوة الذي يتوجه اليه قصد الفاعل بل ينقطع قبل الاتمام وثانيهما ان الثمرات المترتبة عليه في الدارين
 بحسب قصد الفاعل ينقطع عنه وهي منزلة النتائج والاعقاب فاذا انقطعت هذه عنه صار
 اثره اى بشيئها بالذي لا عقب له **قوله** كذا فعل كلمة لا في مثل هذه المقامات اسم وهذا الاعتبار
 صحيحاً فانه لا ما بعده وصح دخول حرف التعريف عليه في مثل قولهم لا اخرجوا الاسود ومفاه
 كعدم فعل كى فعل معدوم ولان اسماء صورة الحرف الظاهر ما اعربها على ما بعدها كما في الاعمى
 غيره وقد يقال كلمة لا ضارب مع ما بعدها كلمة واحدة واخرى الاعراب على اخرها وعرفت بالام في
 مثل الامور **قوله** في قوله ثبتت بالهذه اي ثبتت هذه الشجرة وهي ذات هذين اي ثبتت مصاحبة
 بالهذه كانه مع الملازمة فان ثبت جاء لا زما معنى ثبتت ومعنى ما معنى انبث وكلاهما حائرين في الامة
 فقوله باسم الله اقراءه معناه اقراءه متعلق باسم الله لان التمسك بهما كلاً عبارة عن التمسك بقرينة

المقام

مولانا قطب الدين رحمه الله

المقام فصل التبرك بالذكر بقوله على معنى تبركاً باسم الله يري ان العامل من الافعال العامة والظرف مستقر
 لاهذا المختار بخصوصه والظرف لغو فالباء بباء الملازمة لاصلة التبرك وزعم بعض كبار النحاة
 ان عبارة غير سديدة لدلالة النحاة على ان الباء متعلق بمبركاً وهذا يقتضي ان لا يكون الباء والملازمة
 اذ هي صلة زج وقد كان المقصود ان الباء والملازمة وبما ذكرنا من التحقيق فظهر ان الساد انما شاء
 من فهمه ولا فائدة في كلامهم والعجب ان من يتصدى شرح مثل هذا الكتاب لا يفهم مثل هذا
 الكلام **قوله** وهذا الوجه اعرب واحسن ترجيح الوجه الثاني على الاول وهو وجه الترجيح امورا الاول
 ان بقاء المصاحبة والملازمة اكثر في الاستعمال من بقاء الاستعانة الثاني ان الثاني اقرب الى التبرك بخلاف
 الاول فان فيه جعل اسم الله عز وجل مقصود الثالث ان جعل المكل مجرى المحقق المصحح خلافاً لاصل
 الرابع ان الملازمة اعني الرد على المشتك في الثاني اظهر لان ابتداءه باسم الله كان على وجه التبرك
 الخامس ان دلالة الثاني على نيل اجزاء الفعل بالتبرك اظهر من ان التبرك باسم الله معنى على
 يفهم كل احد بخلاف الاول فانه لا يبرك الا بنظر وقيق السابغ ان يكون اسم الله للتعلم ليس الا
 باعتبار انه يتوصل اليه ببركته فهو في التحقيق راجع الى معنى التبرك وقد يعكس بان في الاول
 جعل اللام موزنة للمعدوم ومثله بعد من المحسوس وان كونه دقيقاً لا ينافي اعتباراً باللفظ وبان
 رجوعه الى الثاني يمنع من طلب الاعانة امر غير التبرك لا ين بالاعتبار وبان الشمول مشترك
 واحتصاصه بالثاني يمنع من الاستعانة امر ينبغي ان يعتبر في كل جزء من أجزاء القراءة دون
 التبرك وهذا ظاهر عند من لا يطع سليم ويمكن فسر بان الحال قيد لعامله وانتفاء التقييد
 انتفاء المقيّد والحالية في الوجه الثاني دون الاول في الثاني ما يقتضي الشمول دون الاول
 فصيح الترجيح واما قوله اعرب ففسره بوجهين الاول انه اوضح واين ودخل في العربية
 الثاني انه ادخل في الاعراب الطرف حال في الثاني فله محل من الاعراب بخلاف الاول فانه
 لغو لا محل له من الاعراب نعم المجزوء منصوب المحل على انه مفعول اذ قد تعرض عن كل مجزوء
 بحرف مجزوء في التحقيق منصوب على المععولية لكن الكلام في الجار لا المجزوء والجار على الاول
 حال ولا اعراب له على الثاني فان قيل فخر الجار الاعراب له صلايل الاعراب يجري في عامله او
 معموله فلا يظهر ان ترجيح الوجه الثاني على الاول لان غاية الامر ان الاعراب ثابت لعامله على
 الاول والمعمول على الثاني فامعنى الادخلة في الاعراب قلنا اعراب المعمول امر مشترك بين
 الوجهين واعراب العامل مختص بالثاني فيكون الثاني ادخل في الاعراب وهذا غاية ما اذا

مولانا قطب الدين رحمه الله

كان الجوز ريباً والمصاحبة ظراً مستقراً البتة على ما ذكره هذا المصنف بل لا يزم اذ قد صرح المحققون
بانه يجوز ان يكون لغوا ايضا فلا يتم حديث الاعرابية اذن بل ترجيح الثاني بالشمول لاجزاء القراءة
ايضا فليتهم **قوله** فكيف قال الله سؤال على اليمين الثاني وان كان وروده مشكوكا بين اليمين
ولهذا صدره بالغا والثاني وحاصل جوابه على ما يلوح من كلامه ان هذا بطريق النيابة على
اعتبار الحكاية ومثاله ان الوزير قد يذكر كلاما بعبارة لا تليق بالامان وقد يذكر السلطان
كلاما كذلك فالمستعمل في ذلك قائم مقام من يصح اعتباره في حقه ونائب منابه والى هذا الجواب
اشار بقوله هذا مقول على السنة العباد وبقوله كاقول الرجل الشعر على لسان غيره ويمكن تقرير
الجواب بوجه آخر وحاصله ان يكون محمولا على حذف قل اي قل بسم الله قل الحمد الى اخر الفاخنة
فيكون المذكور مقولا للنقول المحذوف وكذا سائر مواضع القراءة لا يصح اعتباره بالنسبة اليه
معاني والى هذا الجواب اشار بقوله ومعناه تعلم عباده فان ظاهر التعليم مشعر بذلك فان قول المعلم
ابن التعلم معناه قل قلب الى غير ذلك والحاصل ان اول كلامه ما يميل الى الجواب الاول
مرتين واخر كلامه ما يميل الى الجواب الثاني مرة واحدة واعلم ان ههنا وجه ثان لا يمكن ان يعتبر
فيما نحن فيه وحاصله ان الجمل الجزية قد تستعمل لاجزاء اخرى سوى ما هي موضوعة له كالمتختم
في قوله رباني وهن العظم مني والتختم في قوله رباني وضعها النبي والثالث في قوله هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وامثال هذه المعاني لا يكاد يختص بل هي يتفاوت بحسب
تفاوت المقامات حسب تفاوت المقاصد والاعراض فالذي نحن فيه يجوز ان يراد به معنى التعليم
فان هذا هو اللائق بالمقام فلا حذف هنا ولا تقدير في الكلام الا انه يلزم منه تكثير التجوز فيستحق
بالاثنية ايضا احيى اهدى ويمكن دفع الاعتراض بان الاثنية ايضا كالجزية اذ قد تكرر في قانون
الطلب ان الطلب قد يستعمل فيما يناسب المقام بمفردة القرائن والتعليم مناسب فليجمل عليه **قوله**
من حق حروف المعاني اضافة الحروف الى المعاني من باب اضافة الدال الى المدلول وفي التفسير زيادة
الى الحروف فثمان الاول حروف وضعت لمعنى الحروف العطف والتجويز والحرف بهذا المعنى
متايل الاسم والفعل ويسمى هذا التسم حروف المعاني الثاني حروف بقيت منها الكلم وركبت الالف
منها وجعلت هذه اجزاء لها الحروف رند ورجل ونحوها ويسمى هذا التسم حروف المباني اذ هي
مبنى الكلم اذ هي ركنيتها **قوله** على حرف واحد تنبيه على ان الاصل في البناء السكون الا انه لما تقرر
السكون ههنا اذ هي على حرف واحد يقع في ابتداء الكلام وهم قد رفضوا الابتداء بان كان الجرم

بنوها على الفتح وقوله اخت السكون تنبيه على انه مع ذلك لم يترك السكون بالكلية بل السكون على
من وجه آخر الفتح اخته فقول من حق حروف المعاني خبر مبتدأه قوله ان تنبي على الفتح اي
البناء على الفتح كما من حق حروف المعاني وقد جرت العادة بتقديم الخبر على المبتدأ في مثل
هذه الصورة حتى لو عكست القضية لذهب بروق الكلام ولتوشح منه ماء الكلام واما ان الفتح
حق مثل هذه الحروف فلان البناء وصف في الكلمة موجب لان يكون تلك الكلمة على علم واحد
لان اخره لا يختلف باختلاف العوا مل من جهة البناء والاصل فيه السكون الخفة والخفيف
بالدائم اولى واذا ثبت العجز عن السكون اتوا بما هو اخف وهو الفتح والظاهر ان الحاجة الى هذه
المقدّمات لكي يقال الاصل في كل كلمة على حرف واحد ان يكون منصوصا مكان المناسبة بينهما
من جهة الخفة ولان الخفة والكسرة ثقيلة على مثل هذه الكلمة الخفيفة الكائنة على حرف
واحد واما الفتح اخت السكون فالاختية باعتبار الخفة واما اختها باعتبار الخرج فهي
الكسرة ويرد عليه انه يلزم ان يكون للسكون مخرج ولم يقلوا به ولان السكون عدم وعدم المخرج
له اللهم الا ان يراد بالمخرج المظهر اعني الموضع الذي يظهر فيه ولا شك ان السكون ظهور **قوله**
نحو كالتشبيه الذي يترأى الى العين من ظاهر هذا الكلام ان خصوصية هذه الحروف والمعاني
معبرة وبظاهر هذه التقييد اغتر بعضهم وليس بذلك وتحقيق ذلك ان الكلام في حروف المعاني
الكائنة على حرف واحد لان وضع السؤال فيه وهذه المذكورة تشبها لها فلا بد هناك من ان
يكون كل منها حرف المعاني والاما كما مثالا مواظقا للمثل له فظهر ان يجب تقييد التماثل بالتشبيه
لان كالتشبيه هو الذي هو من حروف المعاني فان كاف المثل اسم وهو خارج من البحث
واما اللام فهو صواب لانه لام الابتداء ولا م جواب لو لام الجرح فلو لم يقيد اللام بالابتداء لما امتاز
عن لام الجرح فلم يتمكن من ورود السؤال وتصوير الاشكال فان قيل فيخرج لام جواب لو وهو فاع
قلنا المحفوظ في التقييد بالسوف جانب لام الاضافة لا لام جواب لو فلا اشكال وتحقيق ذلك ان
المقصود بالتقييد والتعريف قد يكون تمييزه عن بعض مقاييراته الملتبسة فيحققون بالقدر
المقصود وقد صرح المحققون بان التعريفا الناقصة تجوز ان تكون اعم بحيث لا ينفيد الاامنيا
عن بعض ما سوى المحدود اذ المقصود من تمييز الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيمكن ان
ينفيد الامتياز عن اذ هم المهم جدا اذ هو محل التباس واما التقييد في واو العطف وفائه
فلما اخر از عن الواو والفاء اللذين هما من حروف المباني كواو وعدو فاء فلق متلا وهذه الحروف

وان وقعت في كلام القوم مطلقا الا ان مرادهم ما ذكرنا وترك التقييد تعويل على القرينة
قوله اما اللام اه تفصيل لمجل قدر وقوعه بعد قلت كانه قيل البناء على الكسرية لعلها
 وسببها اللام فكذا واما الباء فكذا فيكون اما تفصيلا لمجل الكلام والمتكلم دون السامع
 على ما هو وضع اما وبالجملة فوجه الكسرية في اللام هو التمييز عن لام لا بداء فان قيل الكلام في اللام
 الواحده على الظاهر واما اللام الواحده على الضم فيمن مفتوحة لام مكسورة الا في لغة خزاعة
 وح فالتمييز يحصل بالاعرابى باعراب الظاهر الواقع بعده فلا حاجة الى العدول عن الاصل
 معنى الفتحة الى الكسرة التي هي خلاف الاصل في هذا الباب قلنا قد دخل على المعنى مثل هذا
 فلا يحصل الفرق وعلى العرب الموقوف فيلتبس وتمثيل المص بالمعروف معنى على هذا فلا يتصور
 الاعراض عليه بل يمين حميد اذا الفرق هناك بالاعراب حاصل بل كان عليه ان يمين بالمعنى ان
 اعتبر العكس في مثاله فان قيل فليعكس والتميز حاصل والعلم اليه واصل قلنا نعم الا انهم آثروا
 الكسرة في لام البحر ليكون حركتها على وفق اثرها فان قيل فلم يخص لام الضم بالفتح واللام الظاهر
 بالكسرة ولم يعكس قلنا اما لام الضم فهو مجرى على الاصل كونه مجرى على الاصل كما في ذلك
 ولا احتياج له الى سبب اخر بل المحتاج الى السبب ما وقع فيه العدول عن السبب وهو لام الظاهر
 ولو سلم فوجه الاحتصاص ان اللام في صورتين وان كانت حارة الا ان اثره لما كان ظاهرا
 في الظاهر وغير ظاهري غير الظاهر كان قضية المناسبة قاصية بايقاع الموافقة بين الحركة
 والاثار الظاهر بخلاف الاثر الغير الظاهر فانه ليس بهذه المناسبة **قوله** فلكونها لازمة للحرفية
 والجرير يردنا انما اوزن الكسرة في الباء كما الحرفية والجرير وكلا الامرين مناسب الكسرة اما الحرفية لانها
 تقتضى الكون والكسرة لخت الكون لما سبق واما البحر فلما وافقه وهما متافقا الاول
 ان الباء ملزومة للآخرة واللام ملزومة للحرفية والجرير في غير الباء فالصواب ان يقول
 فلكونها ملزومة لها واللام ملزومة للحرفية والجرير الثانية ان المجموع ان كان ليلام هو منقوض بواو
 القيم وتانه وان كان كل منهما ليلام فالاول منقوض بواو والعطف وفائه والثاني منقوض بجا
 النسبية والجواب عن الاول ان معنى الكلام على اللزوم اللغوي اللزوم بالمعنى المعبر عن ارباب
 المحقول واللزوم في اللغة معناه للصوف وعدم المفارقة في الصحاح لوقت الشيء الزم
 لزوما والعادية القوم يبدون على ارجلهم فخلتهم لزام كانهم لزموا لا يفارقون ما هم فيه
 وفي التنزيل والزهم كلمة التقوى اي جعلها لازمة لهم غير مفارقة عنهم وفي الحديث من رزق

من شيء قليل نعم اي فعلية ان لا يفارقهم ومن هذا القبيل قول النحاة وام المتصلة لازمة للحرفية
 الاستغناء فان ام ملزومة واللام ملزومة للحرفية بدونها والمذكور في بعض شروح الكتاب في الجواب
 ان معناه انها لازمة للحرفية فصيح كون الحرفية بهذا المعنى مقتضية وملزومة ولا يخفى ان هذا قليل
 الجدي جدا وعن الثاني ان المجموع دليل والواو والماء ثابتان عن الباء في البحر فكان اثره
 لا اثرها وهما سببه مشهورة وهي ان خصوصيات هذه الحروف ان كانت معتبرة فلا حاجة
 الى الاعتذار في بيا القسم اذ هي بدون الخصوصية لا تلزم البحر وهو ظاهر والحرفية اذ هي قد
 يكون اسما كضمير الخطاب وان لم يكن تلك الخصوصية معتبرة فتعد اللام اذن غير ظاهرة
قوله احد الاسماء العشرة ههنا من مشهورة وهي ان الاسماء السبعة العشرة على ما
 فصله المص في المفصل احدى عشر هكذا ابن وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه واسم
 وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه
 وان كان معتبرا فلم يعتبره ههنا وعندى انه لا اشكال ولدفع وجهان الاول ان قام
 الدليل على ان المنقوض غير معتبرة على حدة فعشرة وان اعتبر على حدة فاحد عشر فكلام
 المم ههنا مبني على الاحتمال الاول وكلام المفصل مبني على الاحتمال الثاني الثاني من وجهي
 الدفع ان القوم قد صرحوا بان مذهب البصريين ان ايم من مفرد على وزن أفعل اذ
 المفرد قد جاء بهذه الصيغة بخواتم وانك وفي الحديث من اسمع الى قنينة صب في
 اذنيه آلتك والمفرد هو الاصل ولان العرب قد تصرف فيه وتغيرته تغييرا لم يحج مثله
 في الجمع فقالوا ايمن وايمم وام بفتح الهمزة وكسرها في الثلثة والاصل هو الكسر اذ هي
 همزة وصل فهذه الثلثة عند البصريين لفظ واحد وزنا ومعنى بلا تفرقة بخلاف ابن
 فان وزنها وان قالا واحدا الا ان احدهما صيغة المذكر والاخرى صيغة المؤنث وكلا
 ايم اذ الوزن مختلف وان اخذ المعنى والنازحون بعد تجريحهم وجهوه بان لم يعتبر ايم
 الله اذ هو منقوص ايمن واعتبرا بما مع انه مزيدا بن اذ الزيادة موجب تعدد الصيغة
 كضارب من ضرب بخلاف المحذوف كدم في دم وفيه بحث من وجوه الاول ان كون
 ايم منقوصا من ايمن في حيز المنع بل هي كلمة مستقلة براسها الثاني ان الزيادة
 انما اوجب تعدد الصيغة اذا كان اللفظا غير مترادفين كضارب وضرب واما اللذان
 هما مترادفان فلا سلم التعدد فيها الثالث ان النقص قد يوجب تعدد الصيغة بخلاف

بهاون

صرح بقى شرح ان فعية الجار يردى
 آلتك الاسم
 مثله

في جمع وغيف الرابع ان وما على ما صرحوا به في كتب القوم بانه لا وادى الخامس ان القانون
 ان يعتبر السقوط في جانب المنقوصين والزيدين **قوله** بنواؤها على السكون اي تحقيقا و
 استعلا وان كان يعتبر تحريكها تقديره وقياس **قوله** زادوا هرة اي هرة وصل لانها هي الموصولة
 لهذا الغرض لانه يتوصل بها الى النطق بالسكن وهذه الجهة سماها الخليل سلم اللسان
 وبهذا يعرف وجه تسميتها بهرة الوصل ويجوز ان يعتبر وجه التسمية كونها سببا للوصل اعني
 وصل ما بعدها بما قبلها اذ هي تسقط في الدرج **قوله** لتلايق تغليل للزيادة نفسها واما
 زيادة الهرة بخصوصها فلان الهرة اقوى الحروف اذ هي من اقوى الحلق والابتداء بالاقوى
 اولى **قوله** اذ كان دأهم اشارة الى ان الابتداء بالسكن ممكن وان ذلك ليس لامتناعه
 وفي حرف المفتاح اعلم ان الثلاث في المخرج الى قوله ودعوى امتناع الابتداء بالسكن ممنوعة
 اللهم الا اذا حكيت عن لسانك لكن ذلك غير مجدي عليك واما امتناع الابتداء بالالف
 والباء والواو والمدين فلذواتها عندى لا لما بنى عليه مذهب الامام ابن جني هذا كلامه
 وقوله الا اذا حكيت عن لسانك معناه انك تقول لا اقدر على ذلك ولا يتمكن لسانى من
 ذلك وهذا غير نافع جدا اذ ربما كان ممكنا في نفسه وممتنعا عليك لفساد وقصور في
 اللسان وقوله فلذواتها معناه ان امتناع الابتداء بها من مقتضيات ذواتها بمعنى ان
 علتها هي ذوات هذه الحروف وتحقيق ذلك ان ابن جني مذهب ان الابتداء بالسكن
 ممنوع وعلته بذلك وصاحب المفتاح بمنعه مستندا بذلك بمعنى الامتناع ممنوع ولا سلم
 ان الامتناع في هذه الحروف لسكونها لم لا يجوز ان يكون الامتناع فيها لذواتها فان قيل
 فاذا كان الامتناع ههنا لذواتها لا لسكونها لزم ان يكون التلغظ بها ممتنعا لعمومها كانت
 متحركة او ساكنة اذ الحركة والسكون من الاوصاف العارضة للحرف وما بالذات لا يبروز بالبيان
 قلنا المحكوم عليه بامتناع الابتداء هو الف والواو والياء اللذان لا حروف العلة مطلقا
 كما صرح به صاحب المفتاح على ما تلونا عليك عبارة يعني ان المخصوص بالامتناع انما حروف
 المد فقط ووجه صحة استناد الامتناع الى ذواتها بمعنى ان المدية تقتضي الامتناع اذ هي تقتضي
 السبق اعني سبقيتها بالغير فان دفع الاشكال ولا يتضح هذا المقال الا بعد تهديد قاعدة
 صريحة وحاصلها ان حرف العلة اذا سكن يسمى حرف لين ثم اذا جانبت حركته ما قبله فهو حرف
 مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس فالالف حرف مد ابدا والواو والياء قد يكونان

لا هذا

لا هذا ولا ذلك بل صوابه منزلة الصحيح كما اذا تحرك كما في وعد ويسر فظهر بهذا البيان ان امتناع الابتداء
 بالمد لا غايته لذواتها لا لسكونها وهذا هو السبب في ان القوم يقرروا بها المدات دون ان يذكروا
 حرف العلة فليعلمهم وذكر بعض الافاضل ان الابتداء بالسكن ممكن اذ لو امتنع لتوقف التلغظ بالحرف
 في الابتداء على التلغظ بالحركة لكن الحركة عارضة للحرف والتلغظ بالعارض يتوقف على التلغظ بالمد
 فيلزم الدور واجيب بمنع الشرطية يعني لا سلم ان التلغظ بالحركة شرط للتلغظ بالحرف اذ يجوز
 ان يكون الحركة لازمة للحرف غير متقدمة وبان التحقيق ياتي حديث العروض يعني من عرف حقيقة
 حركة الحرف يتقن انه لا عارض هناك ولا عروض وتحقيق ذلك يتوقف على تهديد مقدمة وحاصلها
 ان الحركة في الحقيقة ابعاض الحروف اعني حروف العلة فالضم اعني ضم الحرف في التحقيق انما ببعض
 الواو وبعد هذا الحرف بلا فصل والكسرة انما ببعض الباء بعد الحرف بلا فصل والفتح انما ببعض
 الالف بعده كذلك فتحريك الحرف في التحقيق عبارة عن جعل الحرف مائلا الى مخرج المدات والربط
 على ذلك انك لو اسبغت الحركة وهي بعض من حرف المد لصار حرف الحركة هناك حرفا كاملا والام
 في السكون والسكن على الصديق ذلك والاف الحركة والسكون في الحقيقة من عوارض الاجسام
 وصفاتها لا يتصور وجودها في الالفاظ والاصوات فظهر من هذه التحقيق ان الحركة بعد الحرف
 الا ان تراى في الظاهر كانهما مع وعليه لا بينهما من شرط الامتناع وشدة الاستنباط فلا يجب
 ان يفهم هذا المقام فقولنا انهم تغليل لقوله لا تقع ابتداء هم بالسكن وقوله ويقفوا على
 ان كن معطوف على مبتدأ ولا مدخل لذلك في العلية الالهية لما بين دأهم في جانب الابتداء
 بين دأهم في جانب الانتهاء لتناسب التقابل تنجما للفايدة **قوله** سلامة لغتهم اظهر هذا
 الكلام انه من قبيل النشر المرتب يعني ان الاول راجع الى الاول والثاني الى الثاني يعني ان السلامة
 من اللكنة علة لرفض الابتداء بالسكن والوضع على غاية الاحكام والرصانة علة لرفض الوقف
 على المتحرك اذ هو سمي متحركا لا وقد جعل الكل دليلا على التوام الابتداء بالمتحرك يعني ان الابتداء
 بالسكن فيه لكنة ولما عثره فوضوه بحافظة على لغتهم الثاني ان الابتداء للكلام بمنزلة الاساس للبناء
 فكان الاساس يجب ان يكون باحكام ورصانة كذلك الكلمة والكلام والاحكام والرصانة في
 الحركة دون السكون اذ هو عديم بخلاف الحركة واما الوقف على الساكن فلهيمنة متروكة لوجهين
 الاول ان المنقوص والاصل هنا هو حديث الابتداء بالمتحرك فالأفعال بتغليله اولى وانسب
 بخلاف الوقف على الساكن فانه مذکور بمقتضى التناسب والتقابل الثاني ان الوجه فيه لاجل من

فغايدة الحكم في الوجه الاول مع التبيين على ان الدرج حكم من الاحكام حقيق بالمناجعة والاعتبار في
 الثاني على ان الحكم وحكم وهو سهل لان يصير متبوعا وبالجملة فحاصل الجواب انه مبني على الدرج لا على
 الابتداء وان كان القانون ان جعل امره مبنيا على الابتداء لعذر هو كثرة الاستعمال والمراد كثرة
 الاستعمال بالكتابة لا التفظ والتخفيف في كثرة الاستعمال مطلوب ثم انهم وان اسقطوه بعد
 كثرة الاستعمال الا انهم لم يتركوه بالمرّة بل طوّلت الباء ليكون كالعوض فيه تدارك له وحفاظه
 على القاعدة المحضة بقدر الامكان فحديث التطويل والتقويض تميم للجواب وهذا هو السرف
 تعقيب به وفي بعض الشروح ان الجواب ليس الا ان الحذف لكثرة الاستعمال في الكلام مستند
 وانت خبير بان مبناه على انه لم يفهم معناه **قوله** من طرح الالف عبر عنها في صدر البحث بالهمزة
 وبعده بالالف مرتين جريا على ما هو الحقيقة في ذلك على ما صرح جوابه في كتب النجوم في الصحاح
 الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى العا والمتحركة تسمى هاء فلما كان الكلام فيما سبق في
 المتحركة او المقصود هناك من زيادتها دفع الابتداء بال كى عبر عنها بالهمزة ولما كان الكلام في
 السؤال والجواب في ال كى ان قلنا كافيته المناسبة قاضية بان يعبر عنها بالالف على ان
 اطلاق الالف على الهمزة شاذ كاشهد به عبارة الصحاح فالالف ههنا اما بالمعنى الاخص تسمية
 المقابلة او بالمعنى الاعم بقرينة الاطلاق وعلى كل تقدير فلا اشكال **قوله** والهمزة السين اى السنت
 فقيمة تسمية للهمزة اى السنت باسم الكل اى السين الذى هو عبارة عن المجموع اى السنت
 وبيت السين هذه مبالغة لطيفة لما فيها من الاشعار بان يعنى ان يكون كل شئ بمنزلة سين في الهمزة
 ومن التبيين بان البيت ينبغي ان يكون سائغا في الاعتبار وبعض الافاضل لما لم يفهم معناه اعترض
 عليه بان الواجب السنت بدل السين ثم وجهه بان محمول على المتعدد المتكسر باعتبار تعدد المحال
 وتكررها ثم رقيقة بان الواجب ان الباء والياء والكل فاسد وفاسد مستغن عن البيان
قوله والله اصل الاله فانه يقول الابدون الالف واللام اذ لا نزاع في ان الالف واللام عوض
 عن الهمزة كما صرح به المصنف الا انه تسامح في العبارة فقولنا على وضع المرام بقرينة المقام وكأنه اورد
 هكذا رعاية للمناسبة بين بيتي البيت المذكور فان قيل لم لا يجوز ان يكون مشتقا من الهمزة لان
 يليه معنى تستر واحتجب كما جوزه سيبويه اجيب بان الهمزة اكثر في كلامهم واوردت في لسانهم
 وانه يستعمل الهمزة في المعبود ويطلق على الله سبحانه والبيت الذى اورد **قوله** معاذ الله ان يكون
 لفظية ولا دمية ولا عقيلة برب وما قبله خيال لام السبيل ودونها ميرة مشر

قطب

اي المعنى الاعم المتناول للضربين وهذا الاعتبار
 جعله في الصحاح موزع للفتحة تسمى الالف
 على ضربين فافهم

قطب العبد

ما قاله القاضي البصاوي في تفسيره
 مع

للرب

للرب المذنب فقلت لها اهلا وسهلا ومرحبا فودت بتاهيل وسهل ومرحب معاذ الله
 اه ام السبيل امرأة والمذنب المصنوب الائمة الصورة المنقوشة على الجدار و
 نحو في الصحاح الائمة الصنم والمجمع الدنى وهي الصورة من العاج ونحوه ومنه قوله
 المرء لولا عرفه هو الدنى والمسلم لولا عرفه هو الدنم والعقيلة الكريمة والرب الرب
 اى القطعة من بقر الوحش والمقصود الاستعانة باليد من الخطلة الذى هو شبيه حبيبة
 بالظبية ولما كان الاستعانة شتملة على معنى العطف من العطف بالامثلة للفق على نمط
 قوله ابي الله ان اسموا بكم ولاب **قوله** ونظيره في كونه في الاصل مع الهمزة ولما كان كل
 منها مع اللام قليلا ذكر لكل منها بيتا من ابيات الفصحاء اثباتا له وثانيا **قوله** فحذفت
 الهمزة اه في الصحاح الله اصل الاله فقال بمعنى معقول لانه مأثورة اى معبود ونحوه امام
 فقال بمعنى معقول لانه موصوف به فلما ادخلت عليه الالف واللام حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة في
 الكلام ولو كانت عوضا منها لما اجتمع مع المعوض ومنه قولهم الاله وقطعت الهمزة
 في النداء للرومها بتجيمع هذا الاسم وتحت ايا على نحوى يقول ان الالف واللام عوض
 منها والذي يدل على ذلك تجويزهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في
 القسم والنداء نحو انا الله لا فعلن ويا الله اغفر لي ولو كانت غير عوض لم يثبت كما
 لم يثبت في غير هذا الاسم انتهى وبهذا يظهر ان قوله وعوض عنها بمحمل الوجهين الاول
 ان معناه اعتبر حرف التعريف عوضا عن الهمزة بعد حذفها الثاني ان معناه جى به
 عوضا وباقي الامر مفقوص الى تصرفك حسب قوتك فان قيل ما هذا الحذف اعني حذف
 الهمزة هو ابتدائي ام قياسي قلنا المحمور على انه ابتدائي لاختصاصه بالروم اعني لروم حذ
 والتعويض بحرف التعريف مع وجوب الادغام ولروم من خواص هذا الاسم فكما ان معنى هذا
 الاسم لا يشبه سائر المستحقا كذلك اسمه الدال عليه وكما ان العقول لا تمتد الى كونه
 كذلك المفهوم لا تمتد الى اسمه **قوله** والاله من اسماء الاجناس اه اسم الجنس على ما فسر
 القوم عبارة عن لفظ دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف
 من الاوصاف وقد يقال بعبارة اخرى هو اسم دال على مفهوم كل غير مشتمل على معنى بذات
 فيدخل فيه نحو رجل وفس من الاعيان ونحو قيام وتعود من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء
 الرمان والمكان والاله المشتقة من الافعال واما النحاة فقد فسروه بانه الذى يقع على القليل

والكثير واسم الجنس بهذا المعنى يتناول المشتقات باسمها فان حمل ما في الكتاب ههنا على المعنى
 الثاني انتقص بقوله بل اسم غير صفة لان الاسم بهذا المعنى لا يقابل الصفة ولا ينافيها بل
 يتناولها واعلم منها كما سمعته انما وان حمل على المعنى الاول انتقص بقوله اسم يتبع على كل
 معبود فان هذا يدل على ان المراد الذات باعتبار وصف من الاوصاف اعني صفة المعبود
 واسم الجنس بهذا المعنى ما خوذ بان لا يكون فيه اعتبار وصف من الاوصاف فليعلم انما
 والجواب ان المراد به المعنى المصطلح عند النحاة اعني ما يطلق على القليل والكثير والمراد
 بقوله اسم يتبع على كل معبود انه اسم صفة والمراد بقوله بل اسم غير صفة انه اسم الصفة لانه
 صفة والمعنى انه اسم جنس يعني انه اسم صفة اذا سمع الجنس بهذا المعنى يتناول اسم الصفة وليس
 بصفة فينطبق الكلامان على الاول ولا يتحقق حقيقة هذا الكلام ما لم يتفخ الفرق بين
 الصفة وبين ما هو اسم صفة والقوم كلهم معترفون بان كل اسم الصفة واسم الصفة موضع
 لذات باعتبار وصف من الاوصاف وان الكتاب معناه الشئ المكتوب والنبات معناه
 الجسم النبات وجميع اسماء الزمان والمكان والالة ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة من هذا
 القبيل لان المقصود الاصل في الصفة هو الوصف والذات ملحوظة بتعا وفي اسم
 المقصود الاصل هو الذات والوصف ملحوظ بتعا والفارق هو الاستقلال فان ثبتت
 في الالفاظ كون اللفظ وصفا ولم يثبت كونه موصوفا فهو من قبيل الصفات وان ثبت كونه
 موصوفا ولم يثبت كونه صفة فهو من قبيل اسم الصفة هذا كلامهم وبه يشر ظاهر كلام
 المص ههنا وعليه اشكال اذ من الالفاظ الدالة على الذات بلا حقة بعض الاوصاف ما يتبع وصفا
 وموصوفا جميعا كالكتاب مثلا اما الاول فكما ذكر المص في قوله تعالى ذلك الكتاب ان الكتاب
 وصف لذلك واما الثاني فكقوله في كتاب مكنون فان الكتاب في الآية الاولى وصف وفي الثاني
 موصوف فمثل هذا القسم ينبغي ان يكون تارة صفة وتارة اسم صفة او لا يكون هذا ولا
 ذلك والقوم قد قطعوا بان الكتاب مخصوص اسم صفة لصفة وصرح به المص ايضا وكذا
 الكلام في الامام فان المص يقول هو اسم من يؤتم به فانه قاطع بانه اسم صفة مع انه يتبع صفة تارة
 وموصوفا اخرى بل الامر في الصفة ايضا مشكل اذ الصفة ايضا تتبع موصوفا وصفة فانهم
 يقولون في نحو شجاع بابل وجود قياض وعالم تخير ان الثاني وصف الاول صرح به صا
 المتنازع وغيره بل الرجل والعرس ايضا يتبع صفة تخوم رث بهذا الرجل وهذا العرس والازواج

حيث يقول ان الصفة لا تصف به الى قوله كما يتناول
 كرم فان هذا يبين ان الفارق هو الوصف ولا يمكن ان يدعى
 على ان الدليل على الاسمية هو مجموع المركب من العجوى
 والعدي

لان ان حمل المجمع على وقوعه موصوفا مع عدم وقوعه صفة
 دليل على اسميته ووقوعه صفة مع عدم وقوعه موصوفا دليل
 على الوصفية وهو القسم الثاني وان جعل هذا الامر كافيا
 في ثبوت الاسمية والوصفية فهو القسم الاول فليعلم
 حقه انهم قالوا في الجمع الامام

لاحد في جوارحه على ان السماع في جميع افراد الالفاظ ليس بشرط حتى لو وجد اسم فاعل
 لم يستعمل الى الآن ولم يسمع كذلك لحكمنا عليه بان صفة وان لم يستعمل وصفا ولم يسمع اصلا
 وبالحكمة فكلامهم في هذا المقام غير تمام ولم يتضح من بيانهم وجه الفرق بين القسمين على وجه
 محصل والذي يراى الى من الفتح ان اسم الصفة لفظ يدل على ذات مع ملاحظة بعض الاوصاف
 والمعاني واليكون هذا اللفظ على اوزان الصفة ونظيره لك كلامهم في الجمع واسم الجمع تخفيف ذلك
 انهم قد يجدون بين لفظين اتحادا في المعنى ولا يقدرون على جعلها معا من باب واحد لانهم لم يسموهم
 من ذلك اذ في ذلك خرم قاعدة من قواعدهم ونظيره لك المصدر واسم المصدر والجمع واسم الجمع
 والصفة واسم الصفة فان بين كل من هذه الثلاثة وصاحبة اتحادا في المعنى وما نعلم ان كون المتخيرين
 معا من باب واحد فالاول تخويف بالقرن ورضاء بالمدح فان بينهما اتحادا في المعنى لانهم لا وجدوا
 الثاني بمعنى الاول ولم يتمكنوا من جعله مصدرا كالاول لانه خارج عن اوزان المصدر في الثاني
 المجرد قالوا انه اسم بمعنى المصدر فحافظ على القاعدة الممهدة والثاني نحو ابل وغنم مثلا فان
 معناها معنى الجمع ولو جعلوها جمعا لانهم قد اجمعوا اذ الجمع عندهم لفظ دل على احد
 مقصودة سغير في حروف المفرد وهما ليس كذلك لان احادها من غير لفظها بل واحد
 الاول بعير واحد الثاني شاة فاضطرر الى جعل كل منهما اسم الجمع وان كان معناه معنى
 الجمع حيث ان المقصود فان كتابا معناه معنى المكتوب لانهم حكموا بان المكتوب صفة
 والكتاب اسم صفة اذ لو جعلوه صفة لكان خروجها عن قاعدة الصفة لان اوزان الصفة
 اوزان مخصوصة وهذا الوزن خارج عن تلك الاوزان والذي يصدق هذا المعنى وثبتت
 هذه الدعوى ان القوم يصرحون باختصار الصفا في اربعة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة وافعل التفضيل فالمصدر واسم الزمان والمكان والالة ليست بصفات اصطلاحا
 اتفاقا وبهذا التحقيق حصل الخلاص عن كثير من الاشكال الواردة في هذا المقام واذ انهم قد
 هذه المقدمة مظهر عليك ان الالة اسم غير صفة وان كان بمعنى المعبود وان هذا القدر لا يقتضي
 الوصفية وزعم بعض اصحاب المحسوان لم يقل الالة بمعنى المعبود بل قال اسم يتبع على كل معبود بحق
 او باطل كما ان قولنا الانسان يتبع على العالم والجاهل لا يقتضي كون الانسان صفة في العالم والجاهل
 فكذلك هذا كلامه ولا يخفى على المحقق ان هذا غرور بظاهر العبارة وحرمان عن مقتضى
 الدراية وههنا مباحث الاول ان اسم الجنس ان كان عبارة عما يطلق على افراد متفقة

٤١

كأنه في الكفار
قول يعني ان حقيقة اولية
في وجهان الاول ان يكون صفه المعبود اى المعبود الثالث هو الله تعالى
ان يكون طرفا للمعبود حقيقة اشارة الى الاول وهو الله تعالى
المعنى قول يعني ان حقيقة اشارة الى الاول وهو الله تعالى
والثاني فاخره

والا من لم يقول الله ما يفيد العلم بالغير يونا الى الله زلفى ولما كان المعبود في العصورين مع ما بالالام
 مما يزره بهما بحسب الظاهر وكان الحق منكرا في الاول مع ما في الثاني وكان التكلم بليغا وكان
 التذكير في الاول صالحا لكونه منها على كون الغلبة فيه قاصرة عن هذه العلية والتعريف في الثاني
 قابلا لكونه منها على كون الغلبة واصلا الى هذه العلية فعل المص ما فعل رمزا الى ذلك ومن لم يمتد
 الى المقصود والمرام ولم يقد على التعقيد في غور الكلام اخرج التركيب عن النظام ومنع الملمح عن
 المعام فقال تارة معنى الوقوع على كل معبود حتى او باطل انه اسم يطلق على الذات المعبود بمعنى
 انه لا يعتبر في مفهوم اللفظ المفهوم المتناول لها واخرى ان تعريف الحق وتكريره في الموضوعات
 معين في العبارة ولا مدخل لذلك في تعيين المعبود اصلا وقاس على المثال المذكور وهو قياس فاسد
 واما الجواب عن الثالث فقد علم في ضمن التحقيق المذكورة قوله ثم غلب على المعبود اي سواء
 كان معروفا او منكرا اللهم الان يجعل الالام اشارة الى القدر المعلوم وقال الامام قولنا الاله مخصوص
 بالحق سبحانه وتعالى ومنهم من اتخذ هذا مذهبا وزعم ان معنى الكلام ان الاله بالالف واللام
 على المعبود حتى اي على الذات المخصوصة فصار علما بالعلية منصرف الى عند الاطلاق كسائر
 الاعلام الغالبة وهذا ظاهر الفاداما اولافان لادلاله للكلام عليه بل اللفظ ينفيها واما ثانيا فلانها
 على ان اللفظ مطلقا اسم حقيقة واما ثالثا فلان لو كان كذلك كان قولنا لا الاله الا الله كلمة تحيد
 والاجماع على خلافه اذ لا توجد الا الاله والاله واما رابعا فلان الاختصاص المستفاد من لفظ
 المعرفة في الاطلاق وتبادر ذهن الاله لا الى غيره لا يقتضي كونه علما اذ يجوز ان يكون كلفظ
 الشمس والالام للمعبود الخارج وهذا القدر لا يقتضي العلية والقياس بالانجيم وغيره انا هو علما
 معنى الغلبة فقط انتهى الغلبة الى حد الشخص او لم تنته فينطبق على الكل **له** فهو مختص
 بالمعبود بالحق بمعنى انه علم للفرق المومود منه فيكون من الاسماء الخاصة وكونه من الاسماء
 الخاصة لا ينافي كونه من الاعلام الغالبة حتى يلزم التنا في بيته ويعني ما يحكي عن ان الله
 من الاعلام الغالبة لانه من الاعلام الخاصة بالنظر الى استعمال ومن الغالبة بالنظر الى الاستدلال
 قال المص في سورة من مح في قوله تعالى هل تعلم اسمي ان معناه انه لم يسم شي بانه قطعا وكانا
 يقولون لا صناعتهم الهة والقرى اله واما الله في خصوص ذات الله تعالى وتقدس فيطلق على
 غيره اصلا **له** وعن هذا الاسم يعني الاله فهذا لسان لكون الاله مستقانه واما كونه مشتقا
 بقوله هل لهذا الاسم مشتقا كما سياتي ما يناله جعل تاله وآله بالفتح واستاله مستقانه الاله

بل قد تارة وزن قولين احدهما هاء في الذي رعليل حتى ثابتهما
 جاد في الذي له عليان الحق اذا كان الاول منها بذاته مجهول الحق
 والثاني متضمنا بذاته مشهورا حتى معلوم لدى كل احد فانه لا ينبغي
 ان التذكير والتعريف في الحق في الموضوعين تنبيه على المقصود
 ومن لم يدرك هذا المعنى بليغا لم يفسد

الفرق

وقد يجعل الكل مستقانه من الله على قاعدة استحق الطين والحاصل ان اختصاص الاستحقاق
 بالمعاني الكلية لم يلزم كانت الاعلام مشهورة بوصف من الاوصاف لجاز ان يثنى منها بلا حكمة
 هذه الصفة المفهومة منها كغيره فانما اشتهر بالفرع وهو التكرير اشتقوا منه
 تعريضا وكذا لو كان مشهورا بصفة جاز ان يقال تزييد ومثله كثير في المحاورا فليقتنه
 له ولغة الكتاب وفق بهذا واظهر فيه وتاله معناه تعبد قال ابو زيد تاله الرجل اذا نسك قال
 ابو علي كان ذوا العبادة والاله عبد واستاله اي استعبد فان قيل قد جعل الاله بالفتح مشتقا
 من الاله ههنا ثم جعل الاله مشتقا من الاله بالكرهية والتناسب في المعنى والتركيب
 حاصل في الكل فلم يملكس وما وجه حجيجه قلنا لا يخفى ان الاله اسم عين واسم العين ما يكون
 موضوعا باراء الذات واذا اشتبه التقديم بين ماد على الذات والاعيان ومن مادل على
 المعاني والاعراض فاعتبار التقديم في جانب الذات اولى سيما اذا كان الذات ذات المعبود
 فاعتبار سبق التقديم في وضع الاله للمعبود اولى من العكس فجعله مستقانه وجعل الالهة
 وفروعها المذكورة مشتقات وفق بالقياس واولى بالاعتبار فان قيل فجعل الاله بالكره
 بمعنى تخرجه مستقانه الاله اولى من العكس فلم يجعل المص مستقانه وجعل الاله مشتقا قلنا
 قانون الاشتقاق ان يعتبر في المشتق معنى المشتق منه بتمامه مع ما يزيد عليه ولا يخفى
 انه ليس في الاله بالكره معنى الاله بل الاله بالكره وقد اثار المص الى ذلك في تفسيره بينهما
 على ما يحكي فان قيل ليس في الالهة وفروعها المذكورة معنى الاله مع ما يزيد فجعل هذه
 مستقانه من الاله كيف ينطبق على القاعدة المخصصة قلنا القدر المشترك بين الماحوذ
 والمأخوذ هو هذا المصنوع اي ذوا العبادة ولا يخفى ان هذا المعنى موجود في الكل مع شئ آخر
 هو ظاهر وهذا معنى ان القدر المشترك هو هذا المعنى ان الاله الشيخ ابو علي الفارسي بقوله
 اي كان ذوا العبادة بعد توقيف تاله بتدليل والظاهر ان معنى الكل عبد الاله او طلب
 الاله فانه فاعمال فان قيل فما القدر المشترك اذا جعل هذه مشتقة من الاله على ما جرت به
 وجعلهم عبارة الكتاب بظرف فيه قلنا المعنى في الكل بفعل الاله فعال المعرفة الى الله تعالى
 على ما جرت به والظاهر ان القدر المشترك هو الوصف المشهور وهو ذوا العبادة
 وقد تقرر اشتراكه فان قيل معنى الالهة العبادة على ما صرح به الشيخ ابو علي الفارسي
 في قوله تعالى ويذكر والهمتك رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اي

بقوله تاله والاله واستاله
 مثلا

عبادتك وفي الصحاح الاله بالفتح الالهة اي عباد عبادته ومنه قراءة ابن عباس
ويذكر ولا هتك بكسر الخاء قال الى عبادتك فكيف يكون الاله مشتقا من الاله
بل مقتضى القاون عكسه قلنا القول بان الاله مشتقة من الاله قول قريب من المقصود
انه ما خوذ منه لانه اقدم لانه مشتق من حقيقة ولهذا صرحوا بان العكس كاذب اليه
الجوهري اوضح بالقانون اي لو كان له وفاق على غلط قولهم زيد علم من البحار وعمر
من الاشجار والمذكور في الشرح ههنا في التقصي عن اصل الاشكال وجهها احدها
ان اللغتين المتوافقتين في التركيب اذا كانا احدهما اشهر في المعنى المشترك بينهما كما
اولى يكون مشتقا منه والاله في العبادة اشهر من الالهة وفردوها والاله في معنى التمجيد
اشهر من الاله وثانيهما انه كما استوضح بدليل لاح من نقل او تنوع ان الالهة لم توجد
في اللغة الاصلية واستفاد الاقدمين وقد يعترض على هذا الوجه بانه منعوض بقراءة
ابن عباس في الآية المذكورة وهذا قد سدد المقصود الاصل بالاعتبار سبق والقراءة
العباسية لا تتأقها فافهم واعلم ان ما ذكرناه من تحقيق الاستقار في هذه الالفاظ
قد اضمحل بآثار من الرى او رده ههنا على المم على قوله ومن هذا الاسم اشتق
تأله واصله ان معنى الاله هو المعبود ولا وجود له في تاله واخويه فانقول
بالاشتقاق غير صحيح **قوله** مستقو استقو اجل معناه صار الجمل ناقه وهو مثل
يفرب لرجل يكون في حديث او صفة شئ ثم يجعله مخلوقا بغيره وينقل منه اليه
واصل المثل ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس بن شدة
شعر في وصف جمل ثم حوله الى بفت ناقه فقال طرفة قد استقو الجمل كذا في
الصحاح **قوله** اسم هو اسم صفة نبت الخمرة وكسرها والاول اقوى رواية ودرية فانه قد
على الاول الخمرة الثانية وعلى الثاني الخمرة الاولى اعني خمرة الاستفهام وسجي تحققة فغير هو
للالة والمقصود ان الاله هو الاله بخلاف الخمرة والتعويض وان صار علما فحكمه في الاسمية والكونية
والمقصود منع ما عليه الجوهري من ان الاله في الاصل صفة كالحسن والعباس بدليل كون الاله
اسما للمعبود فينطبق على الجواب بدليله وهذا يضيحل الاعتراض على المم بان صيرهم ان عاد
الى الاله فتقوله لا تقول شئ لا ينطبق عليه ذلك الكلام ان في الاله لا في الاله وان عاد الى الاله فالوجه
الثاني لا يتم ان الاله هو اسم منع **قوله** بل اسم غير صفة نبت بجملة الاخرى على ان لا ينطبق ان يشك

الاسماء قراءة الاله انما تقول ان وضع
الاله مقدم على وضع الالهة وانه وناخر
ذلك لا ينافي وتحررها في التوان مسلم
هذا الاثر من الفاصل المحقق مولانا فليط
الدين الرازي

اجل زوجه الناقه وجمع جمل واجاك
وجالان كذا في الصحاح
اسم الرواية فلان المسموع من الاسماء في اللغة
هو الفصح واما الرواية فلان حذف الطلابة خلاف مسلم

هذا الاثر من الفاصل المحقق مولانا فليط
الدين الرازي

اد لا يلزم من اشتقاق كون الاله اسما جريان صفاته
على غير موصوف ان الاسم الموصوف وهو قوله
موجود اذن

في ذلك

في ذلك بل ينبغي ان يعرض عن التردد ويجزم بانه اسم فتقوله بل اسم فيكون صفة الاله يعرض لفي كونه
صفة متباعدة في تعيين المرام كمالا ينظر في اليه وهم من الالهة فقام فتقوله اسم اذ بانه اسم صفة والمذكور
في بعض الشرح ههنا ان المراد بالاسم ههنا ما دل على الذات فقط وبالصفة ما دل على ذات ومعنى
وليس شئ اذا الاله اسم صفة لا اسم محض وقد تقرر ان حكم الاله هو خذ من الاله اذ هو اصله ان اسما
فاسم وان صفة فصفة وحاصل الجواب ان اسم لا صفة بدليلين حاصل الاول ان هذا اللفظ لا يقع
صفة بل يقع موصوفا وحاصل الثاني ان الاله لا يصفى الله تعالى من موصوف يحمل هذه الصفات
فتقوله فلو جعل الجمل صفة لزم تلك الصفة بلا موصوف وهذا فاسد وههنا اعتراضا فاسدة
الاول ان الكلام في الاله بدليل قوله لا تقول شئ الاله وكجوز ان يكون الاله صفة وبقا الصفة بلا موصوف
غير لازم لوجود الاسم الموصوف اذن وهو انه الثاني ان قوله لا تقول شئ الاله منعوض اذ يجوز ان
يقال شئ معبود الثالث ان قوله لا يصفى الله تعالى من موصوف ان ارادة لا بد من موصوف بحسب
اللفظ فهو منعوض وان ارادة لا بد من موصوف بحسب نفس الامر فاللام كذلك لوجود الموصوف
الذي يقوم به هذه الصفة في الحقيقة والمنعوض هو ان يوجد صفة في نفس الامر ولا يكون
هناك ذات موصوفة بها الرابع انه قد بين ان معنى الاله هو المعبود بالحق وهذا جزم
يكون صفة فصي الصفة اذن مناقض له الخامس ان ارادة لا بد من موصوف بحسب نفس الامر لا بد من موصوف
بمعنى انه لا يقصد به معنى الصفة حال اطلاقه فاسم الاله ليس ينفع لم لا يجوز ان يكون
في الاصل صفة ثم صار علما وان ارادة اسم في اصله فاسم ايضا غير نافع اذ الاله اذا انا اسما
فليس موصوفا بآراء ذاته تعالى فلو كان الاختصاص العارض للاسم كافيا في تسمية
تعالى في اللغة كانت الاسمية العارضة للصفة مع الاختصاص كافيا فيها والفرقان
الاسم قبل الاختصاص يمكن ان يطلو عليه فيجري عليه صفاته ولا كذلك الصفة قبل
الاختصاص غير نافع ولا دافع اذ التغيير عنه باسم عام لو كان كافيا في اجزاء الصفات
فليعتبر عنه باسم آخر كلفظ الشئ مثلا والجواب عن الاول انه قد تقرر ان الاله هو الاله
بخلاف الخمرة والتعويض فان كان الاله صفة كان الاله ايضا كذلك وان عرض له الاسمية من
جهة صيرورته علما وان كان اسما كان هو ايضا كذلك لكن الدليل قد دل على فساد كونه
صفة اذ يلزم منه ان لا يكون هناك اسم له من اختصاص به تعالى فيجري عليه صفاته واللام
فاسد فيجب ان يكون اسما والحاصل انه لا بد ان يكون هناك اسم له من اختصاص به تعالى

كذا في شرح الفاصل الكامل مولانا كمال الدين
كل الله ربنا يوم الدين

حتى يكون منقولة بتعريفه للاساق صفة بلا موصوف لفظي فالمطلوب هو الاسم المحصور الذي
 يكون مبنيا عنه عند الاطلاق ويتأكد نسبة اليه عند التوضيف والاجزاء وبهذا سقط
 الاعتراض على هذا الجواب ان اسمية الاله ايضا في اصل الوضع غير كافية اذ هو في الاصل وان كان
 اسما الاله ليس اسما له والمطلوب ذلك فالمحذور بحاله وما ذكرنا من التحقيق ظهر فساد هذا
 الاعتراض لانه لا اسم للمطلوب هو اسم يخص به تعالى بل المطالب كما قررناه اسم له من زيد
 اختصاص به يكون موصوفا لفظا وفي عبارة المماثلة الى هذا حيث قال بقيت
 غير جارية على اسم موصوف بها ولم يقل على اسم له لئلا يتهم انه يجب ان يكون الموصوف
 اسما مختصا به تعالى فلو كان الاختصاص فيه فلا فادله وكيف يدعى الاختصاص و
 الاله اسم صفة وهو لا يكون الا كليا فالمص مع تفرجه كونه اسم صفة كيف يتيسر
 له دعوى الاختصاص فان قيل قوله فلو جعلتها كلها صفا ضميم جعلتها راجع الى الصفا
 تعالى اذ هو المذكور سابقا وحينئذ فان اريد بصفاته تعالى اسماءه تعالى لزم انه
 يجب ان يكون المطلوب اسما مختصا به تعالى فلا بد من الاختصاص وان اريد حقيقة
 الصفا لزم كون الصفة موصوفا وهذا لا معنى له قلنا القوم قد فسروا الصفا في قوله
 وايضا فان صفاته تعالى باسمائه تعالى صرحين بان مراده بالصفات جميع ما نقل عن
 الرابع من الاسامي غير الله والمعنى لو جعلت جميع ما يطلق عليه من الاسماء صفات
 بقيت تلك الصفات بلا اسم يحري عليه تلك الصفات لفظا ولا تقيديا وهو محم واصله
 الاسم اليه تعالى لا يقتضي الاختصاص الا ترى ان اسماء الله تعالى كثيرة مشهورة ولا
 اختصاص الا في الله وحينئذ فأي بعد في ان يجعل الاله اسماء من اسمائه كيف والصفات
 المشتقة اسماءه فاسم الصفة اولى فليتامل في هذا المقام فانه من زلة الاقدام فان قيل
 اسم قد جعلتم الله تعالى الاله اسمية ووصفية لانه اصله تحكك حكمه حتى ينتمى على ذلك
 ما ينتمى ولا يخفى ان الاله اسم صفة كاصح به المم ووقع التصريح به مرارا فيجب ان يكون
 الله ايضا كذلك لو هو كونه تابعا له والا فليجوز كون الاصل صفة وكون التابع علما
 والا فالعرف قلنا الاسم والعلم من واحد وعدم اعتبار هذا العقد من المخالفة اليسيرة
 لا يستلزم عدم اعتبارهما هو اقوى منه على ان كلامنا فيما قبل القيد من الاختصاص
 فليفر من الجواب عن الثاني ان الاله اسم صفة فلا يقع صفة وعن الثالث ان المراد بالموصوف

ما يكون لفظا او تديرا ولا بد من ذلك بدلالة الاستقراء لان استعمال الالفاظ التي هي الصفات على
 طريقة الجراء على الغير من غير ان يكون لها موصوف لفظا او تديرا خروج عن قانون العرب
 ولا معنى بالمحال الا هذا وكلام المص تنبيهه على ما ذكرنا لانه قال بقيت غير جارية على اسم
 موصوف بها حيث لم يقل بقيت غير جارية على اسمي او على موصوف او على ان فقط
 الاعتراض الثالث بخلافه وعن الرابع المنع اذ المص لم يجعل معناه المعبود بحق بل
 جعله علما للفرق الموجود منه كما ذكرنا وعن الخامس قد علم من الجواب عن الاول وقد
 نبهناك على ان الكلام فيما قبل الاختصاص فلا تنس هذا ويجوز ان يجعل غير هو في
 قوله اسم هو اسم صفة راجعا الى الله لانه تعرض لبيان اسمية في الدليل الاول في الصفة
 عن اصله وفي الثاني بنفي الوصفية عنه حال اطلاقه سواء كان في اصله اسما او صفة
قوله وهذا محال اي خروج عن قانون الوضع واستعمال العرب فالمراد بكونه محالا
 القاعدة المعلومة من اللغة اذ الاستقراء قد دل على ان كل حقيقة تنوجه الاذهان الى فهمها
 وتفهمها فالعرب قد وضعت بانها اسم تجري عليه صفاتها واحكامها وجناب
 الحق جل وعلا اهم من كل ما يهتم به ويعتني فلو لم تصنع لاسما تجري عليه صفاته لكان
 هذا هداما للقاعدة المهمة ولقد بين الجرح في هذا المعنى بقوله اذ كان الله صفو سائر
 اسمائه صفات لم يكن للباري تعالى اسم ولم يبق العرب شيئا من الاشياء المعبرة الا اسمته
 ولم تسم خلق الاشياء ومبدعها هذا محال اي مخالفة للقاعدة المعلومة كما ذكرنا لانه مح
 عقلا ولهذا صرحوا بان لا يوضع الالفاظ بازاء المعاني اصلا لما كان فيه استحالة عقلا
 فضلا عن اسم خاص لمعنى خاص وههنا اعتراضان فاسرة الاول انه يجوز ان يكون
 الله وسائر اسمائه صفات والموصوف بالصفات كلها هو الاسم المكنون في علم الغيب اذ
 يجوز ان يكون له تعالى اسم اخر غير هذه والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في عانة المعرفة
 اسمك بكل اسم هو لك سميت به نفسك وانزلته في كتابك وعلمته احدا من خلقك او
 استأثرت في علم الغيب عندك واد كان كذلك لم يبع الدليل الثاني الثاني ان الاستقراء
 ان كان تاما فالمحال عقلي اذ الاستقراء المتعلق بجميع الافراد لا يجوز ان يوجد فرد خارج عنه
 والا كان ما فرضنا بجميع الافراد لم يكن مجموعها وهذا خلف وان كان ناقصا لما كان ناقضا
 الثالث ان القول بان لا يوضع الالفاظ بازاء المعاني اصلا لما كان فيه استحالة عقلا

انتم
 انتم

انتم

انتم

لان نوع الانسان باق من لدن ادم الى يومنا هذا فلو لم يوضع الالفاظ باراء المعاني لم يكن
بقاءه اذ قد تغيرت لان الانسان مدنى بالطبع لا سقى الا بوضع الالفاظ هذا كلامهم ههنا وكل
فان ردا اما الاول فلان اللازم بحاله وهو الامتناع المذكور والاسم المكنون في الغيب غير نافع
ولا دافع واما الثاني ففساده اظهر وكيف وان ادلة العربية اكثرها استقرارا واما
الثالث ففساده اجلي واوضح لان بقاء نوع الانسان ممكن عقلا بدون ذلك نعم فيه
مشقة والكلام في الامتناع العقلي انظر واما عشر العقلاء كيف تصدى مثال هؤلاء
شرح مثل كتاب الكشاف الذي بلغ صبيحت جلالته ثم ارق الارض ومغاربها **قوله**
هل هذا الاسم يعني للماله اوله على اختلاف الوجهين كما قرناه والمراد الاستفاد عما هو متفق
منه لا اذ قد سبق بيان كونه مشتقا منه في قوله ومن هذا الاسم اشتق ناله **قوله** معنى الاشتقاق
اي معناه المعبر اصطلاحا ورح فالظاهر ان المراد تعريف الاشتقاق ومن ههنا اعترض عليه
بانه منقوض بالالفاظ المتزايدة مثل نمر واعدان فاحتاج الى الجواب بان ههنا قيد
اختر كشره ووضوح امره اي مع التناسب في الاشتراك في الحروف الاصول
والمحققون ههنا اقرقوا فرقتين فرقة يسمون كون هذا تعريفا للاشتقاق ويقولون المقصود
ان هذا المعنى كاف في الدلالة على اشتقاق الاسم وفرقة يسمون كون تعريفه ويعتقدون
كونه منقوضا قائلين بان ذكر الصيغة دفع للنقص يعني اثر الصيغتين على اللفظين او
الكلمتين ليس شران المراد اعتبار التعدد في جمع الصيغة والهيئة دون المادة وجوه الحرف
كانه قال الصورتين اللتين لهما مادة واحدة فان قيل هذا التوجيه يبدعه قوله
وصيغة هذا الاسم وصيغة قوطم الله لان معنى التخيير والذهبة ليس مدلولها لصورتها
العارضة لمادتهما قلنا هذا وهم نشاء من جانب شارح الكتاب وليس شئ اذ لا دلالة
في الكلام على كون هذا المعنى مدلول الصورتين العارضتين للمادتين بل كسجد ان يكون
في الكلام دلالة على كون هذا المعنى مدلول المادة وجوه الحروف والدليل عليه ان المادة وجوه
الحروف واحدة واختلفت الصيغة ولم يختلف المعنى فلو لم يكن المعنى مدلول المادة والجوهر
وكان مدلول الصيغة لكان معننى هذا ان يختلف كما اختلفت الصيغة فليفسهم وكيف والمقصود
ببيان الاشتقاق بيان الاتحاد في المعنى وكيف لا وواضع اللفظ ينظر في الجوهر والمادة فقط
ومعاني الكلم مستندة اليه لا غير ففسر القوم علم اللغة بان علمنا بحث عن مفردات الكلم حيث

هذا الاعتراض والجواب للمحقق الزاوي رحمه الله

كصاحب الكشف ومن شوه كلامه

كالعالم المحقق العلامة النعماني ومن تبعه

جواهرها وموادها شاهد صادق لذلك ولا يتلخص هذا المقام الا بتلخيص علم الاشتقاق
ومعنى الاشتقاق واقسام الاشتقاق فعلم الاشتقاق علم يبحث عن مفردات الكلم من حيث انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية والحاصل ان العلوم الباحثة عن مفردات الكلم ثلاثة علم
اللفظ وعلم المعنى وعلم الاشتقاق والبحث عن المفردات ان كانا على لفظ جواهرها وموادها فقط
فعلم اللفظ وان كان بملاحظة صورها وهيئاتها فقط فعلم المعنى وان كان بملاحظة انتساب
بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما ان الاشتقاق علم يراى كاي شئ بهذه هذه
التعاريف اوجز من المعنى ففقيه كلام ومذهب صاحب المتنازع وعليه الجمهور وهو الحق والقول
المنصور انجزه من المعنى وهذا جمع بين ما تعريفا وتدينا واما المصنف فقد عقل عند هذا التعريفا
ويجعل ذلك علما يراى عنه ولقد حققنا هذا المقام في حواشي المتنازع على ولامر عليه
وذكرنا ان هذه التعاريف اكثرها مدفولة ومزينة من اراد ان يحيط عليه فليراجع اليه واما معنى
الاشتقاق ههنا فالأخذ في الحديث شقت الرحم من اسمي واشتقاق اللفظ من اللفظ احده منه
كذا في الصحاح ومعناه اصطلاحا هو الأخذ بالطريق المخصوص والمتقدمون يفسرونه بما ذكره المصنف
والملاحون يفسرونه بانواع لفظين لفظ شرط تناسبا معني وحروفا والكل مبدوء بالتعريف الصحيح
عند من يقال الاشتقاق اقتطاع لفظ من لفظ يمل الثاني على معنى الاول وزيادة وعلى حروف الاصول
على الترتيب او على حروفه فقط او يتخذ البعض ويناسب البعض يخرج عن جميع الاعيان والادراج
فيه اقسام الاشتقاق باسمها اذ اللفظ الثاني في الاشتقاق الصغير يشتمل على معنى الاول وزيادة
مع التشريك في الحروف الاصول والترتيب في الحروف محفوظ كاشتقاق ضرب من الضرب
العام فروع وهذا هو الاشتقاق الصغير المحبوس عنه في علم المعنى فقولنا يشتمل الثاني على
معنى الاول وزيادة وعلى حروف الاصول على الترتيب اشارة الى ان هذا القسم من الاشتقاق وقولنا او
على حروفه فقط معطوف على حروف الاصول وهو اشارة الى الاشتقاق الكبير فان قانون هذا الاشتقاق
يشترك اللفظين في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب كاللحم والملح والمخنة والكلمة والكلم
والكلم والملك والملك فان حروف لم حروف مشتركة بين الفريقين الاول وحروف ك
ل م حروف مشتركة بين الفريقين الثاني فان هذه الحروف موضوعات لمعنى الشدة والتأثير وهذا المعنى
موجود في جميع تضاريف هذه الحروف وقولنا او يتخذ البعض ويناسب البعض معطوف على قولنا
على حروف الاصول وعلى حروفه فقط من حيث المعنى اذ معنى الاول ويتخذ الكل وهذا اشارة

الى اشتقاق أكبر فان قانون هذا الاشتقاق ان يكون بعض الحروف مشتركاً بين الكلمتين وبعض
 الحروف متناسباً في المخرج نحو نطق ونطق ووجه ووجه فان النون والفاء مشتركان بينهما
 والماء والعين بينهما قرب في المخرج فالبعض مشترك والبعض متناسب ومما يجب التنبيه له
 ههنا ان معنى الاشتراك اعني اشتراك المعنى المشترك في القسم الاول بين المشتقين ان يكون
 المعنى جزءاً من الثاني كما يدل عليه قولنا يشمل الثاني على معنى الاول وزيادة وفي القسمين الآخرين
 ان يكون المعنى عارضاً في محل اللفظ بنظر الواضع وخارجاً لازماً له في قصده وملاحظة والاشكال
 يتناول الكل اعني الاشتراك بالجزئية وباللغزوم وتحقيق هذا المعنى وتفصيله قد اوردناه في
 حواشي المفاتيح فارجع اليه تفريفاً بفتح وان المثنى والمجمع والمصغر والمنسوب داخل في تقدير
 الاشتقاق وكما بين من القسم الاول ولا يصير في ذلك اذ النجوم قد صرحوا بانها مشتقة غاية الامر
 ان الذهن لا ينساق اليها ونظيره المضاعف فان تغييره يتناول نحو مروت برند وان كانت
 الذهن لا يتبادر اليه وان المشتق منه في الاشتقاقين الآخرين هو الحروف المنسوبة وجعل
 احداً للفظين ههنا مشتقاً والآخر مشتقاً منه تسامح فافهم فانه دقيق وانما سمى القسم الاول
 صغيراً لان قيوده اكثر فتناً ولا يتأهل فيكون صغيراً ولما كان القسم الثالث اعظم من الثاني سمّوه
 بالأكبر والثاني بالكبير لعين هذه الجهة **قوله** وذلك ان الاوهام تخير اشارته الى ان في
 معنى اليه بالكسر فيكون الاله مشتقاً من هذا المشتق منه هو الذي يعتبر في المشتق اصل معناه
 مع زيادة كاعرفته انفا وههنا نظره هو ان الحجة التي اعتبرها المص في الاله ان يريدنا داخله
 في مفهوم اللفظ وجزء منه فهو مجموع معناها ظاهر او لا يخفى ان هذا المعنى ليس جزءاً من معنى
 اللفظ سواء كان ذلك اللفظ لفظ الاله او لفظ الله فان معنى الاول هو المعبود المطلق والاول المعبود
 بحق ثابتاً ومعنى الثاني هو الفرد الخاص كما عرفت ولا يدخل الحجة في ذلك وان اردنا انها
 ثابتة في محل اللفظ لازمة لسماء الخاص فلا يكون اشتقاقاً صغيراً اذ قد بينا ان اشتقاقاً
 ان الاشتراك ههنا الجزئية وفي الآخرين بالعرضية واللزوم فبطل كلام القائلين بان
 المقصود بالسؤال والجواب في عبارة الكتاب هو الاشتقاق الصغير الاول فلا ان الاشتقاق
 اذ اطلق لا يتبادر الذهن من الا الى الصغير اذ هو المشهور المتعارف واما ثانياً فلا ان
 النزاع في هذا الاسم انما هو بحسب الاشتقاق الصغير هذا كلامهم وهو كما ترى غير مستقيم فالحكم
 ان ان يصار الى ما ذكره بعض الافاضل من ان المقصود بالاشتقاق والجواب هو الاشتقاق

صح به الفاضل المحقق مولانا قطب الدين
 الرازي والفاضل الكامل مولانا اكل الدين
 طاب ثراها

الأكبر

الأكبر لان اصل الاله والفرقة المشعة بذلك قوله ومن اخواته وعلمه وصلى الكلام على
 ما ذكره الجوهري ولا يعدح فيه مخالفة غيره واما ذكر هذه الجملة بطريق الاعراض فللتنبية
 على ان ذكر الاخوات ههنا الجنبى لا لاشتراكه بالاشتقاق الأكبر ههنا الجنبى وذكر العقول
 ههنا اولى من الاوهام اذ هي متجزة في اذ في الاشياء فكيف باعلامها الا انه كان اراد ان
 يرتب عليه كثرة الضلال وفشو الباطل وقلة الصحة في النظر مع ان هذه العظيمة تزل
 الضعف والقصور قوله في معرفة المعبود اي في معرفة ذات وصفاته بربانية قد ثابته
 عقول العقلاء في معرفة ذاته وصفاته لا يحتاج اليها بانوار العظمة والكبرياء فالجيرة هناك
 لشدة الوضوح وكما الجلاء اذ الطريق الظاهر في معرفة الاشياء واضدادها فاما لاضد له
 يتعقّب بل يتعزّد معرفة ونور الشمس وان يهتد اعين المستبصر الا انه يعرفها
 العارفون بعزوها وبمجيئها حتى لو لم يكن كذلك لانكرها المنكرون ههنا كوجوب الحق
 تعالى وتقدس نور السموات والارض بل نور الانوار لا يتصور في المكان زواله ولا تغيره ولو لم
 غيبته وزواله وتغيره تحت الامكان لانهم سموا السموات والارض واضطر المصطلحون الى هذه المصطلحات
 والحاصل ان البصائر الظاهرة وان كانت معلومة مبهورة بالانوار الظاهرة الا ان لها اضداداً هي ابواب
 معارضا وابواب الاثر بوجودها والاعتراف بوصفها بحيث لا مجال ههنا لانكارها وجودها
 فاما البصائر الباطنة والعقول الانسانية فهي مبهورة معلومة بالانوار الالهية ولا اضداد لها
 حتى تكون تلك الاضداد وسایل وطريق الى معرفتها وموانع لانكارها وجودها اذ الاشياء كلها
 متساوية الا قدم في الشهادة بوحداية خالقها وفردانية مبدعها وان من شئ الاسبغ بحده
 ولكن لانفقون بتسميتهم ففي كل شئ له اية تدل على انه واحد فلا جرم نسبة الامر واختفت الحقائق
 فالحق ههنا لشدة الظهور والفعل عند له وام ثراق النور چون آفتاب برزخ ههنا ظهورهم
 ورغابتهم بوعيانهم بدرئيت فطاحت العبارات واصحلت الاشارات والاستعارات
 دل خواست که در عبارت آرد وصف رخ او باستعارات نور رخ او بانه زده هم عقل
 بسوخت هم عبارت وظاهر كل شئ البصر بالنور للظاهر فقد ظهر كل شئ بالبصرة الباطنة بانه
 تعالى فمن كان فيهم مداد عي لا ينفذ النور الظاهر بل يتركه مع القصور او تقبله بالانكار و
 الجحد فكذلك من كان في بصيرة ضعف وقصور او كما فيها عي لا يتهدي اليه ولا يقبل عليه فان
 حقيقة النور وان كان الظاهر بفسفه والمظهر لغيره الا انه لا بد ههنا من البصر والبصيرة

فهذا هو السرفى وجود الحجة ودفع الفطنة وعموم الضلال وفساد الباطل والجدال **قوله**
 وقيل النظر الصحيح تنبيه على ان النظر الصحيح بعيد العلم في الالهي على ما هو المذهب عندهم **قوله**
 هل تعلم كانه لا اله الا بعد التفرع بجملة بلفظه فانظم الكلام واتق السابق واللاحق
 ان جعل الضمير لله فلا خفاء ومعنى التخييم هنا التعليل على ما هو ضد التريق وتخييم بمعنى
 ترك الاماله والمقصود بالسؤال هو تخييم اللام في الجملة في بعض الاحوال وقوله نعم تصديق
 له وتصريح بجوازه في الجملة وكفى في صدق هذا الكلام تحقق هذا المعنى في صورة من الصور
 فكيف وموضع التخييم صوران صفة ما قبلها وفتح ما قبلها اذ المنوع التخييم هو الصورة
 الوليدة كونه ما قبلها كما في بسم الله وبهذا يظهر السرفى في ايراد السؤال وتصويره في
 هذه الصورة بل يظهر التنبيه على التريق فيما نحن فيه كانه قيل لانواع انه لا تخييم هنا قبل له
 تخييم في غير هذه الحال فتقوله نعم تصديق له على غلط السؤال ونظير هذا قولك هل يكون زيد
 في مقام اهانتة وهل يصدق عمرو في مقام كبريائه فليتأمل فيه وقد غفل عنها الجمهور ورو
 قد يقال هنا قيد جزو في الجملة وموضع جوازه **قوله** سنة أي طريقة مسلوكة لا تخالف
قوله والاهبا هم عليه دليل انه يريد ان اجاع العرب قاطبة ليس عبثا وعن جواف
 بل هو دليل على انهم وروثه اي وراثتهم بعضهم بعضا ينقله كبير منهم عن كبير منهم والوارث
 بهذا المعنى لا ينافي الحكم باطبا في جميع العرب ولا حاجة الى الجواب بان المراد العرب الذين
 نشاهدهم ونسمع بهم وقوله كابر عن كابر معناه كبير منهم عن كبير منهم فلهذه جملة
 منصوبة في موقع الحال ونظيره كلمة فاه الى في وابيعته يدابيد والاصل في
 مثل هذه المقامات الجمل اذ الهيئة المطلوبة مفهومة منها دون المفرد لانهم و
 ذلك موضع المفرد لا لازمة لها لوضوح الامر والاشياق الذهن اليها من غير ملا حظة
 لاجزائها تفصيلا فاعربوا القائل منها اعرابا محال اذا ما من اول الامر يكون الجملة حالا
 وتحقيقه قد اوردناه في شرح باب الاعراب فحينئذ يتحقق هذا الباب والجملة في هذا
 المقام ما اوله بمفرد منصوب هو حاله بالتقدير في قوله وروثوا التخييم كابر عن كابر وروث
 بعضهم عن بعض كابرين اي حال كون الوارث والموروث كبيرين والاصل كبير منهم عن
 كبير منهم وفي قولهم كلمة فاه الى في كلمته مستفاه والاصل فوه الى في وفي قولهم بابيعته
 يدابيد بابيعته مصغفا والاصل يدابيد وذكر بعض السرخ ان كابر ما معقول ثان

ذكره الكشاف والرازي
 مسئلة

لورثه

لورثه اذ قد جاء متعديا الى مفعولين يقال وروثت زيدا لا يصح به في الاساس والمعنى
 وروثه كبير عن كبير اي كبير بعد كبير على غلط لربك طبق واعترض عليه بوجهين
 الاول ان هذه عبارة شائعة لا يتبدل بحسب المقامات فالمناسب ان ياول بتاويل مطردة
 في الكل الثاني ان المفعول الثاني لورث قافونه ان يكون متاعا وملوكا كما يشهد به
 المثال المذكور والكابر ليس كذلك وفيه نظر اذ المذكور في كتب اللغة ان المفعول الثاني
 لورث هو الذي يعتبر دخول عن فيه فعلى هذا يصح جعل كابر مفعولا ثانيا لانه يصح ان
 يقال وروثوا التخييم عن كبير بعد كبير والمفهوم من ظاهر كلام الشيخ ان وروث المتعدى
 الى واحد متع مفعولا نارة شخصا واخرى ملكا لانه قال وروثت ابى وروثت الشئ
 فعلى هذا لا اشكال فيما عدى الى مفعولين فافهم وقد يجعل كابر مفعولا واحدا مثل صاغرا في
 قولهم وروثه صاغرا عن كابر والا فرد مبني على ان من قبيل سامر انهم يرون كونه بمعنى سمارا
 لاجتماع سامر الا لا اشتها ولا اختصاص هناك **قوله** فعلا من رحم اه ايماء الى انه
 معدول بالرحيم فيشمل كل منهما على مبالغة وهذا هو المطابق لما نقل عن المصنف ان كل ما
 هو معدول عن الاصل فهو للمبالغة فالرحيم والرحمن والرحوم كلها للمبالغة اذ الكل معدول
 عن الراحم فاقدم سبق الى بعض الاوهام من ان في الرحمن مبالغة لاني الرحيم وهم والمصر
 بعد ما واما الى ما ذكرنا صرح به في قوله وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم يعني كل
 منهما وان كان مبالغة الا ان المبالغة في الرحمن اكثر وهما مناقضة مشبهة وحكي ان رحم
 والرحمن صفة مشبهة فكيف يشتق من رحم وقانون الصفة المشبهة ان يسبق من الفعل
 اللازم وكذا الرب وغيره وكذا الرحيم اذ هو ايضا مشبهة كما دل عليه ظاهر كلام المصنف والجواب
 ان المتعدى قد يجعل لازما ينقل الى فعل بالضم ثم يشتق منه الصفة المشبهة وقد اشار المصنف الى هذا
 القاعدة في الفايق في تفسيره ورفع فان الفقر الكسر هو متعدد وقد جاء بمعنى الاحتياج وهو لازم
 والمصنف لما جعل الفقير مشتقا من الاول بمعنى المنكسر احتاج الى اعتبار النقل الى باب فعل الفقير
 معناه المنكسر من الفقر بمعنى الكسر ورفع الدرجات معناه رفيع درجته لا رافع للدرجات وكذا
 بديع السموات بديع سمواته لا بديع السموات وسجى مشجده ونص عليه باصباح الفتح ايضا في
 قسم الصرف وقال هذا مطرد في باب المدح والذم واما الرحيم فان جعل صيغة مبالغة ومتعدية
 على ما صرح به سيبويه ويؤيده قولهم هو رحيم فلانا ونص عليه لرجاح حيث قال واما الرحيم فهو

لأن القياس على هذا ان يكون الثاني ايضا تارة شخصا واخرى
 ينبغي ان يكون كلاهما جابرا مسئلة
 كذا يعني كسر
 يعني جعله من قبيل عذر للافراد ويطرأ في هذا
 التاويل المشهور الذي صرح به صاحب هذا الوجه اي صاحب
 الكشاف لان الموصوف مقدر نحو جمعا وقوما كما زعم بعضهم
 اما اول فلان المشهور فيه هو ذلك لا هذا وهذا اللفظ ليس
 بمشهور في هذا المعنى واما ثانيا فلان صاحب هذا القول
 جعل الوجه فيه هذا الا ان فافهم

فأعلم من رحم فلا خفاء وإن جعل صفة مبهمة فالطريق ما ذكرنا **قوله** ولعلنا قالوا اه اي
 لكونه ابلغ واستدل على ابلغية بادلثة ثلثة الاول ان المشهور يا رحم الدنيا والاخرة
 ويا رحم الدنيا الثاني قول اهل العربية حيث يقولون ان الزيادة في البناء لزيادة المعنى
 الثالث قول الزجاج فانه هو القدوة في العربية والامام في علوم الادبية قال ابن الانبار
 هو ابو اسحق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج كان من اكابر اهل العربية حسن العبادة جميل
 الطريقة وله تصنيفات رابعة وتأويلات شائعة من كتاب المعاني في القرآن وكان صاحب
 اختيار في النحو والعروض اخذ العلم من المبرد واخذ منه الشيخ ابو علي الفارسي وتلكما ترى
 تغير ايجل من كلامه سيما هذا الكتاب فلقد اخذ المصنف منه ما لا يحصى من فوائده وغرايبه
 وبالجمل فكل ما في هذا الرحمن اسم الله خاصة لا يقال لغيره رحم ومعناه المبالغ في الرحمة و
 فعلا من ائبنة المبالغة تقول للشديد الامثلة ملآن ولشديد السبع شعبان وتتملى
 غضبا غضبان فدلالة الكلام على المقصود ظاهرة وكذا دلالة الرليل الثاني لان ذلك وان
 لم يكن قطعيا كليا الا انه اكثرى وهذا القدر كاف فيما نحن بصدده اذا استدلال بالظاهر
 الاغلب كما في مباحث الالفاظ واما الدليل الاول فوجب التسليم به ان اضافته الرحمن الى
 الدارين دليل على شمول معناه لهما وتخصيص الرحيم بالدين يدل على عدمه فيكون الاول ابلغ
 واعترض على هذا بان غاية الامر ان الاول اعم من حيث المعنى وهذا لا يثبت الدعوى اذا اعم
 بالدلالة على قصور المبالغة اولى الا ترى ان صار بالمكان اعم من ضرب كان ضربا ابلغ منه
 لخصوصه لخصوص الرحيم لا يمتنع حجة على كونه دون الرحمن في المبالغة هذا كلام هذا
 المعترض ولا يخفى ان الخصوص لا يقتضي قلة المبالغة فالقول بان الخصوص ليس دليلا على
 قصوره في المبالغة جيد واما ان الخصوص دليل على ابلغية فليس بجيد اذا اخصيه
 لا يقتضي ابلغية بل لو عكس الامر كان اولى وبالجمل فقصود المعنى ان في الرحمة الرحمانية زيادة
 ليست في الرحمة الرحيمية وحلي هذا فقط الاعراض عن اصله ولما كان حديث العموم والخصوص
 لا يدخل في ذلك فليتنامل فتقوله ويقولون عطفت على قالوا وهو الدليل الثاني وقوله وقال
 عطفت على الاول والثاني وعبر عن الدليل الاول والثاني بلفظ الماضي جريا على ما هو الاصل اذ
 المعنى على الماضي اذ هو قول قديم ما نورد عن الثاني بلفظ المضارع على فط قوله جل مكان طوله
 فربما كذبوا وقرينا تقولون تنبها على انه متجدد اثر بين اهل العربية وعطفه على مجموع ولذا

يريد ان يعنى اسم الفاعل اذ الرحمن معناه
 الراحم

في كتابه المستنير في نهضة الالباء
 ص ١٢

في هذا الباب
 ص ١٢

هذا الاعراض لصاحب الانتصاف رحمه الله
 ص ١٢

قالوا

قالوا جميع **قوله** وما طرأ اي صوت من الطنين في الصحاح الطنين صوت الدباب والطست و
 البطة تطن اي تصوت والمخ جمع ملح كالمخ كالمخ جمع رقة وهي الاحاديت التي فيها ملاءة في الصحاح
 الملح بالضم واحدة الملح من الاحاديت قال الاصمعي ثلث بالمخ وفي الكلام تنبيه على انه يكفي في
 علم من اللغة مجرد طنين يقع في السمع لا حاجة الى ازيد من ذلك لاني جازي الحكم ولا في جانب
 الابع اوفية تنبيه على تعظيم اسم وتسميته بليغا دفع لوجه جعله يحقر لا يعتد به وكونه عافلا
 لا يقتضيه ما يجب ان يتنبه له والا فلا اعتداد به **قوله** المجل العرا في المحل بوزن المجلس واحد على
 الحاج واما المجل بوزن المجل كذا في الصحاح وفي بعض كتب اللغة بكسر الميم الاول وفتح الثاني
 وفي ديوان الادب ما في الصحاح **قوله** ليس ان اسمه الشرف الشرف ضب خبر ليس
 وذلك اسم واسم بزل عن اسمه وفي بعض النسخ ليس اسم ذلك الشرف وعلى هذا فلا خفاء
قوله وهو من الصفات الغالبة اي غلبة واصلة الى هذا الاختصاص قاصرة عن صيرورة
 علما اما الاول فلهو لم يستعمل في غير الله وفي النسخ يحذف هذا الاختصاص تنبيه على ان التسمية بالديران
 واخوة انما هو في مجرد الغلبة فقط لا في جميع احوالها واما الثاني فلا بد لانه في ان الرحمن صفة
 اذ هو يقع صفة لا موصوفا ولا من معناه المعنى دون مجرد الذات كاسم الصفات وجعل الله من الاسماء
 العالبة والرحمن من الصفات الغالبة ههنا ينفى على ان الغلبة فيها بالنظر الى العيان والاشد
 لا بالنظر الى الواقع والاستقوال فالغلبة بهذا المعنى لا ساق في الاختصاص فيها ما زال الاول بالنظر الى العيان
 والاستدلال والثاني بالنظر الى الواقع والاستقوال وقد سبق هنا تفصيل هذا المقام وتحقيقه
 على وجه لا مزيد عليه فلا يفيد **قوله** واما قول بي حنيفة اه ادعى لخصوص الرحمن
 فقوم بقصده بفتح الرحمن الامة في حق سيرة الكذاب فذوق بان هذا من باب قسنتهم في
 كفرهم اي تليهم في الكفر لا غضاب خصوصهم في الاساس وقع فلان في العنت اي فيما
 شق عليه وتعتنى سبأ على عن شئ اراد به اللبس على المستحق وفي بعض كتب اللغة العنت
 المشقة والنفاد والهلاك والاثم والغلط وههنا مناقشة مشهورة وفي الشرح ههنا مناقشة
 ويحاصل بان هذا الجواب ليس بنافع ولا دافع لانه ثبت الاطلاق في غير الله في الجملة واما ان المستعمل
 كما فرقت فلامدخل في ذلك والجواب عن هذه المناقشة في غاية الظهور وهو ان المستعمل
 كما فرقت اي استعمل غلطا واداء وتعتنى وتبليبا وايضا عا لوقع الغير في الغلط
 والاثم والنفاد والهلاك فلا اعتداد به ونظير ما نحن فيه بعينه ما جرى بين النبي صلى الله عليه وسلم

١٢

في ديوان

نها
 اعمى فالحل

وابن الزبير حين نزل قوله جل طوله انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال
ابن الزبير انه منقول من يحيى صلوات الرحمن عليه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انكم قد
نسيت لغتكم فان ما محض بغير ذوى العقول فكنت وصار

وعنده وهذا ما سئ من انتفاء الشرط للاختصاص بئبث انه لا عبرة بانتفاء الشرط اذ لو
كان بعبارة الصريح الحكم بصحة الشرط حين انتفاء الشرط الذي هو الشرط الآخر كما هو
مدعى السائل القائل فان قلت الى قوله فلم ينعكس الصريح يعني لم يجعل مستغنا عن الصريح بل
اجعله منصرفا لان الانصراف ضد الامتناع فاذا انتفى الامتناع لا انتفاء شرطه بئبث صفة وهو
الانصراف وههنا الواعية انتفاء الشرط لو لم ارتفع الضدين ولو لم يعتبر لزوم اجتماعهما ثم
لا يخفى ان الشرط في الجانبين وجودى لان شرط الانصراف وجود فعله وشرط الامتناع
وجود فعله فاذا انتفى علمهم بوجود اللغتين بئبث انتفاء الشرطين لان معنى وجود فعله
او فعله انه ان يكون موجودا في استغناء لاهم ولو كان موجودا في الاستغناء لاهم اذ الوجود
ملزوم للعلم عرفا وحين انتفى العلم بالوجود انتفى الوجود لان انتفاء اللازم ملزوم لانتفاء
الملزوم وبهذا اى بتحقق الجواب على النمط المذكور ارفع الاعتراضات التى اوردوها ههنا
على الجواب المذكور الاول انه يلزم منه ان يكون التعرض لانتفاء فعله نكسة مستدركا لا يجنبه
يكفى ان يقال لا عبرة بانتفاء الشرط الذى هو وجود فعله بسبب الاختصاص لان معنى الاشتراط
انه اذا اطلق على مؤنث كان على فعله وحيث لم يطلق ههنا على مؤنث لم يعلم ان الشرط حاصل

ليست متناهية وغير حاصل فيصرف فوجب الرجوع الى الاصل الثاني ان عدم العبرة بانتفاء الشرط
لما عُلِّلَ بقوله لان معنى الاستراط اه لم يكن لتفريع على انتفاء فعله وفعلا نه معنى الثالث
ان اللازم من هذا الجواب عدم العلم بانتفاء الشرط لانه غير معتبر لان عدم الاعتبار فرع
هذا كلامهم وبما حققناه انتفاء ظرف الوصف المذكور به ما يبرها اما الاول فلانه اذا لم يعلم
الشرط الذي هو وجود فعله لم يثبت وجود فعله واذا لم يثبت انتفى امتناعه عن المرف
واذا انتفى الامتناع ثبت الانصراف وقد كان مقصودنا ان هذا الجواب لو ان لا يرفع السؤال
بل يقرره ويؤكد انه لا يمكن اعتبار انضمام تلك المقدمة اعني المقدمة القائمة بانتفاء فعله الى هذه المقدمة
لان رفع السال يلزمه واعلم ان الرجوع الى ما قبل الاختصاص لما كان ثابتا في الجرح عن الحكم
على اللفظ بالانصراف وعدم معانيه لوجاز الحكم عليه باحد ما امتنع الرجوع اليه ثبت انه
لا يجوز الرجوع اليه بمجرد انتفاء الشرط الذي هو وجود فعله بل يزم من انتفاء الشرط الذي
هو وجود فعله فليعلم واما الثاني فلان معنى التعليل بقوله لان معنى الاستراط اه بيان الوجه
التفريع اعني تفريع عدم العبرة بانتفاء الشرط للاختصاص على انتفاء فعله وفعلا نه واما
وجه الاستسلام على الوجه الذي فصلناه هناك يعني انه اذا انتفى فعله وفعلا نه ثبت انه
لا عبرة بانتفاء الشرط اذ لو كانا عبرة لكان الحكم بدنيوت ضد الشرط ولا يجوز ذلك
فثبت ان لا عبرة واما الثالث فلانه قد قررنا ان اللازم عدم العلم بوجود الشرط لانا انتفاء
كما توهم هذا المعترض وايضا لزم من الكلام ان انتفاء الشرط غير معتبر بالبرهان التبر فان
قيل جميع ذلك حسن جيد لان القول بان الذي هو انتفاء فعله منتهى انتفاء غير سديد
لان ذلك انصراف على مذهب من شرط منع المرف انتفاء فعله واما من شرط وجود فعله
فهو عنده غير منصرف على تقدير تحقق فعله سواء ورد منه فعله او لم يرد قلنا هذا توهم
ثالث ومن جانب شارحي الكتاب ومنشأه عدم التعمق وقلة الاحاطة بكلام القوم وتحقيق
ذلك على ما قرروه في كتب القوم ان من شرط وجود فعله فانما يشترط لانه وسيلة الى
انتفاء فعله لا لانه اذ قد قرر عندهم ان كل ما يحى منه فعله لا يحى منه فعله حتى لو
حاص مع ذلك فعله كما عليه بعض بني اسد نحو غضبانه وكونه كان منصرفا اتفاقا هذا
ويقرر الجواب بوجود ما في الاول ان هذا الشرط انما اعتبر لتحقيق انتفاء فعله
اذ بذلك يتحقق مضارعه الى الثاني والاختصاص العارض كما منع وجود فعله

بولون ومن قبحه من

منع

منع وجود فعله فان نظر الى انتفاء فعله وجب ان لا يمنع مرفه لان وجودها شرط المنع
ومناط لمر في الظاهر وان نظر الى انتفاء فعله وجب ان يمنع مرفه لان انتفاءها مناط له في
الحقيقة الا انه لحاظه جعل وجود فعله مارة دالة عليه فاعتبار الاختصاص بوجوب المرف
عدمه وهو محال فلم يزم ان لا يعتبر امتناع الثاني اي انتفاء فعله بسبب الاختصاص
العارض ويعين الرجوع الى اصل هذه الكلمة قبل الاختصاص ويصرف حالها قبله بالقبول
على نظائرها ثم بالالحاق بها وفيه نظرين وجهين الاول انه يتم الجواب بحال المقدمة الاولى
اعني ما ذكر في صدر الجواب من ان وجود فعله غير مقصود لنفسه بل المقصود منه انتفاء
فعلانه وهذا حاصل اذ لم يحى منه رجاءه فاذا حصل انتفاء فعلانه وهو شرط لمنع المرف
على القول الفحل والمذهب الجرح ثبت منع المرف وهو المقصود فيما في المقدمة مستدركة
لا حاجة اليها في دفع السؤال وانه علم بحقايق الاحوال الثاني ان هذا الجواب الحقيقة
هو الجواب الاول وهذا القائل لا يرضى بالجواب اللول الثاني من وجوه الجواب ان
هناك مذهبين اشترط وجود فعله واشترط انتفاء فعله ولا ترجيح لاحدهما على
الاخر فوجب ان لا يعتبر انتفاء الثاني لاجل الاختصاص والالزم ان لا يحكم بمرفه
ولا بمنع مرفه من الحكم فوجب الرجوع الى الاصل وفيه نظر اذ قد قرر في كتب القوم ان الراجح
من المذهبين هو المذهب القائل بشرط انتفاء فعلانه وقد استدلنا اليه اتفاقا وسجي فيجوز ذلك
في اخر هذه المباحث الثالث انه وجد الشرط على مذهب وانتي على اخر فتعارضت
فتصار الى ما قبل الاختصاص وفيه نظر اذ يتعارض شرط بالتساوي وقد بينا اتفاقا
احد المذهبين راجح ومنع وجود الترجيح فلا تعارض فلا تساقط وعندى من الجواب ان
آخران الاول ان السال لما عُلِّلَ في سؤال انتفاء وجود فعله للاختصاص كفي في الجواب
ان يقال الاختصاص عارض فلا عبرة بالمانع العارض بل العبرة للاصل على ما هو القانون
في هذا الباب اعني ما يمنع المرف الثاني ان القوم قد صرحوا في كتبهم بان الراجح من
المذهبين هو المذهب القائل بشرط انتفاء فعلانه لان وجود فعله ليس مقصودا لانه
بل المقصود انتفاء فعلانه اذ قد قرر عندهم ان وجود فعله ملزم لانتفاء فعلانه
فاذا كان المقصود ذلك وقد حصل هذا المقصود في رخص لا بواسطة وجود رخص بل
لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يضعوا منه مونا لاس لفظه بالتاء ولا بغير

غير لفظ اعني فعلي فيجب ان يكون غير منصرف فان لا عبرة اي فاذا انتفى الامر ان
جميعا اعني وجود فعله ووجود فعلانه والاول شرط الامتناع والثاني شرط الانصراف
او فاذا منع الاختصاص تحقق الشرطين معا سقط العبرة بانتفاء الشرط وكيف
لا يسقط العبرة بانتفاء الشرط وانه يتحقق اجتماع الصديق معا او ارتفاعهما معا وانه
محال وكلام المصريح في ان سقوط العبرة متفرع على نفس المحل الشرطين او الانتفاء من
غاية الامر ان المتفرع بواسطة سقوط العبرة بلا حكمة تلك الوسيلة متفرع على ذلك لتقليل
بها في التحقيق تبين تلك الوسيلة ومن لم يفهم ذلك اعترض عليه هناك فليتامر بالظاهر
ان قوله التامل هو الذي اوقفه في الاعراض قوله ومعناها العطف أي الشفقة والميل
الروحاني في الصحاح الرحمة الرقة والعطف والرحمة مثله والرحمة من الرحمة يقال
ذهبوت خير من رحمت انتهى واما الانتفاء الجحمان وان كان يعني اليه في الجملة الا ان
ذلك ليس معنى الرحمة وذكر بعض الفاضل ان رحيم ان العطف والخوف هو الانتفاء الجحمان
والانتفاء الظاهري ومنه قولهم لا ب عطف لا يعني لا ب ومنه الرحمة اشتغال على ما فيها وانحنائه
عليها وهذا فاسد اللهم الا ان يجعل بانه ساجد بذكر السبب واردة السبب وكأنه اعترض هدف
مضاق والعطف الميل في الصحاح عطف ملئت وتطف عليه استغنى وتقاطفواى عطف بعضهم
على بعض واما العطف بكسر العين فعنا ما بجانب وعطف الرجل جانبه من لدن راسه وعطف
كل شئ جانبه انتهى وبالمجمل فاصل السؤال ان الرحمة تشمل نفساني ومعنوية فبأنية تارة للمراج
والله سبحانه وتعالى منزوع عن ذلك فكيف جمع وصف بالرحمن والرحيم المشتملين منها وحاصل
الجواب على قانون تفرقة ان الرحمة سبب لانعام فهذا الجواب بذكر السبب واردة السبب فالرحمة
وان لم يصح كونها افتقار الله عز وجل لانه بمعناها الحقيقية الا انه يصح كونها وصفا لبعضها المجازي
كما ان بلسمة اليد في قوله بل ياء مبسوطة لا يمنع نبوتها بمعناها الحقيقية الا انه يصح نبوتها بالمعنى
المجازي اعني الجود وهذا فائدة جليلة لا بد من التنبه لها والتخفظ عليها واحاصلها ان جميع
الاعراض النفسانية كالرحمة والفرح والسرور والغضب والعتو والمكر والخدع والاستهزاء و
امثال ذلك لها اول ومبادي هي انتفاء اولها واخر وغايات هي افعال مثل الرحمة والها رقة القلب
واخرها افعال النفع الى المرحوم والغضب اوله غليان دم القلب واخره افعال الضرر الى المفسد
عليه فاذا اطلعت على هذه الصفات في حق الله تعالى فالمراد احوالها التي هي الافعال والغايات

مولانا قلب الدين مع

سلطان

لا اولها

لا اولها التي هي الاعراض والانتفاء لا فائدة السرج جعل المحم الرحمة هنا مجازا عن الانعام والغضب
هناك مجازا عن ارادة الانتقام فان قيل فلما سرج جعل الرحمة هنا مجازا عن نفس الانعام والغضب
هناك مجازا عن ارادة الانتقام لا عن نفسه قلنا بانه كذلك على ان كبري رحيم سمعت رحمة غضبه
فهو للشواب والانعام فاعل والعقاب والانتقام مراد وان كان المال واحدا فان قيل ما معنى سرج
الرحمة الغضب وانما بية النقص قلنا معناه ان انار الرحمة اكثر وكيف لا والموجود باسرها
انارها فليتامر فيه تأمل قوله لانعامها أي انقطاعا جسمانيا والرحم مودت معاني الارض
والسما والذات الضمير الواجب اليها مرتين قوله لان الملك بيان لوجه الزوم في المجاز والبعد في
قوله اصابعهم وعرفه للتقديرة يقال اصابعهم وفداى وصله اليه والفاظاظ الغلظة في الصحاح الغظ
من الرجال الخليفة وعليه قوله جل جلاله ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم
ففي الآية بيان لما ذكره من الزوم في المجاز المذكور وقوله عطف بهم يفهم النون المحففة في الصحاح العطف
ضد الرق يقول من عطف عليه بالضم وعطف به ايضا والتعنيف التقيير واللوم انتهى وقد يشد
النون هنا على انه من التعنيف ولا معنى له سواء لو حط معنى التقيير اي تضيق معنى العنف او
لم يلاحظ اللهم الا ان يجعل مجازا عن اصيل الضرر قوله فلم قدم اه لما ذكر ان الرحمن ابلغ من الرحيم
وعقبه بما حشد الغلبة الى قوله وهو القياس على نظائره وحاول الرجوع الى ما يتعلق به من جانب
المعنى وورد هنا سؤالين كل منهما مرتب على ملاحظة جانب المعنى غير ان منشا السؤال في احدهما
مذكور في كلامه ومنشأه في الاخر غير مذكور فيه فنبه على هذا التفاوت حيث صدر الاول بالفاء بعد
ذكر الشرطية دون الثاني ومقصود الاشعار بانه مرتب على ما هو مذكور ولما كان المنشأ في الثاني
غير مذكور سابقا ذكره مقرونا معه ومنضمما اليه لينظر هناك توجيه السؤال ويتضح بذلك ورود
الاشكال ثم كل من السؤالين وان كان متعلقا بجانب المعنى الا ان الثاني لما كان بجنا الفطرية
بالنسبة الى الاول والاخر متعلقا مع جوابه بل كان معنويا صرا فقدم عليه فليتهم قوله
ابلع من الوصفين من تفضيلية لا تفضيلية لان ههنا شيئا ظاهرا هو بعض الجوز عن على غلط
قوله تعالى خلا من الوصفين ما هو ابلغ لكان اظهر وادفع للاسباب قوله عالم بخير
فان كلام هذا الثاني ابلغ من الاول لانه على مفاه واردة فان التخرين من التخرع هو التمل وطلق
التخرع على العالم الكامل في علمه لانه كماله فيه كانه يخر معلومة عالما كما يقال قلله عالما وقد كثر مثل

5

هذه العبارة في كلام الاول سيم الكلام الشيخ في الايل العجز من اراد ان يعلم عليه فليراجع
اليه فان العلوم بعد حصوله بوصف المعلومات بالكنه للعالم كانه مغلوب له وقتول عنده
ومن ههنا ترى المحققين يقولون كل معروف فهو داخل تحت سلطته العارف وهذه النكتة
يتمتع ان يعرف ذات الباري بالكنه وقال بعض المحققين الضيق قد جاء بمعنى الاظهار ومنه
قولهم قلله جبراً وحرته علماً وقولهم للعالم البالغ الخبير ان الخبير والخبر يتضمنان اظهاراً ما في
داخله المحيوان **قوله** لما قال الرحمن اه حاصل الجواب ان هذا ليس اسلوب الترتيب بل هو اسلوب
التمثيل والتكميل اذ المراد بالاول النعم الجليله والثاني ما دونها ولما كان المقام مقام
التكبرياء وذكر الاله والنعماء اقتضى المقام تقديم عظيم النعم واصولها اذ هي ادل على العز
المسوق له الكلام ولما كان الاقتصار عليها موهماً لخلو المقصود عقب الرحمن بالرحيم
قطعا التوهم ان وقاين النعم غير ملتفت اليها وتنصيصا على ان الكل منه فمن اراد شيئاً من
الفرعين فعليه ان يرجع الى بابيه وبسأل اذن من جنابه على ما اشير اليه في قوله تعالى نعم العبد
انه اواب فمصدرة العزة يكونه او باباى رجاءاً الى الله عز سلطانه في جميع المهمات وكل
الحاجات وفي الكلام تنبيه على انه من باب التتميم وهو تنبيه الكلام بما يعيد المبالغة **قوله** الحمد
والمدح احوال الاضوة بين اللغتين بحملة محتملة لجهات شتى كلها راجعة الى غرض التكلم
والتعويل في التبيين الى القران فان نظر في ذلك ههنا الى ما جرت عليه عادة المصنف
يجز عن حصول الاستقافين بين اللغتين كونها احوال فالمراد ان بينهما اشتقاقاً فلا
دلالة للاضوة والكلام على الترادف وان نظر الى تفرجه في الفايق بقوله الحمد هو المدح
والى تبينهم ههنا حيث جعل ما هو متضمن للمدح اعني الذم بقبض الحمد فالمراد بالاشتقاق
ههنا ان بينهما ترادفاً وبالحمله فنفس الاضوة لا شتمت حجة على الترادف اذ هو امر محل
يتناول جهات شتى لا يتحصل معناها بدون قرينة معينة فضلاً عن ان يكون دليلاً على
الترادف بقي ههنا شئ وهو ان دلالة الكلام اعني كلامه في الفايق على الترادف في خير المنع
لان عبارته هكذا الحمد هو المدح والوصف بالجميل فان الظاهر المتبادر الى الهم من مثل
هذه العبارة ان المراد بالمدح هو المعنى اللغوي اعني الشئ الحسن على ما مر به الجوهري في قوله
الحمد هو المدح والوصف بكماله الحمد هو الثناء والوصف بالجميل فكما ان هذه العبارة ههنا
لا تدل على ترادف الحمد والثناء كذلك تلك العبارة فالمدح اللغوي معناه الثناء الحسن و

عبارة الصحاح هكذا المدح الثناء
الحسن

تخصيص

تخصيصه بالاختياري او غير الاختياري انما هو بحسب الاصطلاح نعم ان نظر الى مدح
المحم في ذلك فالحمد والمدح مترادفان وتحقيق القول في ذلك ان في المدح مذهبين الاول
انهم يعنى يقال على الاختياري وعلى غيره يقول مدحة على صراحة هذه ورثاؤه وقد وردت
الدلالة على صفاته ولا يجد على هذه الامور الثاني ان المدح مخصوص بالاختياري كالحمد ومدح
المحم والمرضى عنه هو هذا الثاني لا الاول ويجيب عن الاول بوجهين المنع والتاويل والمنع
انما لا يتم صحة ذلك بل المحققون يحطون بالمادح بذلك ويقرون المدح على الصفات بأمهات
الخير وهي الصفاة والشجاعة والعدل والعفة وما يشعب منها ويرجع اليها ويردون خلا
ذلك غلطاً ومخالفة للمعقول ولو سلم فكل ذلك ما اول سوى الاخر لان الحق الصورة
انما هي اخلاق رضية وافعال رضية هذا خلاصة كلام المصنف في سورة الحجر ثم انصرح هناك
بان المدح مقصور على الاختياري اي الرجل لا مدح بغير فعله وتمسك في ذلك بقوله تعالى
ويحبون ان يمدوا بما لم يفعلوا ولو لم يكن الحمد والمدح مترادفين لما صح ذلك فليعلم
قوله وهو الثناء والثناء تفسير للمدح وتبريد له بعد الدلالة على ترادف المدح مع فسيم هو
راجع الى الحمد اذ الكلام فيه تفسيراً وتشبيهاً بالمقصود بالذكر ومنه علم تفسير المدح ايها الحكم
الترادف والثناء هو الذكر بالخير والثناء هو رفع الصوت وتعليقه به دفع لوجه صرف
الثناء الى غير اللسان ولو جازا وكيف وقد صح ان الله عز سلطانه مشئى على ذاته على ما يدل
عليه الحديث القدسي وعنه وتوطئة لما يدعيه بعده من حديث الاظهرية وكونه اشيع لها
وتأييده وتأكيداً لما هو بصدره من الاختصاص بالسان اذ هو يلبس عن الظهور والاشادة ههنا
بحسب وهو ان تعريف الحمد بذلك ليس بغيره اما اولاً فلا ينافيها بينا والسخرة والاستهزاء
واما ثانياً فلا ينافيها في المدح بل هو على المحمود به ولقد فصلنا هذا المقام اعني بحث الحمد والذكر
المدح في حواشي المطول وغيره تفصيلاً لا مزيد عليه الا انه لا بد لنا ان نذكر ههنا قدر لا يتجاوز
ليقتضيه ذلك ما هو المقصود والمرام وتحقيق ذلك ان الحمد لا يتحقق حتى يتحقق ههنا امور
خسة الحامد وهو المشئى والواصف والمحمود وهو المشئى عليه اعني من يجري عليه صفات
الحال والمحمود به وهو الصفة المجردة على هذا الموصوف والمحمود عليه وهو ما يتبع ذلك الوصف
بازائه ويقع هذا الحمد في مقابلة والخامس قصد التقظيم والكل ظاهر سوى الشئ
فان تعريف الحمد لا بد ان يكون مشتملاً على ذكرها فالتعريف الصحيح ان يقال وهو الثناء

والغذاء بالجبل على الجبل على وجه التعظيم فقول على الجبل الظاهر ان اشارة الى المحمود عليه
ولا بد ان يكون اختيارا والامر ههنا كذلك او الموصوف فيه مقدر على الفعل الجبل
والظاهر من الفعل انه اختياري فقد فات ذكر المحمود به وذكر قصد التعظيم وبالي تفاصيل
المعلقة بهذا المقام يطلب من سائر مصنفاتنا والفرع ههنا التنبية على ان تعريف
المجد بما ذكرنا من افادة حقيقة المصطلحة والعجب ان القوم باجمعهم قد ساهلوا
في تعريفه ولم يذكر احد منهم له تعريفا حاصلا معا مافاسا لما عن المحذور **قوله** وحده على حبة
وتجاعته المحب ما بعده الانسان من مفاخر ابايه ونحوه وقال ماله وقال
ابن التيمية المحب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن له اباؤه لهم شرف والشرف والمجد
لا يكونان الا بالاباء كذا في الصحاح والجبل فالمراد بالحسب الامر الاختياري الذي هو مناط
الشرف والفضيلة والمراد بالشجاعة اثارها الاختيارية كالخوض في المهالك والجرأة
في المعارك فانطبق المثال على ما هو المقصود من المقال والله اعلم بحقيقة المحاك
قوله واما الشكر المحمود والمدح والشكر امور متقاربة في المفهوم ولتقاربها قد يتوهم
اتحادها واشتهر في الازدهان حضورها حتى ان ذكر البعض ذكر لكل فاذا ذكر احدها
فكانه ذكر الباقي فذكر المحمود والمدح فيما سبق كانه يتضمن ذكر الشكر فكانه ذكرت الثلاثة
اجالا ثم فصلت تفصيلا فقوله واما الشكر فتفصيل لهذا الجمل المذكور في العمق فكونا
تفصيلا للجمل المتكلم غير ان جمل المتكلم والكلام قسمان جمل ذكرى وجمل صفى كلفصلنا ذلك
وكلاما مبنى على ما هو الاصل في وضع اما قلنا اما بان على اصل وضعه على ما هو القانون
في باب ما ومنهم من لم يهتد الى ذلك فزعمان اما لا يلزم ان يكون لتفصيل جمل المتكلم والكلام
بل قد يكون تفصيلا للجمل السامع وقاسه على لفظ ان ونمك في اثبات دعواه بعبارة
الكتاب واتخذ ذلك اصلا كليا في هذا الباب ولا يخفى على ذي خيرة ان التمسك بذلك
ساقط وان القياس الذي اعتبره فاسد وقد فصلنا هذا المقام في حواشي المتأخر تفصيلا
لامر يدعيه من اراد الاستقصاء ههنا فليراجع اليه وقوله فعلى النعمة خاصة معناه ان الشكر
لا يكون الا في مقابلة النعمة بخلاف الحمد فانه قد يكون في مقابلة غير النعمة يعني ان الشكر
اخص من الحمد باعتبار المتعلق واعم باعتبار المورد والية الاشارة بقوله وهو بالقلب
واللسان والجوارح يعني ان كلاما من هذه الثلاثة يكون موردا للشكر بخلاف الحمد فان مورد

اللسان

اللسان فقط فالحمد اخص من الشكر المورد واعم بحسب المتعلق يعني ان الشكر مقابلة النعمة
بالقول بان يثنى على المفعول بالاسم وبالفعل بان يتعجب نفسه في انقياد واطاعته وبالقلب
والنية بان يعتقد انه ولي النعمة ويجزم بانصافه بصفة الكمال **قوله** فاذا ذكرتم النعماء بيمين
لان مكافاة النعمة يكون بكل من الامور الثلاثة اليد واللسان والقلب وفي المكافاة
باليد الجود والسخاء والتعويض بالاعراض اللابنة واللسان نشر الحمد وذكر الامور
والتعريض للنعماء واليه ينظر قوله جل طوله واما بيمينه ذلك فحدث يريد ان اظهار النعمة
واشاعتها شكرها وبالقلب الاعتقاد بمعنى انه يعتقد انه هو المولى للنعم وهو معطيها او
الاعتقاد بتبع النعمة اذا كان عبدا للانسان ولولا ملك نفسه في المحبة بعد تحقق الامر
واليه الاشارة النبوية عليه الصلوة والنعمة اللهم لا تجعل الفاجر عندي بذا النعمة قلبي
يريد ان الفاجر ليجوز به بحق النفس والمقت فلا توفقه للاهان فانه ان وفق له
فقلبي محبة بمعنى لا املك نفسي في محبة يعني المحبة مترتبة على الاحسان قطعاً ان المحبة
تفاوت قوة وضعفا بحسب تفاوت الاعتقاد وقد ورد في الآثار وجوب
التفكير في الآلاء والاستقبال بمطالعة النعماء فان اردت ذلك يورث ارد يا محبة
المورثة لما هو المقصود الاعظم من ميل العرب والقبول والوصول الى المقام المستحق
بمقام الوصول والوصول بالجملة فلا دلالة للبيت على اكثر من ذلك اي من مكافاة
النعمة يكون بهذه الموارد الثلاثة واما ان لفظ الشكر يطلق على ذلك فلا دلالة في
البيت عليه وهذا ظاهر واما اذا ضم اليه مقدمة اخرى وهي ان كل ما هو جزاء النعمة عرفا
يطلق عليه لفظ الشكر لانه ويجعل المجموع في معرض الاستدلال على ذلك فامر آخر
لمن جعل البيت تمثيلا لاستشهاد الاعتر الاول والضم المذكور لا يتجوز في ذلك والحق
ان الاعتراف فاسد وان النزاع مرتفع لان نفي التمسك مبنى على ملاحظة البيت فقط
وانباته مبنى على امر اخر معه فكيف يتجوز هذا في ذلك وكيف يتوهم الاعتراف عليه قلنا
قوله يدري بدل من كنه بدل البعض من الكل على غطر مرت برجل راسه وقولهم ورت
يقوم عبد الله وزيد وخالد والحاقة مصرحون بان الرفع في مثله جدير بتقدير المبتدأ
الا ان ما نحن فيه الوجوه الثلاثة جارية فيه فالجرح على البدل والرفع على الجرح والنقص
بتقدير اعنى والقوم يجعلون الاول في مثله اصلا والباقي جليزا ويصرحون بان

الغير الرابطة في مثل قولهم مرتب شلته زيد وعمر وخاله مقدر انهم اذا لم يرد في بدل البعض من ضمير
 يربطه بغيره يعلم ان بدل بعض لا غلط فان كان ملفوظا به كقوله تعالى ثم عوا وصوا كثير منهم
 فذلك والاقدر نحو من استطاع اي منهم ولا يخفى ان في تقديرهم في مثل ما نحن فيه من الجفاء
 واقادة هؤلاء هذه الاشياء مع ما هاهنا ضاررت هذه الاشياء ملكا لم فيه تنبيه على ان الـ
 عميد الانسان ظاهر او بالها فليعرف قوله فهو احدى شعب الشكرى بالنظر في المورد وان كان
 اهم منه غلاصة المتعلق كما فصلناه آنفا والشعب واحد هاشعبة بالضم وشعبة الشجرة غصنها
 وتشبه كل من الموارد الثلثة بعضن الشجرة تشبيه للشكرى بالشجرة في الكلام تنبيه على ان الشكر
 بمنزلة شجرة لها اعضاء متفرعة عليها هي الموارد الثلثة فكان كل مورد بدون الاخر ليس
 بشكر بل انكر عبارة عن الكل بل عن شئ اخر في فروع لذلك الشئ الاخر فنية بمبالغة لطيفة
 وموافقة لما يشعر به الناظر المذكور ههنا ثم في ذلك تنبيه على ان كل مورد ليس بمنزلة بل الشجرة الحاصلة
 من هذه الاغصان المنفرعة على تلك الشجرة امر اخر هو بين الشكر والمذكور وهو الذي يعبر عنه بالفرع
 والقبول فانهم قد اوردوا من الشكر تشبيه الشكر بالانسان وتنبه المحذرون هو وظيفة الشكر
 تنبيهها على ان كان الرأس من الاعضاء الرئيسية التي لا يتصور وجود الانسان بدون ذلك لا يتصور
 وجود الشكر بدون المحذور وقوله ما ذكرناه تصريح بالمقصود من التشبيه فان قيل فيكون الشكر
 كالا كليا قلنا قد بيناه ان على ان معنى على المبالغة على غلط قوله صلي الله عليه وسلم انهم قد سجدوا
 المبالغة ما اشار اليه المص لان ذكر النعمة وحاصل ان المظهر لما في الضمير وضعها والمفصح عنه
 حقا هو النطق الذي هو اشارة النعمة والابانة عنها بخلاف المورد من الاخرين لان ما في القلب
 خفي وعمل الجارية محتمل له وجزه الطرف الذي هو له صرح بذلك مع ظهوره تنبيه على انه
 ان كان ظرفا لغوا في الاصل واللام لتقوية العمل على ما هو التاوتن في المصادر والصفات الا انه انقلد
 مستمرا متعلقا بالمحذور ان المحذور ان يستمر له وحديث اصله النصب من خفي الى ذلك
 وفي الكلام تنبيه على ما اشتهر في العربية من انهم سجدوا الجار والمجرور واما سجدوا فاعلموا ان الجوه
 الاول ان تشبيه الطرف الخفي الذي هو الزمان والمكان الملفوظا مع في وجه التشبيه احتياج كل منهما
 الى فعل او ما يستغنى عنه ليتعلق به الثاني ان التسمية بمرجأ اصطلاح خالية عن المناسبة
 الثالث ان في بعض الاستغناء لظرف خاص معروض لمعنى الاستغناء فاطلق على الباقي اطلاقا للاسم
 الاخص على الاسم لانه ملزوم له كما يطلق الانسان ويراد الحيوان وهذا وجه صحيح لاخبار عليه
 هذا

هذا

وهذا معنى قول من قال ولما تفرق الجار والمجرور من معنى الاستغناء بسجونه بالطرف فسقط
 عليه بان اعتبار معنى الاستغناء في مثل وميت عن القومين متبع جدا فيقع الاحتياج بالاخوة
 الى تسمية الاسم باسم الاخص الرابع ان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فالاطلاق
 على الباقي من باب اطلاق الاخص على الاسم الخامس ان في بعض المواضع طرف حقيقي فاطلاق
 على الباقي تعليبا وطرد الباب **قوله** واصله النصب اه اذا الواقع في الاطلاقات وتبع في
 الاستغناء في نسبة المصادر الى الفعل والمفعول هو المحل الفعليه اذا المصادر احدثت متعلقة
 لمحلها مقتضية نسبتها اليها والاصل في بيان النسب والتعلق هو الافعال فهذه مناسبتة
 يقتضي ان يلازم مع المصادر افعالها الناصبة وكيف لا وقد لوحظ في هذه المصادر ان
 باظهار افعالها واسناد النصب الى قراءة بعضهم تأييد لذلك **قوله** في معنى الاخبار تنبيه
 على ان بعضها ليس كذلك نحو غفر لك اذ هو معنى اغفر وقد يقال هو تنبيه على ان بعضها ليس
 كذلك كبما ان الله ومعاذ الله لذلك فصلها بقوله ومنها والا وبيان وجه الفصل هو
 المتنبية على ان لجهتين اذ كل منها اخبار وصداثة معنى **قوله** ويدون بها كذا
 اي يقيمونها مقام افعالها فقد صارت هذه الكلمة في هذا المعنى بمنزلة الحقيقة عرفا في
 الاساس لاسد الثلثة حقيقة ومن المجاز قولهم يد الولد مسدا بيه انتهى وفيه اشعار
 بما ذكرنا والباء زائدة او للتعديته على ما يشعر به قولهم يد الولد مسدا بيه ويجوز ان يكون
 المعنى يدون النقبة الناصبة من ترك الافعال تلك المصادر مكان سدا بيه تلك
 الافعال وجعل مسدا مفعولا صريحا ليس دون بمعنى ان المسد هو النقبة لا يخلو عن
بعد قوله كالسوية المنسوبة تشبه استعمال افعالها بالسوية المنسوبة بل بالاولى بما مبالغة
 وتبينها على انه لم يتركب بكونه المتدين بعبادته بل اللغة يريد ان امره مجرور لا يحد احدا
 يخالفه او يعمل به حتى صرح الكثيرون بانه لا يجوز ان يترك الافعال لان هذه قد اشتهرت بحال
 وبلغت في الغيبة عن كلف انصاف مبلغا لو كلف متكلف ذكرها لاحتل المراد ولظهر هناك
 الفاد مثلا قوله تعالى ضرب الرقاب يعني التوكيد مع الاختصار ومقتضى اصل الفعل
 مقصود والمصدر تابع وقد انقلبت القضية ههنا فاذا طلب المسارعة في الامتنان فاشبه
قوله تعالى فقلنا اضرب بعصا الحجر فاجحرت وهذه هي النكته في المحذوف فانهم **قوله**
 والعدول بها الى تلك المصادر والباء للتقديري جعلها معدولة عن النصب الى الرفع

المراد بالتعليب التقوى الاصطلاح في قوله طرد الباب
 دفعا لهذا التوهم
 اي تعليبا لما هو اشرقت على
 من

اختارة الضعفة ووضعت ان الاختار عن اولئك
 منها مستبعد لا يخلو عن خرازة
 سيد

سدة النقبة سدا بيهت رضى را
 كذا في المقدمة
 من

وفاندها المحاطة على الادب والاحتراز من سنة العدول الى المتكلم ولذا لم يقل العدول عن
 المنصب الى الرفع مع انه كاف **قوله** ثبات المعنى واستقراره يريد به الدوام المتجدد الذي هو
 المضارع والدليل عليه قوله والمعنى بخلافه فان قيل ان اريد بثبات المعنى واستقراره الاستمرار
 النبوي الذي هو مضمون الجملة الاسمية المحضة فقوله والمعنى بخلافه بما فيه كان التنبيه
 بآية الخية ايضا يدفع وينفي وان اريد بالاستمرار المتجدد الذي هو مضمون الجملة الفعلية
 فالعدول ضايع اذ هو خال عن النكتة والحاصل ان بين العدول وبين المعنى تنافيا قلنا
 المراد الاول والتنافي ممنوع او المراد بيان معنى الاصل والثاني والخلاف عن النكتة ممنوع
 وهذا كلام ظاهري والتحقيق في هذا المقام ان قولنا المتجدد جملة ذات وجهين اذا تفرق طرف فلان
 قد تفرق باسم الفاعل كانت الجملة اسمية محضة كاجزئها اسم وان قدر الفعل كان
 جملة اسمية خبرها فقل فان لم يخط الاول فالكلام مفيد للاستمرار النبوي وان لم يخط الثاني
 فالكلام مفيد للاستمرار المتجدد وهو مفيد للمعنيين بحسب التقديرين ففائدة العدول
 اذ ظاهرة وهي الاشعار بتكثير المعنى مع تقليل اللفظ والتنبيه على تقييد نعم الله عز وجل
 بحسب تعدد الامرين والقول بان المراد هو الاستمرار النبوي والمراد بقوله والمعنى بخلافه
 حذرا بيان معنى الاصل قول في غاية البرورة لا يتقبله ذوق سليم ولا يسمع مستقيم وذلك لانه
 وان كان محاييا به كالمعنى ياباه نظم التميز ايضا فليعرف في هذه **قوله** رفع السلام
 الثاني اي رفع ابراهيم عليه السلام لفظ السلام للتنبيه على ان نعمته حياهم تحية احسن
 من الاولى فان ذلك راب الانبياء ومنه المرسلين وشعار الصالحين ففي رفعه على ما هو
 الطريقة المسبوكة المنسوبة الى الكل اذ الرفع كان يصلح دليلا على احسية الخية كذلك يصلح
 دليلا على فعله الذي هو انه حياهم تحية احسن منها بل اعتبار الثاني اولى على ما لا يخفى وقد
 يقال معناه حكمي رفعه في القرآن للدلالة على ما ذكره واما رفع ابراهيم عليه السلام فليكون تحية
 احسن من تحية النبي للدلالة على ان حياهم بما هو احسن **قوله** لان الرفع دل على ثبات السلام
 تعليل للمعلل يعني ان دلالة الرفع على احسية افاض في من جهة دلالة على النبوت مجردا عن
 التجدد والحديث ودلالة الرفع على ذلك كناية عن كون الجملة الاسمية والا فلا دلالة للرفع
 على ذلك اصلا اذ يوجد الرفع ولا شيء من ذلك فهو ما بطريق الكناية او بطريق التوسط
 اي الرفع دل متوسط الجملة الاسمية وبالجملة فالمقصود ان الجملة الاسمية مضمون النبوت

هذا القول وهو المذهب ومن يتبعه

سيد

المجد

المجد واما الدوام والبقاء فامر زائد وعن مدلولها خارج موكول الى المقام وهذا ما قال الشيخ محمد
 القاهر في دليل الامجاز لادالة لزيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وقال في موضع اخر
 وموضوع الاسم على ان يثبت بالمعنى لا شيء فقط فاذا قلنا زيد منطلق فقد ثبت الانطلاق
 له بالمعنى فيه كالمعنى في زيد طويل وعمر وقصير وكذا التجدد والحديث لان الدوام مع كونه ملابسا
 له لما كان خارجا عن حيز الدلالة كان التجدد والحديث بالطرف الاول على ما لا يخفى وههنا
 مباحث شريفة ذكرناها في حواشي المتنازع فليطلب هناك **قوله** والمعنى بخلافه يريد به
 وان عدل الى الاسمية الا ان هذا لا ينافي في اعتبار الفعلية ايضا من وجه والحاصل ان لو لم يخط
 العدول والنعم الالهية الدائمة الدائمة وان الاصل تقدير المفرد فالجملة اسمية صرفة وان لم يخط
 ما يقتضيه الظاهر من بيانه وتفسيره بقول اياك نعبد واياك نستعين والنعم المتجددة
 المستمرة وان الاصل في العمل بالفعل بالجملة المعدول اليها فعلية معنى فكون المعنى
 هذا باعتبار لانا في كونه آخر باخر وههنا اشكالان مشهوران احدهما ان في كلامه
 دورا لانه عطف القول باياك نعبد واياك نستعين يكون المعنى هذا وكون المعنى هذا معطلا
 به فيكون دورا وانما بهما ان جعله بيا بالتجدد يستلزم فدا وهو انه يلزم ان يكون القلب و
 الجوارح مورا للتجدد العبادي كذلك وقد قرآن الحمد مودة اللسان فقط واجيب عن الاول
 بوجهين الاول ان قوله لانه بيان لمجدهم تعليل لما يتبعه العلم واما تعليل المطابقة بالاصل
 ففي الوجود فلا دور الثاني انه ان ثبت كون المعنى هذا بالاستقرار من كلام العرب سمعا اذ العرب يميزون
 الافعال ويتركون المصاير المنصوبة على حالها ثم جعل الجاء بعده من الكلام مطابقة لتوضيح ذلك
 بهذا كلامهم وكلا الوجهين تحسفا للحق ان العلم يكون المعنى كذلك معلول لذلك اي لما ذكره
 من اياك نعبد واياك نستعين واما وجود هذا هو معلول بذلك فالاول علمته الثاني علموا الثاني
 علمه الاول وجودا وتحققا فقوله ولذلك تعليل الاول الثاني تحققا وجودا وقوله لانه بيان
 لمجدهم بيان للعلمة وهو في معنى التفسير لقوله ولذلك واما كون الثاني علمه الاول فليس في كلامه
 نعر من اصلا فليست في هذا المقام نامل وحديث البيان اشارة الى السبب في ترك العطف
 واجيب عن الثاني بوجهين الاول ان السؤال عن الكيفية لا عن الماهية وفي قوله كيف تجدد وتنبيه
 نبه على ذلك يعني السؤال المقدر به هو هذا الاما حذركم ولا يخفى ان العبادة المشتملة على الحمد وغيره حوا
 واذا انضمام المعنى انضمام غير اليه نوع بيان للكيفية فان قيل الكيفية معلومة من قوله الحمد فليكن

رازي

الكل

بذلك لا يوقل من عرفت ان المعنى هذا محاييا به ان عرفناه كما يريد
 عقبة ولو قيل ان المعنى هذا محاييا به ان عرفناه كما يريد
 من صفة ان بيان لانه
 ان قوله لانه بيان للمقام تام لانه لو اتى التاميل العلم وقوله
 ولذلك تعليل حسب الوصف كما هو في الاول حياهم تحية
 لا يدل على ان المعنى هذا محاييا به ان عرفناه كما يريد

بعد ذلك استفسار بعد البيان واياك بعد ليس حالاً قائمة بالحمد ليصح السؤال بها وكيف
 واعتبار السؤال بالنسبة اليه وهو كلام الغيوب متفرد قلنا المعلوم كيفية والمط كيفية اخرى
 وراوها لان بيان كيفية لا يعنى امتناع الاستفسار عن كيفية اخرى واما الثاني فمنوع واما
 الثالث فهو نظري فاداد قد تقرر ان هذا الكلام على ما يحتاج كلام العباد وعلى ما لانهم الثاني ان الحمد
 وان اختص باللسان الانه جمع وقوع العبادة بياناً له اذ هي متضمنة لما هو حمد وهو الاعتراف
 بكون المنعم موصوفاً بصفات الكمال والاعتراف بمورده اللسان فقط والحاصل ان العبادة وان
 كانت ليست بحمد الا ان يصح كونها بياناً للحمد اذ هي متضمنة له فالمحمود في البيان لا يزم بالانفسها
 التي هي المعلوم وهذا القسم من البيان بلغة لا تزداد على قدر الجواب وان لم اعلم بالصواب ولبعض
 المدققين هم بنجاب جواب ثالث دقق وحاصل ان الجواب الايق كيف يتحدد وان يقال اياك
 تحمداً حال حمدنا لا لا لشرك فيه هذا الا انه عدل من حمد الى بعد تنبيهها على ان الحمد اصل
 العبادة ورأسها اذ العبادة حقيقة تشكر المنعم الحقيقي اي اظهار الطاعة والانقياد له بقدر
 الامكان وعزى ان الجواب بذلك تنبيه على ان الحمد المعبر هو الحمد المعروف بالعبادة ليكون
 فعلة مصداقاً لقوله والافاقول الحمد عن الفعل امر عاطل بل هو في الجملة باطل بل المعبر من
 اللسان ما يصدق به الجحان والاركان فاجتمعت اذن شعب الشكر تمامها وهما كذلك فليست
 واعلم ان الحمد وان كان في اللغة فعل لسان خاصة الا ان حمد الله على ما صرح المحققون ليس مجرد
 قول القائل الحمد بل ما يشترط تنظيمه وينبغي تحجيره وعلى هذا يصح كون اياك بعد بياناً للحمد
 بلا تكلف لكن هذا لا ينطبق على ما ذكره المصنف من اصطلاح آخر قوله ما معنى التعريف معنى بينت
 لنا معنى الحمد واعرابه وما هو تنظيم لذلك فبين لنا تعريفه وفيما فعله تنبيه على ان القانون في
 مثله انما هو هذا الترتيب على ما صرح جوابه يعني ان القانون في مثله هو ان يبين معنى اللفظ أولاً
 ثم يبين اعرابه ثانياً ثم يبين ما يتعلق به ثانياً السر في هذا الترتيب ظاهر فان الذهن
 يهتدي اليه والطبع يتنبه وان لم يتنبه عليه وتفسير التعريف والتخصيص في حق السؤال والجواب
 تنبيه على انه مطلب بنفس مقصد برأسه فحق التوجه التام اليه والقاء الشرائع جعلتها عليه
 واشعاراً بحمل الخلاف والنزاع والى الاشارة بقوله والاستغراق الذي يتوهم كثيراً من الناس
 وهم قوله هو نحو التعريف اه لما كان بعد التحقيق للتعريف معنى تعريف الحمد وكان هناك خلاف
 منازع بالغ في الجواب فذكر فيه امور ثلثة الاول ان مثل العراك فتنبيه بالمثل المشهور الذي هو علم

لفظ
 قوله لا تشرك ولا تعبد الا الله
 لا تشرك مع غيرك ولا تشرك في عبادته
 لا تشرك في عبادته ولا تشرك في عبادته

اذ العبادة وان عرفت الكوارث والثلثة ان القانون
 ان الاستغناء بالقلب وان ابييت ما قلنا ايضا
 فالعرب باسمها حاصله اذن

في هذا الباب الثاني انه يبين الجامع بقوله وهو تعريف الجنس ولم يقتصر على مجرد التشبيه لكانت انه
 فتر تعريف الجنس ولم يقتصر على مجرد ذكره مع انه معلوم مشهور وكان يكفي في الجواب ان يقول هو تعريف
 الجنس لان ما زاد على قدر الجواب تكثير للعبادة وتحقيقاً لما هو فيه بكون النظر والاعتبار وتبينها على ان
 هذا المحل من وجه العقول ومعدن الانظار والجملة في كلامه تنبيه لبيان اللفظ على ان محل الخلاف
 والنزاع وحمل السؤال والجواب هو معنى التعريف في الحمد لا معنى الجنس كما زعم بعض القاصرين بقوله
 والاستغراق الذي يتوهم كثيراً من الناس معطوف على قوله هو نحو التعريف في ارضها العراك اي هو
 تعريف الجنس لا الاستغراق وجعل عطفاً على ما هو في معنى التعريف ليعرف الجنس وهو قوله ومعناه
 الاشارة بمعنى ان تعريف الجنس هذا اذا كان معنى وضع الخلاف والنزاع فيه وهم فاسد وسيا يتك
 نزهة هناك قوله ومعناه الاشارة اه تعريف ليعرف الجنس وتبريح بانه لا معنى للتعريف لا التبيين
 والاشارة الى المحصور اعني حضور معنى لفظ هو من دخول اللام وحاصله ان لا يقتل من معنى التعريف الا
 التمييز والتنبيه على ان معنى اللفظ حاضر معلوم في ذهن السامع واللفظ المنكروا ان كان معناه حاضراً
 عنده الا انه فرق بين ملاحظة المحصور ومصاحبة المحصور فالحاصل في المنكروا الثاني فقط وفي المقر
 كلاهما هو هذا معنى ما ذكرنا من ان التعريف معناه الاشارة الى حضور الحاضر ليس محصوراً بغير اللام
 بل بلفظ التعريف سواء كان لامياً واصافياً او علياً كذلك الاشارة الى ما ذكره القوم من ان المعرفة ما
 يعرفه مخاطبك والنكرة ما لا تعرفه يعني ان المعرفة ما تشير فيه الى ما يعرفه مخاطبك والنكرة ما
 لا اشارة فيه الى ما يعرفه وذكر ان الحجاب ان زيداً موضوع لم يعرفه بين المتكلم والمخاطب وعلام
 زيداً لم يعرفه بينهما بحسب تلك النسبة المخصوصة فاذا عرفت ان معنى التعريف هو الاشارة
 الى حضور الحاضر في ذهن السامع فاللام ان قصد به هذا المعنى فقط هو للام الجنس وان
 قصد به الاشارة الى حقيقة معينة من الحقيقة الحاضرة فهو للام العهد الخارجي ومثله العلم
 الشخصي والا لوان قصد به الماهية من حيث هي كقولهم الانسان حيوان ناطق والرجل
 خير من المرأة هو الذي سموه لاه حقيقة والطبيعة ونظيره العلم الجنس كاسامة وان قصد
 به الماهية من حيث انها موجودة في صفات الافراد بدلالة الالاء المخصوصة بها فان كان المقصود
 وجودها في صفات جميع الافراد كما اذا قال مقام خطابياً وقرنته البعضية مستقيمة فهو الذي
 سموه لاه الاستغراق اذ لو لم يحمل على العموم والاستغراق لزم ترجيح احد المتبادرين نحو المؤمن
 غير كريم والمنافق حجب لئيم اي كل مومن وكل منافق كذلك ونظيره كلمة كل مضاف الى النكرة

وان قصد وجودها في معنى بعض الافراد بدلالة القرينة المشعة بالبعضية نحو ادخل السوق واشتر اللحم وفي التنزيل واخاف ان ياكل الذئب فهو الذي سموه لام العهد الذهني ومثله النكر في الانبات ولهذا الواو هو في المعنى كالنكرة مع القرينة لكن النظر الى مدلول اللفظ لا يستلزم اذا اللام في المعنى اشارة الى حضور الحاضر في الدهن ففهم المحضور وملاحظة وفي النكرة المحضور مصاحبة وقد ظهر بهذا التقييم ان اللام تعريف العهد الخارجي وتعرف الجنس فقط وان الاستغراق والعهد الذهني خارجان عن معنى اللام واسيان من قرائن المقام ولهذا ذهب المحققون الى ان اللام تعريف التعريف الخارجي والحقيقة فقط وهذا هو المطابق لما عليه المص من ان فائدة اللام هي التعريف فقط وان التعريف منحصر في العهد الخارجي والجنس فالاستغراق غنم غير ثابت بمعنى ان ليس معنى اللام ان يستغنى قصد في التركيب بمجموعة المقام والحاصل ان المصفاة بالاستغراق المعاني ما منع للاستغراق اللامي وليكن هذا المعنى عندك فيستظهر فائدة عن قريب وبعض المدققين اعتبر القسمة بنوع اخر وحاصل ان معنى اللام الدلالة على المحضور والحاضر الذي يغير اللام الى حضور ما على اخر في فان كليا فهو العهد الذهني ويعبر عنه تعريف الجنس ايضا وان كان جزئيا هو العهد الخارجي فالاستغراق على هذه القسمة ايضا خارج عن معنى اللام يستند الى قرينة المقام ثم قال وتعرف الجنس هو الذي يقال العهد الذهني وعليه المحققون وكلام المص دبايل اليه حيث ستر تعريف الجنس بالاشارة الى حضور المسمى الحاضر وهذا التقييم ايضا جيد ومن اصة في الاصطلاح فقوله ومعناه الاشارة بريد بالاشارة العقلية او الكلية لا تدرك الا باللفظ وقوله الى ما يعرف كل اشارة الى ان مدلول اللفظ يجب ان يكون معلوما عند السامع وجوبه عند المتكلم والا امتنع بقوله سامعا في كلامه هذا وتنبية على انه لا فرق بين المعرفة والنكرة في هذا المعنى انما الفرق في الاشارة الى المحضور وعدمها فقوله كل اشارة الى كل احد جعله مخاطبا وسامعا في هذا الخطاب وقوله ما هو الى حقيقة من الحقائق وقوله بين اجناس الافعال متعلق بالمذكورين جميعا وفائدة زيادة التاكيد والتبريح بما علم التزاما من ملاحظة جنس المحذور مجردي امتياز من بين اجناس الافعال مع قطع النظر عن الشمول واحاطة الافراد والتنبية على ما تقرر من ان يال بما عن الجنس والمالك الازدهام بحيث يصطاك ببعضها وارسلها العراق واقع في بيت لميد والبيت هكذا فارسلها العراق ولم يزد لها ولم يشغق على تفضيها الى فصيها رسلها الى الآن والمستقر فيه راجع الى الجبر والعراق مصدر في موقع الحال اي معتكرا او

اراد به صاحب الشف وتبعه المولى المصنف
مولانا اكل الدين

ناصبة

ناصبة حال اي بعيدك للعراق وهذا ينفرد ان كلام المص ما يال الى القسمة الثانية في العهد الذهني ولم يزد لها اي لم يمتصها والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى المحوض ويدخل بين بعيرين عطشا من يشرب مرة اخرى والنقص بوزن الطلب التكرار وعدم تمام الامر مصدر في الصحاح ونقص الله عليه العيش اي كثره وتنقصت عيشته اي تكرر وتقصم الرجل بالكسر ينقص نقصا اذا لم يتم مراده وكذلك البعير اذا لم يتم شربه واما قوله ولم يشغق فهو من اشغقت فانما مشغق وشغق ولا يقال اشغقت ومن ابن وريد ان اشغقت واشغقت بمعنى وانكره اهل اللغة فاشغقت عليه بمعنى عطفت واذا قلت اشغقت منه فانما تعني خذرت واصلها ما واحد كذا في الصحاح والحاصل ان الاشفاق اذا كان بمعنى العطف والرحمة تعدى على واذا كان بمعنى الخوف تعدى كمن قال تعالى واستغنى منها صرح بذلك اهل اللغة ورح فقد انظم اشكال على قوله ولم يشغق على نفس الدخال لولا استقامة هذا الشيء من المعنيين اما الاول فلان العطف يكون على الاثر لا على نفس الدخال الى عدم تمام شربها فانه لا معنى له واما الثاني فلان الواجب ان من نفس الدخال فلفظ على مانع عنه فان قيل المحضر ممنوع اذ ربما يستعمل على و يتصده منه معنى الخوف يقال اشغقت عليه ان يناله مكروه اي خفت عليه ذكره في الاساس قلنا هذا غير مفيد اذ الواجب ان يكون مدحولا على شخص الامعني وتحقيقة انه مذكورها صليتين والتقدير كذا المعنيين اي اشغقت عليه من ان يناله مكروه وهذا في التحقيق راجع الى ما ذكرنا فافهم والحوار ان على هذا معنى من وقد صرح جواب ذلك في قوله تعالى اذا انسا الواعلي الله يستوفون وقد جعل على طرفا مستقرا لا اي حال كونها كائنة على النقص وقد قدر مصفا اي على صاحب نفس الدخال **قوله** والاستغراق الذي يوجه كثير من الناس استفسارا عن مدلول اللام ههنا وقرر في جوابنا ثانيا ان معناه تعريف الجنس ثم حقق تعريف الجنس بالتاكيد وكشف عن معناه كشفا لا يحول حوله مشايبة شبهة ثم منع كون الاستغراق ههنا مدلول اللام والقوم قد تحيروا في هذا المقام ولم ينفوا معنى هذا الكلام كمن كنت فيه لا فاضل اقدمهم وبكيت عن الوصول الى الحق اذ انهم لم يحام حوله المهرة والحدائق ولم يترتب على ذلك الاسمرا الاحداق حتى صار هذا الموضع معتبرا في القول ومردج القول فربها مقامان الاول القول في وصل متبع ما هو الثاني القول في نقطة ما معناه وعلى اي شيء عطفت وعناه واقوال هؤلاء مع كثرتها تنحصر في هذين المقامين اما الاول فقد علقوه بوجه الاول وهذا هو الذي ذكره صاحب لباب الاعراب في اعراب الفاتحة وتبعه قوم

راجع المصادر والديوان والصحاح
مستط

مقاليد

اشغى من الاستغراق
مستط

من المحققين ان اللام لا تعيد شيئا سوى التعريف والاشارة فالاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لم يكن
 ثمة استغراق الثاني ان الجمن من المصادر والاسماء مائة الاف والاصلة النصب والعدول الى
 الرفع لما ذكره المصنف من الاشعار بالدوام والنبات والفعال لا يدل على الحقيقة دون الاستغراق
 فكذا ما يوجب منابه الثالث ان علمه المنع عن المطابقة اذ قد سبق ان قوله بان تعيدوا بان
 نستعين ببيان الجمن المذكور يعني ان المراد بالاول والثاني والامع للاستغراق في الثاني فكذا الاول
 الرابع ان الجمن هو المتبادر الى الفهم وهو ان يقع في الاستغراق الاسماء في المصادر وعند خفاء فربما
 الاستغراق انما من ان هذا مبني على اشتهار من مذهبه من مسئلة خلق الافعال فعنده لما كانت
 افعال العباد تخلقهم واجادهم لم يكن كل حجة له تعالى الساس ان المفرد المحلى باللام لا يقتضي
 العموم على مذهبه السابع ان المقام يأتي عن الاستغراق اذ الاعتبار اعني اعتبار الاختصاص
 في حقيقة الجمن بالاجل وعلا بل من اختصاص افراد هاجموا وفردى وفي ذلك اشعار بان
 حمد كل حامد لكل محمود حمد لله تعالى على الحقيقة اذ الحمد على الكمال الغايض من جنابه فالكل
 في التحقيق فعله والكل في اية الثامن ان الكلام في الجمن الحقيقي الكامل الذي يقتضيه اجراء هذه
 الصفا فلا معنى للاستغراق هنا بل اللام الحقيقية والمراد العود الكامل على غط ذلك الكتاب ففي
 ذلك اشعار بان التامل كان كل الحقيقة بخلاف الاستغراق في المقام الخطابي بتزليل ما عداه
 منزلة العدم فان فيه تطويلا للام فكذا كلامهم في بيان منع الاستغراق واعترض على الاول بان
 اريد ان لا يكون ثمة استغراق هو مدلول اللام فلا يتم التعريف وان اريد ان لا استغراق هناك اصلا
 فظاهره غير لازم فاذكره ولو كان كذلك لما وجد استغراق في المفرد المحلى باللام الجمن في شئ
 من المواضع وبطلانه ظاهر وفيه نظر لان مراده استغراق هو مدلول اللام والتعريف في غاية
 التمام اذ المراد انه قد دل الدليل على اعتبار هذا التدرج اعني تمييز المستحق واعتبار حضوره في
 ذهن السامع على ما هو مدلول اللام والاسم واما الاستغراق فهو امر زايد على مدلوليهما فلا معنى
 لاعتباره اذ ان كتاب اللام الزايد لا بد ان يكون لفائدة زائدة والفائدة الزائدة هي ان كانت
 المحصورة الاختصاص فهو حاصلة من تعريف المبتداء باللام وان كانت غير ذلك فعليه ان يبينها
 او لا حتى يتكلم عليها تانيا بل اعتبار هذا المعنى في هذه الصورة ابلغ واقوى من الاختصاص
 في جميع الافراد حاصل في صفة الطريق البرهاني فيكون اولى على ما لا يخفى واعترض على الثاني
 بوجهين الاول انه يشعر بان يقول يكون اللام للاستغراق في الجملة وليس كذلك الثاني ان الثاني

طبي

الرازي

الرازي

الف

كف

سيد

او ليس جعل الاستغراق وحده اختصارا قبل الجمن
 في هذا المقام الجمن دون الاستغراق

منه

مناب الفعل انما هو المصدر المذكور مثل سلام عليك اذ هو المودى لدلوله فلم لا يجوز في المصدر
 المعرفة الواقع موقعه الناب عنه ان يكون تعريفه باللام لزيادة معنى هو الاستغراق كما ذكر انه
 للاشارة الى الجمن مع خلق الفعل عن ذلك وفي كلا الوجهين نظر اما الاول فلا يلزم الاشعار
 المذكور ولا خفاء في ان المصنف قابل باستغراق اللام في الجملة بمعنى المقام وقد سبق تحقيقه فلا
 واما الثاني فلان معنى اللام هو الاشارة الى حضور المعنى اعني معنى مدلوله والشمول والاحاطة
 في الافراد خارج عن معنيها فان قصد هذا المعنى باللام فذلك دليل اخر لثبوت المقام
 ولا دليل هنا اصلا يدل على اعتباره حتى لو كان هناك دليل خارجي يدل على اعتباره واعتبر
 ذلك لاجل هذه الاية فيما نحن بصدده فالقول بان لم لا يجوز في المصدر المعرفة ان يكون تعريفه
 باللام لزيادة معنى هو الاستغراق لا معنى له واعترض على الثالث بان كون الثاني بانيا للاول
 ممنوع والاستدلال بترك العطف فاسد لانه يجوز ان يكون ذلك منبئا على الاشعار بالعرف
 بين الحالين اذ الكلام الاول جار على المدح للغايب من جهة استحقاقه كل الحمد والثاني جار على
 الحكاية عن نفس الجامد فاعبر الفضل يشعر بان يبين ما يونا بانيا وهذا اوجه ما ذهب اليه
 المصنف اما الاول فلانه من قبيل التوكيد اذ قد جعل في مصدر الكلام متبوعا بالحجة واما ثانيا
 فاما كان صرا لا نقاشا قل من سلوب الى سلوب في سياق واحد لمعوم واحد وهذا مفقود
 على تقدير البيان واعتبار السؤال والجواب ولا يخفى ان الدخا الى فسخة الاتفاق والقول بان
 قوله الحمد له الى مالك يوم الدين واد على النكر الثاني وانك تعيد واد على النكر الجوارح
 وانك تستعين على النكر القلبي احسن واولى من القول بالبيان لان مضمونه ان ابان تعيد
 عن حمد حمده واما ثالثا فلان في تعقيب هذه الصفا اشعار بعلمية الحمد على ما صرح به
 المصنف فيما سيجي حيث منقول وهذه الاوصاف دليل على ان من كاهنه صفا لم يكن احد احق منه
 بالحمد والشناء وهذه الصفا باسرها تقتضي العموم في الحمد فان الشكر يقتضي مفعلا ومنعا عليه
 ونقطة النعم هو الله تدرت اسماءه ووجه التخصيص في هذا الاسم المقدس ظاهر اذ هو جامع
 لمعاني اسمائه المحكي كلها ما علم وما لم يعلم والمنعم عليهم هم العالمون وقد اشتمل على كل
 جنس مما سمي كما سيجي تنديده والنقطة قد اشير اليها في الرحمن الرحيم وهذا قد استوعب
 الكل فاذن ما الذي يقتضي تخصيص الحمد ببعض سوى التكميم والتوسم عا الله عنه ولله در من يقول
 قولك زبد حسن الوجه وصف لزيد وحمد لربه فان ادخل في كل حال وكال وخالق كل من له

٢٢

طبي

الجمال والجمال وحال كل ما يستحق المحرم من الافعال فان كل من هو صانع جمال فطرته
وكل محرم فهو صانع لبان فحتم هذا خلاصة كلام هذا الفاضل في تقرير اعتقاده على
الوجه الثالث وفيه نظر اما اول فلان حديث التفسير فاسد اذ جعل الثاني بيا للاول لا يتفق
اجمالا وتفصيلا والاجمال والتفصيل باب من البلاغة وله خطر من البهاة وضرب من
الملاحمة ليس لغيره من العبارة قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وجملة الامم ليس
اعلامك الشئ بعينه مثل اعلامك له بعد التبيين عليه والسقطة فيه لان ذلك جرى مجرى
تكرار الاعلام في التاكيد والاحكام وكيف لا والشئ اذا اضمر ثم فسر كان ذلك انتم لم من ان
يذكر من غير مقدمة اضمار وكيف لا وانا لعلم ان في قوله تعالى فانها لا تعنى الابصار فحتمه وشرفا
وروعة لا تحسبها في قولنا فان الابصار لا تعنى وكذا السبيل ابد في كل كلام فيه ضمير
قصته فتقوله تعالى انه لا يعلم الكافرون بنبيهم من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لا يفيد
قولنا ان الكافرين لا يعلمون وليس هذا الا لان في اعلاما بعد مقدمة له وتبيين عليه كبر او اعا
ووطئتم بني ولوح ثم صرح ولا يخفى مكان الجرئية فيما طرقة هذا الطرف هذا الكلام ولو كان الامم كاذرة
هذا الفاضل في محل هذا الباب باسره لان في الكل تكليف بالمعنى الذي ذكره واما ثانيا فلان
البيان لا ينافي الالتفات بل الالتفات حاصل مع الزيادة كما ذكرنا واما ثانيا فلان العموم لم يركب
بديع بعلية الصفا حاصل في صف اختصاص الجنس بالطريق البرهاني على ما وجدناه واما
رابعا فلان المصم ما صرف الحمد الى البعض والاختصاص به حتى يفرض عليه بانه لا يمتنع تخصيصه
ببعض الاत्मك والتوهم والعمى ليس موار هذا الكلام في هذا المقام الاعلى عدم الاهتداء الى المرام
على الله تعالى ومن عاين الله عز وجل واستقام واعترض على الرابع بان المحلى لام الجنس
في المقام الخطابي يتبادر منه الاستعراق وهو السامع في الاستعراق هناك مصدر الكا وغيره وانما
اولى بلا غلبة الشمول والاستعراق من تمام تخصيص الحمد بانه سبحانه وتعالى تعظيم القرينة الاستعراق
هنا كبر على علم وفيه نظر اما اول فلان التبادر من مثله ممنوع وكذا الشروع الذي ادعاه واما ثانيا
فلان القرينة التي ادعاه وجعلها في الظهور كالنار على علم ان كانت موجبة ففاسد وكذا ان
كانت مرجحة اذ اختصاص الافراد حاصل في ضمن اختصاص الجنس بالطريق الاوكد والطور
الاحكم على ما وجدناه غير مرة فلا قرينة هنا اصلا على الاستعراق بل لو ادعى ان هنا قرينة على
خلافه لكان اقرب الى القبول لان لام الجنس يفيد القصر ولا الاستعراق يفيد بثبوت تمام الافراد

لثبوت كبريا والاول وكذا لانه مع افادته هذا المعنى عند الثبوت له والنفي عن غيره اذ المحرم كبر
من النفي والاثبات فليست من نعم لو اعترض على هذا الوجه بان صاحبه يصرح بان الاصل من اقسام
اللام اي الكثير الرابع في الكلام هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكما لا يتفق الاستعراق
ان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا ووجه تكليف به في قوله ان كونه
مبنى على ان المتبادر الى الفهم النابع في الاستعمال كان شيئا في الجملة واعترض على الخامس بوجهين
الاول انه شعر بان المص قابل يكون اللام للاستعراق في الجملة وليس كذلك الثاني ان المص قد صرح
بان في قوله الحمد بتخصيص الحمد باله سبحانه واختصاص الجنس بتلكم اختصاص كل فرد
تكليف يكون المنع مبنيا على القرار من ذلك فان قيل فكيف ينطبق المحرم على قانون الاعمال
وهو ان العهد مستقل في ايجاد جميع الافعال جديلا كانه فعل الاختيارى وقبحا اجيب بان الكل
باقداره وتعليقه فان كان ما صدر عنه حتمنا فالحمد المعبر في مقابلة راجع الى الله تعالى حيث يمكنه
منه وقدره عليه وان كان اختيارا فلا يرجع اليه الذم باقداره عليه وتمكينه منه اذ قد تقرر ان اقدار
المختار على المحسن حق بوجوب الحمد وعلى القبيح ليس بواجب والوجه الذم وكيف لا وقد صرح
المص في سورة التغابن بالمحرم والتخصيص حيث يقول في قوله تعالى الملك وله الحمد قد علم
ليدل بتقدمها على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى واما حجة غيره فاعتدوا بان نعمة العبر
على يد هذا كلامه وفيه تصريح بانه لا يفرق من الاستعراق لاجل مدحيه والحاصل ان قاعدة الاعمال
كما انها منافية للقول بالاستعراق كذلك هي منافية للقول بالقصر والمحرم فلو كان مقصورا والمص
من منع الاستعراق بحافظة مذهب ورعاية جانب اعتزاله لا أقدم على المحرم والتخصيص وهذا
ظاهر ههنا نظرنا اول فلان قد مر عليك مراد انه لو سلم الاسفار المذكور فالمص قابل يكون
اللام للاستعراق في الجملة واما ثانيا فلان الثاني وان كان مشركا بينهما الا ان بينهما فرقا
وحاصله انه لو قيل ابتداء كل فرد من افراد الحمد لله تعالى لم يمسح الى النكارة في مذهبه
والتكليف والافراد وان كان مسلما في مذهبه الا انه لم يمسح كثير من هذه المنازع هناك كاي
يكان من الاستدراج الى القبول والتسليم انه هو بالضرورة لازم عقلا فالقول هناك تدريجي لا دفعي
واختصاص الامر اذ كلها في ضمن اختصاص الجنس ايضا كذلك فيجوز ان يكون منع الاستعراق
واختيار الاختصاص مبنيا على محافظة مذهب لكن بالطريق الذي ذكرناه ويجوز ان يكون هذا
المعنى مراد القائلين بان هذا مبنى على مسئلة خلق الافعال وان مبنى على محافظة مذهب فليست

الحافظة على مذهب
الاضمار في قوله
فانما هو مذهب
الاضمار في قوله
فانما هو مذهب

والحاصل ان الفرق بين قولنا
كل فرد من افراد الحمد لله تعالى
وقولنا الحمد مقصور على الله تعالى
واضح ولا يخفى ان الثاني المعنى
كان اكمل واحدا فافهم

متشابه
عبارة الكشمكة
اجاد فطرية
مذهب الاعمال
قبحا وضمنا
ان العهد حالي

والحاصل ان رصود كل فرد الى الله تعالى لازم بالاجزاء عقلا بعد التدبر
في التكليف والافراد اختصاص كل فرد بما يطرأ له من النعمان
العملية اضمارا او مقدر على تقديره على ما يستلزمه القبول من حيث التكليف
الاجمالي قوى واولى في استدراج الامر الى التسليم والقبول على تقديره
بما يخالف الاستعراق الذي حاصل من كل فرد لله تعالى فانما يفتقر
المبادر الى النكارة واستعداد مذهب على من يطرأ له الاستعراق الى
ولما كان المص حتمنا في مذهب على من يطرأ له الاستعراق الى
طريق الاختصاص محافظة على مذهب واستعداد الحق والتحقيق

فان هنالك قوة لا تهتدى اليها الا من عصمهم الله وقيل ما هم واما الالاس فلا يخفى ضعفه اذ
المفرد المحلى بالام الجنس اذ وقع مبتدأ فهو مقصور على الجنس وقصر الجنس قهر لكل فرد فلا معنى
منع الاستغراق اذ الجمع المحلى بالام لا يقتضي العموم على مذهبه واما الوجه الثامن فتعريفه على الخط
الذي قرناه وصرح به صاحبه ايضا قد افسد الاغراض الذي وردوه عليه بان يجوز الحمل على
الاستغراق بتفصيل الخاص وغيره منزلة القدم بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس
والاستغراق في انهما منافيان طريقة الاعتراف ظاهر وان منافاهما من دفع باحد الوجهين
المذكورين وحاصل الدفع انه لما افوت لكفاية ما بعد النابولين المذكورين والاستغراق
امر لا يذلل الحاجة الى كتاب الزايد ثم التبريل فليعلم فيه تامل واما المقام الثاني من المقامين
المذكورين فالبحث المتعلق بتخصيص امرين الاول ما معناه الثاني انه على اي شيء معطوف
اما الاول فقد اعترض عليه بان الاستغراق ليس بوجه وان جعل الوجه معنى الموهوم صار معنى الكلام
والاستغراق الموهوم موهوم وهو من لغو الكلام وهو كحديث هذا اغراضهم وليس بشيء لان قوله
يتوهم معناه يظنه وقوله ومع منهم معناه غلط منهم في الصحاح وذهبت في محرابي غلطت
فيه وسهوت وتوهمت اي ظننت لغو الكلام والاستغراق الذي يظنه الكثيرون غلط منهم وذا
صحيح للغار عليه والعجب ان من يتصدى شرح مثل هذا الكتاب تشبيهه عليه مثل هذا الكلام
واما الثاني فقد ذكر بعض الشارحين انه معطوف على قوله ومعناه الاشارة الى ما يرفع كل احد
وان معناه ان تعريف الجنس معناه الاشارة الى ما يرفع كل احد لا الاستغراق وتوهم كثير من الناس
ان معنى تعريف الجنس هو الاستغراق وهذا باطل اما اول اطلاق الاستغراق فيتحقق في النفي والاثبات
كقولنا رجل وقوة خير من جواده ولا تعريف مع اصلا واما ثانيا فلما كان قوله ما معنى التعريف
فيه وقوله ومعناه الاشارة الى هذا الكلام هذا الفاضل ثم هو بيان في المجمع اعني من المصنف استغراق
اللام وحاصل ان امر ان منه ان استند الى قوله والاستغراق الذي يتوهم كثير من الناس وهم
منهم هذا لا يجدي نفعه الذي يجوز ان لا يكون الاستغراق معنى التعريف في المجمع كونه مستغادا
من اللام بقرينة المقام وان استند الى قوله فيما يجبي بعد الدلالة على اختصاص المجمع بهذا ايضا غير نافع
اذ الاختصاص حاصل على تعريف الجنس والاستغراق فلا دلالة فيه على تعيين احداهما وبقي الآخر
وان استند الى قوله وهو تعريف الجنس اذ المجمع اذ استغراق افراده لم يكن تعريفه تعريف الجنس
فهذا ايضا غير نافع اذ اللام لتعرف مدلولها قطعاً فاذا دخلت على معنى الجنس لم يكن هناك

هذا الاغراض الفاضل الموهوم
اكل الدرس رفع الله درجته في
عليه
في الصحاح وذهبت في الحساب
فيه وسهوت وذهبت في الشئ بالعين
وهك اليه وانت تريد غير هذا الكلام
نفي الجاه معناه الغلط وتكونها معناه
تبروها جميعا مما نحن فيه والمعنى صحيح

الاستغراق الجنس ثم الجنس كما يقصد من حيث هو هو فقد يقصد من حيث انه في ضمن افراده
باسرها بقرينة المقام وعلى كل تقدير يصدق عليه انه تعريف الجنس فلا دلالة له على معنى الاستغراق
بل الدليل على المنع انه اقتصر على ذكر جنس المجمع وامتنازه من بين اجناس الافعال ولم يقتصر
لشموله واحاطة الافراد وان قال فيما يجبي بعد الدلالة على اختصاص المجمع ولم يقل على اختصاص
المجمد به هذا الكلام هذا الفاضل حقيقة وتريفا وتعليلا ولا يخفى على المحقق الحق اكل الكمال فاسد
اما اول اطلاق البطلان التوهم المذكور بان الاستغراق قد يتحقق في النفي والاثبات ولا تعريف مع باطل
قطعا لان من فسره تعريف الجنس بالاستغراق اراد بالاستغراق الماهية كما مر في ذهن الراجع الى المحالة
في ضمن جميع الافراد مع الاشارة الى حضورها والاستغراق بهذا المعنى لا يتحقق في النفي والاثبات
اصلا ولعمري ان من احاط بقام اللام الا يصدر عنه مثل هذا الكلام بل علم ان هذا الكلام عليه ملام كمن
لا وانكلام هذا الفاضل في بيان ابطال الاستناد الثالث يبطل هذا الاغراض وان اعرض فلا ينفعه
الاغراض واما ثانيا فلا دلالة الاول لقوله ما معنى التعريف وقوله ومعناه الاشارة على ما ذكره بل
الاول يدل على بطلان توهم هذا الفاضل لان السؤال والجواب يشهدان شهادة ظاهرة على ان محل
النزاع هو ما هو معنى تعريف اللام في هذا الكلام لا على ان معنى تعريف الجنس ما هو حتى يجعل تعريفه
محلا للنزاع وموقعا للخلاف واما ثالثا فلانه لا قابل ان تعريف الجنس معناه الاستغراق فان
هذا ما لم يخل به احد فجعل كلامه اشارة الى ما لا قابل به اصلا والى ما لا اثر له في كتب القوم قطعا
امر لا يقبله العقل ولا يرتضيه الطبع بخلاف جعله اشارة الى ان معنى اللام هنا هو الاستغراق
فانه خلاف مشهور وفي كتب القوم المذكور بل هو خلاف مستمر الى الان غير منقطع الى هذا الاوان
ولما راعوا فلان قوله في ابطال الاستناد الثاني ان الاختصاص حاصل على تعريف الجنس
والاستغراق ليس بشئ اذ الاستغراق لا يمنع الاشتراك اصلا فكيف يدل على الاختصاص
وكيف لا الاستغراق حاصل ان كل فرد من المجمع وهذا في كون بعض الافراد لغيره فقط
واما كون بعض الافراد له ولغيره ايضا فهذا لا ينافيه بل هذا الكلام صادق لو ثبت فرد مشترك
وهذا اعني كون الاستغراق غير مستلزم للحصر والتخصيص هو السري بمعنى ان المصنف حقق وان
بالتمكين والا قدر معروف فراجع الحديث الاخرة هو الله لا لا محدود في التحقيق والله فلما حاول
ان يحري على التحقيق اختيار الجنس ليشير بالحصر ويشير بالحصر بالتحقيق ومنع الاستغراق اذ
لادالة على الحصر وهذا هو الوجه عدي في اشارة الجنس على الاستغراق ثم لا يخفى على المحقق ضعف

تعليله الذي اثره في المنع والاختيار فالصواب ان يعر من هذه الكلمات ويستعمل الاستغناء
ويقال ان قوله والاستغناء الذي يتوجه به معطوف على قوله هو نحو التوفيق في ارسالها
المراكح يكون كلاما منصوبا موطنا منتظا اوله باخوه واخوه باوله **قوله** وقراء
الحسن البصري البصري بكسر الباء نسبة الى البصرة التي هي البلد المعروف والبصرة بفتح الباء
في الاصل بحرف الباء البصرة التي هي البلد وقد صرحوا بانها اذا نسب الى البصرة بمعنى البلد
يكسر الباء فوقاين المنسوب الى البحر وبين المنسوب الى البلد والجملة في قراءة الحسن جعل
للؤل تالعا للثاني وفي قراءة ابراهيم جعل للثاني تالعا للاول وذكر صاحب اللباب في اعراب
الفاخرة ان الثانية للحسن والاول لابراهيم **قوله** والذي جبرها أي جبرها من الجارة وهي
الجارة في الاساس تجاسرت على كذا أي تجرأت عليه وفي الصحاح وجبر على كذا يجبر جبارة
وتجاسر عليه أي اقدم والجسور المقام والجملة في ذكر الجارة تنبيه على ان قراءة الشيخين
مبنية على القياس ناشئة عن مجرد متابعة احكام اللغة من غير سماع ورواية وهذه جسارة
عظيمة في كتاب الله والمعلم كثيرا ما يتهتم السلف بمثله كما قال في سورة الانعام والذي حمل ابن عامر
على قراءة قتل اولادهم شركائهم انه رأى في بعض المصاحف لفظ شركائهم مكتوبا بالياء والحق انه
يجب ههنا كلام الله عن مثله فكيف يقدم السلف عليه والسلف ايضا مبررون عن مثله فكيف
يزهيب المعلم اليه والظاهر عندى ان الجارة من المعلم لا من السلف او لئلا مبررون عما يقولون
لهم مفرقة ورزق كريم اذ قد استمرت عادة على ان يجترى على السلف وطعن في الرواية وسبيلك
تفصيل هذا المعنى ومن يذبح تحقيق له في قوله تعالى سواء عليهم ان نذرتهم ان شاء الله **قوله**
محمدا الجبل لا تخدار والانهما يقولان تخدرت الى البصرة والموضع مخدر وتحدثت الرفع تنزل و
الجديرة الاسد وفي كلام علي رضي الله عنه انا الذي سميت ام حبيدة كذا في الصحاح وغيره كبر
الميم علم شخص وكسر الميم **قوله** واشت القراءتين أي افضلهما واشت الرفع والزيادة و
في الحديث والاشعوا احدهما على الآخر كذا في نهاية الغريب وفي الصحاح اشت بالكر العنصل
والرج يقول منه شفت شفا مثل حل محل حلا وعن ابن السكيت اشت النقص وهو
من الاضداد قال جابر الله ان اردت الانجاب فاكبح غريبا والى الآخر بين لا تستعمل فاشفت
الثمار حسنا وطيبا ثم غصنه غريب مفضل الانجاب تحصيل الولد الخفيف في الصحاح انجب الرجل
أي ولد خفيفا **قوله** هي فون من جهة انها مختلفة الدلالة على المعنى قال ابو البقاء اتباع الكسر ضعيف

اقلية

الجملة في قوله والاشعوا احدهما على الآخر كذا في نهاية الغريب وفي الصحاح اشت بالكر العنصل والرج يقول منه شفت شفا مثل حل محل حلا وعن ابن السكيت اشت النقص وهو من الاضداد قال جابر الله ان اردت الانجاب فاكبح غريبا والى الآخر بين لا تستعمل فاشفت الثمار حسنا وطيبا ثم غصنه غريب مفضل الانجاب تحصيل الولد الخفيف في الصحاح انجب الرجل أي ولد خفيفا

سروى ان امه فالحمة بنت اسد رضى الله عنها تالوا قوله والى طابع غاصب سمعته اسدا اعلم بها ما تقدم ابو طابع كره هذا الاسم فسماه عليها كذا في الصحاح خلافا لانه الذي سمى ابي حبيدة

لان

لان فيه اتباع الاعراب والاعراب لا اعرب فان قيل بل البناءة اقوى لدوامها ولزومها بخلاف الاعرابية
فانها طارئة عارضة قلنا نعم لان المقصود من وضع اللفظ والكلام هو الابانة والافهام وهذا المعنى
يوجد في الاعرابية والبناءة بمحل من ذلك فيكون الاعرابية اقوى من جهة هذا المعنى وايضا في هذه
القراءة جعل الثاني تابعا للاول وقراءة الحسن عكس فيكون الثاني **قوله** قول صفوان هو صفوان
بن امية بن خلف الجحفي هرب يوم الفتح ثم رجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد حنيناً و
الطائف وهو كافر واعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المغانم يوم حنين ما لا كثير فقال
صفوان يا شهيد يا طاب هذا الانفس في فاسلم واما ابو سفيان هذا فهو حنجر بن حرب بن امية
بن عبد شمس اسلم يوم فتح مكة وشهد حنيناً واعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين
ما تبيع واربعة اواق روى له لما انهزم المسلمون في اول القتال يوم حنين استبشر ابو سفيان بن
حرب فقال غلبت وابيه هو اذن لا يرهم شئ الا البحر فرد عليه صفوان هذا وقال يغفل الكناكث
لان يرتجى رجل من قريش يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحب الى من ان يرتجى رجل من هوازن
يعني رئيسهم مالك بن عوف وعن الصفاني قال بعضهم بليل سحر ابن ابي كعبه اليوم فقال صفوان
فصل الله فاك لان يرتجى اه وهو اذن كافر ثم اسلم وتوفي بكبة فان قيل ابو سفيان هذا اذا اسلم
يوم الفتح كان مسلماً يوم حنين لان حنيناً كان مؤخر عن الفتح فكيف استبشر بانهم اثم المسلمين قلنا
هو وان كان مسلماً في هذه الحالة الا انه يحتفل ان يكون فوهم من جهة انهم حيث المعنى كان اسير المسلمين
وداخل في طاعتهم فيحتفل ان يكون هذا المعنى فاعلى نفسه كدأب احدا ما اذا اوقع عليه حكم شرعي
مع انه ممن لا ترفع المكان القديرون والاقارب تحقيق ذلك ما ذكرناه في شرح المصابيح وهو ان الفرج
والاستبشار قسما كسبي ويقال لا يشارى والاختيار اي ايضا وطبعه ويقال للجبل ايضا والفريرى
ايضا والاول منبوع الايام كخرج احدا اذا سمع خبرا دينيا كعبته اهل الاسلام على الكفار وكذا هو قولة
السرع وروثقة والثاني منبوع الجبل البشرية كخرج احدا اذا سمع خبرا دينيا كعبته ولده المريع المنرف على
الهلاك كخولك فاستبشارا به سفيان يحتفل ان يكون من القسم الثاني فليعلم ولولم يدر من الخوفة
قلوبهم ظاهره غير باهنة وتفصيل هذا الكلام قد اوردناه في شرح الهداية فليراجع اليه قوله لان يرتجى
اي لان يكون الكافي مثل سواده اي كان له سيدا والام هو الموطنة للقسم وظاهر كلام الصحاح ان
قول صفوان من قبيل ربيت القوم هي شئتم **قوله** فهو رب يعني ان صفوة بن ربيعة
المتنوعى لكن بعد جعله لارعا بالنقل الى باب فعل لا سبق تحقيقه والعربية المشعرة بكونه صفة

تغيره بالمالك لولا وبينا به في هذا قوله لا نقول ثم نأينس ما ذكرنا من جهة الصفة
على فعل من باب فعل يفعل في الماضي وفيها في المضارع قليل فذكره نظير كسر السورة
الاستبعاد الثاني من قوله الاستعجال في الصحاح ثم الحديث ثم وثمة ثم آفة والاسم يسميه
والرجل ثم وثمة ثم آفة والمهم ترك المفعول لانه كما يشير الى التفسير لم يكن اخذ الصفة منه
وجعل التمس صفة توصيفا لما هو مصدره بخلاف الجوهري فانه جعله مصدرا لا وهو غير قاصد لذلك
قوله ويجوز ان يكون وصفا معطوفا على قوله الرب المالك من حيث المعنى لانه في قوة قولنا الرب
صفة شبهة او على محذوف من قوله ذلك وكلامه صريح في انه اذا كان الرب مصدرا فكذلك الكلام يحذف
عقل من قبل رجل عدل لان المصدر يعني اسم الفاعل اذا لم يلق فيه بل لا يلا عنه له ولا يرفع على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر في قول الخنساء فانما هي اقبال وادبار من ان لو جعلنا الحجاز
في الكلمة او اعتبرنا حذف المضاف لا في الشعر على انفسنا وخبرنا الى شيء معنوس وكلام
عالي من قول لا ما غلبه عند من هو صحيح الذوق والمعرفة بآية المعاني في قال في شرح هذا
الكلام اي الرب بمعنى المالك اما على انه صفة شبهة واما على انه وصف بالمصدر فكل كلامه
ظاهر رواية ورواية **قوله** ولم يطلقوا الرب الا في الله ضمن الاطلاق معنى الاستعمال فعده في
ويرد على ظاهره قول المحاذن في حطرة وهو الرب والشهيد على يوم الجوارين والبلبلاء
ولحبيب بان المنفى هو الاطلاق المستفيض واما غيره فعلى سبيل الندرة وظهور العربية والبيت
من هذا القليل وظاهر كلام الصحاح ان ذلك غير منقوض بالبيت اذ المنفى هو الاطلاق بعد
ظهور السلام واما البيت فكلام الجاهلية فلا اعتداده واما قوله وهو في غيره على التقييد
بالاصناف كقولهم رب الداراه المنقوض عا في الصحيحين فخرجنا عن اى هرة رضى الله عنه
لا تقول احذركم اطعم ركب ولا تقول احذركم ركب ولقول سيدي ومولاي فان قيل فاولم يوفق
بينهم وبين الآية الكريمة ارجع الى ان ربى من شواى بل ما وجه التوفيق بين هذا الحديث
والحديث الذي يرويه مطرف بن عبد الله بن الشخير حيث قال قال ابي طلحة في وفد
بنى عامر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا انت سيدنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم السيد
الله قلنا وافضلنا فقلنا واعظنا اطولا فقال قولوا بقلوبكم او بعض قلوبكم والاستخفاف بكم الشيطان
اخرجه بوداود قلنا اما الاول فهو نحوه الحق بقوله تعالى فخر والسجود في الاختصاص بزمانه واما
الثاني فذكر في نهج المصباح فقد اورد عن هاتك تمام بيانه **قوله** الرب العالمين بالنصب

قوله الجوهري تمام هذا في القات
في باب فناء البناء فقال القات ثم الحديث يقول
فلان نعت الاحاديث اي يتمها وفي الحديث لا
يرد على محبة قات انتهى

سيد
على قوله ويجوز ان يكون وصفا بالمصدر
منه

كشف

تأمل

يجعل وجوها الاول ان يكون مدحا الثاني ان يكون منصوبا جادق عليه الحديث كانه قيل محمد الله رب
العالمين الثالث ان يكون منصوبا بمعنى الكلام اي تحذوب العالمين الرابع ان يكون منصوبا بمعنى
يفسر ما ذكره في تحذوب العالمين الخامس ان يكون منصوبا بالمصدر المذكور السادس ان يكون
بدلا من محل الجوز لانه قد يقر ان كل جوز هو منصوب للمحل وهذا غاية عند من لا يشترط ظهور
ذلك المحل في المتبوع نحو ذهبن في تحذوب وادعيا واما عند من يشترط ملا وفي الوجه الثاني
استحسان العامل في الصفة والموصوف واحد ولما كان الرب صفة لا بد لها من موصوف ذكر
موصوف واعتبر تحذوب عاملها فيها جميعا واعترض على الخامس بان اعمال المصدر باللام قليل وبانه
يلزم الفصل بين العامل ومفعوله بالخبر وكلاهما فاسدا اما الثاني فلجواز مثله وقد صرح المعنى في
قوله تعالى الحق الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان بان الظرف اعني اذ تدعون منصوب
بالحق الاول مع انه مبتدأ خبره اكبر وقد وقع الفصل بين عامل المصدر ومفعوله بالخبر بعين ما فيه
واما الثاني لان اعمال المصدر باللام انما يقل ويضعف اذا كان محل ذلك المصدر من جهة كونه
بان مع الفعل وهذا هو المراد من قولهم واعماله باللام قليل ضعيف ووجه ضعفه انه يتبع دخول
اللام على ما هو ملول به عند العمل واما المصدر الذي عمل به في هذا السبب فلا ضعف في عمله
باللام وما نحن فيه من هذا التقييم اذ المحذوف من المصادر السادة مسد الافعال المحذوف اللازمة للمحذوف
على ما فصله المصنف فيما سبق والمصدر في مثله يعمل لنيابة عن فعله ولا نزاع لهم في محبة وجوازه
من غير ضعف الا انه ما اول بان مع الفعل حتى يضعف عمله باللام وان كان مراد هذا المعترض
ان في الخامس اجتماع امرين وكل منهما وان كان جائزا لكن اجتماعهما يورث ضعفا في الجملة لانه
خلاف الظاهر صريح ولا محذور فيه **قوله** والعالم اسم لذوي العلم اه يريدان عالما فاعل من العلم جادق
اسما لذوي العلم اطلاقا على محله فقله من الملائكة والتقليد الظاهر من ان من بيانية وان ذوى
العلم مفتر من المجموع فحققت هذا التركيب اذ ان العالم اسم لهذا المجموع من حيث هو مجموع
فمنه السؤال اذ بان ان كان اسما للمجموع فلم جمع وحاصل جوابه على هذا التقدير انه وان كان
اسما للمجموع الا انه لا يطلق على المجموع من هذه الاجناس الثلاثة يطلق على كل واحد منها ايضا
فجمع تبيينها على استقراق هذه الاجناس يعني يعلم ان الحكم على كل من هذه الاجناس الثلاثة قوله
لم جمع اذ ان سؤال عن وجه الصحة لان معناه باي دليل جمعون يعني ما الدليل على صحة هذه الجمعية يعني
ان جمعة غير جائز بهذا الاعتبار فالدليل عليه ههنا وحاصل ذلك المطالبة بالدليل والمنازعة الى التام

سيد

من مثل هذه العبارة ان هذا سؤال من وجه الصحة والبرهان النير على ذلك قوله جل جلاله على انك
لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا فانه لا يخفى ان الاذن كان غير جائز اما حقيقة واما
ملاحظة الجملة رتبة على ما يبادى عليه عفو الله عنه وقد يتوهم ان قوله لم جمع محقق بالسؤال
عن الفائدة ولو كان مقصده الى السؤال عن الصحة لقال كيف جمع وهو وهم فان قيل جميع ذلك
حسن الا ان الجواب بقوله يشمل فصرح بان السؤال عن الفائدة والنكتة ولو كان السؤال عن الصحة
لقال في جوابه لا يطلق على كل من الاجناس الثلاثة كما يطلق على المجموع فلما نعم الان حديث الشمول
فرع له وهو ترتيب على ذلك ولولا ذلك واضحه على هذا المعنى فالتقى عن المجموع بذلك بملاحظة وضوح
الادلة عليه والسياق الذهب والذهب غير غريب فيما بينهم خصوصاً في كلامهم لم يصح وجوز ان
يكون من ابتدائية الى العالم اسم لزوى العلم الكائنين من هذه الثلاثة والظاهر المتبادر الى الفهم من
مثل هذه العبارة ان اسم كل جنس من هذه الاجناس الثلاثة وعلى هذا قوله السؤال والجواب واضح
لا شبهة فيه ويجوز ان يكون من تبعيضية اي اسم لزوى العلم الذين بعض هذه الاجناس اي يطلق
على كل جنس من هذه الاجناس ويجوز ان يكون من بيانية وكل من الامور الثلاثة بما لا يزوى العلم
بمعنى ان المسمى مقصور بكل منها لا بالمجموع من حيث هو مجموع في الكلام نفرض هذا القسم اما انه
يطلق على المجموع من حيث هو المجموع فالكلام ساكت عنه والنفلان الجن والانس معاً بذلك
اذ الارض يتغل بها وفيه انصار بان الجن اجسام كالانس قوله وقيل كل ما علم بالحائق من الاجسام
والاعراض اي ليس بلان ان يكون من ذوى العلم فتقوله كل ما علم به اي كل جنس يعلم بالحائق فلامر
بين القولين في اشتراط الجنسية افا الفرق باشتراط العلم وعدمه كما يطق به قوله من الاجسام
والاي من فعل الاول يقال عالم الملك وعالم الجن وعالم الانس فخط اذا علم بغير هذه العوالم
وعلى الثاني يقال عالم الافلاك وعالم النبات وعالم الحيوان وعلى القولين يمتنع عالم بغير ذلك
فانهم يقولون علمه بتنبية على ان العلم المحفوظ معه البتة لانه مستق من العلم واعتبار العلم على الاول
فما هذا هو اسم لزوى العلم واما على الثاني فلان معناه ما يعلم به ونظيره الحاتم لما يتخيم والطابع
لما يطبع به فهو مقول باللازمة فتقوله كل ما علم بالحائق بتنبية على انه موضوع للعلم المشترك بين الكل
والكل كلفظ الثقب او القرآن الموضوع تارة للكل خاصة وتارة لما يقع الكل البعض اعني الكلام
المنقول المتواتر لا يخفى ان ما يعلم بالحائق كما يطلق على كل واحد واحد من الاجناس المفصلة
المعلومة كذلك يطلق على المجموع من حيث هو مجموع وكذا الكلام في قوله اسم لزوى العلم لان معناه

سبب
قوله لا اله الا الله رتبة على ما يبادى عليه عفو الله عنه
الارواح اما ان يكون غير مطلقا واما ان يكون
كله بالثبوت الى رتبة غير جائز لان هذا
سبب المتعريف فافهم

وحاصل هذا الكلام ان الشمول لم يرد ذلك فذكر المرد
واريد الارواح بالاسم المعقب به فافهم

في الكلام اشار لضعفه ووجه ان المتعريف ان
يقول من الملك ومن الانس ومن الجن

ان اسم

٢٨٥

ان اسم يطلق على كل جنس من اجناس ذوى العلم وينطق على المجموع ايضا فان قوله اسم لزوى
العلم يتناول الامر من يحتمل الوجهين ولو كان اسما للمجموع من حيث هو مجموع فقط لا يستغ
جمعه فافهم وهما وجه ثالث وهو ان العالم كان في الاصل علماً الا انه زيد الالف شباهاً الفقه
العين كذا ذكره في المستقى وهذا وجه رابع فليس وفيه خلاص عن كثير من التكلف قوله لم جمع
السؤال مرتب على القولين يعني لما كان العالم اسماً يطلق على الكل مرة وعلى الكل اخرى والاصل هو
الافراد والعهود عن الاصل لا بد من نكتة توضح السؤال بطلبها فالسؤال حاصله المطالبة بالنكتة فكان
مقتضى الظاهر ان يقول فلم جمع بكلمة الفاء المشعة بالترتيب والرفع الا انه فرض الترتيب الى فهم
السامع تعويلاً على العقل قال الشيخ العلامة رحمه الله وهذا نوع من البلاغة اللطيف المسلك تعويلاً
للقرب الى فهم السامع واستغناء به عن لفظ يدل على اعتباره ولقد اشار الى هذا المعنى في
قوله تعالى ولقد اتينا نارا وود سليمان علماً وقال تعالى ان كلمة الفاء في فان قلت كافية في ذلك على
ان فيه توهم للفرق على الامر بخلاف السؤال الثاني فانه ليس بهذه المثابة فان قلت فلم جمع بين
الفاءين وهذا الكسفي باجدها كالاول قلت من جهة ان الفاء الاول بكثرة استعماله مع الشرطية
الركيب بهذه الهيئة كانه علم في هذا المعنى صار كالجاء لازم لها بحيث لا يبتدأ الفهم منه الى التفرع
والترتيب والمجملات فمهما هو الاول تصدير الشرطية بالفاء حتى صار كالجاء لازم لها لا انفك
عنها في الاستعمال حتى لو حذف الفاء لذهب بروق الكلام وكان شيئاً استغنية العقول و
الافهام الثاني التزامهم ذكر ان من سائر اخواتها الثالث التزامهم في الشرط لفظ الماضي مع ان
الظاهر هو المضارع والكل لا بد من نكتة وقد سلطنا الكلام في هذا المقام في حواشي المطول بسطاً
من خاف من هذه الامور خطاً وقلنا فاعلم ان يرجع اليه وقد قرر بعض الشرح هذا السؤال لانه لما
فسر العالم بمجموع الموجودات العالمة او بمجموع الموجودات المعلومه ولا شك ان مجموع الموجودات لا
يتعدى قوله ان يقال فلم جمع العالم وترتيب الجواب ان كل جنس من اجناس الموجودات اسمي العالم
فيقال عالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم الحيوانا لا يغير ذلك سواء كان القول بالحقيقة والمجاز فجمع
ليشمل الكلم هذا كلامه واعترض عليه بعض الافاضل بوجه الاول ان هذا غير مفيد المراد بالجنس هنا مجموع
لا يدري ما هو الثاني ان العالم ان كان احد المجموعين لم يحتمل الجمع اذ ليس هنا واء الجمع في الثالث
ان الجمع يقتضي اتفاق الافراد في الحقيقة وهو ليس كذلك الرابع انه لا حاجة الى الجمع لان مستغنى المفرد
اشمل الخاضع ان الشمول يقتضي اللام لا الجمعية هذه اعتراضات هذا الفاضل والكل فاسد الاول فلان

في شرح المفاتيح مثله

مولانا فطحي الدين

مولانا فطحي الدين

المراد بالجنس الحقيقة كما يقال لأم الجنس وهذا معلوم شهور واما الثاني فلانه ان افترض العالم بالجنس
 مثلا توجه السؤال بالجمعية فاجيب بما يفيد اطلاقه على غير المجموع ايضا كما قرناه واما الثالث فلان
 وجوب الاتفاق على الاطلاق ممنوع بل هو مختلف فيه فانهم لا يعتبرون في الجمع والمنفى الاتفاق
 في اللفظ والاستطراد الاتفاق في المعنى على ما صرح به الاندلسي ولو سلم من وجوبه واما الرابع
 فلان اشتمالية المفردات على النكوة المنفية فاما الجمع المحلى بالام الاستمراري فلان اما النكاح من فلان
 شمول الاجناس من جنس الحقيقة والاطلاق فيه **قوله** ليس كل جنس له التوحد بعد اتفاقه على معنى
 السؤال لطلب النكوة في الدول عن لفظ المفرد الى لفظ الجمع اختلافنا في توجيه هذا الجواب وتطبيقه عليه
 فنقول ان معناه انما يصلح اطلاق العالم على كل واحد من الانواع فلو افترضنا ان المراد استمراري
 افراد نوع واحد ما يطلق عليه الانواع كلها مع افرادها واما اذا جمع واستغرق الانواع بالتعريف
 فقد ارتفع التوحد ومن قال ان معناه انه لو افترضنا انما ينادى الى انهم انما يشارة الى هذا العالم المشتمل
 بشهادة العرف او الى الجنس والحقيقة على ما هو الظاهر عند عدم العهد في شمول كل جنس
 يسمى بالعالم لانه لا عهد في الجمع ولا على ان الفصل الى الافراد دون نفس الحقيقة والجنس هذا كلامهم
 في توجيه الجواب وتطبيقه على السؤال واقتضى على الاول بوجهه الاول ان هذا الجواب غاية ما يصح
 اطلاق لفظ العالم على الفرد من الجنس المستحق كونه مثلاً وليس كذلك الثاني انه فسر الجنس بالنوع
 ولادلالة الاسم على الخصائص الثالث به جعل الاسم مفيد الاستمراري الانواع والجمع مفيد الاستمراري
 الافراد والام لا يفيد الاستمراري عند المصنف والجمع لا يفيد استمراري الافراد بالاتفاق وعلى الثاني يخرج
 الاول ان المقام يقتضي ملائمة شمول الاحاد الاشياء المخلوقة كلها كما يشهد به قوله هو ما نكاح
 للعالمين لا يخرج منهم شي من ملكوته وقوله في تفسيره وما الله يريد ظلالا للعالمين نكاحا لجميع العالمين
 على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه اصلا الثاني ان المقابل للعالم المشاهد هو العالم
 الغائب فلذا كان الافراد بوجه الفصل الى الاول باسباب يفتي ليتناولها معا فان لكل مندرج
 فيها قطعا واجيب عن الاول بان العالم منطلقا على الجنس بامره نزل منزلة الجمع ومن ثمة
 قيل هو جمع لا واحد من لفظه فكان ان الجمع اذا عرفت استغرق احاد مفردة وان لم يكن صادقا عليه
 كقوله تعالى وانما يحب المحسنين وقوله لا اشترى العبيداى واحدا منهم كذلك العالم اذا عرفت
 يشمل افراد الجنس المستحق وان لم يطلق عليها كانا احاد مفردة والمقدر للعالمين بمنزلة جمع
 الجمع فكان الاقوال يتناول كل واحد من احاد الاقوال كذلك العالمون يتناول كل واحد من

كشف وتبع المحقق الشريف
 مثلا

المحقق التفناني
 مثلا

هذا الاثر من المحقق الفاضل سعد الملقب والدين
 في الساعات النعمانية روح الدرر وهو
 اعراض قوى والتفتي على عسر حال
 الاقرض الثاني والثالث للفاضل المصنف
 اكل الدين رفع الدرر يوم الدين

آحاد

احاد الاجناس فتقوله ليس كل جنس من الاجناس المسماة به هذا كلام هذا
 المجيب بعبارة معينة وليس شي اما اول فلان جعل عالم جمعا قول بحيث لا معنى لاصلا بل هو
 ظاهر الشاهد اما لفظ فلان فاعلام يرد في اوزان الجمع واما معنى فلان عالم اجمع اشياء مختلفة
 واعتبار الواحد بمعنى الى كونه جمعا لاشياء متفقة ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل قال
 الجوهرى العالم الخلق والعالمون اصناف الخلق فالقول بكونه جمعا خروج من القاعدة
 المسهدة فيم يردى عن الرجاء اجمع لا واحد من لفظه وكذا عن البقاء فهو امامه وذا
 ما اول فكيف يمتنع به وكيف يجعل سندا واما ثانيا فلان التمثل بمثل الحسين والاشترى
 العبيد فاسد لان التناول هناك هو باعتبار شمول الجمع التي هي افراد الجمع واعتبار الشمول
 في افراد الجمع في الجمع يقتضي الشمول في الاحاد التي هي افراد الواحد الواحد مع شئ آخر
 والاشارة مع واحد اخر جمع من المجموع والمفرد من كل جمع من المجموع داخل البنية وعدم الخلاق
 صبيحة الجمع على الواحد غير ضار هناك اصلا وصحة التناول لا يتوقف على هذا الاطلاق والصدق
 قطعا فان هذا قول لم يقل به احد وليس له سند واما وكذا القول في الاقوال ونظيره والخلق فاف
 قلة التامل والامعان قد صاق عن الاحاطة به لفظ البيان فالصواب عندى في توجيه هذا
 الكلام ان معصود هذا القائل انه لو افترضنا في صدق حقيقة جنس واحد كماله باعبار الاحاد
 المندرجة تحتها بهر حال ان كل فرد من تمة الجنس فلا كمال للجنس مادام سقى فرد واحد خارجا وهو
 ظاهر فحاصل الجواب ان انما يصلح اطلاق العالم على كل واحد من الاجناس والانواع فلو افترضنا
 ان الاسم للجنس وان المراد جنس واحد كماله بمعنى مع تمام افراده فجمع ليقع العموم والاستمراري
 على الاجناس على مقتضى الاستمراري على افراد جنس واحد على مقتضى الصدق والكمال فليست في
 هذا المقال حتى تتعرف بعد ساحة عن شياية الخلل والاختلال واما سائر الاعراض كلها فاسرة
 وتبلة بصاحبة صاحبها ناطقة اما الاول فلان مرادهم بالجنس والنوع والمصنف في هذا المقام
 واحدا لا ترى ان المصنف العالمين باجناس الخلق والجوهرى باصناف الخلق والتعاليى بانواع
 الخلق فالكل في متعارف العربية واحدا فالقول بانه لادلالة الاسم على الاخص قول لا معنى له واما الثاني
 فلان الكل ليس كانه من كلام هذا القائل وقد عرفت ان الاستمراري ثابت عند المصنفونه المقلد مما
 الثالث فلان كون المقام مقتضيا لاحاد الاشياء المخلوقة كلها ممنوع بل المقام يقتضي شمول الاجناس
 كلها والتمثل بكلاى المصنف فاسد والمراد لا يخرج من العالمين عالم من ملكوته وقيدوه بقوله لا يخرج



شيئا من الظلم لاحد من خلقه هناك مبنى على ان العالمين مجاز عن الخلقين كسائر الجواهر وقوله
 العالم الخلق لان في الظلم هناك انما بناسب هذا المعنى وهذا المعنى واضح عند من له طبع سليم وعقل
 مستقيم ولو سلم فالاحاد المخلوقة كلها مارة تحت اجناسها المذكورة اذ المراد بكل جنس كماله و
 قد عرفت طريق الشمول انما فلا يغيره على ان كل شئ يقع في رتبة داخل تحت عالم من العوالم
 او المخصوصات ان كل عالم مملوكه وداخل تحت رتبة كل شئ فهو داخل في رتبة فلا يخرج شئ
 من رتبة فليعرف فانه يلحق وبقوى واما الرابع فلا يكتفي في دفع توهم عالم الشهادة ان يذكر
 لفظ ويراد به ما يندرج تحت عالم الشهادة ايضا والناسب الذي يدرج بمنزلة وكيف والتبيين
 بالمقصود اذ المقصود هو التعريف للعوالم كلها والاستعانة بالمقام دون التعريف بالمقام فليست
 وهو بنا وجوب ما هو الاول لا يجوز ان يكون العالم والعالمين كمرقة وعرفان وفيه خلاص عن جميع محلات
 الثاني ان كل ما يجمع من اسم الاجناس ثم يعرف بمرتب الجنس فليعلم ان الاول ان ذلك الجنس
 تحت انواع مختلفة الثاني ان استغنى عن جميع ما تحتها من الفيد لا اختلاف الانواع هو المجمع والمفيد
 لا استغنى هو التعريف لا لوجع دون التعريف اذ اختلاف الانواع ولو عرف دون الجمع افاد
 الاستغنى لاقى الانواع وبهذا يظهر ان قول المجمع لشمول ليس بجيد اذ الشمول مستند الى التفرق
 لا الى الجمع الثالث ان التعريف لا استغنى عن الجمع بقية على ان العالم اجناس مختلفة المحققين
 كاد كونه في جميع السموات مع توحيد الارض والمحققين المختلفين في مذهبهم اسم فذلك
 جهتان جبهة اشتراكهما في مفهوم ذلك الاسم ومهمة اختلافهما حقيقة ومهمة فان نظر الى الجهة
 الاولى فخر بالان يبعد عن كل منها باللفظ على حدة وفي صيغة الجمع رعاية لكلتا الجهتين اذ هذه
 الصيغة لفظ واحدة صورة والفاظ متعددة حقيقة فلو افرد ههنا لما كان في اللفظ اشعار
 بان الربوبية شاملة للمحققين المختلفين انما هو المقصود المسمو الشمول في الجانبيين اعني جانب
 الخاص وجانب العام اذ فاعرف لفظ يفتي عن تناول المتعدد مرتين مرة لتناول الاجناس ومهمة
 الجمعية مساعدة التعريف ومهمة لشمول الافراد ومهمة التعريف بمساعدة المقام واعرف
 على الاول بان قياس فيما عرف بالسمع وفيه نظر لان ذلك جائز فيما اشكل وجد الجامع فليعرف
 واجيب عن الثاني بان الكلام في الجمع المحلى بالكلام فتقول لم جمع على جميع المعنى بالاسم وخرج
 الاشكال وانصح المقصود من المقال **قوله** فهو اسم غير صفة اه قد تقرر ان الجمع بالواو والنون شروط
 بشرطين الاول ان يكون من يعلم اي من الالفاظ الموضوعات لزوى العلم الثاني العلمية ان كان

اش

اي يقول رب العالم منه

مرانا اكل الدرس

لجبي

اللفظ

اللفظ الذي يراد به اسم الوصفية يعني يجب ان يكون محل الجمع بالواو والنون وصفا او علما
 والحاصل ان الجمع بالواو والنون لا يجوز في غير الوصف والعلم اذ ليس في غيرهما يوجب الاختصاص
 فلا يجوز في نحو رجل وان وكل من القسمين اعني الوصف والعلم شرط ان يكون من يعلم اما
 فيجب ان يكون علما او علما او علما اما الصفة فيجب ان يكون من الصفا المختصة بالعلم كاصح
 بل هو بقوله صفات العقلاء واذ تقرر ذلك تقرر الاشكال على العالمين اذ ليس صفة ولا علما
 على مقتضى التفسيرين وقد جرح بالواو والنون اما على التفسير الاول فلا تفرقات احد الشرطين
 اعني كونه صفة او علما واما على التفسير الثاني فلفظ كلا الشرطين اعني ذلك كونه من يعلم ولا كما
 منث او الاشكال ومنه احد تفسيره صرح بترتبه عليه حرف الترتيب فان قيل غنى الترتيب بتقديم
 السؤال الثاني على الاول الاول مبنى على طلب الفائدة والنكتة والثاني مبنى على طلب الجواز والجمعة
 والنكتة بعد الصحة ثبت العرش ثم انشأ قلنا ان جعل الاول ايضا سؤالا عن الصفة فلا يزال وان
 جعل سؤالا عن النكتة فالخطوط جانب الصورة فقط معنى انه كانه حاول ان يذكر حديث الجمعية
 اولاقى الجملة حتى يرتب عليه اشكالا ما سبعا عن قانون الجمع هذا فافهم وقد يجاب بوجهين
 آخرين الاول ان في ذلك اشعارا بالاعتناء بان المعاني والامور الزائدة على اصل المراد وهو
 جسد الثاني ان الاول سؤال عن فائدة الجمع مطلقا مصححا كما او كثر كالعوالم ولا نظر فيه
 الى خصوصية جمع التصحيح ولذلك قال لم جمع والثاني سؤال عن صحة خصوصية الجمع بالواو
 والنون وبيان فائدة المطلق مقدم على وجه صحة المقيد به الكلام وليس شئ اما الاول فلان
 محل قوله لم جمع على انه لم يجمع مطلقا على عوالم وعالمين ركنين جدا لا اعتبار الى الذهن ولا
 الى الفهم صلا واما الثاني فلان تقدم بيان فائدة المطلق على وجه صحة المقيد بمنوع بل ان ذلك
 في التحقيق وقوع فيما عدا الفرض المطلوب فليست فيه دقة وقوله اسم غير صفة تنبيه على ان مرادهم
 بالاسم في هذا المقام ما يقابل الصفة حيث قالوا شرط الجمع بالواو والنون ان كان محله وصفا وان
 كان اسما فشرط ان يكون علما لا الفعل والحرف كما في قولهم الكلمة اسم وفعل وعرف **قوله**
 صفا العقلاء اعني ان لا يجمع بالواو والنون الا الوصف والعلم لكن ان كان صفة فالواجب ان
 يكون من صفات العقلاء وان كان علما يجب ان يكون من اعلام ذوي العقول والمهم قد افاد
 جميع هذه المعاني في هذه العبارة المختصرة على وجه الاختصار فان قيل حاصل كلامه ان الصفة
 نوعان تحقيقية وهي الصفات المشتقة وتقريرية وهي الوصفية المحاملة في الاعلام من جهة

وهذا يظهر من التوضيح اعني في سبيل السؤال
 الاول بين الثاني وما ثبت عليه فانه كانه
 تنبيه على ان الثاني مبنى على سابقه تنبيه
 الاول وحققت ان الترتيب على الجمع فافهم
 منه

تأويلها بالوصف المعنى كذا وكذا النوعين مصحح الجمع هذا فعل هذا يلزم ان يصح رجلاون
وانسانون فان باب التاويل مفتوح وفساده واضح قلنا لما انعقد الاجماع على ان التاويل يجوز
جمعه بالواو والنون اذا كانا صفة واذا كانا علما وان السؤال مبني على هذه القاعدة قرر السؤال
على وجه اشار في انشاء التقرير الى الحكمة في الاصطلاح على كون العلمية مصححة للجمع فقوله او ما
في حكمها من الاعلام في معرض التنبية على ستره ولتبيته وقد صرح المحققون بان امثال ذلك
اعني العطل النحوية انما هي مناسبة تابعة للاستعمال لا فطرية فيها ولا عكس فلا تنقض وهذا ما بقا
ان المعذرة انما هي للواقع وما لم يقع فلا حاجة فيه الى العذر والمرد بالصفة اسم الفاعل والاعم
المفعول وابنية المبالغة والصفة المشبهة والمصغر والمنسوب فان قيل هي عبارة ان يتناول
صفات العلماء ليتناول مثل نعم الملهدون وانا لموسعون قلنا هذه مناقشة ذكرها بعض
المحققين وقد ذكرنا في شرح لباب الاعراب ان هذه فاسدة اذ الكلام في الحقيقة والجموع
على انه تعالى من باب المجاز والتكلمة التعظيم فان قيل كيف يصح دعوى الاختصاص بالعتلاء وقد
كثر في غيرهم قال تعالى فقلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم الى ساجدين قالنا انما طائفتين
قلنا ان جميع ذلك من صفات العتلاء ولو سلم قلنا ان تسمية غيرهم بهم وتام تحقيق هذه المبالغة
بطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب ففيه ما يتعلق بهذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله**
سأع ذلك المعنى الوصفية لما ذكرنا ان العالمين متفوض بقاعدة الجمع بل هي منقوضة
به حاول الآن حل هذا الاشكال وحاصله انه صفة من جهة دلالة على معنى زائد على
الذات هو كونه يعلم او يعلم به وهذا ما قال بعض المحققين من النجاة من ان يجوز ان يرعى
في الوصف لولا العالم هو الذي يعلم منه وهو يكون دليلا على نوعه الدال ولا
ان هذا الجواب لا يدفع الاشكال اذ المعلوم من القاعدة والمذكور في السؤال ان مجرد
كون صفة غير كاف بل يجب ان يكون صفة مختصة بالعتلاء ولا يخفى ان دلالة اللفظ
على معنى العلم غير مختصة بزوى العقول اذ الجاد اكملها بهذه المناسبة اذ هي مما يعلم به الخلق
فالكل دال والجواب ان الدلالة في الاصل صفة مختصة بزوى العقول اذ هي معنى الارشاد وهذا
قال ابن الحاجب الدليل لغة المرشد واما اطلاق الدلالة على المعنى المشهور اعني استلزام
العلم بشئ العلم بشئ آخر فهو باعتبار الاصطلاح فتوهم الدليل ما يلزم من العلم العلم بشئ
اخر مبني على هذا الاصطلاح فان دفع الاشكال على التفسيرين بالتفاوت من غير ثبوتية مختلف

معنى

وهذا التحقيق في الجواب عن اشكال وردده صاحب
التفسير حيث قال بعد في حاشية جواب الجاد
وفيه نظر اذ الدلالة ليست صفة للعتلاء بل هي
تعلم به هذه عبارة واعلم ان التفسير مختص
بذكر صفة وتزويد قواعد الاعتلال

لا في كلام المص ولا في تطبيق الجواب على السؤال بحسب التفسيرين واجاب القوم عن ذلك
بطريقين احدهما ان الشوط الاخر متروك تركه المص لظهوره اما على التفسير الاول فحقيقا
واما على الثاني فتقليبا الثاني ان الشوط متروك وانه تعليل او نزل الكل على التفسير الثاني منزه
من له العلم من جهة دلالة على معنى العلم لقوله في كل شئ لبيان بول على انه واحد ولا يكفي
الجوابين فارجع البصر كرتين واعلم ان المذكور في كتب القوم في دفع هذا الاشكال وجهان
احدهما ان العالمين شاذ لا وصف ولا علم هنا واما العقل فيجوز ان يكون فيه على وجه التعليل
اذ البعض عقلاء الا ان هذا غير نافع اذ المشروط متعقود وثانيهما انه وصف لا معنى الدال
كما سبق في تسمية شروها والمص اختار الثاني لان فيه رجعا الى القاعدة المطلوبة وادراجها
تحت القاعدة مما يمكن اولى من اخراجها عنها وزعم بعض الشرح ان مراد المص ان جاز
جمعه بالواو والنون وان كاشا في المشابهة هذا الاسم الصفة من جهة ان فيه دلالة على معنى زائد
على الذات وليس بشئ لان فيه تحليلا بين الجوابين وتضييعا المقصود المص في البين فان قيل
جميع ذلك حسن دقيق الا انه قد تقرر ان جميع التصحيح بنوعين من جموع العلة وهذا المعام مقام
المقام والثناء وسياق الربوبية والكبرياء وتحديد المناسبة اقتضت ايراد جمع الكثرة فالنكتة
في ايراد لفظ بني عن العلة قلنا اما السر في ذلك بطريق البت والقطع فعلة عند الله واما السر
بطريق الاحتمال والله اعلم بحقيقة الحال فهو التنبية بذلك على ان هؤلاء وان كثروا في نفسها
كثرة لا تعد ولا تحصى لانهم في غاية العلة يجب قدرته وعلا خطه كبريائه وعظمته وهذا الجواب
مبني على تقدير التسليم بمعنى الاسم اولان الجمع المحلى باللام للعلة بل انما يكون لها اسم يمكن معها
على ما صرح به في كتب القوم ولو سلم فقد تقرر انه قد استعار احد الجمعين الآخر فليكن ما نحن
فيه من هذا القبيل والتمية واضحة لا معة والنكتة هي الاشعار بالعلية بحيث القدرة ولو سلم
فالامر ما ذكرنا **قوله الرحمن الرحيم** اعادتهما هاتين ذكرهما في التسمية تنبيهية على ان الاعمال
والاعتناء بالرحمة فوق العناية بآثار الاوصاف قضية سبق الرحمة فاضية بذلك وتقييمها
باللح يوم الدين تنبيه على دفع الاعتراض ونفي الاشكال لما في ذلك من ثبوتية الامن على خط قوله
جل مكان طول له خاف الدرب قابل التوب شديد العقاب ذي الطول وتوسطهما بين المبدء
والمعاد تنبيه تنبيه على فائدتين عظيمتين احدهما رجعة الى الاول وانه خلق كل واحد واحد
من العالين على اكل اوصافه الالاهة بذلك وعرف طريق نفعه وعلم سبل دفعه وحقره حسن

كل شيء خلقته يهدي وهذا قصيدته في شرحها طول التكملة في هذا الباب يقتضي تفصيل النظر في
 العلوم الالهية وهذا مقتضى سابقه العلم بها واحاط العلم بها من طريق الاستدلال لعلها من قبل
 الحال وما يعلم جنود ربك الا هو والثانية راجعة الى الثاني وان الرحمة هي ان هناك كون
 وسع الملك الموقد والعز المختل في مقابلة كل وجزة وعبادة مختصرة في ايام قليل على
 واما علم حال الطرفين من التوسيل فحال الوسط بالطريق الاول اذ دلالة التوسيل على الوسط
 اوضح واجلي على ان هذه الاوصاف في معرض التعليل للاحتقان اعني استحسان الاحتقان تعليل
 الحكم بالوصف مشعر بعلية مبداء الاستحقاق فالوصف الاول بيان لموجبه وهو التبرية والايجاب
 وفيه من ان لا منفصل مختار لا وجوب هناك ولا ايجاب والرابع من ان الكمال اليه فغيبه
 تحقيق للاختصاص وقطع لمظنة الاشتراك واليه يرجع الامم كله فاعبده وتوكل عليه **قوله**
 وقوله ابو حنيفة مشعر ان المراد هو الامام المشهور وعنده يشر ظاهر كلام صاحب الباب في اع
 الفاتحة وقد يتوهم ان المراد هو ابو حنيفة القاري لحد القراء غير السبعة **قوله** وهو نص على المخرج
 ويحوز ان يكون نصبا بمعنى الكلام بل الوجوه المذكورة في رب العالمين جعلها بل كلها جارية عنها
 ايضا **قوله** هو الاختيار على كون مختارا بوجوه اربعة الاول علوية القاري رواية وقصا
 فان اهل الحرمين الشريفين هم الاعلون رواية وفصاحة اما الثاني فظاهر واما الاول فلانهم
 يروون عن شاهده صاحب الوحي صلوات الله وسلامه عليه ومواقع الغزول واسبابها فمهم الذين
 يقرؤون القرآن كما انزل غضا طرايا وليس غيرهم بهذه المنابة فان الكل يستضيئون بانوارها
 ويقتنون من انوارها ويقتنون من تيار بحارها الثاني الاستدلال بقوله من الملك اليوم وجه
 دلالة عليه ان المفهوم منه ان الله هو الملك في ذلك اليوم لا المالك والقرآن يفسر بعضه بعضا
 والظاهر قوله جل جلاله الملك يومئذ الثالث الاستدلال بقوله ملك الناس فان الاصل ان يكون
 الخاتمة على نسق الفاتحة الرابع العموم في الملك بضم الميم والخصوص في الملك بالسر فان في
 الاول عموما بمعنى ان تصرفه فيما تحت يده اكثر من تصرف الثاني فيه وهذا ما قال المصنف في تفسير هذا
 الكلام من ان الملك عبارة عن القدرة الشرعية على شيء والملك بالضم عبارة عن القدرة التحية
 فاذا قبل هذا ملك فلان يدخل فيه ما يملك وما لا يملك واذا قبل هذا ملك فلان لا يدخل فيه الا ما
 يملك واما ما يقال من ان المراد بالعموم الشمول وكثرة التوابع والتعلق اذ الملك اكثر تسلا
 واستيلاء من المالك فراجع الى هذا فان قيل بل الملك اعم لفظا ومعنى اما الاول فانه يقال

قوله

قوله يعني ان المراد ليس بالبعد والخصوص
 العموم والخصوص المصطلحان لا احداهما
 واقل في مفهوم الاحوال المراد ما ذكر

مالك

مالك البديت ومالك الرواب والانعام ولا يقال ملك ذلك واما الثاني فلان المالك المتصرف
 في مملوكه بالبيع وانعاله ولا كذلك الملك في رعاباه قلنا اما الاول فبني على ان الملك غير فاعيل
 الى ما ينفذه المتصرف بالام والهي وما فيه اشتراك واعتقاد لا على ان محومه قاصر واما الثاني فلان
 الكلام في الموضوع المعنوي وفي المعنى المعنوي او المعنى في هذا الاعتبار ان يتصرف كيف يشاء واما
 كونه جمعا او بالاجزاء فامر خارج عن اعتبار اللغة **قوله** يوم تجزاه تفسير للدين ورضي خفي
 الى اثاره على سائر اسماء كيوم القيمة والساعة ونحو ذلك لما فيه من الاشعار بان يوم يحضر فيه كل
 نفس عما كتبت للظلم اليوم فينفذ في الظلم ورضي العدل وذكر لكل وفي الصحاح الذين تجزاه والمخافة
 يقال دانه دينا اي جازاه وقوله تعالى المدينون اي يجزون تحاسبون ومنه الدين في صفة الله تعالى
قوله كاتين على وزن تين اي كما تصنع انت تصنع بك وعبر عن الاول الجزاء بكلمة مع الثاني
 وكذا بيت الحاسة دناهم كادوا فقول دناهم جواب لما في البيت السابق وهو قوله فلما صرح الشيء
 فاسمى وهو عربان ولم يبق سوى العدو ودناهم كادوا فاصح الشيء طهر واكشف وصره كشفه و
 اظهره حتى لما ظهر الشر ولم يبق بيننا وبينهم سوى العدو واي الظلم جازيهم بمنزل ما فعلوا والحاسة
 في اللغة السجاعة وكانت العرب تسمى قريش شجر الشجر في امورهم وعن الدريدي جرس الرجل
 اشتد والحسن قريش وكفانه وخرقته ونحو حاس قبيلة من العرب كذا ذكره الامام المزني في قوله
 وبالمجته فالحاسة هو الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي قاسم جيب بن اوس الطائي المعروف بكتاب
 الحاسة والحاسي نسبة اليه وهو وان لم يكن من بيت شجره لانه عدل يعتبر ما يرويه والحاسة
 كلها البشائر يروها عن غيره فصح التمسك ببيت الحاسة **قوله** ما هذه الاضافة لسؤال عن اضافة مالك
 الى يوم الدين اي اي جنس من اجناس الاضافة هذه والجواب ان غير منطبق عليه اللهم الا ان يتحمل
 ويجعل الجواب مجموع ما ذكرناه والمذكور ولا غميرا وتوطئة لما هو الجواب حقيقة وقد يتوهم من
 ظاهر هذا الكلام ان الاضافة في رب العالمين وملك يوم الدين لفظية لان كلامها اضافة الى المنقول
 به في المعنى وليس بذلك اذ المضاف في كل منها صفة مبهمة يجعل الفعل لازما ولا ثم اخذ الصفة المبهمة
 ثانيا على الطريق الذي عرفه في الرحمن الرحيم وهذه الاضافة معنوية اذ هي اضافة للصفة المبهمة
 الى غير فاعلها مثل كرم العصور وسرعة الزمان وملك البلد وقد تقرر ان اضافة المبهمة الى ما بعدها
 انما تكون لفظية اذا كانت اضافة الى الفاعل واما اضافة ما الى غير فاعلها بناء على ملابسة هي
 معنوية بلاضافة هذا هو المشهور بين الجمهور في هذا المقام وعندنا ان الاضافة في ملك يوم الدين

اي تجزاه
 اي تجزاه
 اي تجزاه

لا اذ قيل اي جنس من اجناس الاضافة هذه ففناه ان هذه الاضافة
 معنوية ولفظية اوها معنوية من الاسم او في جواب احد هذه
 الامور فقد قلنا هي اضافة اسم الفاعل الى الطرف لا بغيره
 الامور فلا يكون الجواب سطحا عليه

بينها

قوله اما كرم زياره يعني ان معناه يخص في هذه
فان قيل المحقق هو الذي هو المذكور في المتن
ان يكون المعنى كرم في الزمان والاضافة تعني
اللام فلنا
الى الوجه

وكرم الزمان يجب ان يكون لفظية البنية اذ هي اضافة للصفة المشبهة الى معمولها اذ معمول عند علم
من ان يكون فاعلا او مفعولا والمفعول علم من ان يكون بواسطة حرف الجر او بلا واسطة على ما صرح
به القوم والامر هنا كذلك لان مثل كرم الزمان معناه اما كرم زمانه على الاسماء المجازي او كرم
في الزمان وعلى كل تقدير فالاضافة لفظية اذ هي اضافة للصفة المشبهة الى فاعلها المجازي في الاول
والى معمولها في الثاني والبرهان النير على ما ذكرنا انكم ترون القوم يحيطون ابن الحاجب
حيث ذهب الى ان الاضافة في مالك يوم الدين محضة اذ هي اضافة لاسم الفاعل لا الى معمولها
بل تحييون منه في ذلك لان مالك يوم الدين ان كان بمعنى في كايديهم هو على غطر ضرب اليوم
فالاضافة اليه مفعول فيه من حيث المعنى فالصفا اذن صفة مضافة الى معمولها فالاضافة لفظية
قطعا وهذا المعنى وان كان موجودا في ضرب اليوم الا ان المصنف هناك مصدر لا صفة والاضافة
اللفظية ما كان المضاف فيها صفة مضافة الى معمولها وان كان على طريق الاتع الحقا للمفعول فيه
بالمفعول به فالامر ايضا كذلك وعلى كل تقدير فالاضافة يجب ان تكون لفظية البنية هكذا يجب ان
تحقق هذا المقام قوله على طريق الاتع الاتع في الطرف ان لا يقدروا في توحيلا بل يجعل
الطرف جارا مجريا لمفعول به فتولد مجرى مجرى المفعول به تنبيه على تفسيره يعني ان المراد بالاتع
الاجزاء لكن يجب ان يعلم ان الاجزاء تكون بطريقين الاول ان يجعل الطرف مفعولا ايضا عال مفعولا
كنصب المفعول به نحو ويوم شهيدناه سلما وعامرا الثاني ان يجعل الطرف مضافا الى مضاف واقعة
على غطر جعله مفعولا كقولهم يا سارق الليلة اهل الدار وعليه قوله تعالى مالك يوم الدين ولهذا السبيل
قال على طريق الاتع ولم يقل على الاتع في ذلك مجاز حكيم لان في الاول جعل الليلة مسروقة وفي
الثاني جعل اليوم الدين ملوكا لان مقتضى الاتع ذلك لا غير هذا وعندى انه لا حاجة الى ما ذكره
القوم واعتبره المصنف بل هو من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعول حقيقة لان يوم الدين ملوك الله
تعالى حقيقة وان لم يصح ان يكون ملوكا غيره لاننا المقصود اثبات ان الله مالك للاسماء كلها
عموما اذ المقام مقام المبالغة لانا نقول هذا المطلوب حاصل والغرض اليه اصل الطريق البرهان على ما
صرح به فان قيل يوم الدين اجزاء متوحد من اواخر الماضي واول المستقبل وفي معدومة عند
والمعدوم غير ملوك قطعا ولهذا صرحوا بان مالك هو المتصرف في الاعيان الموصودة ولو سلم
فالقيمة غير موجودة في الحال ولي مالك مالكا الا اذا كان المملوك موجودا بل حقه ان يقال
مالك يوم الدين لا يرى له لوقيل انا قائل زيد كان اقرا ولو قيل قائل زيد بالتزويج كان تهديدا

صريح في ان المعنى
صريح في ان المعنى
صريح في ان المعنى

قلنا

قلنا اما الاول فهو تحقيق منطقي وتدقيق فلسفي والشرع واللغة يتنزه عن ذلك ولو سلم ذلك
لغة وشرعها هو التصرف كيف يشاء والله تعالى قادر على كل ما يمكن يتصرف في كيف يشاء واما
الثاني فجوابة انه تنزيل للمستقبل منزلة الحاضر فان الساعة آتية لا ريب فيها وعندى انه
بمعنى المستقبل والمخوطا اعتبار المالكية حين اعتبار وجود اليوم حقيقة فاضمحت الشبهة
فان قيل فالاضافة اذن لفظية فبطلت الوصفية قلنا ممنوع بل هو وصف سنة اللام ونظيره
ما ذكره المصنف في قوله تعالى غاف الذئب قاتل التوب شديد العقاب ذي الطول ان هذه كلها
صفات للمعرفة قبلها وان اللام موزى في شديد العقاب قوله مجرى مجرى المفعول المروي
في الاول فتم الميم فقط وفي الثاني الفتح ايضا فالاول اسم مفعول من الاجزاء حال من الطرف والثاني
مصدر او مكان قوله يا سارق الليلة اهل الدار يعني يا بها الذي سرق ليلة من اهل الدار فتولد
اهل الدار نصب مفعول اول سارق واللييلة نصب مفعول ثان له فالمفعول الاول في هذا
الباب الشخص والذات والمفعول الثاني المال في الاتع سرقة مالا والذي يسميه المفعول
الاول ههنا هو الجرد بحرف الجر في التحقيق على ما صرح به في الصحاح حيث قال سرق
منه مالا ثم قال وربما قالوا سرقة مالا وبالحيلة فالمسروق هو المال والمسروق منه هو
الذات فجعل اللييلة مسروقة مجازا حكى البنية فهو مجاز اسنادي في النسبة الاتعانية
الاضافية فتولد يا سارق الليلة اهل الدار من قبيل قولهم يا ضاربا ريدا وباطا عاجلا
حيث على اسم الفاعل في المنصوب اعتمادا على الموصوف المقدد والقرينة المشهورة
بدل ذلك ذكر حرف النداء المستعمل للذات للذات كاي شمر يا ضاربا الفاعل ايضا وهذا ما
قال صدره الا فاضل في ضرام السقط من ان اسم الفاعل انما على ههنا لاعتداده على حرف
النداء قوله والمعنى على الطريقة اه يعني ان الطرف وان اجري مجرى المفعول به قطع
عن تقدير في الا ان المعنى على الطريقة وههنا السكال ظاهر لان هذا بنا في ما قبله
لانه قد صرح هناك بانه اتع وان مجازا حكى حيث جعل اليوم ملوكا كما جعل الليلة مسروقة
وظاهر كلامه ههنا ان المعنى على الطريقة وان المفعول محذوف وبين كلامه تنبيه لان اذا
كان مجازا حكما على الاتع كيف يكون الثاني طرفا وكيف يكون المعنى على الطريقة وكيف يكون
المفعول محذوف وكثير من ان ارجح لم يطلعوا على هذا الاشكال ولم يبينوا الظاهر هذا
الاختلال حتى قطعوا بان الطرف وان كان مفعولا لانه اتع او ان النسبة وان كان مجازا

فان قيل الثاني في مصدر كان
من قبيل انتم كنتم

رازي

الى هنا عبارة الرازي

لبي ومنهم

ايضا عا لان المعنى على الظرفية وان المفعول به محذوف عام ويشهد بعمومه الحذف
بلا قرينة خصوص ومنهم من يريد في الظهور نفي اخرى بان التمثيل يشارك في اليلة اهل
الدار تبينه على ان المفعول محذوف البتة لان جعل اليلة مفعولا لا معنى عن المفعول به والمالم
يكن المفعول ههنا مذكورا وجب تقديره فلذا قال ومعناه مالك الام كل هذا كلامهم والكل
فاسدا اما الاول فلان المفعول اذا كان محذوفا واليوم ظرف لم يكن هناك مجاز حكما ولم يكن
هناك اجراء انما هو هذا ظاهر واما الثاني فلما ذكرنا من ان سرق يقتضى مفعولين والمذكور
ههنا من مفعوليه هو الاول والثاني والتجوز ههنا انما هو باعتبار الثاني لا الاول وهذا
ايضا ظاهر واما المطلقون فهم قسمان قسم يعتقد ان الاول بيان لمجاز الكلام والثاني بيان
الحقيقة فلا ينافي والاخرون يقولون ان مراد المم ان هذا من باب الكناية فلا ينافي في تحقيق
معنى الكناية ان مالكية اليوم نفي كناية عن مالكية كل ما فيه عرفا لان يملك الزمان كملك المالك
فتقتضى ملك جميع ما فيه على الوجه الابلغ والطور الا وكذا عرفا وان شئت فاعتبر قولك فلان
صاحب الزمان ومالك الدهر ومالك الدار وقولك مالك الامور في الزمان والامكان
تجد الفرق بينهما جليا وهذا ما قال الشيخ ابو علي الفارسي في الحجة والاضافة الى الزمان
في مثل ملك عام كذا وملوك سق كذا وملك الزمان وسيد الزمان في مقام المدح المبلغ
واكد وهذه النكتة لم يجعلها المم من قبيل الاضافة الى المفعول فيه على حذف المفعول
اولا بل جعل المفعول فيه مفعولا به ثم جعل ذلك كناية عن المفعول فيه ونظر ذلك قوله
سبح حسانه ويحيط عداه ان يرى مبصر وسمع واع جعل المحرر كلاما من العقليين
اعنى يرى وسمع لازما اولاهم جعل اللازم كناية عن المتعدى ثانيا فلما مل ولغيرهم فانه
لطيف غفل عنه المحمور قوله كقول من الملك اليوم تشهد معنى على العموم المناسب
لمقام العظمة والكبرياء او المعنى ان التصرف في ذلك اليوم موكول اليه وانه لا ملك ولا ملك
اذن الا هو وحده لا شرك له قوله فاضافة اسم الفاعل له حاصل السؤال ان هذه اضافة
اسم الفاعل الى معموله سواء جعل مضافا الى الطرف انما عا او الى المفعول المحذوف اعتبارا واما
اسم الفاعل الى المفعول مطلقا لفظية فكيف صح وقوعه صفة لله وهو معرفة وتوجيه الجواب
ان الاضافة الى المفعول انما يتحقق اذا كان اسم الفاعل عاملا وكونه عاملا موقوف على ان يراد
به الحال والاستقبال وكلاهما ممنوع بل المراد به هنا معنى الماضى والاستمرار وحي فلا يكون اضافة

الى المفعول

الى المفعول فلا يكون لفظية فيكون معنوية فصيح وقوم صفة للمعرف فيسقط السؤال وزال ههنا
الاشكال قال بعض كبراء الشارحين وليت شمر على لم يجعل المم هذه الاضافة حقيقية بقو
في كضرب اليوم ومكر الليل حتى لا يتوجه عليه الاشكال الا في بقوله فان قلت فاضافة اسم
الفاعل واجيب بان الاضافة في مالك يوم الدين وسارق الليل ومكر الليل والنهار معنى
اللام والقول بان الاضافة قد يكون بمعنى في اخذ بالظاهر وفي التحقيق ولذا قال صدر الافعال
ان قولهم الاضافة في ثياب الخدر بمعنى في ثديس فلاننا السور لم يجعل المم اضافة مالك يوم
الدين بمعنى في ليكون معنوية للاخفاء هذا هو الجواب المشهور ههنا بين المحمور ويبقى ان
يعلم اولان القول بان لوجه الاضافة في مالك يوم الدين بمعنى في كضرب اليوم كالحقيقة
معنوية قول فاسدا لان هذا اضافة الصفة الى معمولها الذي هو المحمور وبقي ولا يخفى على
المتصفح بقواعد النحوان اضافة الصفة الى معمولها يكون لفظية ابدالا معنوية والعيبان
على ضرب اليوم ومكر الليل فاسدا المضاف ههنا ليس بصفة بل هو مصدر فيكون معنوية
على ان الاضافة بمعنى في مفترقة يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف اليه ومالك يوم الدين بمفعول
عن ذلك وبهذا يظهر فساد ما شتهر وذكرنا نقا من ان الاضافة في مالك يوم الدين بمعنى
اللام بل ان فساد هذا ظاهر واية ودرية اما الرواية فلما ذكرنا من ان علم النحر كذبه واما
الرواية فلان لو كان كذلك لما اتجه السؤال الذي اوردناه المم بتدله فان قلت فاضافة اسم
الفاعل والحاصل ان كلاما من القولين اعنى القول بان الاضافة في مالك يوم الدين معنوية
اذ كانا بمعنى في والقول بانها بمعنى اللام لانه هو التحقيق وون في لانه قول ظاهر فاسد
ولكل منهما فساد مشترك وفساد بخصوص فالمشترك ان النحر كذبه والمخصوص باحدهما
ان السؤال فيمن متوجه اولى كذا كونه آتقا وبالآخران الكناية ببلغ كما قرناه فقط طلب
الملمية بقوله ليت شمرى لم يجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قوله او
زمان ستمر معطوف على معنى الماضى وجواب اما قوله كانت الاضافة حقيقية والعجب
من المم انه حذف فاء جوابا وما وقد قرر ان حذفه ممنوع في السعة والتقييد بامر تحقيق
لمعنى المضى وتبنيه على القرينة الصادقة عن غيره اليه وشارة الى ما تقر في النحوس ان
اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى يجوز عمله في الطرف بتسميته فيجوز ان يقال زيد صار بامن
بالسوط فان قيل فلان كان عمله في الطرف بتسميته غير مشروط بالحال والاستقبال بل يجوز

ذلك مع كونه بمعنى الماضي فالاضافة اذا كانت بمعنى في كانت معنوية اللفظية كما ذكرتموه
قلنا الاضافة اللفظية هي اضافة الصفة الى معطوفها اذ هي اذن بتقدير الانفصال واما ان
الصفة بمعنى الماضي او غيره فهو امر اخر لا يدخل له في ذلك وكلام المصنف في العمل في المنصوب
فلذا شرط في تحقق اللفظية كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال فليسا مل وهما اعتراض
مشهور وحاصل ان كلامه هنا صريح في ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار فاضافة معنوية
اللفظية وقد صرح في قوله تعالى وجا على الليل كذا ان اسم الفاعل هنا بمعنى الاستمرار فاضافة
لفظية وبين كلامه تناقض واجيب بوجوه الاول ان الاستمرار معناه شمول الارض كلها
الماضي والحال والاستقبال فتاوة باعتبار جانب الماضي فيجعل الاضافة معنوية وتاوة تعتبر

قوله والريب مصدر ريب اي مصدر قولك ريبني اذا وقعك في الريبة يريدانه في الاصل
 كذلك والافه في مثل هذه المعاني بمعنى الشك والريبة فان قيل ياتي اعتبار جعل ههنا
 بمعنى الشك والريبة قلنا الريب مصدر ومعناه الايقاع في الريبة فان اعتبر مصدر
 من المبني للفاعل فذلك وان اعتبر من المبني للمفعول فمعناه كونه واقعا في الريبة وحاصلا
 كونه مشكوكا والاول غير مستقيم ههنا اما معنى فظاهر اذ ليس معنى لا ريب فيه الايقاع
 في الريبة واما لفظ فلان لظاهر ارجح ان يقال لا ريب له كما يقال لا ضرب لزيد فتبين ان
 معنى لا ريب فيه ان لا مشكوك فيه في القرآن بمعنى لا شك فيه ويجوز ان يقال انه من قول استعمال
 الكل في الخزع او المعيد في القيد لان معنى الريب الايقاع في الريبة والشك فاستعمل في جزء
 المعنى وهو الريبة فقليل لا ريب فيه بمعنى لا شك فيه وهذا ظاهر من **الاول قوله** وحقيقة
 الريب ان يريدان الريبة وان اشتهرت في الاطلاق والاستعالات في معنى الشك الا ان
 حقيقته اي معناه الاصل اضطراب النفس وقلتها **قوله** دعه ما يريدك اه داله الحديث
 على ما قصده من ان معنى الريبة في الاصل اضطراب النفس وقلتها ظاهرة اذ لو كانت
 الشك والريبة واحدا لما كان الكلام اعني قوله فان الشك ريبة معينا **قوله** اي
 فان كون الامر مشكوكا فيه يريدان الشك في قوله فان الشك ريبة مصدر بمعنى المبني
 للمفعول لانه هو المناسب للتمام كما ان الريب في قولهم ريب الزمان بمعنى المبني للفاعل
 اي الامر المتعلق بحكم المقام وههنا مباحث الاول ان الحديث على ما رواه الترمذي و
 دعه ما يريدك فان الصدق طائفة والكذب ريبة فاذا رواه المصنف غير مستقيم لرواية ولا
 رواية الثاني ان الصدق يقال له الكذب لا الشك فرواية المصنف ورواية الثانية ان
 ان الشك في قوله فان الشك ريبة يجوز ان يكون مصدرا بمعنى الفاعل المناسب فذلك
 فان هذه الجملة في معنى التعليق لصدور الكلام على غلط قولك اعبدوا الله فان العبادة حق
 اي دعه ما يريدك اي ترك ما وقعك في الشك والريبة فان كونك شاكيا في امر قلقت
 لنفسك واضطراب لها والجواب عن الاول ان صحة هذه الرواية لا تنهض حجة على
 عدم صحة رواية المصنف اذ هو ايضا ثقة ورواية مقبولة فيما لا يتعلق بحديثه ليجوز قبوله
 ولو سلم فقد نقر في موضعه ان نقل الحديث بالمعنى جائز للفقهاء العارفين بتفاوت اللفاظ اعلم
 بمواقع الخطأ فبذلك المصنف لفظ الكذب بالشك تنهض على انه المراد بالكذب الشك لا الكذب

اذ الريب معناه جعله شاكيا فافعل
 بمعنى المفعول كان معناه جعله مشكوكا
 لا كونه مشكوكا

موضوعة علم الحديث وعلم الاصول
 ففقدت فيهما ان نقل الحديث
 بمعنى جائز لا محالة

حقيقة اذ المعلق والموجب لا ينظر النفس هو تردد الذهن وعدم العلم بالصدق والكد
الاطلاع على كونه كاذبا وهذا ظاهر فتيين بالبرهان التبرين ما ذكره المصحيح
رواية ورواية والعجب من بعض افاضل ارحين ان المفسر الحديث على وجه السابق
عليه شبهة وهو ذكر رواية الترمذي والسائي ثم قال يظهر ان ما رواه المصحيح
رواية ولا رواية وعن الثاني ان الصدق ليس على ظاهره بل المراد بالصدق الحقيقة والصحة
واشار اليه المصنف بقوله وكونه صحيحا صادقا وعن الثالث ان من تأمل وتعمق المقصود
حصول العلم بان الانسب جعل المصدر بمعنى المفعول اذ لا يخفى ان كلاما من القلق والطائفة
علامة منبهة عن الوصف الغائب بالام المطلوب فعلم وتركه فان المطلوب ما هو ذلك لا غير
اذ الغرض هو الاستدلال بالاماريين على الوصفين ليتثبت عليه الفعل والنزك لا على ما
هو وصف المستكلم فانهم فانه رقيق **قوله** ما نقلت له النفس ان يريد ان القلق علامة
ذالة على كونه الام مشكوكا فيه وسكون النفس وقوارها علامة ذالة على حقيقة الام وصحة
وبدل على صحة هذا المعنى الحديث المأثور وهو قوله صلى الله عليه وسلم لوابصة بن معبد
حين سأل عن البر والاعم استفتت نفسك استفتت نفسك يا وابصة البر ما اطاعت
اليه النفس والطمان اليه القلب والاعم ما جأله في النفس مرة وفي الصدر وان قال
النفس فان قيل نحن نجد كثيرا من النفوس مجعلة عن ذلك في كثير من الامور قلنا هذا الحكم
مخصوص بالنفوس القديسة والقلوب السريفة الطاهرة عن ادناس الذنوب والشهوات واما
الانام والسيئات روى عن بعض المشايخ انه كان في يده عرق كلما مده الى طعام حرام او
شبهه كان يخرج هذا العرق وينبته بينه باليطفا الهيأ فكان يميل عن كل ولقد
شاهدنا في كثير من الامور آما وانها هي في قلوبنا يا مراما وبها نانا وكان الام كما امر ونهى
ولا غرو في ذلك فان الان ان بركة متابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخالفته
نفسه وهو ان يصل الى مرتبة هو في تلك المرتبة مصدر محض ومظهر صرف لا انوار الالهية
والافعال السبحانية لا يجري عليه في ظاهره وباطنه الا ما فيه رضى به وخالفه بل هو في
التقليبات الالهية كالقلم بين يدي الكاتب واليا لاشارة بقرته قلب المؤمن بين اصبعين
من اصابع الرحمن فيكتب ما كيف يشاء فاعاد الاصبعين آمر والاخراية وبالحجة فقوله
دع ما تريد الى ما لا يريدك فيه وجهان احدهما هو الاستمرار في معناه ودع ما تريد فيه

فقد

فكأنه وتعلق مقومها بالمال الربية فيه ولا تعلق وثانيه ما ان معناه ومع المشكوك الى
المعلوم اذ العمل بالمشكوك يوجب تلقا واضطرابا في النفس وشدة فيها بخلاف العمل
بالمعلوم فان فيه سكونا في النفس وراحة فيها فافيه اشارة الى قوله تعالى ولا تفت ما
ليس لك به علم **قوله** وهو ما نقلت النفوس الى ما يقعها في التعلق والاضطراب وفيه تنبيه
على ان ريب الزمان مصدر بمعنى الفاعل فقوله تعلق من اقلقة في الصحاح التعلق الزرع
واقلقة غيره والنفوس يغيب مفعول تعلق وقوله وتخص بالقلوب اي يحملها قلقة
مضطربة من قولهم شخص اي اقلقة في الصحاح الرجل اذا ورد عليه امر اقلقة يقال تخضم
به انتهى كان الامر الوارد عليه جعله شاخص القلب اي كانه جعل عين قلبه شاخصا
فلا يطرف من حيرة او المعنى يذهب بالقلوب من قولهم شخص من بلد الى بلد شخصوا
اي ذهب واشخصه غيره كذا في الصحاح فقوله الشخص بالقلوب ان اعتبر من الشخص
فعناه ذهب وان اعتبر من الاشخاص فعناه الاذهاب فالباء على الاول تعدي وحل
الثاني زائدة تخو سمع وسمع به واحذه واحذبه والثاني اوجه لفظا ومعنى ونواب الزمان
مصايبه وهو اذنه في الصحاح نايه امر وانما اي اصابه والنايية المصيبة واحدة
نواب الدهر انتهى **قوله** مربي جاف اه روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد
مكة وهو محرم حتى اذا كان بالنايية بين الرومية والعرج اذ لم يجد جاف في ظل وفيه سهم
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقيم عنده لا يريه احدا من الناس حتى يجاوز
فقوله جاف اي سخن مشتهي في نوم في الصحاح وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم
مربي جاف في ظل شجرة وهو الذي اخشى ونشئ في نومه والاحقاد بارعاداته
وقوله لا يريه اي لا يخرج ولا يتعرض له فذا معنى والذي رواه المصنف وقد يروى مرس
هو واصحابه لم يريه اي لا يخرج ولا يتعرض له فذا معنى والذي رواه المصنف وقد يروى مرس
اي لا يفجره ولا يفتقه **قوله** ما نفي ان احدا الا رب فيه الظاهر ان نفي مسند الى ما بعده وفيه
ان يجب ان ترك الا لا المعنى اذا كان عدم الارتفاع كان الارتفاع ثابتا لان نفي النفي اثبات
واجيب عنه بوجه الاول ان كلمة لازمة الثاني ان نفي مسند الى ما قبله فان فاعله ضمير يرجع
الى الرب والمعنى ما نفي الرب بهذا المعنى وهو ان احدا لا يرباب فيه اصلا الثالث ان قوله
ما نفي معناه ما نفي بالجر مبنيا فالنفي معناه الاثبات بالجر المبنى يعني ليست القضية الموقوفة

انتهی
ملا

بجاء لا نقوله وهو ان يجزى والصحيح راجع الى الطريق الخليل للرب اى الطريق اليه ان يجزى
انفسهم من الخبز الجاهل المهملة والراء المعجمة وبعدها الراء المهملة وهو الخبز والنقير
والراء هنا الجمع كاذكرنا ويروزواى يجزى بتقديم الراء المهملة على الراء المعجمة في الصحاح
رؤيته أو روزه رؤاى جريته والقوى جمع قوة وضمير تتم لقواهم وتتضاءل معناه
تنصاعرو في الحديث ان اسرا بل عليه السلام يتضادل من خيشة الله اى يتصاعرو خوفا
وقد يقال اى يتصاعرو تواضعا وتضادل الشئ اذا انقبض وانفتح بعضه الى بعض
والضمير الخفيف ولا يخفى ان التضادل يقتضى الضعف والضعف ان التمام يقتضى
القدرة والكثرة فيحسن موقع العطف ويظهر التقابل بين التمام والتضادل بلا حكمة
اللائم في هذا الجانب او ذاك فافهم وانه اى عند المعارضة فيتحققوا اى يتعرفوا
وان ليس فيه مجال لمفعول يتحققوا يقال حققت الامر وتحققته اى تبينته وتعرفته حتى
صرت منه على يقين قوله فلا قدم الطرف بمعنى لما لم يكن المقصود الاصل في الرب بل كانت
المقصود في المحلولة كان مقتضى البلاغة تقديم الطرف الذي هو موصية ومركزة على غط قوله
جل مكان طول له ولم يكن له كفوا احد وحاصل الجواب انه لو قدم لا فاد معني بعيدا عن
المقصود وهو ان الرب في كتاب اخر لا في هذا الكتاب وهذا المعنى غير مناسب لل مقام صح
اولا يبيح ان المقصود في المحلولة واثبات الحقيقة لاني الرب عنه واثباته في كتاب آخر
واما ما ذكره صاحب المفتاح من انه لو قدم لا فاد بوث الرب في سائر الكتب الالهية
وهو قد سدد في توجيه آخر غير هذا التوجيه ونعم بعض افاضل الشرحين ان كلام الشيخين
واحد وهذا نعم فاسد فوله فلا قدم الطرف معناه لم لم يقدم الطرف فيطبق عليه قوله
لان القصد وقد جرت عادة المصنف على ان كثيرا ما يدخل حروف التخفيف في الماضي المقصود
ما ذكرنا والآخر حروف التخفيف في الماضي معناه التوضيح واللوم على ترك الفعل ومثله
لا يلبق بكلام الباري عز شانه الا انه كان اعتمد على انه لا تشبيه على اعدان المقصود المعنى
المجازى لا امتناع المعنى الحقيقي قوله في آية الرب حرف النفي اى في جعل الرب بحيث يلى
حرف النفي اى يتبع بعده بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك فلما نقل الى بابا فقال جعلوا
متعديا الى مفعولين فالاصل والى الرب حرف النفي اى وقع بعده بلا فصل فلما نقل صار

قائل الفاضل الطبعي طيب الله مرقدته ولا يخفى
ضعفه لان ذكر التشبيه يجمع منه معلوم

صلى

الفاعل

الفاعل مفعولا اول وزاد مفعول اخر فصارت تقديره اولى الرب حرف النفي اى جعله
واليامنة واقعا بعده بلا فصل ومن هم سائرهم يقولون المفعول الاول لا يلاء محب ان يكون
فيه معنى الفاعلية والمفعول الثاني فيه معنى المفعولية قوله ولو اولى الطرف ان رفع الطرف فهو
مفعول اول والمفعول الثاني محذوف اى ولو جعل الطرف كائنا بعد حرف النفي واقعا بعده
بلا فصل وقيل لا فيه ريب لا انقلاب الكلام الى معنى آخر وان نصب الطرف كائنا مفعولا ثانيا والاول
ضمير مستتر فيه راجع الى الرب اى لو جعل الرب واقعا بعد الطرف بلا فصل اى لو اخرج الخبر
على المبتدأ وحذف ان نصب الطرف على انه مفعول اول والضمير المستتر فيه راجع الى حرف النفي
مفعول الثاني الا انه لا اتصال بالفعل فذكر تأخيره وحاصله لو جعل الطرف بحيث يلى حرف النفي
فهذه طرق ثلثة واحسن الطرق هو الطريق الاول اذ هو الظاهر في المقصود ولا نالا واسطة في
المقصود مع رعاية قانون الالباء وبعده الطريق الثاني لما فيه من رعاية القانون المذكور وعدم
الحذف والطريق الثالث ضعيف اذ لا فاعلية في المفعول الاول فافهم قوله وهو ان كتابا
اخر فيه الرب لا فيه الا يلى بالمعنى والاعلى بالقلب في الغورى والا وفق بقانون القصر
ان يكون التصريح بالنفي واقعا في الجانب المقابل للمقصود عليه على غط في القصر الواقع
بين المبتدأ والخبر ان كان المقصود عليه خبرا كان النفي واقعا في مقابله بخلافه في حق قولنا
في الدار زيد ينبغي ان يقال لا في السوق وان كان المقصود عليه مبتدأ فالامر كذا لك
فالطريق في قولنا زيد القائم ان يقال لاخر ونقولنا ان الله هو الزاى اى لا غيره فعلى هذا
قوله ان كتابا اخر فيه الرب لا فيه ان جعل من قبيل قصر الخبر على المبتدأ فالطريق ان يقال
ان كتابا اخر فيه الرب لا يلاء اى لا القران اذ المقابل للمبتدأ المقصود عليه هو وان جعل
من قبيل العكس فالطريق ان يقال ان في كتاب اخر الرب لا فيه فالعبارة التي اختارها
المصنف فيها قلنى يتبع والحاكم الفيصل ههنا هو الزوق السليم ولا يثبت ان مثل علم وان
شئت فقل في الفرق بين قولنا كتابي ديكرست كه در و ربيست نه و ان وبين قولنا
كتابي ديكرست كه در و ربيست نه در قران فان سلامة الطبع تقتضى العبارة الاولى
وترتضى وتزيف الثانية ولا ترتضى وكذا الفرق بين قولنا در كتابي ديكرست ريب نه
در قران وبين قولنا كتابي ديكرست كه در و ربيست نه در قران ومن لم يجد فرقاً جلياً
بين الصورتين ولم يجد من نفسه قبولاً وردا بين الجاريتين فعليه ان يعالج نفسه وبالجمل

فالمسمى ان هذا هو السابق باداء المرام وهو الموافق بقانون القصر في الكلام لان ما ذكره
غير صحيح حتى يشغل في توجيهه بوجوه بعيدة لا معنى للقلق الا تلك الوجوه البعيدة
فان قيل جميع ذلك حسن وقيق الا انه يرد على العبارة الاولى ان قوله فيه الرب ان كاجلة
مركبة من المستلذ والخبر مفيدة للحكم ان المعنى ان الرب مخصوص بكتاب آخر لا بالقرآن
وفساده واضح وان جعل الرب فاعل الطرف كان هذا مخالفا للنظم التبريل في فائدة القصر
بالتقديم ولزم ان يكون تعريف الرب مستردا ويرد على الثانية انه يفوت مع بقاء الطرف
على هيئته في ذلك النظم المقدر قلنا اما المحذور الاول فانما يرد على ما يحمل الجملة مبتدأ
وخبر او نحو لا نقول به بل الرب فاعل الطرف واما حديث مخالفة النظم التبريل فليس شئ اذ
الاشارة الى المحصر بطريق التقديم ليست مقصودة لنا حتى يكون فوتها محذورا وكيف لا وهذه
العبارة تغير للنظم المقدر وبرزنا نضمنه هو من معنى القصر المركب من النفي والاثبات
كما يقال في تغير قولنا في الارز يد ان معناه ان يزداد في الدار لا في السوق فان التصريح هنا
بالنفي والاثبات تغير للمحصر فيه وتفصيل الحقيقة ولا واجب هنا ان يثبت المحصر مع ذلك
بالتقديم بل ليس هذا من المناصلا وكذا لا بأس في فوت بقاء الطرف على هيئته في العبارة
الثانية واستدراك تعريف الرب ممنوع بل المناسب هنا تعريفه بالجنس الذي المطلوب بالنفي
في صورة النفي بالجنس بدلالة الموضوعية لشيء الجنس فاريده ان يكون صورة الاثبات موافقة لصورة
النفي جريا على قضية المناسبة ورعاية لصيغة المقابلة فليتمام في هذا المقام مقدار اقوام اقواما
قوله تفصيل خبر الجنة على محور الدنيا الظاهر تفصيل محور الجنة على محور الدنيا كما وقع في عبارة
غيره الا انه كانه نبتة بذكر الافراد هنا ونظير الجمع في محور الدنيا على ان واحدة منها خير من جميع
خسور الدنيا والامر كذلك بل قطرة من قطراتها بهذه المثابة **قوله** وقراء ابو الشعثاء ابو الشعثاء
بفتح السين وكون العين اسم سقيم بناسود المحارب تابعي مشهور **قوله** ان المشهور يوجب الاستغراق
اي يقتضيه اقتضاء الاجتماع مع تخصيص اصلا فلا يصح ان يقال لا رجل في الدار بل رجل بخلاف لا رجل
بالرفع وكان استنادنا ذلك الامام الزكي جلال الله والدين يوسف الا وهو يتقده الله بفقرانه
وبقواه على منازل جنانا كثيرا ما كان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولنا لا اله الا الله اريد
الاستثناء عندهم تخصيص فلينامل واما السرف في الاجاب والتجوز فربما هم قد ذكروا ان النكرة
موضوعة لغرض متشتر في الاثبات معناها فرد واحد لا على التبيين وقد يقصد بها جميع

الافراد

وتنبيه جماعة وكان من اصحاب من سجدوا
لله تعالى وتعالى كما في هذا الخبر

الافراد مخوفة خير من جرادة وفي التبريل علمت نفس ونسظر نفس ما قدمت لغد يعني كل مرة وكل
نفس واما اذا وقعت في سياق النفي فغناها الاستغراق وعموم النفي بدلالة موارد استعمالها وانما
حاولوا ان يقع النفي والاثبات في طرفي النفيين لان هذا حال مخالفة وظاهر التقابل وقد
يقصد بها في هذا الحال غير العموم والاستغراق نحو لا رجل في الدار بالرفع بل رجلان او رجال
والسرفية انهم يجعلون النفي راجعا الى وصف المنفي لا الى اصله فانه قيل لا رجل واحد في
الدار بل رجلان او رجال هذا اذا لم يكن النكرة مع من الاستغراقية لفظا او تقدير اياها اذا كانت
مع من الاستغراقية لفظا نحو ما من رجل في الدار او تقديره لا رجل في الدار فالنكرة نقص في
الاستغراق لا يحتمل عدم اجتماع امرين موجبين للاستغراق فهذا النفي الماهية عن اصلها و
تلقيب النفي بالجنس يرشدك اليه وهذا ما قاله الامام هريثا والذي يدل على ان كانت المشبهة
للاستغراق ان نفي الجنس في الماهية وهو يقتضي نفي كل فرد فرد من افرادها فلو ثبت فرد من افرادها
لمثبت الماهية وذلك يناقض نفي الماهية وهذا السر كان قولنا لا اله الا الله نفيها لجميع الالهة سوى
الله واما قولنا لا ربيب فيه فهو يقتضي قولنا ربيب فيه وهذا يعين ثبوت فرد واحد في ذلك النفي
بوجوب انتفاء جميع الافراد ليتحقق التناقض هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره في النكرة المنونة
بيان لدلالة النفي على العموم والاستغراق للاحتمالها غير الاستغراق ووجه ذلك ما بيناه من انه قد
يقصد نفي الوصف للنفي الاصل ولا يخفى ان المساوي لنفي الماهية هو نفي الاصل النفي الوصف
وهذا يصح في الاشكال الذي اوردته بعض افاضل السارحين هريثا من ان مدلول النكرة المنونة
فرد متشترى فرد واحد منهم على التبيين ونفيه ونفي الماهية متساويان فالقراءتان
متساويتان وبطل الفرق بالايجاب والتجوز فان قيل نفي الفرد الواحد لا على التبيين
نفي الماهية فنفيه نفيها وكيف لا واذا كان في الدار رجلان او رجال فقد صدق انه كان فيها
رجل واحد والمفروض نفيه فلا يظهر الفرق بين القسمين قلنا التوليد لمعيان احداهما انه
واحد في نفس وثانيهما انه واحد يعني ليس هو غيره ومدلول النكرة المنونة هو الاول والمساوي
لنفي الماهية انما هو نفي الاول لان نفي الثاني والمجتمع مع المثني والجمع هو ايضا الثاني اذ هو
من كل منهما وهو المراد بالمثل المطلوب المعينة في تعريف المثني ومن لم يفرق بين الواحد المتعينين
استنبه عليه الامر بالاقتدارين **قوله** ولا بد للواقف ان ينوي حبرا اذ قد تقرر ان الوقف على
مال لا يعيد قبض ناقص وقد يقال اذ يلزم السرف في الكلام الثاني قبل تمام الاول وقال الزجاج

طبي

هذا الوقت تام لان كلمة لا اريب بمعنى حقا كما قيل في ذلك الكتاب حقا وفي كلام المص
 تبينه على ان الطرف المعنى فيه مستقر لا غير بل كان لغوا ثم انقلب مستقرا على غلط قولنا
 المحمد لله فلا يرد الاشكال بان يجب ان يكون اسم الاذ هو مشابه للضما وكذا الكلام في
 نظائره بخلافه من وجه **قوله** في هدى اى الكتاب طرف الهدى بخلاف التمرارة شوق
 اذ هي تعيد كون الكتاب هدى على غلط رجل عدل فهو المبلغ فيكون اولى على ان المتعارف
 في الاطلاقات التبريرية ان القرآن هدى ونور والله اعلم بحقايق الامور **قوله** وهو الدلالة
 الموصلة الى البقية اى المطلوب فسر المص الهدى بالدلالة المقرونة بالايصال الى المطلوب
 واعتبر الايصال في مفهومه وتلك في ثبات هذا المطلوب بادلة ثلاثة الاول ان الضلالة كثيرا
 تقع في مقابلة وعدم الوصول معتبر هناك فالوصول يجب ان يكون معتبرا ههنا متحكما
 لمعنى المقابلة الثاني انه يدعى الشخص بانه هدى كما يتقدم فلم يعتبر معنى الوصول لما مع ذلك اذ
 لا مدح برونه الثالث ان الهدى مطاوع هدى يقال هدية فاهدى كما يقال كسرة فأكسر
 وقطعة فانقطع فكما ان الاكسار والانقطاع لازمان للكسر والقطع فكذا الهدى وانقطع
 الامام رحمه الله ومن تبعه على الوجه كملها على الاول بان الفرق بين الهدى والاهتداء معلوم
 بالضرورة فقابل الهدى هو الاضلال ومقابل الاهتداء هو الضلال فجعل الهدى في مقابلة
 الضلال متمتع وعلى الثاني بان المتفجع بالهدى يسمى مهديا وغير المتفجع به يسمى اذ كونه
 اذ لم تنقص الى المقصود فهو كالمعدوم وعلى الثالث بانه منقوض بمثل آخرته فلم ياتى
 ومعارض بمفهوم هدية فلم يمتد فالحق ان الهدى هو الدلالة سواء كانت مع الوصول الى المط
 او لم تكن لا الدلالة مع الوصول والدليل على صحة الاول وفاء الثاني قوله جل طوله واما
 ثمود فهديناهم فاستجابوا لى الهدى فان الوصول لو اعتبر لامتنع حصول الهدى بدون
 الاهتداء والاية بخلاف هذا كلامه واجيب عن الاول بانه لا فرق الا بالزوم والتعدي
 لانه مطاوعه وان قوله فجعل الهدى في مقابلة الضلال متمتع ليس بشئ اذ لو امتنع لما وقع
 في الايتين ولان المقابلة اصطلاحاً هي الجمع بين اللفظين الدالين على المعنيين المتضادين
 حقيقة او تقديرهما سواء كانا متعديين ولازمين او احدهما متعديا والاخر لازما وهذا
 موجود في الايتين سيما في الثانية فان التقابل من خرج فهما مكان كلمة التقابل وعن الثاني بان
 التمكن من الوصول ايضا فضيلة تصلح لان يكون سببا للمدح وعن الثالث بانه نادر والحكم

ازاد به صاحب التقریب منه

على

على العاقل وقد ذكر في الاسلام في اصوله ان قضية الامر لغة ان لا يثبت الا بالاجابة والاعتقاد الا انه
 لو ثبت الاشارة بالعلم فباعتبار الاختيار من المأمور والمأمور عندنا ضرب من الاختيار و
 للزوم الجبر قد عرّف ههنا مانع فوجب العدول عن الحقيقة بهذا كلامهم في دفع اعتراض العلماء
 على المص واعرض على الجواب الاول بان الضمير في مقابلة ان راجع الى اللزوم على قانون
 الاستخدام وهذا فاسد اذ التمكن بالمطاوعة وجه مستعمل فذكر المقابلة لكون مستعمل
 فان اعتبار الوصول في الاهتداء مستغن عن الدليل وههنا بحث من وجوه الاول
 ان المطاوعة حقيقة تقبل الاثر في المفعول بسبب تعلق الفعل المتعدي بذلك المفعول
 ففي مثل قولنا كسرت فانكسر امران الاول ايجاد هذا الاثر اعني الاكسار واحداً منه والثاني
 قبوله والاتصاف به فالامر الاول يسمى كسرا ومطاوعا والامر الثاني يسمى تكسرا ومطاوعا
 فحقيقة الفعل المتعدي هو تحصيل تلك الحالة وحقيقة مطاوعة هو قبول تلك الحالة
 وحاصل الاول التاثير وحاصل الثاني هو التاثير وهذا ما قال ابن الحاجب معنى المطاوعة
 هو حصول فعل من فعل فالثاني مطاوع اذ هو طاع الاول والثاني مطاوع اذ قد
 طاعه الثاني فالوصول واجب والتخلف متمنع وبهذا يظهر بطلان الجواب الاول من انه لا فرق
 الا بالزوم والتعدي لانه مطاوعة وذلك لانه معلوم من اوضاع اللغة وقانون العربية
 ان الهدى غير الاهتداء وان الضلالة والضللال غير الاضلال وان المقابل الاول هو الاخير
 والثاني هو الثالث ولو خالف ذلك لعدول عن الحقيقة لنكتة والاية من هذا القبيل فعمل
 هذا صحيح القول بان جعل الهدى في مقابلة الضلال متمتع اى يخالف لقانون الوضع واوضاع
 اللغة على ما قال المص فيما سبق اذا كان الله واسمائه صفات لم يكن ههنا اسم يحكي عليه
 صفاته وهذا محال وبهذا سقط استدلال المص بالاية وصح القول بالامتناع والعجب
 من هذا ما قال بعض افاضل الشارحين من انه لو امتنع لما وقع في الايتين والعجب من هذا
 اعتراضه الثاني من ان حقيقة المقابلة موجودة لوجود كلمة التقابل ولا تعلق للزوم و
 التعدي بذلك واما الاعتراض بالاستخدام والاستدراك فهو ايضا فاسد لان حقيقة الدليل
 الاول التمكن بالمقابلة والمطاوعة وحقيقة الدليل الثاني التمكن بالمطاوعة فقط
 الثاني ان التمكن من الوصول ان اقترن بالوصول فحسن والا فلا وكيف لا اوجهل كما بهذا
 المناب وكذا سائر الكفار ولا يخفى ان تمكن هؤلاء يوجب الذم وكيف لا وقد اوجب هذا

في الايضاح منه

لجيبى

المختل الثالث ان قولهم امره فلم ياتر ان اراد به امره جعله فاعلا للفعل والمطاوعة
 حاصلة الا ان صدق لم ياتر متوجع وان اراد به قلت له فعل او اوجبت عليه الفعل
 فالنقص ممنوع لان مجرد هذا لا يوجب المطاوعة واما ما ذكره بعض فاضل الشارحين
 من ان معنى امره جعله متوجع او الايتار الى الاستتال لازم الا ان سقوط الاختيار ولو في
 الجبر منه فكلهم قاسد لانه اذا كان معنى امره جعله متوجع اي متشلا فصدق لم ياتر ممنوع
 وسقوط الاختيار ولو لم يجرى لانه اذا كان الروم العقلي لا يندفع بهذا والتحقيق عندى
 في هذا المقام ان المطاوعة قسمان عقلي كالانكار وسائر افعاله وهذا ظاهر مشهور
 الثاني غير العقلي والشئ من هذا القبيل فان وجوب الترتيب اما بايجاب العقل او
 بايجاب الشئ وقولهم امره فلم ياتر من القسم الثاني والتخلف في القسم الاول وفي
 القسم الثاني ممكن ولهذا ترى الكفرة والفقة يحققونهم هذا المعنى في استنبط عليه
 القسمان اشكل عليهم الامر في قولهم هديته فلم يهدد وامرهم فلم ياتر ويجوز ان يقال المراد
 بالايتار صيرورة المرء مامورا فعلى هذا المطاوعة متحققة وصحة فلم ياتر ممنوعه والنقص
 منضمحل فان قيل قولهم علمته فلم يتعلم صحيح والتخلف واقع قلنا التعليم معناه تحصيل
 العلم في المتعلم والتعلم لازم له بهذا المعنى لا يتخلف عنه والمراد هنا معناه المجازي اعني
 التوجيه نحو ما يفيض الى العلم غالبا والتخلف هنا صحيح فلا محذور وقوله وبنا
 مهدي معطوف على قوله بدليل وقوع الصلابة من حيث المعنى لان معناه لوقوع الصلابة
 في مقابلة وقوله ولان اهتدى بتبيينه على ذلك اي معناه الدلالة المحصورة لا الدلالة
 المجردة لوقوع الصلابة ولا يقال في مقام المدح مهدي ولان اهتدى مطاوع
 ولما لم ان يقول المهدي يعني معنى الاهتداء في الصحاح هدى واهتدى على غلط مخفي
 من خفي معنى وج فلم لا يجوز ان يكون مهدي بمعنى مهتدى الهدي الذي يعني الاهتداء
 فقط الدليل الثاني واعلم ان المهدي يطلق على معان ثلثة الدلالة والبيان وحقبة الارشاد
 اعني الدلالة الموصلة الى المط والقدر المشترك بين المعنيين ولا نزاع لهم في اطلاق اللفظ
 على المعاني الثلثة واما النزاع في انه موضوع للاول والثاني او للقدر المشترك فذهب المصنف
 انه موضوع للدلالة الموصلة الى البقية مجاز في مجرد الدلالة وقد صرح بذلك في رسم السجدة
 في قوله تعالى واما عود فهديناهم وحاصل كلامه هناك ان معنى هديته حصلت فيه الهدي

طبي
 صرح هذا العالم نفسه بان المراد بالاهتداء
 هو الاستتال فتوجه عليه الاشكال
 انما هو كما بينه

والرمل

والدليل عليه قولهم هديته فاهتدى بمعنى تحصيل البقية فكيف ساع استعماله في الدلالة
 المجردة وحاصل جوابه انه مجاز عن اراحة العليل والاعذار ومذهب الجمهور انه حقيقة
 في مطلق الدلالة مجاز في غيرها وقد انصب الامام لابطال الاول هربا من الاستتال الى المجاز
 ومذهب الزجاج وتبعه الواحدى انه موضوع للقدر المشترك فان قيل قوله جل قوله
 انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء يثبت مذهب المصنف ونفى غيره
 اذ لا صحة لنفي الدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بل لنفيها ولا ثباتها بقوله وانك لا تهدي
 الى صراط مستقيم قلنا ان اختيار اللفظ موضوع للقدر المشترك فلا اشكال فليكن المراد
 حقيقة الارشاد لا الدلالة موضوع لها بل لانها فرد للقدر المشترك وكذا الحال على مذهب
 الجمهور ايضا فافهم وبهذا يظهر الجواب عن المعارضة اعني معارضة الوجوه الثلثة
 بقوله تعالى واما عود فهديناهم وقوله وانا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
قوله فلم قيل هدى للمعتقين اه حاصل السؤال ان تفسير الهدي بالدلالة الموصلة الى المط
 مقتضى ان يكون في هدى للمعتقين تحصيل الحاصل وايصال الواصل لانه بمنزلة قولنا دالة
 موصلة الى المط الواصلين اليه وان فسر الهدي بالدلالة على ما هو مذهب الجمهور فربما
 سوال آخر وهو ان الواصل الى المط دلالة الى ما يوصل اليه لغويا لانه تحت وحاصل
 الجواب انه لا بد ههنا من احدا من اما صرف الهدي عن ظاهره بان يراد بالهدي
 زيادة الهدي الى مطالب آخر غير حاصلة فان استعمال الهدي في معنى الزيادة كان مجازا
 وان استعمل في معناه وكانت الزيادة مرادة به مدلوله بالقرينة كان حقيقة او يراد
 بالهدي التثبيت والادامة عليه كان مجازا قطعاً فقوله تريد طلب الزيادة واستدامته
 اشارة الى توجيهين مستقلين على غلط قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف اذ دلالة اللواو
 على الجمعية بمعنى المعية فان رفع الاعراض عليه بان الهدي في التثبيت مجاز في الزيادة
 مجازا حقيقة فكيف يصح الجمع بينهما ولا حاجة الى الجواب بان مراده ان اللفظ مستعمل
 في الزيادة فقط والتثبيت لازم ضمنا وتبعاً ولعمري لا البهتة شئ ولا الجواب والله
 اعلم بالصواب واما صرف المقتنين عن ظاهره بان يراد به الصابرون الى التقوى وحاصل
 انه مجاز باعتبار ما يؤول اليه وحاصل الجواب ان التجوز في الاول في الهدي من جملة
 على الزيادة وفي الثاني في المتقي بجملة على المشاف واعترض عن المصنف بان لا حاجة الى شئ

اي مذهب المصنف

اما ان شبهة فمضمون ظاهره على ما قد بنا واما الجواب فلا يخفى
 انه بعيد عن البعد فان جعل الاستدلال لازماً ضمناً وتبعاً كما لا يخفى
 اليه الغرض ولا يثبت في اليه الذين ولا يثبت عليه اللغة والعبارة بل
 العبارة تدل على ان كلامه مضمون مستعمل فيه اللفظ وكيفية وقد
 شبه ما نحن فيه بقوله تعالى هذا الصراط المستقيم فحصل الوجهين
 هناك متقاربين فافهم

كش

من المتجوزين أصلا لأنه إذا قيل السلاح عصمة للعقمة أو عصام له والمال غنى للفقير لا يجب
أن يكون هناك عصمة أخرى غير عصمة السلاح والغنى آخر غير غنى المال واجيب بأن المتبادر
من تعلق الفعل بشئ هو انصاف ذلك التعلق بما عجز به عنه عند اعتبار التعلق توضيح ذلك
أنه إذا عجز عن شئ بلفظ يدل هذا اللفظ على وصف من الأوصاف ثم علق بهذا اللفظ المنبئ
عن الوصف المعلوم أمر من الأمور المتبادر إلى الفهم من ذلك تحقق هذا الوصف المعلوم
لموصوفه المعلوم في زمانا اعتبار تعلق ذلك الأمر بهذا اللفظ المنبئ عن الوصف المعلوم
مثلا إذا قيل شفيت مريضا ومضيت صحيحا فالذي يساق إليه الفهم عرفان هذه الشخص
متصف بالمرض وقت اعتبار تعلق الشفاء به ومتصف بالصحة في زمان اعتبار تعلق المرض
به وكذا قولنا ضربت مضروبا ينبغي أن يكون متصفا بالمضروبية في زمان تعلق ضربائه
لأنه مضروب بهذا الضرب لأن التعبير عنه بلفظ المضروب مشعر بكونه ملحوظا بهذا الوصف
قبل تعلق هذا الضرب به ووقت تعلقه به حتى لو لم يتعلق به هذا الضرب فهو مضروب ملحوظ
بصفة المضروبية ومضروبية صفة مسكنة والمضروبية الثانية كأنه بعد هذه
المضروبية وصفة متفرقة على ذلك حتى لو اريد العكس وأنه مضروب بهذا الضرب
كان مخالفا لظاهر اللفظ وبناء للظلام على التجوز وأنه مجاز باعتبار ما يؤول بقوله جل طو
هدى للمتقين أن أريدان اهتداء هؤلاء بهذه الهداية فحق أن يقال هدى للمتقين

الجرم واردة الخ لانه يكون الخ موجودا مستحقا الاسم وحده لازما للجزء بمعنى انتقال الذهن من
 الجزء الى الكل كالانسان المركب من الرقبة وغيرها وما ليس بهذه المثابة فلا والذي نحن فيه ليس
 كذلك فان قيل بل ما نحن فيه كذلك اذا قل هو القرآن موجودا متحققا ولا اسم هو لفظ القرآن
 وله حد وهو مشهور واسم الجزء هو المنزل قلنا نعم الان هو كذلك الا ان هذا غير نافع اذ هو قد
 نزول الآية واستعمال اللفظ كان معزلا عن ذلك فليعلم **قوله** فيقال اننا وانت فعلنا يريد
 ان فيه تعليليا للمتكلم على المخاطب وفيه نظر اذ قد تقرر ان باب التعليل باسره من باب المجاز
 كون فعلنا مجازا في هذا المعنى ممنوع وكيف يكون مجازا وهو موضوع للمتكلم مع الغير واستعمال
 اللفظ فيه استعمال في الموضوع له واما ما ذكره بعض اهل التحقيق ههنا من ان اعتبار التعليل
 ههنا انما يكون اذا عبروا عن الذي مع المتكلم بطريق الخطاب او الغيبة بخلاف ما اذا قيل ابتداء
 نحن فعلنا مع ان المتكلم واحد ليس الا لكنه جعل الاخر ايضا متكلما فان كونه تعليليا عالم يقتل به
 احد فليس يسمى الا كونه تعليليا في هذه الحالة ايضا ممنوع وكيف والغیر المعبر في وضع
 غير مطلق غايها كما او حاضرا مذكورا بما جدد الطرفا الثلاثة او غير مذكور فكون هذه الصورة تعليليا
 ومجازا يحتاج الى تعيين الغير من جانب الواضع ولا طريق الى تعيينه من جانبه الا بالنقل
 والسمع والتصريح من ائمة اللغة وغاية ما يمكن ان يقال في دفع هذا الاشكال ان مراد المص
 بالتعليل انهم من ان يكون تعليليا اصطلاحيا او غير اصطلاحى يريدان التعليل بما قسم
 منشاؤه اعتبار الواضع يعنى اعتبره الواضع اولا ولا يحفظه وضع اللفظ لانه ثانيا وقسم
 منشاؤه اعتبار التجوز فان القسم الاول حقيقة والثاني مجاز ومقصود المص ان التعليل امر
 معتبر لا فتور فيه حتى انهم يعتبرونه وضعيا واستقلا لا كان في الاول حكمه التعيين في الاصل ونظيره ما
 نحن فيه ما ذكره المص في سورة الاحقار في قوله جل مكان قوله سلاسل او اعلا الا ان السنين فيه و
 الاول المون بدل من حرف الاطلاق واجراء الوصل مجرى الوقت الثاني ان يكون صاحب القراءة
 به فن خري رواية الشعر ومن ساء على حرف غير المنصرف يريد ان هذا هو الحكم في الاصل فانهم
 والجزم هو ما في كلامه وتخيروا في ذلك وطلبوا امره **قوله** اذا كان بعضنا نازلا وبعضنا منتظرا
 النزول هذه العبارة بظاهرها تعني ان المشبه هو البعض الذي ينتظر نزوله والمشبه به البعض
 النازل واللفظ مستعمل في البعضين جميعا ولا يخفى ان هذا بظاهره فاسد لان هذه استعارة
 تصريحية تبعية وقانون هذه الاستعارة ان يكون اللفظ المستعار مستقلا في المشبه لا في المشبه

والمشبه

والمشبه به جميعا ولا في المشبه به فقط واللام يمكن استعاره والحواس ان ههنا حذف وتقديره اذا
 كان بعضنا نازلا وبعضنا منتظرا لنزول لوم ان يكون الكل غير نازل بل منتظر للنزول فمشبه الكل الذي
 هو منتظر للنزول ببعض النازل في تحقق الوقوع واستعمال اللفظ في الكل الذي هو المشبه ولقد نبه
 المص على هذا المعنى بقوله جعل كان فكذا قد نزل ووجه التبيين كان اداة التبيين وقانونه ان
 اسم مشبه وجزم مشبه به يحكيان زيدا اسد فقد صرح بان المشبه هو الكل والمشبه به هو النازل
 الحقيقي واللفظ مستعمل في الاول والثاني فتعوله جعل جواب اذا بتوسط المقدمة المطلوبة كما
 ذكرنا او الرادة بدون اعتبار الحذف والحق وجعل مسندا الى ما بعده على غلط قولك علم ان زيدا قائم
 فان ما بعده يستل على مسند مسند اليه وهو قائم مقام المفعولين كما قد قيل جعل كل القرآن نازلا
 وقد يقال صريح جعل القرآن اي جعل القرآن النازل بعضه فقط مشبها بالنازل كله فيجعل القرآن
 الذي هو الكل مشبها ببعضه النازل فتعوله فاعل مشبه او تأكيد لصيغة الواجب الى القرآن
 النازل ويجوز تأكيد النازل او مرفوع فاعل له والاهم هو الاول لان هذا قليل الجدوى جدا
 والجمل فلا يتوهم ان المشبه به هو الكل فليتامل فتعوله ولانه معطوف على تعليليا يريد ان معنى
 الوجهين على ان المراد انزل اليك المنزل بضمية كتحقيق والتقديرى وقوله وانتهى نزوله وعطف على
 قد نزل في معرض التفسير لئلا يحق نزوله وقوله كان كلمة تنبيه على ان كلا وان اضيف الى الضمير
 يقع معمولا للعوامل اللفظية وان زعم ان الحاحية فلا فاذ المصنفة واستعمال التعليل نزل
 منزلة روايتهم كما صرح بالمص في قصة ابي تمام كاسيحي في قوله تعالى واذا اظلم عليهم قاموا
 ولقد حققنا هذا المقام في حواشي المطول فليطلب هناك واعلم انه اذا اراد بقوله والذين
 يؤمنون بما انزل اليك مطلق المؤمنين فالامر ظاهر اذ يصدق حانهم يؤمنون على التجدد
 والسخو حسب تجدد الانزال ويبدو كون تمام القرآن حتى يتحقق ايمانهم بكل المنزل انرا لا حقيقة اذا
 اريد بذلك مؤمنوا اهل الكتاب مطلقا واجاعة مخصوصة بايمانهم فاذا اطلق فالظاهر ان
 اذن لان امره كالام في مطلق المؤمنين واذا عين فان اريد لكل فلا بد هناك من تحلف ونحوه
 بان ينزل الفعل الصادر عن البعض منزلة الصادر عن الكل فليتمد بروا ان اريد قوم بايمانهم
 فلا بد هناك ايضا من التحلف والجملته فهو لا وقد ما توالم بجميع المنزل الكل في حق ايمانهم
 اذ لم يذكروا تمام القرآن فهذا المقام لا يخلو عن اشكال ولا يذفع ذلك الا بتدقيق النظر وتكثير الفكر
قوله ونظيره قولك كل ما حطب بهاء يعنى ان المراد في مثل هذا الكلام هو الكل اعنى الماضي الالى

فان الايمان بصحة التجدد على الوجه المذكور
 فانهم يوجبون صدور عن المطلق في الجملة و
 قد سئل المص عن غير ذلك فاجاب
 البعض بغير ما سئل

جميعا بشهادة التعريف لا الماحي فقط فنعين التأويل في اناسه ما كنا بايا ايضا واليه الاشارة
بقوله لا تريد هذا الماحي منه فقط اه وهما منافسة ظاهرة وهي ان مثل قولهم كل ما عطف به
فلان في نصيب متضمن للشرط بشهادة الغاء في جوابه وقد تقرر ان الفعل هنا بمعنى الاستقبال ليعتق
من بهته بالشرط وج فلا يتم مقصوده والجواب انه على تقدير التسليم بخصوص بما اذا لم يكن
هناك مانع والم في هذا مانع قوله لكونه معقودا لتعليل لمنع جانب الماحي فقط فلم يرد هنا من
قوله والذين يؤمنون بما انزل اليك هو مجموع المنزل في الجانبين اعني جانب الماحي والاستقبال
هذا ولتنبهك على فائدة جلية وهي ان انزال الكتب السماوية على الرسل صلوات الله عليهم
اجمعين ان تلقفها الملك من الله تعالى لتلقفها روحانيا فيلحقها عليهم وقال الامام رحمه الله
انزال الوحي والقرآن وكونه منزلا ومنزلا به ان جبريل عليه السلام سمع في السماء كلام الله
تعالى فنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا يقال نزلت رسله الامير من القصر والرسالة
لا تنزل ولكن المستمع سمع الرسالة في علو فنزل فادى في سفل وقول الامير لا يبارق ذاته ولكن مع
يسمع وينزل ويؤدى بلفظ نفسه ونقال فلان ينقل الكلام اذا سمع ثم يودي بلفظ نفسه في موضع
اخر واما الاشكال ان كيف يصح ان يسمع جبريل عليه السلام كلام الله تعالى وكلامه ليس بصوت ولا
حرف عندنا فمدفوع بان يحتل ان يخلق الله له سماعا الكلام ثم اقدره على عبارة يعبر بها عن ذلك
الكلام القديم ويجوز ان يكون الله تعالى خلق في اللوح المحفوظ كما به هذا النظم المحفوظ في قوله
جبريل عليه السلام تحفظه ويجوز ان يخلق الله اصواتا مقطعة بهذا النظم المحفوظ في جسم
مختص بلفظ جبريل عليه السلام وتخلق له علما ضروريا له هو العبارة المودبة لمعنى ذلك
الكلام القديم هذا كلامه وبه يتبين بطلان ما زعمه من ان الانزال مختص بالدفع والتبريل باليد
وقد فصلناه في اول الكتاب والاية الكريمة ايضا بظاهرها قاطعة على بطلان الاختصاص
المطنون فافهم وعذري ان لا حاجة الى هذه التكاليف لعمام الاولى القاطعة من الكتاب
والسنة على ان القرآن وسائر الكتب السماوية مثبتة في اللوح المحفوظ اما التبريل فتقوله
جل طوله بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ ولا يخفى انه لا معنى لكينونته في اللوح المحفوظ الا ان
صوره ونقوشه الاله عليه مسطورة فيه كالمصاحف بالنسبة اليها واما السنة فتقوله صلى الله
عليه وسلم انه يوثق باللوح يوم القيمة فيقول الله عز وجل ان ما سطرت فيك من توريته وتحييل
وزبور وفوقان فيقول اللوح نقله مني الروح الامين كذا ذكره الامام المحدث ابو عبد الله الطبري

سنة ذكره في الفقه في البيضاوي
اي هي في تفسيره انزال الملك وما انزل
من قبله

رحم الله ولا يخفى ان هذه السنة في معرض التفسير للآية الكريمة واذا كان كذلك اندفع الاشكال
لان جبريل عليه السلام ينظر في اللوح وينقل منه ما امر به الى من امر به كما ينظر احدنا في المصحف
وينقل منه ثم يحوز ان يكون جسمه اخر ينظر لذلك كشجرة موسى عليه السلام الا ان ما اخرناه اظهر
الاحتمالا والله اعلم بحقايق الحقائق **الاول** وفي تقديم الاخرة اه صرح في ان المعنى المتعريف انما
هو مجموع التعريف بالتقديم والبناء والاضفاء في ذلك انما الحفاء في ان التعريف المستفاد
منها تعريف واحد وتعيينان وان البناء بقوله وقصر حتى يكون هناك قصران وفيه تردد
فلنفصل ههنا تفصيلا مستفيد منه وفيه تحققة العلك تحذف من ذلك الضمما لا الما ذكره
او محلا لما ذكره فالذي يجب تقديمه اليك اولا ان تعلم ان بناء الفعل على المبتداء مفيد المحصر عند
المص سواء كان المبتداء معروفا ومفكرا وسواء كان مظهر المضمرا واعتبار التقديم والتأخير على انه
فاعل معني لا لفظا انما هو مذهب صاحب المفتاح وقد يجتمع التقوى مع ذلك مانع من اجتماع
التقوى والقصر عنده على ما صرح بذلك في قوله تعالى فلا تخافننا ولا تهابننا ولا تهابننا ولا تهابننا
فيل من يولاي ف كان دالا على تحقق ان المؤمن ناج لا محالة وانه هو المختص بذلك دون غيره
وقد يرد عليه التقوى بدون القصر فتعلم هو يعطى الجبريل قصدا الى تحقيق هذا المعنى وتبينة وسط
هذا المقام بطلا في قوله تعالى الله يستخرجهم اذ احان وقته باذن الله تعالى واذا عهد هذا
المعنى فاعلم ان ههنا من الاول تقديم المفعول على عامله اي تقديم بالاخرة على بوقوتون الثاني
بناء بوقوتون على هم اي جعله خراجا عنه وسند الاول ان الايقان مقصور على الاخرة اي
ايقان هؤلاء مقصور على الاخرة الحقيقية المرصية عند الله وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يتجاوزها الاخرة فبعد تعريف هؤلاء ما ينعقد وزاخرة ليس باخرة واما بناء الفعل
على المبتداء فان عمل على القصر خروا سعت في حاجتك فنعته سلب الايقان عن مقابل
هو لا يعني هم ليسوا من اليقين في شيء من هذا تعريف آخر لاهل الكتاب يعني هم ليسوا بوقوتين في الحال
ان ههنا تعريفين وكل من التعريفين تعريف لاهل الكتاب في الكلام تعريفان فتقوله تعريف لاهل الكتاب
اراد به تعريفين اي في تعميم الاخرة تعريف وفي بناء بوقوتون تعريف على غط قولك في الدار وفي
السوق قيل فامسند البرز اخذوا محذوف والظاهر انه لا حاجة الى المحذوف في المبتداء اليه مصدر يقع
على القليل والكثير فلا حاجة الى ان يثنى اجمع وبالجملة فتقوله تعريف لاهل الكتاب مجمل تفصيله قوله
وبما كانوا عليه الى قوله من قبله فان التفصيل بتعريفين قرينة مشفرة بان الما بتعريفين تعريف

كان الى القول اقرب وعن الاستعداد بعد ومن احاط بباب القصر وقانونه يشهد بهذا
المعنى ابن اخيه خالته واعلم ان التعريف الذي نحن بصدد ههنا يجوز ان يكون كناية
كان الى القول اقرب وعن الاستعداد بعد ومن احاط بباب القصر وقانونه يشهد بهذا
ويجوز ان يكون مجازا فان اردت بلسان المعصود عن اهل الكتاب فقط كان مجازا وان
اريد به الالباب هو اللزوم واللسان عن اهل الكتاب معا كان كناية على اهل القولين والالباب
فقط لينقل منه الى السلب فهو كناية على القول الآخر وظاهر كلام المصنف كناية لا مجازا
كناية بالمعنى الاول بالمعنى الثاني فليست مل وبهذا نظير فائدة اخرى في الجمع بين القولين في
تفسير التعريف الثاني فليست **قوله** على خلاف حقيقة اشارة الى فائدة تقديم الآخرة
ورمز حتى لا يدفع اشكال واراد على ان ايقان الثابت هو لاء على الآخرة وحاصله لو كان
ايقانهم مقصورا على الآخرة لزم انتفاءه عن غيرها وهو فاسد فهم يقولون بالله وصفاته
وكتبه ورسله وكيف صح قصره عليها وحاصل الجواب ان ايقانهم مقصور على الآخرة الحقيقية اي
الواقعة على حقيقتها منتف عن غير هذه الآخرة التي ايقانها اهل الكتاب في الكتاب
ننبه على ان المقابل للمقصود عليه المطلوب بالحق ايقانهم مقصور على الآخرة الحقيقية
ولما كان مدار الدفع على ملا حلة امر وقع قيد الآخرة وكان القيد في احدى الجانبين مقابلا
للقيد في الجانب الآخر ذكر المصنف قيدا في هذا الجانب اعتمادا على التقابل في الجانب المقابل
رمز امه الى دفع الاشكال وينبغي ان يعلم ان كلاما من المحرمين مستقل بنفسه لمحو على افراد مع
قطع النظر عن الاخر لان الايقان المقصور عليهم مقصور على الآخرة ولان الايقان المقصور
على الآخرة مقصور عليهم فان ذلك قليل الجدد وجد فليست **قوله** والايقان ايقان العلم
اي جعله محكما خالصا عن الشك والبهة فهو البناء من اتقن الشيء وقديرا بالبيان
ايضن الشيء والمجلة فحق البقين هو العلم بالشيء والحكم به بعد ان كانت كافي لذلك ليصح
ان يقال يتقن وجود شيء في نفسه ويتقن ان في السماء فوق وقال بعضهم اليقين
ايقان العلم سمي السبهة عنده نظرا واستدلالا ولذلك لا يوصف به العلم القديم لا العلوم
الضرورية وقال الامام واليقين مخصوص بالعلم بالحادث بالامور سواء كان ذلك العلم موقفا
واستدلاليا فنقول يتقن ما ارد به هذا الكلام وان علمته بالاضطرار ويتقن ان الله
واحد وان علمته بالاكتاب ولذلك لا يوصف الله بانه يتيقن الاشياء فاليقين صفة

قاضي بياوي

للعلم

للعلم وهو فوق المعرفة والذرية بخوها يقال علم اليقين ولا يقال معرفة يقين واعلم ان
الايقان بالآخرة معنا والتصديق بان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور
والصدق بجميع ما اخبر به الشارع بوقوعه فيها من الامور حلة وتفصيلا من الحساب والنوال
وادخال المؤمنين في الجنة والكافرين في النار وكيف لا يكون كذلك والاية في معرض المدح
للمؤمنين ولن يتم ذلك الا بان يصدق بحجتها وبحجج جميع ما يقع فيها فان ذلك لزم قولا
وعقلا وفي كلامه صلى الله عليه وسلم يا عجب اهل العجب من انك في الله وهو يرى خلقه
وعجبا من يعرف الساعة الاولى وشكر الساعة الآخرة وعجبا من شكر المبعوث والشعور
وهو كل ليلة يموت ويحيى يريد النوم والنظف وعجبا من يؤمن بالجنة وما فيها من النعيم
وسعدا والغرور وعجبا من المنكر الفجور وهو يعلم ان اوله نطفة ممددة واخره جيفة
قدرة تنبيه على قيام الادلة العقلية بل هو جمع بين الدليلين وارشاد الى كلتا السبلين **قوله**
هو تبيين الاول يريد ان الآخرة اسم فاعل من اتجر معنى تاجر كذا يقال وهم بمعنى قوم وثمة
بمعنى تنبيه ونكس بمعنى شك كذا ذكره الامام المازني رحمه الله والآخر مفتوح الخاء افعل
منه وبكره تذكير الآخرة في الصحاح الآخر بعد الاول وهو صفة تقول جاء اخراى
اخيرا وتعديره فاعل والاشي آخرة واما الاول فهو فاعل في الصحاح والاول يقتض
الآخر واصلة او دل على الفعل فهو في الاوسط قلبت الآخرة واو اد غمت الواو الاولى
في الثانية يدل على ذلك قولهم هذا اول منك والجمع الاول والاول ايضا على القلب
وقوم يقولون اصله وول على قول قلبت الواو الاولى هجرة وتركوا جمع على اول
اذ ينقل اجتماع الواوين بينهما الف الجمع ثم ان لفظ الاول اذا جعلته صفة لم تقصر
مقول لينة عاما اول واذا لم تجعله صفة صفة تقول لينة عاما اول وعن ابن
الكثير ولا تقل عام الاول وتقول ما رايته منذ عام اول ومن عام اول فمن رفع
الاول جعله صفة لعام كانه قال اول من عامنا ومن يصبه جعله كالطرف كانه قيل مذعا
قبل عامنا **قوله** وهي صفة الدار توجب للمنا بئث في الآخرة يريد ان وجه التابث انها
صفة موصوف مونت مقدر هي الدار بدليل التبرج به في قوله تلك الدار الآخرة وعند
انها صفة الحيوة كلفظ الدنيا فالآخرة معناها الحيوة الثانية والحيوة الاولى هي
الدنيا اي القرينة المحاضرة والدليل على ما ذهبنا اليه قوله جل جلاله ولدار الآخرة خير

الحيوة م

وقوله ذلك بانهم استحبوا الحيوة الدنيا على الآخرة وقوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا وقوله انما تقتضي هذه الحيوة الدنيا وقوله زهرة الحياة الدنيا وقوله بل تؤثرون الحيوة الدنيا والآخرة خير وابقى وبالجملة فالتصريح بهذا الموصوف في الجانبين في العبارات العنقبي سيما في كلام الله عز وجل اكثر مما اعتبره المصنف ووقعها صفة الدار الانسانية في ذلك كانه لا يدل على ان موصوفها لفظ الدار عند الحذف البتة فليسا **قوله** وهي من الصفات الغالبة يعني ان الآخرة صفة غالبة على تلك الدار كالدنيا على هذه وعن المصنف ان الغلبة تكون في الاسماء كالبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه وفي الصفات كالرحمن والرب بلا اضاف على البارى حل وعلا في المعاني كالمخوض على الشروع في الماطل خاصة وكلامنا في القسم الثاني واما لفظ الدنيا فهو ثابت الادنى وهو افضل بالتفصيل كالعليا ثابت الاعلى والكبرى ثابت الاكبر والنجى ثابت الاجل وكل ذلك اسم التفصيل واصله ذو حذف الواو واجتماع الساكنين فعني الدنيا اقرب من الدنو وهو القرب ولما كان هو اسم التفصيل وقانونه ان يستعمل مع احد الثلثة المشهورة وقد ذكر استعمالها مجردة عنها قال العجاج في سعي دنيا طالما قد مضت ذكر الحاجة في توجيه ذلك انها من الصفات الغالبة فعني التفصيل منحل عنها والى هذا اشار المصنف في الفصل بقوله وقد استعملت دنيا بغير الف ولام لانها غلبت فاحتلقت بالاسماء يعني انها صارت بالغلبة اسما للحيوة الدنيا او سما معناه العاجلة فقد انجى عنها معنى التفصيل على ما صرحوا به فنهى ان الغلبة والتفاهر بالاسماء فعني الغلبة انها صارت صفة غالبة على هذه الدار كالآخرة على تلك الدار فلما صارت صفة غالبة شاع ذكرها مجردة عن ذكر الموصوف معها لعدم الاحتياج اليها ومعنى الالتحاق بالاسماء انها تجري مجراها في الطراد ترك موصوفها حتى كانت ليست من قبيل الصفات المحفوظة في الاول انها صفة وفي الثاني انها اسم لا صفة والغلبة المحفوظة في القسمين جميعا فالذى ذكره المصنف هنا اشارة الى الاول والذي ذكره في الفصل اشارة الى الثاني فالفرق بين الكلامين واضح وقوم يزعمون اتحادهما وهو وهم فارد **قوله** انه خففها اي خفف الآخرة وتيسر التخفيف ما ذكره بقوله بان حذف الهمزة **قوله** جعل الهمزة في جوار الواو اشارة الى ما تقرر عندهم من

فماح

ان كل واحد منهم وقع مقام الغاء بحرف قلبه الغاء كما في وجوه ووقيت فانهم يقولون اجوه واقتت وفي التنزيل واذا الرسل اقتت ولما كان الهمزة هنا على غير الواو وكان هذا مخالفا للقاعدة السابقة وقع الاحتياج الى توجيهه وبما يله بان الياء الواقعة قبل الواو جارية وجار الشيء حكم ذلك الشيء وكان الهمزة واقعة على نفس الواو بخلافها هجرة فكان هذا ارجاء الى القاعدة السابقة **قوله** كجاء الموقدان البيت الجري وفيه تبيين لما ذكر من ان جاز الشيء حكم ذلك الشيء وحمل الاستشهاد بالبيت الموقدان وموسى اذ قد رواها سيبويه في كتابه هكذا قلب واو كل منهما هجرة وموسى وجده ابنا جري وها عطفا بيان للموقدان كانهما يوقدان نار القرى وقوله لحي يروى بضم الحاء ونحوها على الاول اصله جيب بضم الباء ثم اسكنت وادغمت في الثانية ونقلت الباء الى الحاء وهكذا كان دأبهم في المدح يفعلون ذلك وينقلون كذلك صرح به ابن السكيت في قوله هجرت بضم حاء وحيب من يحنب وعلى الثاني فظاهر ان الباء اسكنت وادغمت وما نقلت هجرة وحيب فعل ماض لا تصرف وعليه قولهم جند زيد كذا قال الفراء ومعنى حيت وحيب صارت محبوا واللام في حيت لام القسم فان قلت قد تقرر ان لام القسم اذا دخل على المضارع يلزم النون المؤكدة واذا دخل على الماضي فلا يلزم من قد قلت قد تقرر ان قد اذا دخل على الفعل المتصرف وهذا ليس كذلك على انه قد حذف نحو لنا وما ان من حديث ولاصال وقام هذه المباحث يطلب من كتابنا شرح جيب الباب والوقوف بالضم مصدر وبالفتح اسم لما يوقد به والمذكور هنا مضموم رواية ورواية واصداها اي اصاء وجهها واذا ظرف لحيب والظاهر ان اذ تعليلية يعني هذا ان الباء صارت محبوبة عندهم من جهة كرمها واستغفارها بالقرى والضيافة واراد باصاوة وجهها ما عرّفها وشرفها والازدياد في عرّفها وعبر بها عن ذلك لان هذه وامثالها امور يظهر آثارها في الوجه تعرف في وجوههم بقرعة النعيم فان العز والذل والنعمة والحنة وامثال ذلك صفات نفسانية وطا انار مخصوصة ومظهر تلك الانار هي الوجوه ولاه لا يخفى لطف الجمع بين الاصاوة والوقوف **قوله** والا فلا محل لها يعني على الوجوه التي سبققت وتقررت فبقي الكلام عليه واما اجزاء الموصول الاول على المتقين ورفع الثاني على الابتلاء وجعل اولئك جبره فلا اثر له اصلا وانما جازاه سيقرب بعد ذلك والحكم اذن

صرح به السبكي

فماح

امارة وبيان المراد من المصنف هنا هو
المراد من الرازي رتبة الله المصنف
صرح به السبكي المدح والمعنى عليه
رواية فلا بد في معنى المدح والمعنى عليه

على الوجه الموجود ووجوده يجوز وتقر جواز او مبني الكلام على الراجح وقوله
 بعد ذلك هل يجوز تنبيه على انه مرجوح والسبب في ذلك سببه هناك فانه قد اقر
 هنا بان عدم كون هذه الجملة مبتداء لا يستلزم انتفاء الاعراب لتلك الجملة اذ
 يجوز اجزاء الموصول الاول على المتقين ورفع الثاني على الابتداء بخبر اعني وانك ومن
 الكلام ههنا ما ذكره بعض المحشويين ان المنقضي هو الاعراض الخاص اعني الاعراب حاصل على
 تقدير خبرية هذه الجملة للموصول الاول لا مطلق الاعراب فيجوز ان يكون لها محل من الاعراب كما
 على تقدير كونها خبر الموصول الثاني ومعلوم ان هذا الاعراب غير الاعراب الاول وان كتب
 الشرح على الكف واعلم انه من مرض الاعلاج بالالف **قوله** على الوجهين اعني الوجه
 الاول وهو ان الموصول الاول مبتداء خبره اولئك على هدى والوجه الثاني وهو ان الموصول
 الاول جار على ما قبله وهذه الجملة لا محل لها من الاعراب **قوله** فاختص بان الكتاب علم هدي
 تنبيه على ان في هدي المتقين اختصاصا من جهة الامام المجازة المفيدة للاختصاص
 على غلط قولهم الجنة المتقين وهذا المحصر للمسجد ونحو ذلك **قوله** الى ساقية اي ما هو
 من تمتع من العتوفين على الصلة ومن المعصوف على الموصول من ساقية الجحش لمؤخره
قوله حتى بصفة المتقين اه يريد ان صفة التقوى كالمنع لجميع السعداء فلذا اعبر عن هؤلاء
 بذلك ولا يجيبني هذا الكلام ههنا لان بيان سقوط السؤال وان اردت ما سيد جاب الجواب
 فالمتاسب ذكره بعد تقرير الجواب فانهم **قوله** استوجبوا من الله اما عندنا فمقتضى الوعد
 واما عندهم فمقتضى الوجوب الذي لا يمتنع ان لا موجب الحكم ذلك ونحوه الحكم مذمومة
قوله ليسوا على صفتهم اعني صفة التقوى لانها كالمنع لتلك الخصائص فانتفاءها انتفاءها
 او المراد بالصفة تلك الخصائص المندرجة تحت صفة التقوى يريد ان مناط الحكم ماخذ المشتق
 وقد يقال فيه تنبيه على ان الموصول الاول وما يتبعه صفة مخصصة وهو علم كذبته قوله فيما سبق
 واما منقطع عن المتقين في مقابلة اما موصول بالمتقين اه فانه صريح قطعا في ان هذا
 على تقدير الانقطاع وكون الصفة مخصصة على تقدير الاتصال فابن احدهما عن الآخر
قوله اخفاء حق الذكر ان يثبت على المحصر السؤال كاعني سببا لاختصاصه عن سبب
 البتة والاتصاف فالاولى الاثبات بضمير الفضل المشعر بالقرى الذين هؤلاء عقايدهم
 واعمالهم هم احقاء اي لا يغيرهم ليكون الجواب مطابقا للسؤال فالمحصر مقوض الى المقام اعتمادا

صحا

على القرينة المشعرة به او المحصر مستفاد من هؤلاء لانه اشارة الى الصفات المذكورة اعني الايمان بالغيب
 واقام الصلوة والانفاق من الحلال والايمان بالمنزل السابق واللاحق والافان بالآخر فالعقائد
 اشارة الى الايمان والاعمال اشارة الى اقامة الصلوة وانفاق الحلال وهذه الصفات المذكورة
 مشعرة بالعلية اي استحقاتهم لهدى والعلاج مبني على هذه العلة فينبغي بان يتفقه هاتقان
 الاشارة ههنا كالاشارة في نظم التنزيل لكل ما جرت هناك من الكلمة من جوار ههنا فليست
قوله فارعدونه اي جاربوا وصاروا بالاجل ولذبت الاوى عنه من المقارعة وهي المضاربة
 ومنه ما قال صاحب المفتاح في خطبة كتابه حتى اعرضوا عن المعارضة بالحروف الى المقارعة
 بالسيوف ولغظه وون يعني ادنى مكان وهو في الظاهر ظرف للمقارعة وفي التحقيق علة كما
 اشترى اليه في انشاء التقرير وعليه قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد اي له
 ولاجله **قوله** وكشفوا الكرب عن وجهه الكرب جمع كربة كربة جمع بركة والكربة بالضم
 الغم الذي ياخذ بالنفس وكذلك الكرب بوزن الضرب يقول منه كربة الغم اذا اشتد
 عليه والكرايب الشدايد جمع كربة كربة كذا في الصحاح **قوله** وان جملة تابعا لاشارة الى الوجه
 الثاني من وجهي نظم الكلام واثر اذا والفعل للماضى هناك ونظان ههنا تنبيه على ربحا
 الاول على الثاني ووجه الرجحان ان الجواب في الاول مشتمل على ذكر الموجب وتخصيصه دون
 الثاني بل المقصود تنبيه على ضعف الثاني وانه يعني ان لا يكون مصورا مجوزا لا بطريق العرض
 والتقدير كما يفرض الامور المستبعدة اذ ليس لهذا السؤال اعني ما للمشتق من هذه الصفة
 قد اختصوا بالهدى حسن موقع وللجواب بان اختصاصهم بالفوز بالهدى غير مستبعد
 كثير فائدة بل هو عادة للدعوى بعينها بل المقصود بيان المحتمل من جهة اللفظ والتركيب
 مع صحة المعنى في الجملة وان كان البعض راجحا والبعض من وجوها فان رفع الاعراض ههنا
 بان هذا مجرد احتمال اذ ليس لذلك كثير فائدة ولا زيادة بيان وقد يرد ذلك بطريقتين
 احدهما ان اعادة الدعوى بعينها تنبيه على ان السؤال ساقط يعني ان الموجب قد لحق
 فلا معنى لهذا السؤال وثانيهما ان معنى هذا السؤال الاستفاد عن علية هذه الصفات لهذا
 الاختصاص يعني هل هذه الصفات علة لهذا الحكم ام لا بل العلة صفة اخرى ومعنى الجواب
 ان هذه الصفات علة لهذا الحكم لاصفة اخرى وحاصل الفرق بين الاستينافين ان الاول
 استفاد عن السبب والثاني عن سببية السبب واليحيى ان المحذور بعد ما في غير من دفع

صحا

اذ لا يخفى ان المقصود من قولنا ان كل ما في مقتضى
 بالوصف بالعلم ان ما عرفت كخاوة ان هذه الصفات
 علة لاختصاصه بالهدى هذه الصفات وان هذه الصفات سبب
 له فالسؤال بعد ذلك استفاد عن سببية السبب وهو مقبول او غير مقبول
 فانه ينبغي ان يلاحظ

على بيان الموجب والخصم فان قيل كيف يكون هذا المبلغ وقد تقرر ان الاول في التمدح اقل
اذ هو شعر بانه كان له ذنوبه حقيقة بذلك قلنا المبالغة وزيادتها من جهة التفصيل لا ينافي
المبالغة وزيادتها من وجه آخر ويجوز ان يكون معناه انه ادخل في المبالغة ويشعر لفظ المبالغة
قوله هل يجوز ان يتبين على منعه ووجهه ضعفه سمي بشره وهرنا ووجهه لم يذكره احد
وهو ان يكون والذين يؤمنون مبتدأ وهم يؤمنون خبره واولئك خبره وخبره ووجهه
سبحي **قوله** على ان يجعله حال من فاعل يجوز معنى اي نعم يجوز ذلك حال كونه كاشفا على
المجمل ومبني عليه يريد ان جازاه مشروط بهذا الشرط لا تخفى ان هذه الجملة حينئذ
مقطوعة على جملة هدى للمتقين وبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب فيكون هذا
العلف فاسدا اما التباين في الغرض فاذ الجملة الاولى مسوقة لمخ الكتاب وسان فضيلته
وانه بالغ في الهداية هذا الحال تحقيقا لنفي الارتباب وتقرير الكونه ذلك الكتاب الكامل واما
التباين في الاسلوب فلان اسلوب الاول الحكم على الكتاب بحجة محذوفة المستداه موصول
تجربا حديث المتقين واحوال المؤمنين واسلوب الثانية الحكم على المؤمنين قصدا
بجملة تامة اما اذا جاز الامر على المعنى التقرضي في هذا العلف جاز ان يتجدد السورج والصوغ
لان حاصله ان الكتاب هدى للمذكورين وليس هدى لمن عداهم فان قيل فيكون الكتاب
هدى للمؤمنين ليس صفة كالله فكيف يتم وصف الكتاب ومدرسه وكيف يتجدد الغرض
قلنا هو صفة كالله من حيث انه يتقن سلب الاهتداء عن منكروه واجاده كافي هدى
للمؤمنين فليتأمل فيه دقة فان قيل فاذا اريد المعنى التقرضي وجب ان يراد بالذين يؤمنون
بالانزال اليك مؤمنوا اهل الكتاب ليستقيم كونه تفرضا بغير معنى اهل الكتاب اذ لو اريد
المؤمنين فالمناسب جعله تفرضا بغير معنى الكفار قلنا الممدوح مطلق المؤمنين وحسن
التعريض بهؤلاء اذ المعنى ان مطلق المؤمنين جامعون بين الاعمانيين فناسب ان يجعل
تفرضا باقوام هم غير جامعين لكفار اهل الكتاب على ما ذكره المص فافهم فان قيل مدار
جميع هذه المقدمة على ان الواو عاطفة وهو ممنوع فليجمل الواو حالية او ابتداء استيناف
او اعتراضية قلنا الصل هو العطف وغيره بعيد جدا في هذا المقام يرشدك اليه السامع في
المقصود والمرام وهما اجتذان الاول لمدار كلام المص على ان المراد بالموصول الثاني غير المراد
بالموصول الاول والتساد مترتب على ذلك وهو ممنوع علم لا يجوز ان يكون المراد بالموصولين

هذا البيان يظهر لطلال الوجه الذي ذكرناه وذكرنا
انه لم يذكره احد فافهم وهذا ما وعدنا ان نحصل
بقولنا ووجهه دفعه سبي

هذا العرف من السب

اي بما انزل اليك وما انزل من قبلك
مسألة

واحد

واحد والاحاجة الى ارتكاب التعريف اذن اذ الموصوف واحد والتعريف في الواو صاعدا على ما ذكره المص
فيما سبق وهذا اعتراض قوي ذكره بعض افاضل الشارحين الثاني ما ذكره بعض آخر من افاضل
الشارحين من انه لو اتحد المراد بالموصولين ولم يتصد التعريف كان هذا تكرارا خاليا عن
الفائدة هذا كلام هذين الفاضلين تحقيقا وتزييفا وكلاهما فاسدا اما الاول فلا قد بينا
ان بين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وان اتحد المراد من الموصولين ولا سبيل الى
جعل الواو غير عاطفة لما سبق انفا واما ما ذكره المص فيما سبق من انه يجوز ان يتجدد المراد
منهما وتوسيط العاطفة بتبيينه على معنى انهم جامعون بين الصفا فكلام آخر فباس هذا
عليه فاسدا لا تباين هناك في الغرض والاسلوب واما الثاني فلانا لا نعلم ان هذا تكرار
خال عن الفائدة بل الفائدة ظاهرة في التبيين على معنى الجمعية بين الصفا فالصواب ان هذا
من التباين على التفصيل عرفت مرتين فليفهم **قوله** وفي اسم الاشارة اريد ان اولئك
على هدى حصرا وتخصيصا لدلالة اسم الاشارة على ان الحكم مرتب على الوصف المفهوم منه
انفا ما ظاهره ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بعلية ما عدا الاستباق والمعلول متيقنا
علته اذ المعنى اولئك المتميزون بالصفات المذكورة على هدى فان اسم الاشارة اشارة
الى الذات علافة تلك الصفات واما الضمير العائد الى ما يثريه فانه وان صح ان يتصدفه
هذا المعنى الا ان اسم الاشارة دل عليه واظهر فيه فان قيل هذا الايدان هل هو جار
في جميع الوجوه السابقة ام هو مختص بكون اولئك استينافا قلنا قد اختلفت كلمة
الشارحين في ذلك ولا يخفى على العارفين بدلالة الكلام ان هذا الايدان ثابت على جميع
التقارير بل هو مستند الى علة قاطعة في التقادير كلها ولا نزاع في ذلك انما النزاع في ان
هذا المعنى هل هو ظاهر على تقدير كون اولئك استينافا ام لا ويتبع ان لا يقع في هذا
المعنى ايضا نزاع فالذي خص به هذه الصورة او ادانه اظهر على هذا التقدير ووجه الاظهر
قد ظهر بما ذكرنا من تلخيص الفرق بين الاستينافين فراجع اليه والنو شرار من عليه وقوله
الذي هو اولئك زيادة توضيح المقصود والا فاسم الاشارة ههنا ليس غيره **قوله**
فالمذكورون اه خبران المقصود اذ المذكورون مبتدأ خبره اهل اهل قوم اهل والجملة
خبران ومعنى الكلام ان اسم الاشارة مشعر بان ما يرد بعد اولئك وهو هدى
فالمذكورون قبل اولئك اهل ما يرد بعده ودخل الفاء هنا في خبران معنى على مدح

هذا المحقق الذي رزقه الله العزى
اراد في المحقق الذي رزقه الله العزى
هو الفاضل العلامة سعد الدين والدولة القناري
يلتزم في الاخرة الرعاية الثاني

الذي خص به هذه الصورة هو الفاضل المحقق
وعبارته في هذا المعنى هكذا او لا فافهم
اعني الاستيناف على اولئك لا على الذين يؤمنون
باعتبار انهم من اجزاء الاوصاف على المتقين
باعتبار انهم من اجزاء الاوصاف على المتقين
استينافا على اولئك لا على الذين يؤمنون
كون اولئك هدى في الكلام
الفاضل المحقق استينافا على المتقين
القناري في الفاعل الثاني
انه قائل بالاختصاص وليس
بذلك

الاختلاف ان مذهبه ان ان وان لا يمنعان دخول الغاء في خبر المبتدأ والاستعمل معه قال
 الله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقال واعلموا
 ان ما عنتم من شئ فان لله خمسه ولا يخفى ان ذلك مبني على ان المبتدأ شبيه بالشروط
 الخبر بالخبر وقدرناه في الخبر وينبغي ان يعلم ان هذا من قبيل قوله تعالى وما لكم من نعمه
 فمن الله يعني ان الاول سبب الاخبار بالثاني للحصول وتحقيقه فانه فاسد وفاده
 بين قوله **ولله معلوك اه البيت** على هذا الترتيب **ولله معلوك يا وهره**
 ويعني على الاحداث والاهم منها فتي قلبا لا يرى الخوض في ولا سبعة ان ناله اعد مغنا
 اذا ما رأى يوما مكارم عرضت تيمم كبراهن تمت صحتها يرى ربحه ونبله وبجته
 وذا شطب نصيب الضريبة بخدا واحدا مرج فاق ولجائه غدا اذ اخي هيجا وطر فاستويا
 ونشئ اذا ما كان يوم كبريته صدور العوالي وهو خصب دما اذ الحرب ابدت باجدها وكر
 وول يبدان القوم قد تم علما فذلك ان هلك في شواء وان عاش لم يتعد ضيقا مديما
 لذلك كالتة تعجب بذكر عند استعظام شئ واختصاصه بقوله لله معلوك تعجب منه وراح
 له كقولهم لدرره والله العاقل والله انت وحقيقته ان لا خبر مبتدأ ما بعده اي هو ثابت
 له حاصل له اي هو من صنيعة مخلوقة ومملوكة وله القدرة عليه وعلى خلق مثله وهذا
 الكلام غامض فاعلم ان اكان هناك امر غريب وشئ عجيب يتعجب منه هو في مجرى العادة
 يستعمل في تلك الحالة الصعلوك الفقير وصعاليك العرب متلصصهم يا وهره نواب
 عزمه وقصده من المساوره وهي المواشيه وفيه تنبيه على انه فوقه وهو تحت يده لا العكس
 وهذه غاية الجلادة والشجاعة والظرف اعني على الاحداث متعلق بمحض او بمقدار المتعارف
 احداث الدهر واعتبر الاقدام هنا على الاحداث وعلى الدهر بطريق المبالغة والترقي يعني
 هو مقدم على احداث الدهر ونوابه بل على الدهر نفسه يريد ان ذلك لا يقع في الاحجام
 ولا يمنع عن الاقدام مع ان هذا هو المانع التام وما يقال من ان معناه لا يشغل عن الاقدام
 مع انه مما يجزم المصيرين عند فضلاء عن المقام فكلهم عليه لاه في طلبات بدل من حصول
 وبان لا وصفه ارفع على المرح او نصب والطلبات بكسر اللام جمع طلبه كذلك والطلبه
 المطلوب في الصحاح الطلبه بكسر اللام ما طلبته من شئ وفي من القوة وهي القوة والازداد
 يريد ان يتجدد طلبه ساعة فاعنه والده سجع بطلوبه بجدده ورزقه واراد ان يتجدد

المطالب

كث

المطالب ان همة عالية ولعلوها ليس هو بما مد على شئ واحد المفضل الخ في الصحاح محقة
 الجوعة والمخصصة المجاعة وعليه قوله جل طوله فن اضطر في محقة غير متجانف لانهم والترح
 والفرقة الشدة في الصحاح الترح ضد الفرح ترصه ترجيح الخزنه ولا سبعة مفعول بعد والغنى
 الغنيمة وفي الكلام تقديم وتأخير والتقدير ولا أعد سبعة ان ناله غنيمة يريد ان همة
 عالية ان وجد سبعة لا يعدها غنيمة ولا يرتفع عن الجحد في الوصول الى المطالب العلية
 وادخل لفظ لا في الماضي لكان النكرار نحو فلا صدق ولا صلي واعتبر المضارع في احدها
 والماضي في الاخر اذا الثاني كالقيمة والبرهان على الاول فصح اعتبار التجرد والاستحراق
 في جانب الاستقلال فليتا مل اذ اما راي تاز اذرة واختار لفظ اذا والفعل الماضي تبينها على
 انه كان محقق هذا المعنى ثم انه اختار منها الكبرى ولغظه وما تنبيه على ان المعنى على الاستقلال
 وعلى ندرة هذه الحال لكن باعتبار التبدل اعني اختيار الكبرى والتقديم على هذا المعنى يريد
 ان الاكثر لا يلتفت الى شئ منها اصلا فاقامهم والمكارم جمع مكرمة والمجدة اعني اعرضت
 في موقع الصفة لمكارم اي ظهرت من قوتهم عرضت الشئ فاعرض اي ظهرت فظهر كقولهم كبريته
 فاكبت وهذا من النوادر كذا في الصحاح ويجوز ان يكون اعرضت من الاعراض على ما هو اللفظ
 المشهورة وبغير اعرضت للمدح اي اذا رأى يوما مكارم كثيرة مجتمعة اعرضت نفسه وهمة
 والجله اعني تيمم كبراهن مع سابقها بيان الاعراض يعني اعراضه هذا الطريق فصح انهم من عن
 الكل فاقامهم تيمم قصد وفيه رمز خفي الى ان اختيار هذا الفذ ايضا بطريق الضرورة كمن يخرج
 عن الماء ويصير الى الغراب فانه يترك الاصل الى الفرع لانه مطلوبه ومتمناه بل انه علو عما
 يطلبه ويهواه ومنت بالثناء حرف عطف مخصوص بلفظ المحل وقد سبق شرحه في وقت
 لا يعني ولغظه تمت تنبيه على ما بين الاختيار والتقديم من المهلة يريد ان الصميم
 معه عن تأمل وتدبر وتعرف كاهوشان العاقل المتأمل في عواقب الامور ولا يكون عن
 غفلة وعجلة كاهوشان الجهورا وببلة نبيه باو على ان غناد الحار بل هو لا يتجمل
 معاني الاستفقال ورحمة مع ما عطف مفعول اول ليري ومفعول الثاني غناد اخي وذا
 شطب بالاضافة والتطبع بضم الشين وفتح الطاء وضمها جمع شطب وهو الطريقة
 في السيف فذا الشطب هو السيف والعصب القاطع والضربة المطروب السيف
 والناء للتعلم من الوصفية الى الاسمية كذا في الصحاح والمخدم الخاء والذال المجتمعتين السيف القاطع

يعني كانه وصلة لشيء واحد
 غنيمة ووجه الاختصاص في جعله
 ولا تحقق الاول مع دعوى الاستمرار في
 الثاني فليكن

وهو تاييد للندرة المستفادة من يوم ما يعني
 اعني هذه الطرفة باور وغالب حاله الاعراض
 انك لا تعلم ان فوقها ما هو على من
 من قال كدوت في ريد عالي
 اذ الخبز عن المطلوب الاعلى لا ينبغي ان يتوزن
 فوطم ما لا يوزن كلمة لا يوزن كلمة
 اي جملة من
 هي بالسر يهوي كذا
 بالفتح هو اي احب كذا
 في الصحاح

ويروى بالحاء المهملة من الحذف وهو قطع الربيع والمنصوب اعني غضب الغريزة وغذ ملحا
من ذاشطب او وصفان له والاختفاء جمع حنو والحنو كل شئ فيه عوجاج من القتب
والسرج والاكاف والقائر بالغاف الوافي وسرج قاتر وافي لا يعقر طهر الفرس عتاد
اخى لزيد العباد مع انه معقول فان ليرى تبنيها على ان الكل عتاد واحد للحارب والعتاد
الا هبة كذا في الصحاح والهجاء الحرب واخي الهجاء المحارب نحو ايوه وطر فاعطف على
المفعول الاول والثاني وفيه تنبيه على ان الكل عتاد واحد وهذا عتاد اخى وقد صدق
فان الامر كذلك وعن الاصمعي الطرف بالكسر الكريم من الخيل يقال فرس طرف من طرفه والموسوم
المعلم بعلامه مشعره بنجابه من السومة بالضم وهي العلامة او المرسل الى كبره احد الا يوم
الحرب والخيل المسومة المعطاة او الرعية وفي التنزيل مستويين قال لا تخش يكون معلين او
مرسلين من قولك ستم الخيل سلتها كذا في الصحاح ويعني اي نجى من قوم غيبه غيبانا
اي جاءه وفاعله ضمير المدح ومفعوله صدور العوالي وهو من اصنافه الموصوف الى الصفة
ومجي المدح هناك جلادته وشجاعته وما في اذا ما كان زائدة مثله في اذا ما راي وكان
ناقصة وفاعله ضمير الوقت المعلوم بدلالة الكلام وجزه يوم كريمة اي اذا كان الوقت واليوم
يوم كريمة اي شدة وصعوبة والحيلة اعني وهو مختصب دما حال من فاعله يعنى ودما
نصب غير والاول من نصب بزع الحافض اي مختصب بدمه وتكلمه لتجنيده اي بدمه واي دم
ابدت ناجية اي كلت وارتفعت من شتية الناجد وهو من الخيل لانه ثبت بعد كمال
العقل في الانسان ويقال ضحك حتى بدت نواجذه اذا استغرب فيه كذا في الصحاح فغيبه
تسبيل الحرب بالان وابداء الناجدين عبارة عن كاطها وارتفاعها فمفعوله وشعر اي الحرب
او اهلها عاز عقلي والعطف بغيرى الواو وهو قليل ووكى اي قر وهذا ان تقوم الاحق
التفصيل والجمع المحدث اقدم اي شخص اقدم على الحرب والحارب من مفعول وفي وعلم احوال
والعلم الشجاع القوى اذ هو يعلم نفسه بعلامه مشعره بنجابه في الصحاح اعلم انصار الثوب
فروعه واثوب علم واعلم الفارس جعل نفسه علامة المشجعين وهو يعلم ذلك اي قد كان الموصوف
بهذه الصفة العاضلة للمتميز من بين ابناء الزمان بهذه التخصال الكاملة ونظائر الفعل المضارع
تنبيه على ان هلا ان مثله مستبعد وينبغي ان لا يصور هلا ان مثله الباطن الفرع كما يفعل في
المروءة البعيدة عن الوقوع تخشى ثناؤه اي فحسن اسمه بعد موته اي سقى اسمه الحسن ووصفه

صحيح

الجميل

الجميل بعد موته ومن كان كذلك فليس بهالك بل هو حي باق انما الهالك من هلك اسمه
مع هلاك مسماه وصلى صدر كرجي وشري او تانيث احسن قوله ومعنى الاستعلاء مثل اه
لفظ المثل يطلق على القول السائر الممثل مقصود به وورد على ما يرادف المثل والمثل المعنى
وعلى الحال والصفة والعقد اذا كان لها شان عجيب ومعنى غريب وعلى ما يرادف الغريب
تقول مثلث لثميلة اي صورت والكل هنا فاسد سوى الاخرى معنى الاستعلاء في على هذا
تفصيل وتصوير لتمكهم من الهدى فاللام في تمكهم لتقوية على غط صرب لزيد وعبر عن ذلك
بلفظ المثل تنبيه على ان لغزبه وهو نوع عجيب ينبغي ان يبالغ في الاستعلاء ويبلغ
سفاين الاهتمام والعقد عليه وبالجملة فالمقصود ان قوله على هدى استعارة بتعبير
التشبيه او في متعلق معنى الحرف وهو الاستعلاء والعلو ثم بتعبير في معنى الحرف فقول
شبهت حاله ان كان اشارة الى هذا التشبيه وهذه الاستعارة كما هو الظاهر المقادير
الى الغنم من مثل هذه العبارة فالمراد بالحال الصفة اي شبهت صفة هؤلاء وهي تمكهم من
الهدى واستقرارهم عليه بصفة من اعلى الشئ وركبه وهو الركوب والاعتلاء وان كان
اشارة الى استعارة اخرى تشيلية لزم من الاستعارة الاولى بحكم المناسبة فالمراد بالحال
الهيئة اي شبهت هيئتهم بهيئة فالعبارة على التقدير الاول لا تقتضي تركيب الطرفين
فلا يلزم ان يكون الاستعارة التبعية تشيلية وعلى الثاني وان اقتضت تركيب الطرفين لان
هذه اشارة الى استعارة اخرى تشيلية وليست عين الاولى فلا يجوز وهذا حديث احلى
عليه ضرب من الاجمال وهذا المقام يستصعب رجال حتى كثر الغيل فيه والقيل حتى يكون
المراد في اذا هتدينا اليه تحقق هذا المقام تحقيقا يؤول به الاشكال وتكشف نقاب الخفاء
عن وجه المقصود من المقال ويرتخل عن المنزلة الكلية طلال الاعتلاء فتقول لا يخفى على المتصف
المعق في غور الكلام المتعرف المتطلب المقصود والمرام ان ظاهر عبارة الكتاب ان هذه
استعارة بتعبير تشيلية وهذا هو الذي فهم جمهور الراسخين ههنا حتى خرجوا بهذا المعنى
نصرا لا يحول صولة شائبة شبهة ولا منطية رينة وقد صرح صاحب المختار ايضا في تقرير الاستعارة
في لؤلؤ اجاز اجتماع الامر من حاصل كلامه هناك انه تشبيه حال الممكن من فعل الطاعة والمصينة
مع الارادة من ان يطيع باختياره بحال المرتهج بصيغة المفعول المخير بين ان يفعل وان لا يفعل
ثم يستعير له تشبيه لعل جاعلا قربة الاستعارة علم العالم بجميع الاشياء هذا كلامه وفيه ترجيح

والفعل الثاني من قال سعدا من
والفعل الثاني من قال سعدا من
والفعل الثاني من قال سعدا من

والفعل الثاني من قال سعدا من
والفعل الثاني من قال سعدا من
والفعل الثاني من قال سعدا من

بان المشبه هو الهيئة المترتبة عن المكلف وفعل الطاعة والمعصية والارادة للطاعة
والاختيار والمشيء به هو الهيئة الحاصلة من المرجح والتخيير بين الفعل والتروك وهاهو
تميم لم يصرح بان لفظ لعل مستعار للمشيء وانت خبير بان لعل حرف والاستعارة فيه
تبعية والفرق ان مركبان فالاستعارة تمثيلية فقد اجتمع التمثيلية والتبعية فان نظر
الى ظاهر عبارة الكتاب والى تصريح هؤلاء النفاة فالحجوز وان نظر الى قواعد البيان
وقوانين الاستعارة فالمنع للروم فاذا بين احدهما ان معنى الحرف كمتعلقة مفرد لا غير
فكيف يكون كل من الطرفين مركبا وقانون التمثيلية ان يكون كل من الطرفين مركبا فكيف يجمع
التبعية والتمثيلية وثانيهما ان التبعية تقتضي ان يكون لفظ الحرف مجازا والتمثيلية تقتضي
ان يكون كل من الالفاظ حقيقة فالى مجتمعا ولا يخفى ان خطئهم هو لا يليق بالعلماء
بل بالافلا ورفض قواعد البيان ايضا لا يتصور في جيز الامكان فوجب الجمع بين الامرين حتى
ترفع الغتة والمنارعة من الدين فبقول القول بالحجوز من باب التوسع في البيان وله
طريقان احدهما ان يجعل الهيئة المركبة معنى الحرف بل متعلقة بحجوزها كما بناء على ان ما هو
عمدة واصل في ذلك هو معنى الحرف فجعل الكل معناه ثانيا فان نظر الى الحقيقة والاستعارة
تمثيلية وان نظر الى التجوز فتبعية فقد اجتمع لكن بحيثيتين مختلفتين ولا محذور فيه وثانيهما
ان التحقيق ان احدي الاستعارتين هنا تفصيل الاخرى وظاهر عبارة الكتاب ان التمثيلية بيان
وتفصيل للتبعية وادان الامر منبها على اختلاف المحيثة فقد اندفع العنادان المذكوران
كلامه والاولا محييات لبطلت المحكمة فحصل التوفيق بين قول هؤلاء وبين قواعد البيان ان
الثاني مبني على التحقيق والاول مبني على التوسيع وانقر ذلك في قوله تعالى اولئك على
هدى وجوه الاول انه تبعية بضم تحية فقط شبهة فكلمهم من الهدى باعتبار الركاب على مركب
والمجامع البتوت والاستقرار واول كلامهما ما مل الى ذلك الثاني انه استعارة تمثيلية فقط
شبه الهيئة المترتبة عن المتقى والهدى وشبهه بانما مستقرا بالهيئة المترتبة عن الركاب
والركوب واعتلانه متمكنا منه ثم ذكر الكلام الدال على الهيئة الثانية التي هي المشبه بهادالة
وسعية واريد منه الهيئة الاولى التي هي المشبه به ولا محذور ان في شئ من هذه الالفاظ ومنقضي
هذه الاستعارة ان يكون جميع الالفاظ الدالة على المشبه به مذكورة الا انه وقع الاقتصار
في الذكر من الجميع على كلمة على تنبها على ان معناه وهو الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة

ونظير ذلك الحديث المستور في المعنى واللفظ
والجمل فقول العقل النقل على ما هم عليه
معظم الشئ من ذلك الشئ

اعني قوله ومعنى الاستعارة مثل كمالهم من الهدى
واستقرارهم

ادخل اخطئة يتدرج الزحف الملاحظة تلك الهيئة واخر كلامهما ما مل الى هذا الوجه الثالث
انه تبعية وتمثيلية معا فائدة هذا هي التنبية على تكرير ملاحظة معنى الاعتلاء تارة بنفسه اصالة
وتارة مع غيره بقا وجميع كلاميه هنا سابقا لاحقا ما مل الى ذلك فان قلت تقتضي التبعية
ان يكون على مجازا ومقتضى التمثيلية ان يكون حقيقة فالى مجتمعا قلت التجوز ملاحظة التبعية
والتحقق ملاحظة التمثيلية فلامنافاة ومدار هذا الوجه على ان المحل يختلف لمحل التبعية هو على لفظ
ومحل التمثيلية هو مجموع الكلام الرابع انه تبعية ثانيا تمثيلية تحقيقا وتبعية تمثيلية
وهذا الوجه مبني على ان المحل واحد اما بان يجعل على جميع الكلام اذ عرفت انفا ان اقرر
عليه وانه نايب عن الكل وبغزلة او بان يجعل معناه معنى الهيئة ملاحظة الاصالة
والعمدة لمحل التبعية والتمثيلية هو لفظ على فقط لفظا ومعنى فاعلم فانه دقيق والقبول
والاذعان حقيقة الحامس انه تبعية اصالة وتمثيلية ضمنا تقتضي المناسبة الاس
انه تمثيلية اصالة وتبعية ضمنا تقتضي المناسبة السابعة انه تبعية اجالا واولا وتمثيلية
تفصيلا وثانيا الثامن انه تمثيلية اولاجالا وتبعية ثانيا تفصيلا فهذه وجوه غائبة
وكلامهم ينطبق على الكل جذا على تفاوته وقد وقع التنبية في اثناء هذه العبارات
على شرح هذه الحالات فتنبه له ان كنت اهلا للتنبية للرموز والاشارات واما كونه
استعارة ممكنة فهو وبما لا يخفى لا يتعلق به هذا المقام ولا يرتضيه المص ولا التجوز بل هو
رأى تغرد به صاحب المتنازع ومن تبعه اذ هو يختار رد التبعية الى المكنية وقد ظهر من
هذه التحقيقات ان التبعية تجتمع مع التمثيلية لا مرة بل مرات كثيرة وظهر ان القول
بالاجتماع ليس خروجا عن قانون البيان نعم من عجز عن فهم هذه الدقائق وحرم عن
الاهتداء الى مثل هذه الحقايق يظن وبعض الظن انهم ان القوم كلهم اخطاوا في ذلك وانه
هو المصيب هنالك اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يصاب والصحيح مسفر واجب
من ذلك تجرير القوم هنالك ونحن قد فصلنا في هذا المقام في حواشي المتنازع ونوحي
المطول تفصيلا آخر وحققنا هناك تحقيقات اخرى ما ذكرنا هنا من اراد ان يطلع عليها
فعليه ان يرجع اليها واليه **قوله** واستقر ارجع عليه اي قرارهم وثباتهم على الهدى فان الاستقرار
يجب بمعنى القرار يقال استقر ارجع قرارهم هذا امور ثلثة فكلمهم من الهدى واستقرارهم عليه
وتمككهم به ووقع المثل على الكل ومقصوده ان كلامهم هذا لا امور ثلثة يصح ان يكون

مشبهها والمشتبه به هو الركوب والاعتلاء والجماع المتقسط والتنبؤ الخ من الغفلة والسياسة
 وكلف النفس عن الرلق والسقوط فان السقوط في جانب المشتبه به يزيل الحيوة الغائبة وسعادتها
 وفي جانب المشتبه به الحيوة الباقية وسعادتها فقولهم مثل تلكهم وكذا وكذا معناه انه بيان لها
 وتصوير لكل منهما بصورة المشتبه به والامر كذلك لان حاصل معنى الاستعارة تصوير المشتبه بل
 وصفه بصورة المشتبه به بل وصفه فان قولنا رايت سدا يرمي تصوير الشجاع بصورة الاسد
 بل الشجاع بصورة جراته في كلام المصنف في الاستعارة حقيقة الاستعارة وحاصلها في
 بيان الاستعارة فلهذه النكته لم يقل بيان كذا واظهار كذا وكشف عن كذا فاخترنا لفظ المثل
 الدال على التصوير المقصود مع القرابة المقصودة وفي كلامه شارة خفية الى ما ذكره الشيخ
 عبد القاهر في دلائل الإعجاز ويكرر هذا المعنى كثيرا من ان المرتبة انما هي في البيان فلا فرق
 بين البليغ وغيره في المعنى اذ المعنى نفسه لا يزيد ولا ينقص بل الفرق بينهما انما هو في الطريق
 ولقد ثبت القول بان النظم هو الترتيب الذي هو فعل المرتب وقول الجاحظ وانما الشعر
 صياغة ومزج من التصوير تيسير لجميع ذلك فافهم ويجوز ان يتلك المشتبه هو المتك
 والتك هو الاستمرار وشبهه وقدم ذلك تنبيهنا على ان المقصد الاقصى هو تصوير ما في
 المشتبه من وجه الشبه والفصل المتقدم فقولهم معنى الاستعلاء وان جعلت اضافته بيانية في
 ذلك تنبيه على ان الاستعلاء هو ما معنى من المعاني حقيق بان يقصد ويقتضى وعلى ان
 الاستعارة التي هي صياغة ومزج من التصوير ينبغي ان يعبر في المعنى والاولا بالذات وفي القسط
 ثانيا وبالعرض على ما هو قانون البليغ في صياغة وتصويراته وان جعلت الاضافة لامية
 فالمعنى ان مقصود الاستعلاء هو تصوير هولاء بل تصوير ما فيها من الجوامع التي فصلناها
 لك تفصيلا ولما ذكر حديث التصوير مجالا لفصله الجلالة القائمة بتشبيه هذا بذاك تشبيها
 لمعنى التصوير وتفسير المعنى المثل غيب تفسيرا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه لم يستغنى
 فيه احد من الانام قوله بحال من اعلى الشئ وركبه يريدان حقيقة على هي ان يكون ما قبلها
 عاليا على مجرورها واقفا فوقه وعليه فان صادف ذلك تخويزا على السطح وبكر على النخ فذل
 والا فممن باب المجاز ولم يبق المجاز ان يشبه اتصاله وتعلقه باستعلاء الركاب على مركبه ثم سئل
 لفظ على الموضوع للاعتلاء والاستعلاء في معنى الاتصال والتعلق بخصوصية ناشئة من
 محله هذا على مذهب الجمهور وعليه المصنف وعند صاحب المفتاح تفسير التشبيه الاول في مجرور وعلى القدر

النسخ بالضم الارض حتى

اوائل على فقوم عليه من تشبيه الذين بالركاب ولهذا الشخص المركب بقرينة دخول على
 عليه المجرور عنده استعارة بالكناية ولفظ على استعارة تخيلية وعند الجاحظ لفظ استعارة
 لفرعية تبعية والتشبيه بين المعنى الحقيقي والمجازي للفظ على لا بين مجرورها وشئ اخر ولهذا
 اعتبر التشبيه بينهما فقط فان قيل نحن نجد على في كثير من المواضع خارجا عن المذهبين
 قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا وقولنا توكلت على الله وفي سبأ هذه كثرة لا تخفى تعالى
 الله عن استعلاء شئ عليه حقيقة كان او مجازا قلنا قد يحكى على الجرح معنى اللزوم والالتزام
 مضملا عنها معنى الاعتلاء والقوة ومن هذا الباب قولنا سبحان الله ما اقدر الله سبحان الله
 ما اعظم الله سبحان الله ما علم الله واما قولهم سيروا على اسم الله سيروا على ركة الله فليس من
 واما توكلت على الله فعناه فوضعت الامور الى الله ويجوز ان يكون امتداد ذلك من باب استعارة
 التيسيلية والاعتدافية وانما اعتبر المعنى العموم في المعنى بقوله اعلى الشئ ولم يقل اعلى المركب
 لتلايق دار الوهم الى ما هو حيوان فقط وانما ذكر الركوب مع الاعتلاء تنبيها على ان الركوب
 موجود وما وجد الاعتلاء ولا يختص بالمركب الحيوان فقط ولهذا استعمل الركوب في السفينة
 ويعد حوزا على السطح وبكر على النخ من باب الحقيقة لا المجاز نعم قد يعبر في التشبيه
 والمجاز بالمركب الخاص الموصلى الى المقصد سيرة لان مقتضى الحق المقام من سائر افراد هذا العام
 لانه هو المعنى الحقيقي فقط فليست قوله وقد مر جواب ذلك جمهورا ان رجس على ان ذلك
 اشارة الى التشبيه وهو لا مع اتفاقهم على ذلك اتفقوا على ان الاول من هذه الثلاثة تشبيه وعلى
 ان الثالث استعارة والثاني مختلف فيه عندهم فمنهم من عدّه من باب التشبيه ومنهم
 من خطاه في ذلك والعجب من هؤلاء انهم غفلوا عن حقيقة قولهم جواب ذلك انهم لا
 ان مقتضاه ان التشبيه يجب ان يكون مصرحاً به البتة في كل من هذه الامثلة الثلاثة فكيف حلق
 عليه الاجزاء او التشبيه في الاستعارة ضمنى لا مصرح والتعميم في التشبيه اعم من ان
 يكون في صورة التشبيه او في صورة الاستعارة غير ما فجع جدا ولا دفع شيئا فالطريق ان
 يجعل ذلك اشارة الى ان مدار مثل هذه العبارة على اعتبار التشبيه والاستعارة وفي الامثلة
 المذكورة شعوب بذلك اولواها الماصح ذلك فان جعل التصريح عبارة عما جرى مجرى التبرج
 او اعتبر التعميم في التشبيه بمعنى اعم من ان يكون صريحا وصحفا ثم كلامهم ايضا قوله جعل
 العواية مركبا الى العواية مركب فهو مخويزا يدس فهو تشبيه بليغ اذ كل من طرفي التشبيه مذكور

المحقق الرازي والعلامة المتقاربان
 رجم الله

ضمني كلف

تعقباتي

والمتشبه به خبر عن المشبه لان جعل من دواخل المبدأ والخروج في طريقته قول الآخر
 ايا شتخصا جعلت الكبر مركب فزده نقطة وعليه فاركب واما قولهم استعملوا الجمل فلا يخفى
 استعاره لالتشبيه اذ الكلام قد بني على تشبيه شي رشي والاسماع لان يكون المشبه مذكورا او قد را
 فوجب ان يكون استعاره واستمع ان يكون تشبيها والغول بانه تشبيه غلطيين اللهم الا ان يراد
 ان تشبيها معنا ومعنى استعمل الجمل مركب على الجمل فظهره وقولهم اتخذ الجمل مطية تفسير لما حصل
 معناه واما قولهم في تشبيهه ركب مطايا الجمل فالظاهر انه سهو والصواب ركب مطايا الجمل واما
 قولهم اقتصد غارب الهوى فهو استعاره بالكناية شبه الهوى بالغارب وابنت له الغارب
 تخييلوا وذكر الاقتداء بربيع والغارب ما بين السنام والعنق ومنه قولهم حبلك على غاربك
 اي اذ هي حيث شئت كذا في الصحاح **قوله** ومعنى هدي من ربهتم مبتداء خبره مخذوف اي
 واضح بدلالة المقام وقوله اي نحوه تغيير لهذا المخذوف ويجوز ان يكون من قوله خبرا واي مقم
 وبالحيلة فلا حاجة الى ولو اسقط صرح والاختلال منجوه اي اعطوه من منحة اعطاه اعلم
 ان الطرف اعني من ربهتم صفة هدي اي هدي كاي من عند ربهم فالكسوة عندنا مشرو
 بالخلق وفترها المص باللفظ والتوفيق واللفظ عند المص ما يختار عنده المكلف
 الطاعة على المعصية وسمي بيايه بعد هذا فان قيل خلق الهدي فيهم لا معنى له اذ الهدي
 صفة الهادي والهادي هو الله تعالى فكيف صح تشبيه الكيسونية بالخلق قلنا قد سبق
 ان الهدي بمعنى الاهتداء والاهتداء صفة هؤلاء وهو المراد بالهدي من هنا ويجوز ان يفسر
 الكيسونية بمعنى آخر يعني ان هذا الهدي بفضل وكرم من غير ان يلحقهم محنة وشقة في كسبه
 فافهم ولفظ الرب على التقادير كلها اصواب محضه ولحقه بفضل اذ هو انب هذا
 المقام من باقي اسمائه الحسنى **قوله** الى الافضل فالافضل بعد الفاء هنا اعني رتبة و
 شرفا لفظ الفاء هنا المجزى الدرج في ذبح الارثا على عظمته في قوله ان من ساد ثم ساد
 ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم الماشية البلاء على
 الاولياء ثم الامثل فالامثل فمع الاسكال بان بين الفاء وبين مدخوله تنافيا لان مقتضى الاول
 ان يكون هاديا ومنه متبوعا ومتبوعا الثاني ان يكون فوقه فليتهم وقد يقال الفاء هنا للتعقيب
 على سبيل الاستمرار الى ما نهائيه والمعنى اذا ساعدتهم الطاف الله وتذكرهم ترفيقه فقدر واعلى العمل
 والعمل يستجلب جوده لطفه لطفه افضل مما قبله اذن يعاون علما على ما علوه فكل من اللطف

قوله الطير والوردي
 صفة
 المطا بالصفة الطير والمطاي بالجمع
 كذا في الصحاح
 كذا وقع في الكشف وشرح السيد
 صفة
 واصلا لاسم الفاء وارتقت وعلية
 التي على عارها لانها اذا ارتقت
 بهننا ساقى كذا في الصحاح

والعمل يستجلب الآخر وعلما جلال ان يصير العمل فيهم صفة راحة غير زائلة وهذا هو الاحتلال المذكور
 هو المستعمل بالتوريب الالهي في السان النبوي من علم ما علم الله علم ما لم يعلم **قوله** فربما يها
 اي نوعا من الهدى عظم لا يدخل وصفه تحت العبارة ولا يفهم كنهه بالاشارة والدلالة و
 هذا ما قاله عون بن عبد الله الهدي من انه كثير لا يصير الا بصير ولا يعمل الا قليل ليسر الا
 ترى ان محوم السماء بصيرها البصر ولا يهتدي بها الا العلماء فالفرق بين النوع والصفة من الاختيار
 كذا في الصحاح **قوله** لا يبلغ كنهه اي غايته وحقيقته من قولهم سلم كنه الامر اي عن حقيقته و
 اكنته الامر بلغ كنهه وغايته كذا في الاساس وفي الصحاح كنه الشيء نهايته فقال عرفه كنه المعرف
 ووقت الامر انصا كنهه ولا سبق منه فعل وقولهم لا يكتنه الوصف بمعنى لا يبلغ كنه كلام مولد
 واما قوله لا يغادر قمره فمعناه لا يطلب المسواة مع مبلغة فان قرأ الشيء مبلغة كذا في الصحاح
 وفي الاساس وفلان يتقارن في بطلت سادق ويقاد الرجلان بطلب كل منهما مساواة الآخر
قوله قال الهدي الهدي نسبة الى هذيل حتى من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر
 حذف ياءه في النسبة على ما هو القانون في فاعيل والهذيل هذا اواديه باخذاش خوئل
 مرة في خالد بن وهب والويلد كنية لخالد وهو الاظهر لو قومه اعليه كما يقال ابو تراب
 وابو الزبير ويراد بابي الطير ما هو اب هذا النوع من الطير لانه لما استعظم الطير بوقوعها على
 خالد واقسم بها استعظم اياها اذ هو اصلها والوجه الثالث ان القسم اعادها بالطير
 والاب مقم تعظيم الشان الطير وفي بعض الشروح ههنا ان اصله ابن جرحاب سقط
 نونه بالاضافة ولا حاجة اليه والمرتبة اللازمة من ارب بالكا اذا اقام به في الصحاح وقرئ
 الابل حيث لزمته وارتب الابل مكان كنه لزمته واقامت به وعلى خالد متعلق بالمرتبتين
 معنى الوقوع والعربية المشعرة به قوله لقد وقعت على لحم والمخاطب في وقعت الطير على لحم
 الالتفات وتنكير لحم للتعظيم اي لحم واي لحم وهو المقصود بالبيت حيث اورد ههنا بالجمل
 فقد كان خالدها ذريع الشان منيع المكان وقد كانت الطيور راغبت عليه فكلته فاستعظم
 لحمه تنكيده والاقام بالطير بل يابها ايضا سبق على تعظيمه وكذا الكنية تدل على تعظيمه واما
 كلمة لا تفعل يجعل بذرة وجواب القسم اذن لقد وقعت وقد يجعل رد الكلام سابق اي ليس الامر
 كما دعت وحقا في الطير جواب القسم اذن ما يشبه لفظ لا وقوله لقد وقعت انما قسم آخر
 اي والله لقد وقعت على لحم والجمل فالببيت صحيح واشتماله على الخواص والمرامع سلاسة

استعظم كذا في الفاء
 صفة
 من تعظيمه
 وروى شرح المحقق الرازي حقه

الفاطه دليل على ذلك صريح ويروى عن المعصية كذا ما كان يقول ما افصحك يا بيت ما افصحك
يا بيت وافصح منه الرواية الاخرى وهي لعمر في الطير المروية عدوة على خالد بعد علفن على
لحم فلا واني لا ياكل الطير مثله غنية اسمي لا يبين من السلم فان الذوق السليم شاهد
على ان هذا افصح من الاول ويظهر من هذه الرواية وجه آخر في البيت بالرواية الاولى وهو
ان معني القسم واتعا على في فقط ويجعل الجرم فوقع بتقدير فاعلى فلا وحق في وقع الطير المروية
بالصبي والقرينة المشعة هذا تقدير وقت على لحم وهذا وجه لم يذكره احد الرواية الثانية شجرة
بذلك اذ الطير هناء فوقع فاعلى فعل يفسره لغير علفن اي لغير علفن الطير غنية طرف لا يبين
اي لا يفتقر ولا يخرج والسلم السلامة والمراد موضع السلامة وهو الكوكب وامني معنى صار وخيره
الطير المعنى صار الطير لا يخرج من ذكره غنية فكيف ياكل **قوله** بغنة بغير غنة يريد ان الكلام في
الادغام والارتقاء فيلحق النزاع في الغنة فبعض القراء على الاغنة مع الرواء وبعضهم على منع الغنة
قال السج ابن الحاجب والنون الساكنة تدغم وجوبا في حروف يربطون والافصح انما غنتها
في الواو والياء ودخاها في اللام والراء وذكر الشا لمجي ان كل القراء ادغموا النون بلاغنة في اللام
والراء وذكر الشا لمجي ان كل القراء ادغموا النون بلاغنة في اللام والراء وعلمه صرح في شرح
المفصل فالواو هذا الذي ذكرنا من ذهاب الغنة هو المشهور في القراء والمأخوذ به عن ائمة
اهل الاداء واما اهل العربية فهم يحذفون اللام من جميعها والغنة اخراج الصوت من الخيشوم
في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والمجمل في الغنة انما لان النون وفي غير الغنة لا يفتقر الى
قوله تنبيه على انهم اخبرنا بخلافه في تفسيره بحملة المذكورة بعده اي تكرير ذلك تنبيه
على انهم جامعون بين الايتين والمجمل هذه تفسير للجمع وتفسير له فالقاء تفسيره تفصيلية
ولست برائدة ويجوز ان يكون خبران قوله فزى ثابتة لهم وفيهم رابط والفاء على هذا ازيد
على ما هو مذهب الافس في مثله واما ما هو في موقع المصدر لقوله ثابتة اي تنبيه على ان
هولاء الاثر ثابتة لهم بالفلاح بثبوتها مثل ثبوت الاثر لهم بالهدى والاول وان جعل كاهما مثله
في قوله تعالى اعدل لنا الهما كاهما فهو تنبيه معنوي جملة بمضمون اخرى فانه قد اخص ذلك
بما الكافة ولا حاجة للكاف اذن الى عامل ومليته قد ذكرناها في شرح لباب الاعراب فغنى ما يعلو
بهذا الباب ويجوز ان يكون كاهما للقران في الوقوع اي قران الفعلين في الوجود والتحقق على
خط قولهم لا تقدر يد قام عمرو والاثره بفتح الغنة والفاء على وزن السجدة التقدم والاختصاص

والاستعداد

والاستعداد اسم من استأثر بالشي استنبه في الاساس ثم ما أثر وهو اثر في الذي اؤثره واؤثر
وله اثره وهو ذو اثر عند الامير وفي الصحاح استأثر فلان بالشي استنبه والاسم الاثره
بالقرين والمأثرة المكونة لانها تؤول الى ذكره فلان اثره في شخص مخصوص في شيء كثير اثره اتباع له
مثل ينثر فتقوله بالهدى فخر فاعلى معمول الاثره والطرف الثاني اعني بالفلاح بالضمير في ثابته
عند من يجوز اعماله اذ كان كناية عما يصلح عاملا في غيرهم متعلق بكلف من حيث المعنى التي جعلت
كل من الايتين كافيته في التمييز وقد جعل طرفا لجملة والمثابة في الاصل الموضوع
الذي يشوب اليه الناس اي يرجع اليه مرة بعد اخرى وعليه قوله تعالى وادعنا البديت
مثابة للناس واما جعله الله عز وجل علامة للمثابة لان الناس كلما يصرفون منه يشوبون
والمثابة مثابة لانه بهذه المثابة على حياها اي على انفرادها في المغرب اعطى كل واحد على
حياها اي على انفرادها وفي الصحاح تعد جبالا وبجباله اي بارزانه واصلة الواو اي صواله
بمعنى قول الشئ وهو حال مؤكدة من ضمير انفرادت فانه راجع الى كل واحدة من الايتين
والعاية الى الموصول بخذوف اي فيها ومثيرة حال من ضمير كفت او تميزه والاول وان
يجعل خبر كفت **قوله** قد اختلف الخبران ههنا اي يعني في الجملتين اللتين علفن احدهما
على الاخرى فاراد بالخبر خبر المبتداء اعني المسند سواء اعتبر ورود الاستيفان على الذي يؤول
بالغيباء وعلى اولئك فانه لا تفاوت في ذلك ومنهم من يقول الخبران على الاول معنى الجملتين
الواقعتين خبرا وعلى الثاني معنى الاخبار وهو وهم وبالحملة فالخبران احدهما على هدى والآخر
المفعلون والخبران في تلك الاية احدهما كالانعام والآخر الفاعلون وحاصل الجواب ان المسند
اليه والمسند اليهما واحدهما انما فالجملة الثانية عين الاولى وتأكيد لها فيبين ما كان الاتصال فلا
معنى للعطف بخلاف ما نحن فيه ههنا فان المسند اليه وان كان واحدا الا ان المسند يختلف
للتخلاف في مفهومه ومحلها والمكان التناسب بينهما فاما في حد التوسط بين الكالين فمقطع
احدهما على الاخرى فان قيل الهدى والفلاح ايضا بحسب المال واحده وان تعدد بحسب المحل
اذ المقصود من الهدى في الدنيا الفلاح في العقبى الا ترى ان الفلاح بلا هدى محال والهدى
بلا فلاح جبيل فصار الثاني من الاول نظير للقطعة من عديلها فلنا نعم المقصود من الهدى وهو
الفلاح الا انه هو ايضا في نفسه مطلوب يستحق ان يجعل مقصدا براسة كتحلية النفس بالمعارف
الالهية والبولوق السبحانية فانها وان كانت مراعى الى الشهوة والعياني والنيل الصمداني

متعلق م

اي في المثابة

طبي
اي على ما فسد بالاختصاص
واختصاصه

اتصال وانقطاع منه

في دار الجزاء الا انها ايضا في نفسها لذات النفس القديسة في دار العناء لذة ايضا هيها
الذات الجسمانية والى هذا المعنى اشار بعض القائلين بقوله لو علم الملوك ما نحن فيه من اللذات
لحاربونا بالسيف كيف لا ولو لم يكن في ذلك الا الخلاص من الدنيا التي يتجلبها العالمون
على طلب الحطام والكدورات التي يورثها الاوغاد والفتام لكفى فكيف وللعارفين
في كل لحظة بل في كل لحظة في معارفهم وافكارهم ومناجاتهم لله تعالى لذات لوعرض
عليهم الدنيا ولذاتها بخلافها لا عرضها اعراض من يكره ان يقع في العجاسة او يجرد
ان يقع في الهلاك والصلالة والمجلمة فجعل الثاني مؤكدا للاول والاضلال بما هو عليه من الاستقلال
واستعار بان له ضربا من الاستحقاق بخلاف الفعل بالنسبة الى عدلها فانها ليست بهذه
المثابة فان الثاني هناك بمنزلة التصرح بما يفهمه الاول من التشبيه بمنزلة الابرار والذين
الشبه يعني ان هؤلاء كالانعام اذ ليس لهم قلب يفقه عن الله ولا بصر يبصر به اياته المستوتة
في الافاق والافق والاسمع يسمع به كلام الرسل فحقيقة الفعلة هي انصافهم بصفات
البهائم فلذا ذكر المصنف التمجيل بالفعلة والتشبيه بالبهائم شيئا واحدا **قوله** فري من العطف
بجمل الطرف متعلق بمحذوف يفهمه المذكور اي فهي متفرقة من العطف متباعدة عنه
قوله وقائدة الدلالة اه فرع عن بيان الوصل والفصل فشرح في بيان فائدة ضمير الفصل
وظاهر كلامه ان فائدة مورثة الاول التنبيه على ان ما بعده خبر لا نعت اذ هو ما يتوسط
بين المبتدأ والخبر حال او مالا لا بين الموصوف والصفة وتسميته فصلا انما هو بهذا الاعتبار
اي يفصل بين كونه ما بعده خبرا وصفة فهو فاصل او اداة فصل الثاني التأكيد الثالث
الحاج ان فائدة المسند ثابته للمسند اليه يعني قصر المسند على المسند اليه هذا ما يقتضيه
النظر الظاهر في كلامه وهكذا فهمه الكثيرون والاكلام لهم الا في موضعين احدهما التوكيد الذي
هو الفائدة الثانية وثانيهما القصر الذي هو الفائدة الثالثة اما كلامهم في الاولي
فهو ان المراد من التوكيد توكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط حتى قال القاري ان معنى
قولنا زيد هو العادل زيد است كه عا د لست لاننا كيد المسند اليه لا ضمير الفصل
تأكيد للحكم لا للحاكم عليه والاما فادالاختصاص ولان دخول لام الابتداء
عليه في ان زيد هو الظرف يدل على انهم نعمة المحكوم به لا المحكوم عليه واما
كلامهم في الثاني فهو انهم اعترضوا عليه بان هذا ما يتم اذا ثبت القصر في كان زيد هو

افضل

افضل من غيره مما الخبر فيه نكرة والافتعريف الخبر بلام الجحس يفيد قصره على المبتدأ وان
لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد لمير وعمر الشيخ وتعرف المبتدأ بلام الجحس يفيد قصره
على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال والدين هو النصية
هذا كلامهم وهو هنا مباحث الاول ان القائلين بان ضمير الفصل يفيد توكيد المسند اليه
لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لا يجعلون القصر من فوائد الفصل بل القصر عندهم
مستفاد من الخبر المعرف باللام والفصل يفيد تأكيد المسند اليه ولهذا يشترطون ان يكون
الخبر مرفعا باللام لانه ان يفيد الجحس المضمين للتأكيد فينا نسبة تأكيد المبتدأ بضمير الفصل
فان كان الخبر مع اللام فذلك وان كان المبتدأ اللام فهو مقصور على الخبر وعلى كل تقدير فينا
التأكيد اذ القصر حقيقة التأكيد وح فلا يخرج قصر الاول على الثاني مع اللام كما لا يقدح قصر الثاني
على الاول فانه رفع الاعتراض بخلافه الثاني ان القول بان دخول لام الابتداء عليه في مثل ان
زيد هو الظرف يدل على انهم نعمة المحكوم به لا المحكوم عليه ليس بجديد لان ذلك مما هو متحقق
ذلك ان حق لام الابتداء ان يدخل على المبتدأ اذ لم يكن هناك مانع فان كان هناك مانع
فان كان هناك امر آخر هو من نعمة المبتدأ فمحق ان يدخل عليه رعاية لما كان وابقا لم يقدح
الامكان والا فهو يدخل على الخبر لانه لما امتنع دخوله على المبتدأ ولم يكن هناك شيء آخر هو من
نعمته معين دخوله على الخبر من جهة الضرورة ففي مثل ان زيد هو الظرف لما امتنع دخوله
على المبتدأ لانه يلزم اجتماع حرفي الابتداء وكان هناك غير الخبر امر هو من نعمة المبتدأ وهو
الفصل ادخلوه عليه رعاية لاصلا لان ما لا يدرك كله لا يترك كله اذ الفصل عبارة عن المبتدأ
وفي اللغز مطابق له فهو هو الا انه غير محذوف مانع فليتنا مل الثالث ان القائلين بان ضمير
الفصل يفيد القصر اعني قصر الخبر على المبتدأ قائلون بانه يفيد القصر مطلقا سواء كان الخبر
معرفة او فعلا او فعلا من غير زيد هو افضل من غيره ومضارعا نحو زيد هو يقاوم الاسد او ما ضيا
نحو انه هو افضل واكثر وان هو امات واحي وح لا يمتنع الا عراض بان الفائدة الثالثة انتم اذا
ثبت القصر في مثل كان زيد افضل من غيره فافيه الخبر نكرة فان قيل فكيف الجمع بين الفائدة
الاولى والثالثة على هذا التقدير وانه لا تناس في غير الخبر المعرفة اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة
قلنا الفائدة الاولى مبينة على اصل وضعه ثم جوزوا في غير ذلك توسيعا حيث لا يس على
انهم يعطون الشيء بشئ حكم ذلك الشئ وغير المعرفة في الصور المذكورة شبيهة بها في اشباع

دخول اللام الرابع ان ضمير الفصل في المعنى عبارة عن المبتداء وفي اللفظ مطابق له فذكره
 تكوير المسند اليه البتة والماضي في ذلك نزاع من لمسكة الا ترى ان ارباب المعاني جعلوه
 من احوال المسند اليه واوردوه في باب في باب احوال الاسناد الخبري والافعال احوال المسند
 وهذا يتبين على ان المراد بالتوكيد توكيد المبتداء لا الحكم والتوكيد بكلام الفارابي على هذا
 العبارة في المعارف مفيدة للحكم فكلامه في التحقيق تحقيق المعنى القصر والوقوف على العلم منهم
 الا ان هذا الخاضع انما جعل ضمير الفصل مفيد للحكم وجعل من ادوات القصر كثر اذ وانه فاذا
 اجتمع مع اللام في الخبر اجتمع هناك من طرق القصر طريقان نحو انما الاعمال بالنية ونظائره
 فكما ان كون اللام مفيد للقصر لا ينافي في كون انما مفيد له وبالعكس فكذلك انما في فعلها
 يفعل ههنا فلا يتم الاعراض بان تعريف الخبر باللام مفيد قصره على المبتداء وان لم يكن هناك
 ضمير الفصل وتعرف المبتداء مع اللام مفيد قصره على الخبر فان قيل في مثل هذه الصورة
 اعني صورة قصر المبتداء على الخبر ان كان الفصل قصر فالقصر من الجانبين وهو فاسد
 بشهادة الاستحالة وان لم يكن قصر فاسد اذ الفائدة الثالثة قد انتقضت به قلنا
 الفصل هنا للتوكيد فمحملا عنه معنى القصر السادس ان لهم في الفصل ذهنيين الاول ان قوله
 تلك الاولى تظهير وهي دفع التباس وغير هذه معنوية وهي التوكيد والقصر الثاني ان فائدة
 ادان احداهما الفعلي وهو الدفع المذكور وثانيها معنوية وهو التوكيد وظاهر كلام المص
 ههنا مشعر بالاول وهكذا هم الشروع وعليه كلامهم وظاهر كلامه في الفصل مشعر بالثاني
 لانه قال ليفصل وليفيد خبرا من التوكيد فان حملنا كلامه ههنا على الاول فالامر به وان
 حملناه على الثاني فليجعل المعطوف وهو قوله واجاب اه في معنى التفسير للتوكيد معني
 العائدة الثانية التوكيد معني التوكيد القصر اما في صورة تعريف الخبر باللام فقط واما
 بدونه فلا حقيقة القصر التاكيد بل ليس القصر التاكيد الحكم على تأكيد فان اريد بالتاكيد
 ههنا مطلق التاكيد للحكم كان والمسند اليه فاصح ما مطلق الفائدة المعنوية في التوكيد
 ظاهر لاسترة به الا ان تفسير التوكيد بالايجاب غير ظاهر فيه اللهم الا ان يجعل تأكيد المسند
 اليه لازما متبعا في ضمن تأكيد الحكم فليتامل السابع ان قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا
 الدهر فان الدهر هو الله لا غير فوضع لفظ الدهر موضع الجالب للحوادث على غلط قولك
 ان ابا حنيفة ابو يوسف يعني ان النهاية في الفقه ابو يوسف فوضع ابا حنيفة موضع

عن ابنه المحقق الرضوي ومن بعده الاول
 وهو ابنه المحقق الشريف الدين
 محمد بن محمد بن صاحب كتاب التفسير
 عبارة في المعنى كذا وتوسط بين المبتداء
 وخبره قبل دخول العوامل للقطعة وبعد ادان
 كان الخبر معرفة او مصدرا محال في امتناع قول
 حرف التعريف ليؤذن من اول امر به خبر
 لانفت لم يفيد خبرا من التوكيد وسمي
 البصريون فصلا واللفظيون عمادا هذه
 عبارة

النهاية

النهاية في الفقه اذهو مشهورا بالتساوي في ذلك وكذا قوله فان الله هو الدهر يعني ان الله
 هو الجالب للحوادث لا غير الجالب رد الاعتقاد هم ان لا جالب له وان الجالب هو الدهر
 كذا ذكره المص في الفائق وهو هنا بحث وهو ان هذا لا يصح رد الاعتقاد هم لان
 هؤلاء اعتقدوا ان صفة الجلب مقصورة على الدهر لا يتجاوز الى الله وهذا من قصر الصفة على
 الموصوف والمفهوم من قوله لا غير الجالب ان الله مقصور على الجلب لا يتجاوز غير الجلب
 فالصواب ان يقال ان الله هو الجالب لا غير فليشمل واعلم ان قوله فان الدهر هو الله
 او الله هو الدهر يحتمل وجوده الاول ان يكون من قبيل زيد بن زيد شبيه بالبلغا كما استدلوا
 لان جلب الحوادث لا يتم للدهر اذ الدهر هو الزمان وهو ملزم لجلب الحوادث يعني انه لا
 ينفك عنه شبهة الجالب للحوادث بالدهر جامع الجلب كاشبه الشجاع بالاسد في الشجاعة
 في نحو زيد اسد واصلة الله به هو الجالب للحوادث كالدهر فخذ فناء المشية وهو الجالب و
 استعملنا المشية به في معناه فيكون استعارة الثاني ان يكون مجازا من الاستعارة اللفظ
 المألوم في اللام على ما قرناه الثالث ان يكون مجازا عقليا على غلط قولهم انما هي اقبال
 وادبار على ما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الامحان من ان الحمل غير صحيح في الواقع والتقدير
 الى المبالغة فيكون مجازا عقليا والجواب ان سوق الكلام يمنع التشبيه والاستعارة اذ
 المقصود من السوق والسياق جلب الجلب عن الدهر واستداه الى الله بشهادة المحصر
 فلا يلزم التشبيه والاستعارة على انه لا سبيل الى التشبيه لتزده تعالى عن ذلك وجعله
 مجازا عقليا بعيدا جدا المبالغة انما تناسب في وصف ثابت لموصوف ثم حمل هو عليه
 وجعل ذلك كانه نفس مبالغة وما نحن فيه من ذلك اذ لا جالب للدهر اصلا لما عرفت فاهم
قوله او هو مبتداء معطوف على الخبر في قوله وهم فصل وقد شبه بذلك على ان ضمير الفصل
 لا يحمل له من الاعراب وهو المشهور واما انه في هذه الحالة اسم وحرف ففيه حفاء والتميم بعض
 البصريين كونه حرفا ان لم يجر داس لم يسر لارباب لفظا ومجلا والمحققون من البصريين يجعلونه
 اسما ملحقا لا محمل له كالغواخو انما وظهر اسماء الافعال فيمن يراها غير معول شي وباقى الكلام
 في هذا المقام تحقيقا وتبينافا قد اودعناه في كتابنا شرح لباب الاعراب **قوله** معنى التعريف
 في المعطوف اه يريد ان اللام في المعطوف للمعنى انما معلوم قطعا ومجزوم بغيره انك سمعت
 ان ناسا يقولون في الاخوة فاعلم ان المتقين هم هذه الجماعة المفحمة كالمك اذا علمت

ومعناه بالانسية
 ورواها

ان انسانا تاب في البلد فاستخرج منك من التاياب فقلت في جوابه زيد التاياب هذا
المقام قد استصعبه اقوام وكثر فيه الرلق وزلل الاقدام ووجه الاشكال انه قد تفرق
علم المعاني انه اذا كان شئ معلوما بوجه من الوجوه ومجهولا بوصف اخر هو المطلوب
فالقانون تقديم ذلك الشئ المعلوم وجعله مبتداء وجعل ذلك الوصف المطلوب
بيان انصافه به خبرا مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه
اخوه والمراد بيان ذلك له فالقانون ان يقول زيد اخوك واذا عرف السامع ان
له اخا ولا يعرفه على التعيين والمطلوب تعيينه عنده فالمراد ان يقول اذن اخوك
زيد ولا يصح على هذا التقدير زيد اخوك كما لا يصح على التقدير الاول اخوك زيد وما
يكن فيه من قبيل الثاني اذا لم يكن ان التاياب معلوم بوصفه مجهول باصلا والمطلوب
تعيينه بانه زيد او غيره فالقانون ان يقال التاياب كما يقال اخوك زيد فكما لا يصح في
هذا المقام زيد اخوك فينبغي ان لا يصح هنا ايضا زيد التاياب وكيف وخصوصية زيد
مجهولة والمطلوب تعيين تلك الخصوصية فيجب ان يكون تلك الخصوصية خبرا هذا هو
الاشكال في هذا المقام على وجه لا يري عليه وجهه راجح قد غفلوا عن ذلك و
لم ينتبهوا له والمتنبهون له قسمان قسم تراه كالمختبر فيه فمارة يستصوبه وتارة
يستضعفه وقسم تراه كالمفتحي منه فمارة يتصلب وتارة يتصلف ونحن نعوان الله
تعالى نقر كلامنا اقوالهم اولاهم نقر ما فيه وما عليه ثانيا ثم نحقق ما هو الحق و
الحقيقة في هذا المقام ثالثا اما القسم الاول فقد جزم اولاهم ان كلام المصنف ليس شئ اذ
هو مخالف للقاعدة الممهدة المضافة وايد كلام المصنف ثانيا واستصوبه ههنا مرتين
مرة بان معنى من التاياب في معنى اريد التاياب ام عروا غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد
التاياب بتقديم زيد ليكون على وفق السؤال ولان تقديم السؤال عندهم واخرى كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز لانه قال انك في قولك زيد منطلق وزيد المنطلق مستعمل
الانطلاق لزيد لكن مستعمل في الاول فعلا لم يسمع السامع من اصله انه كان وفي الثاني
فعلا لم يسمع السامع انه كان ولكنه لم يعلمه لزيد فاذا بلغنا انه كان من انسان انطلق
وجوز ان يكون من زيد ثم قيل لك زيد المنطلق اعلم ذلك الجواز وجوبا وزلا
النك وحصل القطع بانه كان من زيد ثم ايد الاشكال ثالثا بوجهين الاول ان القول

قوله باصلا بانه وهو موصوف
وسمي بالوصف اصلا لا حاله والوقت
معه

ان من

بان من التاياب في معنى اريد التاياب ام عروا غيرهما متقدما بوجه قام زيد في جواب
من قام قال الله تعالى ولئن سألتم من خلق السموات والارض ليقولن خلقن الله
العزيز العليم وكذلك يجيبها الذي اناها في جواب من يجيب العظام الثاني ان كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز يدل عليه لانه قال واذا قيل المنطلق زيد فعليه انك را
ان لا يطلق بالبعد منك فلم تثبت ولم يعلم اريد هو ام عروا فقال لك صاحبك
المنطلق زيد اي هذا الشخص الذي تراه من بعيد هو زيد وقد شاهدك لابس ديباج
وقد كنت تعرفه فسيئة فيقال لك الابس الديباج صاحبك الذي كان معك في
وقت كذا لكون العرض اثبات ذلك الشخص لاثبات لابس الديباج لانه شاهد هذا
كلام هذا الفاضل المحقق تحقيقا وزييفا فانه لا اورد الشيخ في دلائل الاعجاز كلاما يؤيد اوله
كلام المصنف وخبره كلام للعرض واقصر على مجرد النقل لكلام المعيد للتأييد على الوجه الذي
فصل اتفاقا ومضى على ذلك ولم يتعرض للتوفيق اي التوفيق بين كلاميه ولا التحقيق اي
تحقيق ما هو الحق وتعيينه من نوعيه واما القسم الثاني فقد تصدى لدفع الاشكال بان
هذا مبني على مذهب سيبويه من ان من في من التاياب مبتداء خبره التاياب كانه قيل
اريد التاياب ام عروا الى غير ذلك لانه وقع الاختصار في العبارة فوضع كلمة من موضع
تلك الخصوصية التي هي المطلوبة بالحكم اي بان يحكم على احدهما بعينه بالتاياب لا على
مذهب الجمهور وهو ان من خبره ما بعده مبتداء هو كلامه ولما كان حقيقة هذا متقدما
من قام لان من هنا مبتداء وما بعده خبره اتفاقا ولا يتصور من احدى نواحيهما ما عروا
في جوابه قام كاي شهدا التبريل على ما تلونا عليه عليك حاول دفع هذا الاشكال فثبتت
بكلام ذكره بعين من الادب له في الفن وهو ان قام اصلا قام زيد ام عروا قام
بكر الى غير ذلك فلا تعدد التفصيل اختصر فوضع لفظ وال على الذات مطلقا ومن معنى
الاستفهام فصار الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعلية هذا كلامه وكان هؤلاء
لم ينتفعوا بدلائل الاعجاز حتى يطلعوا على متصود الشيخ انه هو الحق الذي هو
بالقول جدير ولا ينبغي مثل جدير ولا عدول عن قوله قول الحق وله الفن ونحن نقدم اليك
خلاصة كلامه حتى تبين عندك حقيقة الحال وطهر هناك اضحلال ما ذكره من الاشكال
ويتضح لديك ما في كلام هؤلاء من الفاد والاحتمال اما خلاصة كلامه فخلاصة مقدمات

الاول ان باب التقديم والتاخير باب كثير الغوايد يحتمل العوايد جميع المحاسن واسع التعريف بعيد
 الغاية لا يزال يقتربك عن يد يدعة ونفسي تلك الطبقة ولا تزال ترى شعرا وقلك سمعة و
 يلطف لديك موقع ثم منظر فتجد سبب ان رافك ولطف عندك ان قدم فشي على
 شئ وحول لفظ عن مكان الى مكان وكلمة عن محل الى محل وهو مع سعة ساحة وملاحظة
 وصباحة مخمرف في تبيين الاول تقديم على نية التاخير وذلك في كل شئ اقدم منه التقديم
 على حكم الذي كان عليه وادخلته في جنبه الذي كان فيه كخبر المبتدأ اذا قدمته على المبتدأ والمفعول
 اذا قدمته على الفاعل ونحو ذلك كقولك منطلق زيد وصدق عمر ولا زيد فانه معلوم علميا ضروريا
 ان منطلق وعمر والم خبر جاءا بالتقدم عما كانا عليهما من كون هذا خبر مبتدأ وهو فاعلم ان يكون
 ذلك مفعولا ومنصوبا من اجل ان يكون اذا اخرت النافي تقديم على نية التاخير وذلك
 بان تنقل الشئ عن حكم الى حكم وتجعل له بابا غير باب واعرابا غير اعراب وذلك بان يحكى الى اسمين
 يحتمل كل واحد منهما ان يكون مبتدأ ويكون الاخر جارا فتقدم تارة هذا على ذلك واخرى
 ذلك على هذا وذلك مثل ما تصنع زيد والمنطلق مقول مرة زيد المنطلق واخرى المنطلق
 زيد فتقديم المنطلق ليس لانه متروك على حكم الذي كان عليه مع التاخير فيكون خبر مبتدأ
 كما كان بل على ان تنقله عن كون خبر الى كون مبتدأ وكذا لك ليس تاخير زيد لان يكون مبتدأ
 كما كان بل انك قد اخرجته بذلك عن كون مبتدأ الى كون خبر الثانية ان المبتدأ ليس
 بمبتدأ لكونه مذكورا ولا متقدما في اللفظ والذكر ولا كان الخبر خبر لكونه مذكورا فانيا بعد
 المبتدأ ومناخرا في اللفظ والذكر بل المبتدأ مبتدأ اذ هو مستند اليه في المعنى وهو المقصود
 بان يثبت لشيء بالعقد الاعلى وكذلك الخبر خبر اذ هو مستند بحسب المعنى وهو المقصود بان
 يجعل هو ثابتا للغير ولا فرق في هذين ان يكون المبتدأ جامدا او مشتقا وكذلك الخبر
 ولا عبرة في هذا الباب للتقدم الصوري والتاخر اللفظي فافرق الحال اذن بين قوليك زيد
 اخوك واخوك زيد فان المقصود باجدها غير المقصود بالآخر وان كانا معنيين معا ولم
 يكن كذلك لما كان لقولهم الخبر تقدم في اللفظ موخر في النية ولما كان تسميتك للمبتدأ مبتدأ
 والخبر خبر اسمية حاله عن المعنى ولا دى الى ان لا يكون لقولهم المبتدأ والخبر فائدة غير ان يتقدم
 اسم في اللفظ من غير ان ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه وذلك ما لا يشك في
 سقوطه الثالثة انما لم نجد فيهم اعتناء في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام

الا ان الثاني في ان يبين في ان يعرف في كل شئ قدم وجه العناية وبغير سبب اهتمام وقد وقع في
 الناس ان يكتفي ان يقال انه قدم العناية ولا يذكر اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
 وهم كان اهم لتخليهم ذلك قد صنفوا امر التقديم والتاخير في نفوسهم وهو نوا الخطب فيه
 حتى انك لترى اكثرهم ترى سبعة والنظر فيه ضربا من التكلف ولم ترطنا ان نرى على صاحبه
 من هذا وشبهه وكذلك صنعوا في سائر الابواب فجعلوا الانظر في الحذف والتكرار والآثار
 والاطهار والفصل والعزل ولا في نوع من انواع الفروق والوجوه الانظر في ما غيره اهم لك بل
 فيما لم تعلم لم يعرف لاجرم ان ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم ان يعرفوا مقاديرها
 وصدا بوجههم عن الجهة التي هي فيها والشئ الذي يحويها والمداخل التي يدخل منها الا انه على النسيان
 في شأن العلم وبلغ السيلان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلة كثيرة وهذه من عجيبها
 انه وحدث مستحبا وليت شعري ان كانت هذه امورا هينة وكان المدي فيها قريبا والجدي
 يسيرا من اين كان نظم اشرف من نظم وبمعظم التفاوت واشتد التباين وترقى الامر الى الاعجاب
 والى غير اعناق الجارية او هنا امورا خيالية المزينة عليها وتجعل الاعجاب مستند اليها
 فتكون تلك المحاولات اعتدلا في ترك النظر في هذه التي معنا والاعراض عنها وقلة المبالاة بها
 وليس هذا التهاون ان نظر العاقل خيالة منه لعقله ودينه ودخولها بيزي بدني الخطر
 وسعير من قدر في القدر وهل يكون اصعب رايابا وبعد من حسن التدبير منك اذا هلك
 ان تعرف الوجوه في انذارهم ولا مالة في راي العهر وتعرف السراط والزراط واسباه ذلك
 مما لا يعد وعلمك فيه اللفظ وجرس الصوت ولا ينعكس ان لم تعلم بلاغة ولا يدفعك عن بيان
 ولا تدخل عليك شك ولا غلق وذلك باب معرفة ولا بعضي بك الى تحريف وتبديل والى
 الخطاء في تاويل والى ما عظم فيه المعاب عليك وطيل لسان القادح فيك ولا يغنيك ولا
 يملك ان تعرف ما اذا جعلته عرفت نفسك لكل ذلك وحصلت فيما هالك وكان اكثر
 كلامك في التفسير وحيث تخوض في التاويل كلام من لا ينبغي الشئ على اصله الرابعة
 ان ادرك دليل على الفروق في صور التقديم والتاخير باب الاستقها بالاسرة فان موضوع الكلام
 على انك اذا قلت فعلت كذا فبدلت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكما غرضك من
 استقها منك ان تعلم وجوده واذا قلت انت فعلت فبدلت بالاسم كان الشك في الفاعل
 من هو وكان التردد فيه ومثال ذلك انك تقول ابنت الدار التي كنت على ان تبنيها

اول الشعر الذي كان في نفسك ان تقول ان الكتاب الذي كنت تكتبه تنبأ في هذا
وتخبره بالفعل ان السرا من الفعل نفسه وان الشك فيه لانك في جميع ذلك متردد في وجود
الفعل واستقامته يجوز ان يكون قد كان وان لم يكن ويقول انت بنيت هذه الدار
انت قلت هذا الشعر انت كتبت هذا الكتاب فنبأ في ذلك كله بالاسم لانك هنا
في الفعل كيف وقد انتقلت الى الدار منبذته والشعر مقولا والكتاب مكتوبا واما الشك في الفاعل
من هو هذا كلامه ثم قال وهذا وجه من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شك ولا يخفى فساد
احدهما في موضع الاخر فلو قلت انت بنيت الدار التي كنت على ان تبنيها انت قلت الشعر
الذي كان في نفسك ان تقول انك فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه فحدث الكلام عليك
ولخرجت عن الصراط المستقيم الى الطريق العجيب ثم قال بعد عدة مقدمات اذ قد عرفت
الامر في الاستفهام فالنفي كذلك ولا فرغ عن تحقيق مباحته وتعيين مضايقة اشار الى الخبر
ايضا كذلك فقال اعلم ان معك دستورالك ان تأملت فيه استغنيت عن كل ما سواه وحاصل
انه لا يجوز ان يكون لنظم الكلام وترتيب اجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر
وذلك ان الاستفهام استخبار والاستخبار حقيقة الطلب من المخاطب ان يخرج فاذ كانت
كذلك في الحال فمعرفة الحال بين تقديم الاسم وتأخيرها في الاستفهام ولا يفرق الحال في الخبر
بين التقديم والتأخير فحال ان يكون قولك زيد قام وقام زيد سواء وكيف وان ذلك ينحصر
الى استفهام امر لا مر في الجواب والى استنباط شيء ليس عنده عبارة تنبئة لك بها على الوجه
الذي سألته والحاصل ان يتبين ان يكون جملة اذا دخلتها همة الاستفهام عن معنى على وجه لا يكون
هي اذ رغبته في الاشارة على ذلك فاعرفه انما هي ان ههنا صورنا لثنا على من فرق
الانبات الاولى زيد منطلق الثانية زيد المنطلق الثالثة المنطلق زيد وللعارف البليغ في
كل من هذا الصور عرض خاص وفائدة مخصوصة لا توجد في الاخرى فالكلام في الصورة الاولى
مع من اعلم له صلا بالانطلاق اكان ام لم يكن فانت تفيد ذلك ابتداء واول مرة وفي الثانية
مع من عرف ان انطلاقا كان اما من زيد واما من عمرو فمعرفة حاصل الانطلاق انه حاصل
كان لا محالة ولكنه طالب لشخص يكون هذا الانطلاق وصفه له وسند اليه وفي الثالثة مع من عرف
الذات المنطلق جزما وبقينا ولكنه طالب لشخص يكون هذا الشخص مسندا الى هذا اذا حصل
من الفرق بين الصورتين الاخيرتين ان المخاطب في الاولى عارف بالصفة جاهل بالموصوف طالب

لموصوف من حيث هو موصوف وسند اليه ومحكوم عليه وفي الثانية عارف بمنطلق بل شخص
موصوف بصفة الانطلاق على الاطلاق جاهل بتعيينه طالب لشخص يصفه اي طالب لشخص يكون هذا
الشخص محييا للموصوف بهذه الصفة من بين الاشخاص من حيث هو مسند ومحكوم به
واذا كان كذلك وجب ان يكون المنطلق خيرا على التقدير الاول وان كان معلوما ومبتدأ على
التقدير الثاني وان كان مجهولا ولست اقول ذلك من عند نفسي بل هو مصرح بذلك مرارا كما
قال والنكتة انك تثبت في زيد منطلق فعلا لم يعلم السامع من اصله انه كان وسبب في زيد
المنطلق فعلا قد علم السامع انه كان ولكنه لم يعلم زيد المنطلق هنا قد وافق منطلق في
الاول في المعنى الذي له كان الخبر خيرا وهو انبات المعنى الشيء وليس يقدح في ذلك انك كنت
قد علمت ان انطلاقا كان من احد الرجلين لانك اذا لم تصل الى القطع على انه كان من زيد دون
عمرو كان حالك في الحاجة الى من ينسب زيد لحال ذلك اذ لم يعلم انه كان من اصله ثم قال وقام تحقيق
ان هذا الكلام يكون معك اذ كنت قد بدلت ان كان من انسان انطلاقا من موضع كذا في
وقت كذا الغرض كذا يجوز ان يكون ذلك كما من زيد فاذا قيل لك زيد المنطلق صار الذي كان
معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ثم انهم اذا ارادوا تأكيد هذا الوجوب اذ
الضمير المسمى فصلا بين الخبرين فقالوا زيد هو المنطلق وكما قال ومن فرق الفرق بين المستلذين
انك اذا نكرت الخبر جاز ان يذكر مبتدأ آخر معطوفا على هذا المبتدأ قصدا منك الى تشريكه
مع الاول بحرف المعطف في المعنى الذي اخبرت به عن الاول واذا عرفت الخبر امتنع ذلك فجاء
ان يقول زيد منطلق وعمرو ايضا منطلق ولا يجوز زيد المنطلق وعمرو ان الترتيب
انبات لانطلاق مخصوص كان من واحد فلا انبئة لزيد امتنع لك انبئة لعمرو واما ان كان
ذلك الانطلاق من اسن فالطريق ان تجمع بين الخبرين تقول زيد وعمرو هما المنطلقان
ولا يجوز التفريق بان يقول زيد هو المنطلق وعمرو وكما قال واما قولنا المنطلق زيد
والفرق بينه وبين زيد المنطلق فالقول في ذلك انك وان كنت ترى في الظاهر انها سواء من
حيث كان الغرض في الحاليتين انبات انطلاق قد سبق العلم لزيد فليس الامر كذلك بل بين
الكلامين فصل ظاهر وبياض انك اذا قلت زيد المنطلق فانت في حديث انطلاق قد كان عرفت
السامع كونه الا انه لم يعلم ان زيد كان من عمرو فاذا قلت زيد المنطلق ازلت عنه الشك
وجعلته قطع بانه كان من زيد بعد ان كان يرى ذلك على سبيل الجواز وليس كذلك اذا قلت

المنطلق فقلت المنطلق زيد بل يكون المعنى ح على انك رايت اننا نطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم نعلم ان زيد هو ام عمرو فقال لك صاحبك المنطلق زيد اي هذا الشخص الذي تراه من بعيد هو زيد وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب وياح والرجل من عرفة وقد تأتم بعد عرفت به فتبا سبته فيقال لك الالبس الذي صاحبك الذي كان يكون عندك في وقت كذا اما تعرفه ولا يكون الغرض ان يثبت ليس الالبس لا يستحال ذلك لان ذلك الالبس عليه بغيرك عن اخبار بخبر وانما يثبت في رايك اسم فاعل وصفة من الصفا وقد يدرك به فجعل مبتداء وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبرا فاعلم ان الغرض هناك غير الغرض اذا كان اسم الفاعل والصفة خبرا كقولك زيد المنطلق وكما قال بعدتم هذا الجحش من البراهين النيرة واذا كان كذلك عرفت ان الفرق بين زيد المنطلق والمنطق زيد واجب ابدا وانه لا يجوز ان يكون اخوك زيد وزيد اخوك بمعنى واحد وبالجملة فلفظ دلالة العجز مفسح عن هذا المعنى في مواضع شتى وتفصيل ذلك كله اطالته وخروج عن حد الاجاز واذا تمهدت هذه المقدمات ظهر هناك عليك امور الاول ان كلام المصحيح لا غبار عليه ولا خلل شار اليه وان زيد الباب من قبل زيد المنطلق وعليه قوله جل طوله واولئك هم المفلحون وان الاشكال عليه على الوجه المذكور ليس بشئ وان مبناه على تصور الفهم وثقل التدبر والتعمق في الدقائق والتصور عن الوصول الى فهم مثل هذه الحقايق فان قبل كيف يصح ذلك وقد صرح صدر الافاضل في صرام السقط وهو من الثقات تلميذ المصحيح وحيد دهره في العربية وفريد عصره في علوم الادب في قوله محض بحر يقع ماوه محله الساج في لبدته بان قوله نفعه ماوه خطأ والصواب ماوه نفعه كما تقول رايت اسودا غابها الرياح ولا تقول وباحها الغاب ولو كان مدار الامر على ما فصل في هذه المقدمة لا يمكن تصحيح ذلك بضموت اخر بان الماء معلوم لكن المطر محل هو عليه وسند ذلك اليه قلنا نعم الام كذلك الا انه بنى الامر على الظاهر المستفاد من السابق من الكلام والتحقيق ما فصلناه لك تفصيلا لتا ان القول بان من التائب في معنى زيد التائب ام عمرو ام غيرها هو الصواب الذي لا عدد عنه وان القول بان من قام في معنى قام زيد ام عمرو قول فاسد اذا كان كذلك كان السؤال عن الفعل لا الفاعل وهو خطأ اذا العمل معلوم لاشبهته فيه انما الشبهة في فاعله

والمقدمة الرابعة من المقدمات الخمس الممهدة عندك حاكمة تدريك حقيقة هذا الكلام ومرتدة لك الى الصراط السوي والطريق البهي القوي في هذا المقام فلا يريد عليها بل نقوض الامر في فركك اليها الثالث ان القول بان ذلك منقوض بقولهم قام زيد في جواب من قام قولنا هو والتحقيق خلافه بل التحقيق انه لا تنقص هناك اذ لا شبهة في ان من قام حال عن تعيين الذات المتصفة بالقيام وتخصيصها بحيث يكون عبارة التعيين مشتملة على كون الذات محكوما عليه والقيام محكوما به فيها فاذا قيل من قام فهناك ما يمكن من الاجوبة خمسة الاول قام زيد الثاني زيد قام الثالث زيد الرابع زيد قام الخامس قام زيد فهذه وجوه خمسة ممكنة في الجواب لا يريد عليها واما التعريف في الخبر فلا معنى له فهنا فان الفرق بين من باب ومن التائب واضح لا شبهة فيه فهذه الاجوبة الجارية في جواب من قام غير جارية في جواب من القائم ليس وهو ان من قام وان كان سؤالا عن ذات موصوف بالقيام بحيث يكون جوابه شتملا على جعل هذا الموصوف مبتداء محكوما عليه وسند اليه اقتضاء من القائم لذلك الا انه يجوزوا فهناك المخالفة بين السؤال والجواب اعتمادا على الامن من الالتباس بالذات فهناك مسند اليه في جميع اجوبته وان لم يكن محكوما عليه الا في بعضه فكل من السؤال والجواب يخرج في كون الموصوف مسندا اليه بخلاف من القائم فانه لو صور المخالفة ههنا لا تنبئ بتحقيق ذلك ان من القائم يختلف فيه فغند يسوي من مبتداء وان كان نكرة والقائم خبره وان كان معرفة والمجهول على ان المعرفة مبتداء ومن خبره مقدم فلو جوزت المخالفة ههنا لا تنبئ حال السؤال بخلاف من قام فان من مبتداء وقام خبره بلا نزاع فبغيره يصرح بالمطلوب في صورة المخالفة وان فات من المطلوب بعضه الا انه قام منه بعضه والقائم سير والباقي علة فلا يقدح فيه هذا القدر من المخالفة لا انتفاء الالباس فاذا قيل من قام فالجواب المطابق له صورة ومعنى زيد قام الا انه يجوزوا في جوابه قام زيد بضمها واقتضارا على افادة اصل المراد واعتمادا على انتفاء الالباس وكيف لا وقد وجد هناك مانع من الجري على وتيرة الاصلية كالايتين الكريمتين فانه لو قيل في جواب من خلق السما والارض العزيز العليم خلق من الخرج عن المقصود الى باب اخر او المعنى ح ما خلق من العزيز العليم فيقتضي المعنى وغير المراد وكذلك قوله من يحيي العظام لو قيل في جوابه الذي اناها والفرقة يحياها فقد المعنى لا يلزم الخروج من واد الى واد وبهذا يظهر ان الاجوبة المذكورة وان اشركت في الجواز الا ان بينها تفاوتا ولا فضل

هو الجواب الثالث وعليه ورد قوله جل طوله في سورة الزمر ولئن سألهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك
ذهب المحققون من النجاة الى انه اذا قيل في الجواب ريد الصريح ان ريد مبتدأ لا فاعل
فظهر من هذه الحقيقة ان اصل من التاييب ان ريد التاييب ام عروا من غيرهما وان هذا ليس
منفردا بتمامه في جواب من قام فليتام في هذه المباحث فان فيها رقة الرابع ان
القول بان اول كلام الشيخ بريد كلام المص واخوه كلام المفترض كلام موه فظهر انه لا حيرة
بين كلاميه ولا منافاة بين تحقيقه وظهور كلامه في موضعيه وادفع الاشكال وجبا على
لا اعتراض في خير الاحتمال فلما سدد هناك ولا ماسد ولا تعقيد في الشيء ولا مقيد
قوله او على انهم اه اشارة الى معنى ثان لتعريف المفلحون وهذا هو المعنى الذي ذكره الشيخ
عبد القادر في لابل العجايز ومعنى دقيقا ودقيقة يراه المتأمل نفسه لديه كانه يحجم عنه
وتقبل عليه يعرف وشكر وشكر ومعرفة وحاصل هذا الوجه على ما صرح به الشيخ في دلائل العجايز
ان الالف واللام الجنس قد يدخل على الخبر له اذ ذاك وجوه ومن جملة تلك الوجوه ان المبتدأ
عين حقيقة الخبر ومبتدأها ليس هو شيئا اخر وراء تلك الحقيقة فالمعنى ههنا ان المتقين
عين حقيقة المفلحين يعني فكر في المفلحين وصورة في نفسك هذه الحقيقة فاذا صورت
هذه الحقيقة في نفسك فاعلم ان المتقين هذه الحقيقة ليس شيئا اخر وراء تلك الحقيقة
ففي قوله ان بصور وبصوراتهم الحقيقة فهم هم اي المتقون هم المفلحون تنبيه تنبيه على ان
للمفلحين معنى وصورة هذا المعنى هي المفلحون وهو اشارة الى ما ذكره الشيخ في قوله
هو الرجل المشرك في جبل ماله ولكنه بالمجد والمجد مفرد ان معناه انه يقول للمخاطب متبع
في نفسك معنى قولك رجل مشرك في جبل ماله ثم تأمل فلانا فالتك تجده صورة وتجد
نودي هذه الصورة لان نصا واثباتها كلا ومن هذا القبيل قوله انا الرجل المدعو
عاشق فقره اذا لم يكلمني صرور زمان وقول الآخر ان كان يحد من احد
فلازمتك ذلك الاحداه ولما كان هذا المعنى ملجأ دقيقا ذكر الشيخ بعد ذلك بريد من
مباحثه وهذا من عجيب الشان ولمكان من الفخامة والنبل وهو من سحر البيان الذي
نقصر العبارة عن تادية حقه والمقول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التامل وهذا
المعنى وان كان من فروع التعريف الجبسي بل اللام الجبسي الا انه لا يفرضه لاسيما في المبتدأ

ولاسيما

ولاسيما في الخبر المملوك هو دعوى الاتحاد فقط وعبرة دلائل العجايز تنبئ عن جميع
ذلك لمن راجع اليها وتنطق بما فيها وجمهور السارحين بزعمون ان اللام على هذا التقدير
والمراد قصر المسند اليه على المسند وهذا كما ترى حقيق بان يتجيب منه ان تعريف الخبر باللام الجبسي
يعتد قصر الخبر على المبتدأ لا العكس ثم صرح هذا السارح بان الوجه الاول اعني كون اللام للعهد فيه
قصر للمسند على المسند اليه فالعلاج لا يتعدى الى غيرهم وهذا ايضا غلط ان تعريف الخبر باللام
العهد سيما الخارج لا يعتد قصره اصله من الامر لا يقتله عقل وهو خروج عن الاصطلاح ثم جاز
بانه قصر الخبر على المبتدأ قصر قلب على الثاني وقصر فراد على الاول وهذا ايضا تخصيص لا دليل
بل كل يجري في كل فانهم **قوله** وتقفوا ما هم اي غلبوا ما هم واي شئ هم بقوله ما هم مفعول
ثان ليحققوا بنفسهم معنى العلم كما قررنا من تحققنا الشئ اي من منته على يقين فهو متقن
للعلم اذ هو معرفة العلم فهو كقولهم عرفت زيدا من هو مفعول ثان على تعنين
عرف معنى علم فقوله ما هم مفعول ثان والاول هو الضمير القايم مقام الفاعل واما انه هل
يسمى مثل هذا تعليقا ام لا فبغير كلام واطبق السارحون ههنا على انه لاسيما تعليقا لوجود
العمل في المفعول الاول فان التعليق عندهم ان يقع بعده ما يدرسه المفعولين جميعا
كقولهم علمت ايها عمر وقال تعالى ليعلم اي الخبرين احصى ولتعلن اي انا اشد عذابا وابقى
ويتبين ان يعلم ان هذا الامر مختلف فيه بين النجاة فبعضهم على انه لاسيما تعليقا اصطلاحا واما
عند المص فالامر مهم اذ هو تارة يسمي تعليقا وتارة يقول لاسيما مثل تعليقا فظاهر كلامه في
سورة هود انه تعليق لانه ذكر في قوله تعالى ليعلمكم انكم احسن عملا عا جاز تعليق فعل البلو
لما في الاختبار من معنى العلم اذ هو طريق اليه فهو ملاس كما تقول انظر اليهم ايهم احسن وجها و
اسمع ايهم صوتا اذ النظر والاستماع من طريق العلم وقد صرح في سورة الملائكة خلا فحيث
والاسمي هذا تعليقا واما التعليق ان يقع بعد العامل ما يدرسه منصوبه جميعا نحو
علمت ايها عمر والارثي انه لا يفروق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين محي ماله الصلة
وغيره ولو كان تعليقا لا فرق كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق وقوله
وتصوروا بصورتهم الحقيقة اي لو قدر ان معنى المفلحين بصورة بصورة الحقيقة
فالمفحون هم المفلحون لا بعدون تلك الحقيقة فالضير الاول في قوله فهم هم المتقين والضير
الثاني للمفلحين فقوله فهم هم يريد بان حقيقة المتقين هي هذه الحقيقة ليس وراءها

صريح الجبسي

جبسي

لا ينبغي ان هذا العهد هو العهد الخارجي كما يدل
عليه سياق كلام المص وصرح صاحب الكشف
حيث اللام في الاول للعهد الخارجي وفي
الثاني لتعيين الحقيقة الذي هو العهد الذي
صرح به صاحب الكشف
صريح الجبسي والرازي
صلا

شيء آخر وهذا معنى قوله لا يعودون تلك الحقيقة فالاول اشارة الى الاتحاد والثاني تأكيد هذا
المعنى كما قرناه وكلامه على غلط كلام الشيخ حيث قال بعد تعيين هذا المعنى وطريقه طريقه
هل سمعت بالاسد وهل تعرف ما هو فان كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه وبالحجة فلا قصر
في هذا الوجه ولادالة الكلام المسموع والكلام الشيخ عليه ولهذا نقول ان من فسره قوله لا يعودون تلك
الحقيقة بالقصر وقال وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ماعرف معنى كلام المسموع ولا عرف ان
هذا اشارة الى المعنى الدقيق في اللام على ما اشار اليه الشيخ وان جعل اللام في هذا الوجه للجنس اذ
هو قد جعله جنبا متعارفا في محو زيد المنطلق فن هذا الوجه كان جعله جنبا مع جعله قسرا
فلما علم على غلط وتوجيهه بان ما يطبق عليه الشارحون من ان اللام للجنس صحيح لان هذا المعنى
الدقيق من فروع التعريف للجنس غلط ثالث اذ هو لا نافع ولا دافع فان قيل القول بان
لا قصر في الوجه الثاني بخالفه صريح كلام المسموع لانه بعد ما بين فائدة الفصل فسرهابا بالآ
الثلاثة التي من جعلها القصر كما سبق فرج على ذلك فائدة اللام في المفهومين فسرهابا بوجهين
فلا بد من القصر ههنا البنية يقتضي كلامه قلنا قد ذكرنا ان ليس معنى كلامه ان هذه الفوائد
الثلاثة يجب ان تكون مجمعة دائما في كل موضع فقد قدمنا اليك هناك ما يبينك عن
التفصيل ههنا وقد بينا ان على ان لا قصر على تقدير العهد ايضا ولك ان تقول معنى الوجهين
في التعريف على ان هم مبتداء لاعلى الوجه الاول وهذا اعنى كلام من الوجهين في التعريف
يتر على ما ذهبنا اليه هناك من ان مقصود المصنف ان يعيد القصر في الجملة لا دائما وحديث
التعريف ههنا حجة على الراغبين ان معنى كلامه ان هذه الفوائد الثلاثة مجمعة موجودة
دائما في كل موضع فليقهم **قوله** ان زيد هو هو اي زيد هو هو هذا الجنس الذي هو الاسد ليس
غيره شيئا آخر كما قال الشيخ فان كنت تعرفه فزيد هو هو بعينه ثم قال ويزداد هذا المعنى
ظهورا بان يكون الصفة التي تريد الاخبار بها عن المبتداء مجرأة على موصوف كقول ابن
الرومي هو الرجل المشرك في جبل ماله فانه يقول السامع فكري في رجل لا يتميز اصحابه وجماله
ومعارفه عنه في ماله واخذ ما شاقا منه فاذا حصلت صورة في نفسك فاعلم ان ذلك
الرجل ومن الفوائد الجميلة في هذا المقام ان الالف واللام اذا دخل في الخبر على معنى الجنس
فهو على ثلاثة اقسام الاول ان يجعل جنس المعنى مقصودا على الخبر عنه مبالغة كقولك زيد هو
الجواد وعمر هو الشجاع زيدانه هو الكامل الا انك اخرجت الكلام في صورة مشفرة ظاهرا

طبي

سيد

بان هذا

بان هذا المعنى لا يوجد الا فيه اذ لم يتقدم باكان من غيره من الجود والشجاعة لقصوره عن درجة
الكمال والمطغف لا يشرك اذن ممنوع مثلا لا يصح ان يقال زيد هو الجواد وعمر الشجاع ان تعصر
جنس المعنى مع قيده على المبتداء لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوقوده في غير الخبر عنه
بل على عوى انه لا يوجد الا منه ولا يكون ذلك الا افاقية المعنى بشي يخصه ويجعله في حكم
نوع براسة كالتمثيل بالجمال والوقت كقولهم هو الوفي حين لا ينس نفوس خبرا وكالتقدير
بالمفعول في قول الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة فقد جعل الوفاء في الوقت الذي
لا يفي فيه احد نوعا خاصا في الاول وهبة المائة من الابل نوعا خاصا في الثاني وجعل كل
هذا خبرا على معنى الحصر والعصر وانه المذكور دون من عداه الثالث انه لا يتصدق بذلك
قصر المعنى في جنسه على المذكور كما كان في زيد هو الشجاع على معنى قصد عدم الاعتداد
بشجاعة غيره ولا قصر نوع مخصوص على غلط هو الواهب المائة المصطفاة ولكن المراد
ان انصاف المبتداء بهذا الخبر امر ظاهر لا ينكره منكر ولا يرتاب فيه يرتاب قال حسنا رضي الله
عنه وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم والدراك العبد فان قوله والدراك
العبد معناه ان انصاف الاول بالثاني ظاهر معروف فلو قيل والدراك عبد كان بخلاف
عن هذا المعنى وعليه قول الآخر اسود اذا ما ابوت الحرب نابها وفي سائر الدهر
الغبوث المواطر يريدان كون هؤلاء غيونا مواطر ظاهر لا مجال فيه لانكاره ولا لاشك
فيه مجال ومن هذا القبيل قول الخنساء اذا فتح البكاء على قتيل رايت بكاء الحسن
الجميلة هذا خلاصة كلام الشيخ في دلائل الاعجاز على وجه الاختصار والايجاز ثم قال بعد
ذكر هذه الاقسام واعلم ان الخبر المعروف بالالف واللام معنى غير ما ذكرت لك وله ذلك
ثم دقق يكون المتأمل عنده كما يقال يعرف وينكر وذلك قولك هو البطل المحامي فانك
لا تقصد شيئا عما تقدم فانك لا تشير الى معنى قد علم المحامي انه كان ولم يعلم من كان
كما سبق في زيد هو المنطلق ولا تريد ان تعصر معنى عليه على وجه الكمال على غلط زيد هو الشجاع
اذ لا مجال لهذا المعنى في قوله هو الرجل المشرك في جبل ماله لان كون الرجل بحيث يشرك
في جبل ماله ليس معنى يقع فيه تفاضل كما ان يزل الرجل كل ماله كذلك ولا تريد بذلك معنى
الظهور على غلط والدراك العبد وكذلك تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي
وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له

وفيه فان كنت فله علما وتصورة حق تصوره فعليك بصاحبك واشدد بذلك فهو
صانك وعنده فبذلك وطريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف ما هو
فان كنت تعرفه فريده هو بعينه ثم بالغ في تحقيق هذا المعنى بتكثير الامثلة والشواهد ثم
قال فهذا كله على معنى الهم والتقدير وان تصور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ثم جري به
يجري ما علم وعهد وليس شئ اغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي فانيه كثر
على انك تعتد شيئا في وهمك ثم يغير عنه بالذي ومثال ذلك قوله اخوك الذي ان
رشته قال انما اريدت وان عاقبة لان جانيه وهذا نحوه على انك قد رت انما هذه صفة
وهذا شأنه واحلك السامع على ما يقين في الوهم دون ان يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة
واعلم ان المستحق لاسم الاخوه هو ذلك الذي عرفه حتى كانت قلت اخوك زيد الذي عرفته
انه كذا وكذا ولكن هذا الجنس معهود من طريق الوهم والتخيل جري على ما يوصف بالاحتمال كونه
وقد عني هذا هو الذي لا يكون ابدا وهذا ما لا يخل في الوجود قال ما لا يكون فلا يكون
بحيلة ابدا وما هو كائن سيكون ومن الخيف هذا الباب قوله وان لم يتفق
الى ظل صاحب ورق ويصفون كدرك عليه قد قدر كما ترى ما لم يعلم موجودا
ولذلك قال المأمون خذني الخافه واعطني هذا الصاحب وهذا التعريف
الذي تراه في الصاحب لاشك انه موهوم هذا كله كلامه وكلامه كله ظاهر
سوى القول في المعنى الذي سماه دقيقا من معاني اللام فلنشج هذا المعنى مع كل
الفاظه واظهر رموزه والظاهر تقول اذا قلت زيد لاسد فهناك احتمالات
الاول ان يكون من قبيل زيد وهو الجواد اعتبره الجواد بلا حظه الكمال وعدم الاعتداد
بالجود الموجود في سائر الرجال الثاني ان يراد انه هو الاسد المعهود على ان اللام
للمعنى كانه الجنس في الوصل الاول الثالث ان يكون من قبيل والدك العبد بلا حظه
الاتصاف الرابع ان يراد انه فرد من افراد الاسد على توسع في اللام الخامس ان يراد
جنس الاسد واحد يعني ان بينهما اتحادا وليس احدهما مغاير للآخر ولهذا المعنى اعتبارا
احدهما ان يترك الجنس على حاله ومع ذلك تدعى الاتحاد بينهما الثاني ان يفرض الجنس
صورة وصورة هذه اي زيدا يعني صورة جنس الاسد هو زيد ولا يخفى ان كلاما
الاختبارين وان كانا محالين لا حظه العقل الا ان الثاني لكونه امر مشوبا بالآخر

الخافه طريقه من آدم لستار فيها
كذا في الصاحب في فصل الخامس من باب
الفاء وذكر في فصل الفاء من باب
القاف الطريقة في شجرة من
صوف او شعر في الذراع او اقل
وهو لها على قدر البيت

وهي

وهي يتلقاه الوهم بالقبول بخلاف الاول اذ الوهم قد تصرف فيه باختراع صورته للجنس
فلنخرج هذا المعنى الى القول وهذا المعنى هو الثاني في الخطايا وهو الثاني باعتبار
البلغاء في المحاورات يقولون فلان هو الروح المصور فلان هو الدولة المصورة
ولقد شاهدنا ان بعض السلاطين العظماء لقوة غلبته ونفرت سموه الدولة المصورة
وهكذا يقولون لمن كثر طاعته هو الطاعة المصورة ولهذا المعنى اعتبار المصالح المصورة
بقوله لو تصوروا بصورتهم الحقيقية فافهم وبالحالة هذا المعنى يلج غريب متعارف دقيق
ولقد عني غفل عنه الجمهور ولا مرقا اعتبره الشيخ امر وهما بقوله هذا كله على معنى الوهم و
التقدير واما قوله وان تصور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ثم جري به جري ما علم وعهد
انهم يقولون فلان هو الروح المصور فيبينون الكلام بناء يدل بظاهره على ان هناك
روحا مصورا يثار اليه ومعلوم ما قرأ عنده ولديه وليس كذلك اذ هو كما ترى وهي
محض ثم لا يخفى ان هذا الاحتمال الخامس امر بغير الاحتمال السابقة كلها وانه لا حصر فيه
ولا قصر اصلا وانه يبلغ من الكل والجميع منه يرشدك اليه الذوق السليم ولا ينبغي لك مثل
عليم ولهذا قال الشيخ وهذا فاق عجيب لثان ولين الخفاة والعظم مكان وهو من
سحر البيان الذي يفهم العبارة عن تادية حقه والقول على مراعاة النفس واستقصاء التأمل
فقوله واعلم ان الخبر المعروف بالالف واللام معنى يميز ما ذكرت ظاهره علميا يشعر الذوق والسياسة
انه اشارة الى ما سبق حيث قال واعلم انك تجد الف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له
في ذلك وجوها يعني اعلم ان الخبر المعروف بالالف واللام على معنى الجنس في كلامه اشارة الى ان هذا
المعنى الدقيق الذي كلامنا فيه من فروع الجنس كانه في كلامه يفرح بان المعنى الثالث من معاني اللام
اعني ما دخل على مثل والدك العبد كذلك فان قيل كيف يكون اللام في المفرد الجنس وهو جمع
والمراد به الافراد قلنا قد تعرف ان اللام الاستغراق عند الحكم لم الجنس كما ذكر في قوله تعالى ان الله
يحب المحسنين ان اللام الجنس فيتناول كل محسن وكذا قوله ان الله ان في خير فقد صرح فيه بان
اللام الجنس وفيه نظر اذا استحال حاله والنزاع ليس لفظي بل الجواب انه قد تعرف في الاصول ان
اللام الداخلة على الجمع اذا تعدت حمله على العهد والاستغراق بطلت الجمعية وتغيبت الجمعية
ولا يخفى ان العهد هنا مستغراق هو قسمه والظاهر ان الاستغراق ايضا كذلك اذ المتفقون ليسوا
كل المتعلمين والكلام بعد محل تأمل لا يقال قد صرحوا بان اللام التي ليست للعهد فاعلموا ان

اذ لا فلاح في المعنى عند المعادلة فينطبق
على هذه فتستقام الاستغراق على هذه
بمعنى الجنس فليس الكلام هنا

وباقى المعاني من شعبه وفروعه وما نحن فيه كذلك لاننا نقول هذا ايضا فاسد المحذور لازم
 فانهم **قولهم** عن من قابل حال الوعيز على اختلاف في ذلك وتحقق ذلك ان مثل عتلاو
 دونه فارسا ورثه كرميا مختلف فيه فالجور على انه يميز بحال وقال صاحب المفتاح في
 قسم الحق في بيان النوع الاسمي من العامل ان صحة اقتران من بالامثلة المذكورة في قولهم عن
 من قابل ودونه من فارس ورثه من كرمي معنى وهم كونها احوالا ثم القائلون برجحان التمييز
 على الحالية اقروا فوتين فرقة منهم يجعلون ترجيح مبنيا على امر معنوي وهو ان المقصود
 من مثل دونه فارس مدمم بالفروسية مطلقا وجعله الاخلال بهذا المعنى اذ يلزم منه
 اختصاص المدمم بحال الفروسية وتقيده بها وعليه الشيخ ابن الحاجب وتابعوه واخرون
 يجعلونه مبنيا على امر لغوي هو اقتران من به وعليه صاحب المفتاح واتباعه فقولوا يقولون
 من هذه بيانية وان المعنى في عن من قابل الذي هو القابل لتحقيق المعنى البيانية التي هي
 عبارة عن حل الثاني على الاول وتفسيره به وقالوا في مباحثكم ان من الداخلة على مبرزها
 بيانية صرح به صاحب الباب هذا كلامهم في الترجيعين وكلاهما وجوه اما المعنوي فلان
 الاخلال ممنوع وكذا الاختصاص بحال الفروسية نعم يلزم الاختصاص بالفروسية لا بحال الفرو
 والفرق واضح وهذا المعنى مشترك بين الوجهين اذ هذا المعنى لازم سواء جعل حالا او تميزا
 وكيف لا ولا يدخونه في غير حال الفروسية الا بالفرسية على ان المدمم هو الذكر الجرمي وهو ليس
 بعامل والعامل هو الفعل او شبهه وهو ليس مدمم واما اللغوي فلا يلزم ان ارادوا بقوله قسم
 الاقتران ترجيح ان هذه البيانية معنى التمييز على ما يشعر به كلام القوم في مواضع شتى من
 هذا الفن كما قال صاحب لباب الاعراب ان من البيانية يعطى معنى التمييز وترجح كونه تمييزا
 وكما قال غيرهم ان التمييز في مثل جيب المعنى مقدّم عن البيانية وصرح بذلك ابن مالك فهو
 وان ارادوا ان يجوز من البيانية تمييز في الاصطلاح فهو مدمم واداهوم وجعل من زايدة
 فاسدا وهي في الاثبات عند الجمهور مدمم وعندي ان ذلك حال البتة لان من البيانية اذا كانت
 بيانا لنكرة قبلها فهي في موقع الصفة واذا كانت بيانا للمعرفة قبلها او بعد هاتين حال البتة
 وقد مضت هذه القاعدة في الخطبة فلا تنس وان كان كذلك كان هذه المحرور احوالا
 البتة اصطلاحا فاذا ذكره صاحب المفتاح وغيره من ان اقتران من بالامثلة المذكورة معنى كونها
 احوالا كلام المعنى لنعم لو قلنا ان اقتران من بها تقوية لمعنى التمييز من حيث المعنى الذي هو التمييز

نقاعي

رضي

ورفع الابهام وكشف النقاب عن المرام ومعنى البيانية تغيير المراد وتوضيح ما يراد كاحسن
 مقبول لا قاسما لقول بان الاقتران في الحالية فاسد لا تقبله اذ ليس كل من قال قولان يقبله
 لا ورضا ولا نقلا **قولهم** على طريق شتى متعلق بكرواى على الحوار مختلفة وقنون متفاوتة وقد سطر
 بها الاشبه فيه بقوله وصح ذكره وبحوز ان يكون متعلقا بالتنبيه وجعله متعلقا بالاختصاص
 فاسد ودلالة التوسط والتعريف على الاختصاص ظاهر على الوجه الاول وكذا على الوجه الثاني اذ
 لا يعودون تلك الحقيقة فضلا عن المحصر والاختصاص واما دالة اسم الاشارة فقد تكثرت
قولهم وينبسط عن الطمع القانع اي ينعكس عن الطمع الخالي عن موجهه وكذب الرجاء
 عبارة عن كذب صاحبه اذ لو كان راجيا لكامله عاملا وبالجملة فقصده التبرع من اجل السنة
 والجماعة على ما هو مذهب من خلوة الفسق يريد ان توقع الثواب من غير عمل باطل اذ
 لا ثواب بلا عمل عنده ومحصل كلامه ههنا ان الفلاح في الآخرة مقصور على المتقين لا
 بالصفات المذكورة فمن اصل بشئ منها فليس يمتنع ومن لا تقوى له فلا فلاح له ومن
 لا فلاح له فلا خلاص له من العذاب السرمد فالفاسق معذب ابد هذا عنده ونحن نقول
 المراد بالفلاح كماله والذين يؤمنون صفوة ما دونه او محضصة لا كاشفة والمراد بالمتقين المختصين
 عن الشرك والكفر فيدخل العاصي في المتقين ولا يستلزم كون العاصي مغلما كما لا يستلزم كونه
 مصطفيا في قوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه وهذا
 الذي اخبرناه انت بنظم التنزيل اما لفظ افلان التنزيل تلك القصة التي ذكرها المؤمن الذي
 ظاهره موافق لباطنه في الايمان ثم عقبة بالكاف الذي ظاهره موافق لباطنه في الكفر ثم
 عقبة من يدعي الايمان وظاهره مخالف لباطنه فالقصة على هذا حاضرة بخلاف ما ذهب
 اليه المصنف واما معنى فلذلك الاشارة القاطعة على ان المؤمن من اهل الجنة وكيف لا وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جعل القرآن في اهاب ثم القى في النار ما احرق اخرجه
 الدار من عن عقبة بن عامر فهذا مثل لركته مجاورته فكيف بالمؤمن الذي تولي حفظه وتفسيره
 والاحاطة بمعانيه والاعتقاد بحقيقة ما فيه اللهم وفقنا للالتباس بخير اللباس واخفط قلوبنا
 عن الزينج وعن القنوط واللباس واحشرنا يوم القيمة في السنة والجماعة وارزقنا من
 نبيل صلى الله عليه وسلم هناك الحامية والشفاعة **قولهم** والتركيب دلالة اشارة الى
 تحقيق معنى الوضع وان اللغة تنظر في الحروف الى جواهرها وموادها وهذا صريح في الغائبين

شرح الكشف

الاول من الامام من القرن فقهه في شرحه يوم باقى بعض ايات دين
 لا يشعخشا ايمانها لم تكن انت قبل ان كنت في ايمانها خيرا
 واما من السنة فقهه صلى الله عليه وسلم اتاني جبرئيل فقلت في
 من مات من امك لا يشك بالجنة فقلت في رواية ما من عبد
 ربي وسرق قال وان ربي وسرق في رواية ما من عبد ربي
 قال قال الله تعالى على ذلك الا دخل الجنة قلت وان ربي
 رواه البخاري وسلم والتمسك على ربي في رواية ما من عبد ربي

ايضا حيث قال كل ما فيه فاء ولام فيه معنى الشئ فليكن الصبح اي شئ وفلذا قطع وفي
من فلوته عن امه اذا قطعت وفلوته بالسيف وفليته اذا ضربته وبالحيلة فخر اللغة
في الجوه والمادة فقط قال الامام العبارة تركيها من ع ب ر وهي في تقاليد
السنه تدل على العبور فالاول ع ب ر ومنه العبارة اذا الانسان لا يمكن ان يتكلم بها الا
اذا انتقل من حرف الى آخر ولانه كان ينتقل المعنى بسبب تلك العبارة من ذهن نفسه
الى من السامع ومنه العبارة اذا الدمعة ينتقل من داخل العين الى الخارج ومنه المعبر
اذا الانسان ينتقل فيه من الشاهد الى الغائب ومنه المعبر اذا الانسان ينتقل بواسطته من
احد طرف البحر الى الآخر ومنه المعبر اذا ينتقل ما يراه في النوم الى المعاني الغائبة الثاني ع ب
ومنه العرب اذ هم ينتقلون كثيرا من جهة رحلة الشتاء والصيف ومنه عرب في كلامه
اذا القبط قبل الاعراب مجهول فاذا العرب اسفل من المجهولية الى المعلومية الثالث ب ر ع
ومنه ب ر ع انتقل من حد النقصان الى الكمال الرابع ع ب ر ومنه العرب لا يتقارن من الداخل
الى الخارج الخامس ر ع ب ومنه العرب الخوف اذا الانسان ينتقل بسبب من حال الى حال
السادس ر ب ع ومنه الربيع للفرح اذ هو محل الاستفال منه واليه هذا كلامه وصرح بالامام
ابو الفتح عثمان بن جني ايضا وقد حققنا هذا المقام في حواشي المنهاج وفيما سبق من هذا
الكتاب ايضا فلا تنس فان الاكثريه عن ذلك غافلون وبهذه القاعدة جاهلون واما
قوله استغلي بامرئ فنهاء كوفي امرأة مستغلة برأسها وهو من كنايات الطلاق قال المصنف
في الغايين وعن ابن مسعود رضي الله عنه اذا قال الرجل لامرأته استغلي بامرئ او الحق بامرئ
فقبلت فواحدة باينه اي استبدى بامرئ غير منازعة وذكر الامام الرابع ان الفلاح الشئ
وسموا الاكار فلا جال ذلك والجملة فالفلاح قسمان دينوي واخروي فالفلاح الدينوي عبارة
عن سعاد آما جلة تطيب بها حيوة هذه الدنيا ونسرها بملئها البقاء والنفي والعز
والفلاح الاخروي عبارة عن سعاد آما جلة تطيب بها حيوة الآخرة ونسرها بابرقة بقاء بلا
فناء وغنى بلا فقر وعز بلا ذل وعلم بلا جهل ولا عيش الا عيش الآخرة وبهذا يظهر ان قول جليل طوله
واولئك هم المفلحون يصلح ان يحمل على فلاح الدارين لا كما زعم المصنف ان الفلاح في الآخرة هو
اشل والبلغ والله اعلم **قوله** فليكن على انما يعقبه بذكر الاعداء في الصحاح فقوله ففوقوا
ففوقوا اي اتبعته وفعيت على اثره بطلان اي اتبعته اياه قال تعالى ثم فطيننا على نارهم بلسنا

والنثر

والاثر يون العر لفته في اثر مثل مثل في مثل والعتاة من العتو جمع العاني كالعتاة والعتاة
جمع العاصي والقاضي والمراد جمع المارد كالملة جمع الحامل **قوله** لا ينفع فيهم الهدى
من قيل قول تعالى واصلي في ذريتي وقوله يخرج في عراقيهم باصلي او الفعل مستند بنفسه قال تعالى
لا ينفع نفسا ايمانها ولا تمنع شفاعة الشافعين **قوله** ولا يجدى عليهم اجداه اي عطاء الجدي
اجدى ايضا اصاب الجدي كذا في الصحاح والجملة فاجدى مستند بنفسه يقال جده جديده
والهم قد عده بعلى **قوله** قطعت قصته الكفاراه ابتداء سؤال عن ترك العطف ولذا يصدر
بالفاء ويجوز ان يقال ان بين الجملتين تناسب التقابل على غلط تلك الاية فلم ترك العطف هنا
وعطف هناك وحاصل الجواب اناسكنا ان الامم كذلك الا ان الوزن مختلف كما بينه فقوله
ليس وزن هاتين وزن ما ذكرت فيه غفاء وقد سبق والظاهر ان يقول ليس تلك وزان هذه
قوله فليكن الجملتين تناسل في الغرض والاسلوب اما التباين في الغرض فلان الغرض من الاولى
بيان العجائب للكتاب وانه بالغ في الهداية حد الكمال وانه هو الواسطة بين الطالبين والمطالب
العالية في الوصول الى اتصال ومن الثانية وصف الكفار وما هم فيه من الانكار والامر وانهم
لا يتأثرون بالعطف والانهار واما التباين في الاسلوب اي في طريق الاداء فلكل طريق
الاداء في الاول ان يكون الكتاب محكوما عليه بحكم يتضمن الاعجاز والتعجيب ويستتبع
المتقين ويحذرهم من تنم ما حكم به عليه وطريق الاداء في الثاني الحكم على الكافرين بما هم
الانكار والاهل وعدم التأثير بالانذار ولام ما جعل الاعراض سلطة تصدير الجملة الثانية بان علما
على انتطاعها عن الاولى وقريبة مشرة بان هذه طريقة اخرى غير طريق الاولى وقد يقال
طريق الاولى الحكم على الكتاب بحلة محذوفه المبتدأ وطريق الثانية الحكم على الكافرين بحلة محذوفة
بان وفيه ما فيه

قوله وفيه ما فيه
الجملة محذوفة والمبتدأ والافى صلة
مصدره بان فانهم